جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر العائد على الأصول ودرجة الرفع المالي على الأداء المالي بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في ظل الأزمة المالية العالمية

دراسة حالة شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة

Impact of Return on Assets and Financial Leverage Multiplier on Financial Performance of by Appling Application in the Global financial Crisis

Case study of Jordan Steel Company and its subsidiaries

رسالة مقدمة لاستيفاء متطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في التكاليف والمحاسبة الإدارية

إعداد الدراس

أشرف حسني صالح عوض الله

أشراف

الأستاذ الدكتور الجيلاني الطاهر الشريف الحسين

1436هـ - 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

قال تعالى:

(وقَضَى رَبُّكَ أَلا تَعبُدُوا إلا إِياهُ وَبالوَالدينِ إحسَناً، إما يَبلُغَنَ عِندكَ الكِبَرَ أحَدُهُمَا أو كِلاهُمَا فَلاَ تَقُل لهُمَا أُفٍ ولا تَنهَرهُمَا وَقُل لَهُمَا قولاً كَرِيماً(23) واخفِض لَهُمَا جَنَاحَ الذلِ مِنَ الرَحمَةِ وَقُل رَبِ ارحَمهُمَا كَمَا رَبَيَانِي صَغِيراً (24))

صدق الله العظيم

سورة الإسراء

آية رقم (24،23)

الإهداء

إلى من رضاهم أغلى ما أملك، إلى مقلتي عيني ومهجة قلبي أبي (رمز الفخر والاعتزاز.... منه استمد العزيمة) وأمي (اكنونة الصفاء... رمز العطاء) حبًا وعرفانًا بالفضل الجميل وتقديراً لكل ما بذلتموه من أجلي.....

إلى شريكة حياتي، وعمر الحب الذي أحب، زوجتي الغالية.....

إلى فلدتي كبدي أبنائي، مهند وحسام وحسني.....

إلى من أضاءت بقدومها الدنيا بهجة وجمالاً، إنها أجمل ما أملك زهرة العمر... بسمة الحياة... طفلتي الحبيبة جودي.....

إلى سندي وعزوتي أخوتي الأعزاء وفاءًا واحتراماً.....

إلى نوارة قلبي أختاي الحبيبتين حبًا ووفاءًا.....

إلى صديقي الصدوق، عهدًا ووفاءًا.....

إلى كل من كان لي عونًا في مسيرة البحث تقديراً واحتراماً.....

إلى كل من طلب العلم والمعرفة

من أجل الإبداع والمنفعة.....

إلى كل من ثابر واجتهد بحثًا عن العلم

كل من كافح وأنتهل من نبع العلم.....

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، بشيراً ونذيرا وعلى جميع الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعد الانتهاء من هذه الدراسة لا يسعني إلا أن أتقدم في البداية بالشكر لله تعالى على توفيقه وامتنانه، ومن ثم إلى إدارة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي أتاحت لي فرصة الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور الجيلاني الطاهر الشريف الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، حيث قدم لي العناية والرعاية والنصح والإرشاد طيلة فترة الدراسة، ولم يألُ جهداً بإرشاداته السديدة، ونصائحه الدقيقة، وملاحظاته القيمة العميقة، حيث كان نعم الأستاذ، ونعم الأخ، ونعم الصديق، فله مني عظيم الشكر والتقدير والعرفان والوفاء.

كما يسعدني أيضاً أن أتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الدراسة وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة: الأستاذ الدكتور عبد الماجد عبد الله حسن أحمد– جامعة أمدرمان الإسلامية، والدكتور بابكر إبراهيم الصديق محمد– جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للإدارة شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة والمتمثلة بمديرها المالي السيد موسى إبراهيم لما بذلوه من تعاون في إنجاح هذا العمل.

المستخلص

هدفت الدراسة إلى اختبار الأثر الذي يتركه العائد على الأصول (ROA)، ودرجة الرفع المالي (FLM)، على العائد على حقوق المساهمين (ROE)، لقياس الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة، بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية. ولتحقيق هذا الهدف تم جمع وتحليل البيانات المالية الخاصة بشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة، الممثلة لعينة الدراسة للفترة من عام 2000 وحتى عام 2013.

لخصت مشكلة الدراسة في سؤال جوهري: هل من الممكن إيجاد نموذج مناسب يختبر أثر العلاقة بين معدل العائد على الأصول **(ROA)** ودرجة الرفع المالي **(FLM)** على الأداء المالي، مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين **(ROE)** في ظل تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** وعدم استقرار النظام المالي العالمي لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

تمثلت منهجية الدراسة بالاعتماد على: المنهج الاستنباطي في التعرف على المشكلة لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات. المنهج الاستقرائي: لاختيار فرضيات الدراسة. المنهج الوصفي الإحصائي والتحليلي بإتباع أسلوب دراسة الحالة: وذلك لغرض جمع البيانات المالية الخاصة بشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة الممثلة لعينة الدراسة، حيث تمَّ استخدام نموذج المؤشرات المالية في عملية التحليل من خلال أولاً: النسب المالية. وثانياً: نموذج Du Pont. ولاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد ، ونموذج GMM (Generalized Method of Moments) للسلاسل الزمنية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC)، وتحسين الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين العائد على الأصول (ROA)، ودرجة الرفع المالي (FLM) على مؤشر الأداء المالي العائد على حقوق المساهمين (ROE). كما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين الأزمة المالية العالمية والأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة

وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة توصلت الدراسة إلى توصيات عديدة أهمها: أنه يتوجب على إدارة شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة الإبقاء على العلاقة الايجابية بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) وتحسين أدائها المالي في ظل تحديات العولمة المعاصرة وعدم استقرار النظام المالي العالمي.

Abstract

The study aimed to test the impact that left by Return On Assets (ROA), and Financial Leverage Multiplier (FLM) on the Return On shareholder Equity (ROE), and to measure the financial performance of the Jordan Steel Company and its Subsidiaries applying the Activity-Based Costing method (ABC) during the Global Finance Crisis. To achieve this objective, financial data of Jordan Steel Company and its Subsidiaries, which is a representative of the study sample for the period from 2000 to 2013, has been collected and analyzed.

The problem of study is summarized in the substantial question: Is it possible to find a suitable model test the effect of the relationship between the rate of return on assets (ROA) and financial leverage multiplier (FLM) on financial performance, as measured by return on equity (ROE) under the Activity based cost method (ABC) and instability the global financial system to the Jordan Steel Company and its subsidiaries?.

The study methodology is represented based on deductive approach to identify the problem to determine scope of research and develop hypotheses. Inductive approach: to choose the hypotheses of the study. The descriptive statistical and analytical method by using the case study: to collect the private financial statements of Jordan Steel Company and its subsidiaries that are representing the study sample ,The Financial Indicators Model has been used in the analysis process through: firstly, the Financial Ratio and secondly, the Du Pont Model. To test the hypotheses of the study and achieve its objectives a model of multiple regression, and the (Generalized Method of Moments) GMM as a model of time series have been used.

The study has found out that there is a positive significant relationship between the application of Activity-Based Costing method (ABC) and improving the financial performance of Jordan Steel Company and its Subsidiaries. The study also has found out that there is a positive significant relationship between the Return on Assets (ROA) and the Financial Leverage Multiplier (FLM), on the financial performance indicator of the Return On shareholder's Equity (ROE). The results also showed that there is a negative significant relationship between the Global Financial Crisis and the financial performance of Jordan Steel Company and its Subsidiaries.

In light of the results which have been found out by the study, the study has concluded several recommendations the most important include: the management of Jordan Steel Company and its Subsidiaries should maintain the positive relationship between the Activity-Based Costing method (ABC) and improvement of its financial performance in light of contemporary challenges of Globalization and instability of global financial system.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstact	و
فهرس الموضوعات	ح
فهرس الجداول	ي
فهرس الأشكال	ل
فهرس الملاحق	م
المقدمة	
أولاً: الإطار المنهجي	1
ثانياً: الدراسات السابقة	13
الفصل الأول: الإطار النظري لمحاسبة التكاليف	
المبحث الأول: مفهوم وأهمية محاسبة التكاليف	51
المبحث الثاني: مفهوم وتصنيفات التكاليف غير المباشرة، والطرق التقليدية في تخصيصها وتحميلها	65
المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لأنظمة التكاليف بالطرق التقليدية في تخصيص التكاليف	**93**
الفصل الثاني: الإطار النظري لأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC)	
المبحث الأول: مفهوم وأهمية ونشأة أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ومراحل تطوره	**102**
المبحث الثاني: تصميم ومراحل تحميل التكاليف غير المباشرة في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ودروه كنظام للمعلومات واتخاذ القرارات	**122**

المبحث الثالث: مزايا ومنافع وعيوب تطبيق أسلوب التكلفة، ومقارنة بالنظام التقليدي	**155**
الفصل الثالث: الأداء المالي والأزمة المالية في قطاع الشركات العامة	
المبحث الأول: مفهوم وأهمية الأداء المالي والطرق والأساليب المستخدمة في تقويم الأداء المالي للشركات	**171**
المبحث الثاني: مفهوم وأسباب ونتائج الأزمة المالية العالمية	**201**
المبحث الثالث: طبيعة العلاقة والارتباط بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط والأداء المالي والأزمة المالية العالمية	**218**
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية	
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة وهيكلها التنظيمي، وأسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية	**223**
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات	**240**
الخاتمة	
أولاً: النتائج	**258**
ثانياً: التوصيات	**261**
قائمة المراجع والمصادر	**264**
الملاحق	**282**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/3/3)	معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين السوق الأردني والأمريكي	221
(2/4/2)	بيان مؤشرات الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة بتحليل النسب المالية	242
(3/4/2)	بيان مؤشرات الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة بتحليل Du Pont	243
(4/4/2)	الاختبارات المبدئية لمتغيرات النموذج	248
(5/4/2)	Augmented Dickey Fuller Test	249
(6/4/2)	نتائج تقدير النموذج القياسي (نموذج تحليل الانحدار المتعدد) لمتغير (ROA) و (FLM) على (ROE)	251
(7/4/2)	نتائج تقدير النموذج القياسي (نموذج تحليل الانحدار المتعدد) لمحدد DUM1 (ABC) على ROE	253
(8/4/2)	نتائج تقدير النموذج القياسي (GMM) لمحدد DUM2 (الأزمة المالية) على ROE	255

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1)	نموذج متغيرات الدراسة	8
(2/1/2)	الأسلوب التقليدي لتخصيص وتوزيع التكاليف غير المباشرة	73
(3/1/2)	أسس التوزيع الخاصة بكل عنصر من عناصر التكلفة	74
(4/1/2)	طريقة التوزيع الإجمالي	76
(5/1/2)	طريقة التوزيع الانفرادي	78
(6/1/2)	طريقة التوزيع التنازلي	79
(7/1/2)	طريقة التوزيع التبادلي	81
(8/2/1)	توضيح مفهوم أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط	109
(9/2/1)	العلاقة بين نسبة دقة أسلوب التحليل الذي يبينه أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ونسبة نجاح تطبيقه	113
(10/2/1)	آلية عمل نظام التكاليف التقليدي	116
(11/2/2)	تدفق التكاليف في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وفق المستويات السبعة	133
(12/2/2)	يبين أن محركات التكلفة يجب أن تجيب عن ثلاثة أسئلة	138
(13/2/2)	أمثلة على مراكز الأنشطة، موجهات التكلفة والتكلفة الممكن تتبعها	142
(14/2/2)	العلاقة بين التكاليف ومجمعات التكلفة ومحركات التكلفة وأهداف التكلفة	143
(15/2/2)	أمثلة على مقاييس الأنشطة ومحركات الأنشطة	144
(16/2/2)	آلية عمل أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط	149
(17/2/2)	التكلفة ثنائية البعد وفق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط	152
(18/2/3)	الفرق بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ونظام التكاليف التقليدي	167

(19/3/1)	آلية تحليل نموذج Du Pont المستخدم في الدراسة	200
(20/4/1)	الهيكل التنظيمي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة	227
(21/4/1)	المعايير الجديدة وتفسيراتها لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة	239
(22/4/2)	مثال عملي لتحليل مؤشرات الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة باستخدام نموذج Du Pont	244

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملاحق	رقم الصفحة
1	Durbin Watson Test	283
2	التغير في معدل العائد على حقوق المساهمين	284

المقدمة:

وتشتمل على الآتي:

أولاً: الإطار المنـهجي

ثانيا: الدراسات السابقة

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

يتوقف اتخاذ القرار السليم في ضوء ما تيسر من بيانات ومعلومات في ظل الظروف البيئية التي تحيط بمتخذ القرار. كما يتوقف صحة القرار وملاءمته على كم ونوعية المعلومات المتاحة، وتكلفة الحصول عليها، وقيمتها وقت اتخاذ القرار، لذلك ينبغي أن تبوب وتحلل تلك المعلومات بالشكل الذي يتفق والموضوع محل البحث والقرار.

حيث من المتعارف عليه محاسبياً وجود علاقة وطيدة بين نظم المحاسبة عن التكاليف وبين البيئة الصناعية المحيطة بتلك النظم، وتتمثل تلك العلاقة بشكل مباشر بضرورة أن تعكس نظم محاسبة التكاليف طبيعة العلاقات بين تلك الأنشطة الصناعية المختلفة، وكلما نجح أسلوب محاسبة التكاليف في أن يعبر عن طبيعة الإحداث في البيئة الصناعية التي تعمل فيها كلما زادت فعاليته في خدمة الإدارة من خلال إمدادها بالمعلومات والبيانات الملاءمة التي تنعكس ايجابيا على اتخاذ القرارات الإدارية.

لذا فإن محاسبة التكاليف بدورها المتطور، وما أعقبه من تطور المفاهيم والأساليب العلمية والحديثة، مثل الأساليب الكمية والتحليل الإحصائي في توفير المعلومات المحاسبية والتكلفية، فقد طرأ العديد من التطورات والتغيرات على بيئة المشروعات الصناعية المعاصرة التي فرضتها الظروف المحيطة بالمشروعات، بحيث لا يمكن تجاهل آثارها على المنشأة بشكل عام وعلى النظم المحاسبية بشكل خاص، وعلى وجه التحديد أساليب محاسبة التكاليف، ويزيد من أهمية وضرورة هذا الأمر أن المنشآت التي تعمل في بيئة الأعمال المعاصرة والإستراتيجية ليس أمامها خيار للتفوق والتميز والمنافسة بعيداً عن الاتجاه نحو تكنولوجيا التصنيع المتقدمة والحديثة، وتبنّي الأساليب والفلسفات الصناعية والإدارية والمحاسبية المتقدمة، بل إن المنشآت التي تعمل في بيئة الأعمال المعاصرة إذا لم

تطور من أساليبها وأدواتها التقليدية فلن تستطيع المنافسة في عالم اليوم والغد، فنحن في عصر المعلوماتية، ومحاسبة التكاليف ينبغي ألا تقف مكتوفة الأيدي تنظر إلى ما حدث في الماضي كعبرة فقط، بل يجب أن تنطلق للمستقبل ارتكازا على استقراء الماضي وملاحقة الحاضر، وهي تعتبر إحدى نقاط الانطلاق نحو الغد بمتغيراته وفعالياته والياته، كما تعتبر تقنية المعلومات هي نواة المستقبل، وكلما توفرت المعلومات وقت طلبها بالدقة والملاءمة بالقدر المناسب كلما ازدادت شفافية المستقبل واتسمت عملية اتخاذ القرارات بالصدق والوضوح والسلاسة والسلامة، فالعملاء في بيئة الأعمال المعاصرة يهتمون بالجودة المرتفعة والثقة في المنتج والتسليم السريع والتنوع في المنتجات.

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من الدراسات قد بينت أن تزايد درجة المكننة والتكنولوجيا في ظل البيئة الصناعية الحديثة قد ترتب علية عدم ملاءمة نظم التكاليف بشكلها التقليدي للمحاسبة عن التكلفة في تلك البيئة الصناعية المتقدمة التي من شأنها أن تعمل على تشويه تكلفة المنتج، وذلك بسبب ما أحدثته التغيرات والمستجدات والتطورات في تلك البيئة من تغير في شكل وهيكل ومكونات ودرجة أهمية عناصر التكاليف، مما يستلزم ضرورة إعادة النظر في نظم محاسبة التكاليف التقليدية لتواكب التغير والتطور في درجة المكننة والتكنولوجيا، والتي آن للمدخل التقليدي أن يتراجع، ونحن على مشارف قرن جديد وخطير، وبيئة تصنيع حديثة هائلة ومتجددة تعتمد على قدر هائل من المعلومات والتقنية التي تبثها الأقمار الصناعية وال INTERNET عبر الفضاء المتناهي، هذه المعلومات هي نقطة الانطلاق نحو قرارات سليمة ورشيدة ونحو ظروف التأكد مع التخلص تدريجيا من ضباب ظروف عدم التيقن أو عدم التأكد من أي شيء، ولذلك تتوقف صحة القرار على كم المعلومات المتاحة وكيفيته وقت اتخاذ القرار.

ولذا تعتبر الأساليب الإدارية الحديثة في تطوير الأداء المالي، والتي منها أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC)، من أكثر الأساليب الإدارية انتشاراً والتي لاقت اهتماماً كبيراً من كافة المؤسسات والشركات، لهذا فإن تزايد استخدام أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) ناجم عن العديد من المنافع التي تحققها، ولعل أبرزها توفير بيانات تكلفية أكثر دقة وملاءمة لاتخاذ القرارات الإدارية، ومن ضمن هذه القرارات، مزيج الإنتاج والعملاء الأمثل، وترشيد تكاليف الإنتاج، والتسعير، وتحسين

مؤشرات الأداء المالي، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنشآت. من هنا وللاستفادة من التطورات العلمية والمنافع في مجال أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC)، تأتي هذه الدراسة التي تحاول اختبار الأثر الذي يتركه العائد على الأصول **(Return on Assets)** ودرجة الرفع المالي **(Financial Leverage Multiplier)** على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة، معبراً عنه بالعائد على حقوق المساهمين **(Return on Equity)** بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(Activity Based Costing)** في ظل الأزمة المالية العالمية.

مشكلة الدراسة:

بناءً على ما تقدم لخصت مشكلة الدراسة في سؤال جوهري: هل من الممكن إيجاد نموذج مناسب يختبر أثر العلاقة بين معدل العائد على الأصول **(ROA)** ودرجة الرفع المالي **(FLM)** على الأداء المالي، مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين **(ROE)** في ظل تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** وعدم استقرار النظام المالي العالمي لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

لذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الأسئلة التالية التي تناقشها هذه الدراسة:

1 – هل توجد علاقة ايجابية ما بين العائد على الأصول **(ROA)** والعائد على حقوق المساهمين **(ROE)** في شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة؟

2 – هل توجد علاقة ايجابية ما بين درجة الرفع المالي **(FLM)** وبين العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** على شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة؟

3 – هل توجد علاقة ارتباط وتأثير ايجابي بين تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** وبين الأداء المالي لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة؟

4 – هل توجد علاقة ارتباط وتأثير سلبي ما بين الأزمة المالية العالمية والأداء المالي لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية كونها من الدراسات الأولى والحديثة في هذا الموضوع، حيث تربط وتبحث في العلاقة بين العائد على الأصول **(ROA)** من جهة، والرفع المالي **(FLM)** من جهة أخرى على العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** في ظل الأزمة المالية العالمية. وقد قامت هذه الدراسة باستقصاء وتحليل أثر العائد على الأصول **(ROA)** ودرجة الرفع المالي **(FLM)** على العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة، بمعنى هل يؤثر العائد على الأصول **(ROA)** ودرجة الرفع المالي **(FLM)** على العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** للشركة؟ وإذا كان هناك تأثير فما طبيعة هذا الأثر، ايجابي أم سلبي؟

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية كونها:

- تبحث في موضوع يربط بشكل مباشر بين المنافع والمزايا التي يمكن أن يوفره العائد على الأصول على حقوق المساهمين من خلال العلاقة المباشرة بينهما.

- كما تبحث في موضوع يربط بشكل مباشر أو غير مباشر بين المنافع والمزايا التي يمكن أن يوفرها الرفع المالي من تقليل تكلفة التمويل والاستفادة من المزايا الضريبية وغيرها ومن ثم أثره على تخفيض المصاريف وزيادة الأرباح والسيولة للشركة.

- إن نتائجها ستوضح أهمية العائد على الأصول وأثره على الأداء المالي للشركة، مما يدعو بدوره متخذي القرارات الاستثمارية في الأصول وإدارة الشركة إلى الاهتمام بهذا الموضوع بزيادة معدلات العائد على الأصول مما يحسن من الكفاءة والفعالية والقدرة التنافسية في عالم يشوبه التطور والمنافسة الشديدة.

- إن نتائجها ستوضح أهمية الرفع المالي وأثره على الأداء المالي للشركة، مما يدعو بدوره متخذي القرارات التمويلية وإدارة الشركة إلى الاهتمام بهذا الموضوع مما يحسن من الأداء المالي لهذه الشركة.

– كما تأتي أهمية هذه الدراسة من خطورة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الكبيرة على العالم، من خلال الربط بين الأزمة المالية العالمية وأثرها على الأداء المالي وفقاً للمؤشرات المالية المتمثلة بالنسب المالية ونموذج Du Pont لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. لتخفيف حدة أثر الأزمة المالية على الأداء المالي للشركة عبر قياس أثر الأزمة المالية وتداعياتها على الأداء المالي.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 – اختبار العلاقة بين العائد على الأصول **(ROA)** وبين العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

2 – اختبار العلاقة بين درجة الرفع المالي **(FLM)** وبين العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

3 – اختبار العلاقة بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** وبين الأداء المالي لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

4 – التعرف على مدى وجود علاقة سلبية ما بين الأزمة المالية العالمية والأداء المالي لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

فرضيات الدراسة:

استناداً إلى أدبيات الدراسات والبحوث السابقة حول الموضوع قام الباحث بتطوير وصياغة الفرضيات التي سوف تقوم الدراسة على فحصها واختبارها للتوصل إلى الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، فقد قامت هذه الدراسة على أربع فروض والمستندة إلى مشكلة الدراسة والتي تم صياغتها كما يلي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية ما بين العائد على الأصول **(ROA)** وبين العائد على حقوق المساهمين (**ROE)** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية ما بين درجة الرفع المالي **(FLM)** وبين العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة ارتباط وتأثير إيجابي ذات دلالة معنوية بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) والأداء المالي **Financial Performance** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

الفرضية الرابعة:

توجد علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة معنوية ما بين الأزمة المالية العالمية **Financial Crisis** والأداء المالي **Financial Performance** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

منهجية الدراسة:

يعتمد الباحث ما يلي:

1 – المنهج الاستنباطي في التعرف على المشكلة لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات.

2 – المنهج الاستقرائي لاختيار فرضيات الدراسة.

3 – المنهج الوصفي الإحصائي والتحليلي بإتباع أسلوب دراسة الحالة وذلك لغرض جمع البيانات المالية الخاصة بشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة الممثلة لعينة الدراسة للفترة من عام 2000 ولغاية عام 2013، حيث قام الباحث بعملية التحليل المختلفة للبيانات والتي منها تحليل مؤشرات

نسب الأداء المالي للشركة، وتحليل (Du Pont)، وذلك فيما يخدم الوصول إلى الإجابة عن أسئلة الدراسة.

4 – بناء نموذج تحليل الانحدار المتعدد، واستخدام نموذج GMM (Generalized Method of Moments) للسلاسل الزمنية لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها.

5 – المنهج التاريخي للإطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بشكل شامل للإحاطة به من كافة جوانبه.

مصادر جمع البيانات:

1 – المصادر الأولية. تمثلت بالمقابلة الشخصية، للحصول على البيانات.

2 – المصادر الثانوية. من خلال الاستفادة من المنهجيات المتبعة في التطبيق كالتقارير المالية والرسمية والنشرات والكتب والدوريات والمراجع والمواقع الإلكترونية من خلال الانترنت.

نموذج ومتغيرات الدراسة:

يتكون النموذج من المتغيرات الآتية:

* العائد على حقوق المساهمين (**ROE**) كمتغير تابع لقياس الأداء المالي.

* العائد على الأصول (**ROA**) كمتغير مستقل لقياس الربحية وكفاءة الأصول.

* درجة الرفع المالي (**FLM**) كمتغير مستقل لقياس الرفع المالي.

* DUM1 كمحدد لقياس أثر تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (**ABC**) على الأداء المالي.

* DUM2 كمحدد لقياس أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي.

والشكل التالي يبين العلاقة المتوقعة بين متغيرات الدراسة:

شكل رقم (1)

Analytical Framework

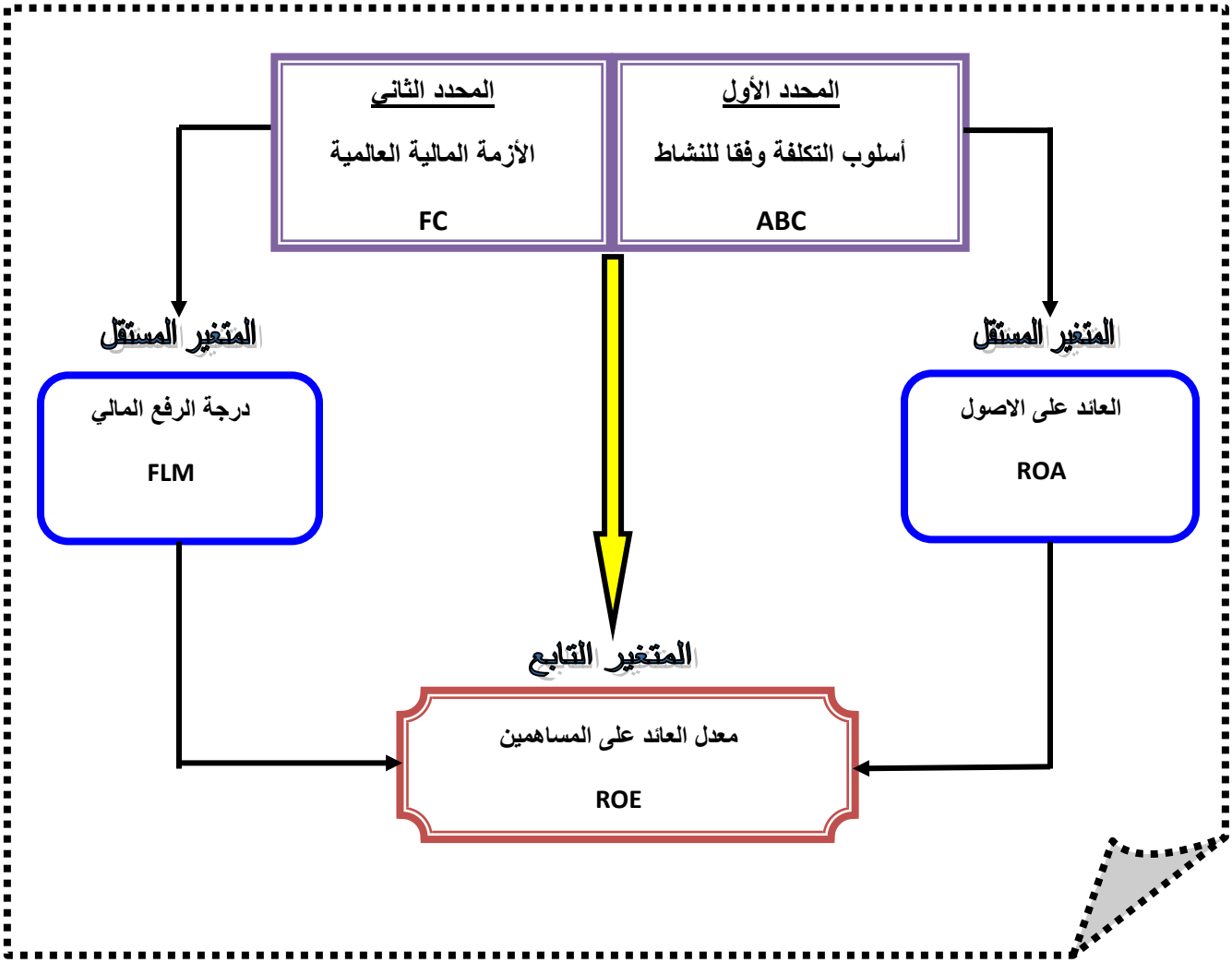

المصدر: إعداد الباحث 2012 م.

أما النماذج الإحصائية التي تهدف إلى قياس العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، فسيتم بداية اختبار أثر المتغير المستقل الذي يشمل عدة محددات (المحدد الأول: أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، والمحدد الثاني: الأزمة المالية العالمية) المؤثرة في مستوى الأداء المالي وذلك حسب النماذج التالية:

النموذج الأول: قياس أثر العائد على الأصول **(ROA)** ودرجة الرفع المالي **(FLM)** على العائد على حقوق المساهمين **(ROE)**.

يمثل النموذج الرئيس الأول للدراسة أثر العائد على الأصول **(ROA)** ودرجة الرفع المالي **(FLM)** متغيرات مستقلة على العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** كمتغير تابع في شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

$$ROE = B_0 + B_1 ROA + B_2 FLM + E \quad \text{.....(1)}$$

حيث أن:

ROE: معدل العائد على حقوق المساهمين

B_0: قيمة الثابت.

B_1: معامل العائد على الأصول

B_2: معامل الرفع المالي

E :الخطأ العشوائي

النموذج الثاني: قياس أثر العلاقة بين تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** وبين الأداء المالي.

بعد أن يتمَ قياس أثر العائد على الأصول **(ROA)** ودرجة الرفع المالي **(FLM)** في المتغير التابع العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** يتم في الخطوة التالية قياس تأثير محدد أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** في المتغير التابع العائد على حقوق المساهمين **(ROE)**، حيث يتمثل الأثر من خلال ما يوفره تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** من معلومات دقيقة عن التكلفة، والذي يوثر بدوره على صافي الربح بما ينعكس على العائد على الأصول **(ROA)**، ودرجة الرفع المالي **(FLM)**، وبالتالي يؤثر على معدل العائد على حقوق المساهمين **(ROE)**.

وذلك حسب النموذج التالي:

$$ROE = B_0 + B_1\,ROA + B_2\,FLM + B_3\,DUM1 + E \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث أن:

B_3: معامل DUM1 (ABC)، يأخذ قيم (1) بعد 2003–2013، وهي فترة تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** ويأخذ قيم (0) من 2000–2002، وهي فترة ما قبل تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

النموذج الثالث: قياس مدى وجود علاقة سلبية ما بين الأزمة المالية العالمية والأداء المالي لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

في هذا النموذج تم إدخال وقياس محدد الأزمة المالية في الدراسة للتعرف على الأداء المالي للشركة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، وتتمثل منهجية الدراسة المستخدمة في قياس أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي للشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة في تطبيق نموذج لبيانات السلاسل الزمنية. وحتى يتم الحصول على قيم مقدرة متسقة وذات كفاءة لمعاملات انحدار النموذج المذكور سوف يتم استخدام طريقة **GMM** (Generalized Method of Moments) المقترحة من جانب Arellano and Bond (1991).[1]

كما أشتهر هانسن (Lars Peter Hansen)[2] كمطور لتقنية الاقتصاد القياسي GMM (Generalized Method of Moments) وتسمى أيضاً الطريقة المعممة للحظات، هذه الطريقة تم تبنيها على نطاق واسع حيث تعتبر نموذج لتحديد وحل البيئة الاقتصادية المعقدة لتوفر أقصى تقدير احتمالي غير عملي وغير قابل للتصديق، وضع هانسن كيفية استغلال ظروف اللحظات (مثل

([1]) Arellano, M. and Bond, S. (1991), "Some Tests of Specification of Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations," Review of Economics Studies, 58: PPp 277 – 297.

([2]) http://www.marefa.org/index.php/ لارس بيتر هانسن

العلاقة التي تكون فيها التوقعات الظرفية معلومة أنها صفر عند القيم المتغيرة الحقيقية) لبناء مقدرات معقولة وواقعية.

وقد تم اختبار **GMM** لتقدير هذا النموذج لتمتع هذه الطريقة بالعديد من المزايا من أهمها: معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة، معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية Endogenity، وتجنب آثار جذر الوحدة في كل من المتغيرات المساعدة، واستخدام متغيرات تابعة مبطأة (Nkurunziza and Bates, 2003: 11)[1].

نموذج GMM (Generalized Method of Moments). يمثله النموذج التالي:

$$ROE = B_0 + B_1 ROA + B_2 FLM + B_3 DUM1 + B_4 DUM2 + E \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن:

B_4: معامل DUM2 (الأزمة)، يأخذ قيم (1) بعد 2008-2013، وهي فترة ما بعد الأزمة، ويأخذ قيم (0) من 2000-2007، وهي فترة ما قبل الأزمة.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة الفترة ما بين (2000 م _ 2013 م). حيث استخدمت البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة للشركة لمدة (14) سنة، وهذا ما يتطلبه نموذج الدراسة الإحصائي باختبار الفرضيات وذلك لإعطاء عملية التحليل أكثر مصداقية، فكلما طالت مدة الفترة الزمنية أو عدد المشاهدات الإحصائية لدراسة الحالة كلما كانت النتائج أفضل وأقرب إلى الدقة.

الحدود المكانية: شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

---

(1) Nkurunziza, J. D. and Bates, R. H. (2003), "Political Institutions and Economic Growth in Africa," http://www.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=1186&context=csae.

هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وأربعة فصول، تشتمل المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة، أما **الفصل الأول** سيتناول نظام محاسبة التكاليف من خلال ثلاثة مباحث: المبحث الأول مفهوم وأهداف وأهمية محاسبة التكاليف، أما المبحث الثاني مفهوم وتصنيفات التكاليف الصناعية غير المباشرة، والطرق التقليدية في تخصيص وتحميل التكاليف، المبحث الثالث، سيتناول الانتقادات الموجهة لأنظمة محاسبة التكاليف بالطرق التقليدية في تخصيص التكاليف، أما **الفصل الثاني** يضم أسلوب محاسبة التكاليف وفقاً للنشاط من خلال المباحث التالية: المبحث الأول، مفهوم وأهمية ونشأة أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ومراحل تطوره، أما المبحث الثاني، سيتناول تصميم ومراحل تحميل التكاليف غير المباشرة في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، ودوره كنظام للمعلومات واتخاذ القرارات، أما المبحث الثالث، مزايا ومنافع وعيوب تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، ومقارنة بالنظام التقليدي، أما **الفصل الثالث** الأداء المالي والأزمة المالية في قطاع الشركات العامة، ويضم ثلاثة مباحث: المبحث الأول، مفهوم وأهمية الأداء المالي ونماذج البحث المستخدمة في تقويم الأداء المالي للشركات. والمبحث الثاني، مفهوم وأسباب ونتائج الأزمة المالية العالمية. أما المبحث الثالث، طبيعة العلاقة والارتباط بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط والأداء المالي والأزمة المالية العالمية، **الفصل الرابع**، وهو الدراسة التطبيقية، والذي يضم مبحثين: المبحث الأول، الذي يتكون من نبذة تعريفية عن شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة، وهيكلها التنظيمي، وأسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية، المبحث الثاني، تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وأخيراً الخاتمة، وتضم النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة:

في هذا الجزء من الدراسة تم التطرق للدراسات السابقة ذات العلاقة، بحيث تم تقسيمها إلى ثلاثة أقسام حسب الجوانب الأساسية للدراسة.

أ – الدراسات التي تناولت أثر أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط على الأداء المالي:

برز أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط باعتباره محاسبة التكاليف وإدارة التكاليف الحديثة التي يمكن استخدامها لربط الأداء التشغيلي والأداء المالي الفعلي للمنظمة.[1] إن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يمكن أن يكشف عن كيفية مواءمة أنشطة شركة مع الأهداف الإستراتيجية والغايات[2]. كما أن هناك كثير من الكُتَّاب ادعوا أن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يساعد الإدارة في تبني نظريات الابتكار[3]ونشر ثقافة تكنولوجيا المعلومات[4] وبالتالي تقلل من تخفيض تكلفة المعاملات الاقتصادية[5]

فيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تحدثت في هذا الموضوع، وقد طبقت من بعض هذه الدراسات على بيئة أعمال مختلفة وعدة قطاعات صناعية وخدمية مختلفة.

([1]) Paduano, r. (2001). Employing activity based costing and management practices within the aerospace industry: sustaining the drive for lean. Unpublished Master of Science dissertation. Massachusetts institute of technology

([2]) Canby, j. (1995). Applying activity-based costing to healthcare settings. Healthcare financial management association.

([3]) Kwon, T.H., and Zmud, R.W. (1987). Unifying the fragmented Models of Information Systems and Implementation. In *Critical Issues in Information Systems Research*, edited by R.J. Boland and R. Hirscheim. New York: John Wiley & Sons.

([4]) Dixon, j. m. (1996). Total quality management in iso-9000 registered organizations: an empirical examination of the critical characteristics associated with levels of financial performance. Dissertation: Florida State University.

([5]) Roberts, m. w. and silvester, kj (1996). Why abc failed and how it may yet succeed. Journal of cost management (winter):23-35

دراسة جرادات، (بدون تاريخ):[1]

يمكن التعبير عن مشكلة هذه الدارسة بطرح التساؤلات التالية:

1 – ما دور تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية في رفع دقة تحديد مراكز المسؤولية في هذه الشركات.

2 – ما دور تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية في رفع كفاءة رقابة وتقييم الأداء ورفع كفاءة إعداد الموازنات التخطيطية في هذه الشركات.

تكمن أهمية الدراسة من خلال كونها من الدراسات التي تبحث في موضوعين حديثين نسبياً وخاصة في الأردن. الأول: هو أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، والثاني: محاسبة المسؤولية. كذلك لأنها ستحاول إيجاد مدى مساهمة أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في رفع كفاءة محاسبة المسؤولية في قطاع اقتصادي مهم في الأردن، هو الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وهذا قد يكون له الأثر الإيجابي على بعض الشركات في تطوير آلية الاستفادة من مخرجات أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في مجال محاسبة المسؤولية، وتشجيع بعض الشركات التي لا تطبق هذا الأسلوب على تطبيقه، خاصةً في ظل المنافسة القوية التي تواجهها الصناعة الأردنية بسبب التوجه نحو العولمة.

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1 – البحث في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، وكذلك التطرق إلى محاسبة المسؤولية. ثم البحث في تأثير أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط على كفاءة محاسبة المسؤولية.

2 – معرفة مدى استفادة الشركات الصناعية المساهمة الأردنية التي تطبق هذا الأسلوب من مخرجاته في مجال رفع كفاءة محاسبة المسؤولية، وذلك من خلال تأثير هذا الأسلوب على:

– كفاءة إعداد الموازنات التخطيطية في هذه الشركات.

– كفاءة رقابة وتقييم الأداء في هذه الشركات.

توصلت الدراسة إلى أن تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط من قبل الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية أدى إلى رفع دقة تحديد مراكز المسؤولية في هذه الشركات وبدرجة متوسطة. حيث بلغ الوسط الحسابي لمجمل البنود المكونة له 3.4، وبنسبة 68%. حيث أدى إلى زيادة وضوح

(1) جرادات، منير محمد فلاح (بدون تاريخ). دور أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في رفع كفاءة محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، رسالة، جامعة آل البيت، الأردن.

العلاقات بين مراكز المسؤولية، ووضوح تسلسل إجراءات العمل فيها بشكل أكبر وتنسيق أكثر بينها، وتحديد مسؤوليات كل مركز مسؤولية بشكل أكثر موضوعية ودقة، بدرجة تتراوح بين متوسط وعالي.

أما أهم التوصيات التي أوصى بها الباحث: على الشركات الأردنية وخاصة الصناعية منها والتي لا تطبق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط بضرورة تطبيقه لما له من فوائد في مجال محاسبة المسؤولية، إضافةً إلى المجالات الأخرى، فعند بحث الجدوى الاقتصادية لتطبيق هذا الأسلوب يجب أن يؤخذ هذا المجال بالحسبان وبالأهمية التي يستحقه.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة جرادات أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على الأداء المالي بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، في قطاع الحديد والصلب بالتطبيق على شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة، باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة (Cagwin & Bouwman, 2000)[1]:

هدفت الدراسة إلى قياس الارتباط بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وتحسين الأداء المالي حيث حققت هذه الدراسة التي أجريت على (205) من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة تحسناً في الأداء المالي المرتبط باستخدام التكاليف وفقاً للأنشطة. تظهر النتائج أنه في الواقع هناك علاقة وارتباط ايجابي بين (ABC) وتحسين في العائد على الاستثمار (ROI) وذلك عندما يستخدم (ABC) في الشركات المعقدة والمتنوعة، وعند استخدامها في بيئات حيث تكون التكاليف هامة نسبياً وعندما يكون هناك عدد محدود من المعاملات داخل الشركة، بالإضافة إلى مقاييس نجاح (ABC) المستخدمة في البحوث السابقة تبدو وكأنها تنبئ عن التحسن في الأداء المالي. هذه النتيجة تعتبر خطوة مهمة لتقريب الارتباط الكامل بين تعريف الشروط التي تؤثر على نجاح تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وبين توثيق كفاءة أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط كأداة ربحية.

([1]) Cagwin and Bouwman, (2000). "The Association Between Activity-Based Costing and Improvement In Financial Performance", Management Accounting Research. Vol. (13).No. (1), 2000 PP. 1-40

تختلف هذه الدراسة عن دراسة Cagwin & Bouwman أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) معاً على الأداء المالي معبراً عنه بالعائد على حقوق المساهمين بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية حيث تم إضافة متغير الأزمة في الدراسة لمعرفة أثر ذلك على الأداء المالي لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة، باستخدام نماذج متعددة أهمها المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. كما تم اختبار الفرضيات باستخدام نموذج الانحدار المتعدد.

دراسة البشتاوي(2001):[1]

تكمن مشكلة الدراسة فيما يأتي:

1- ضعف الوعي من قبل المنظمات بأنظمة التكاليف والإدارة المعاصرة والمتمثلة بنظام الـــ ABC ونظام الـــ ABM ونظام الـــ BSC على اعتبارها سلاحاً يخدم المنظمة وأفرادها.

2- اعتماد نموذج الكلفة المحاسبي في توزيع التكاليف غير المباشرة في المنظمات لتفي بأهداف من حيث النمو والنجاح التنافسي.

3- على الصعيد التطبيقي هناك فجوة بين أساليب وآليات هذه الأنظمة المعاصرة وما يطبق في أغلب المنظمات المالية الأردنية وخصوصاً المصرفية منها.

في ضوء أبعاد المشكلة المذكورة أنفاً تستمد الدراسة أهميتها مما يأتي:

1 - التغيير في فلسفة تطبق أنظمة محاسبة التكاليف الناشئ من متغيرات بيئة عصر المعلوماتية وانعكاسها على البيئة التشغيلية لمنظمات الأعمال بهدف بيان اهتمام الإدارة بنوعية المعلومات الكلفوية والتحليلات الإدارية المطلوبة لخدمة صناعة قرارات تشغيلية وإستراتيجية رشيدة.

2 - حاجة البيئة العربية إلى مثل تلك الأنظمة التي تعرض أهميتها من خلال تقديمها لمعلومات وبيانات أكثر دقة تخدم فيها أهداف متعددة، فضلاً عن زيادة الكفاية الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنظمات.

---

[1] البشتاوي، سليمان حسين سليمان (2001). تقويم الأداء على وفق نظام BSC باستخدام التكامل بين نظامي التكاليف والإدارة على أساس الأنشطة، رسالة دكتوراه غير منشوره، الجامعة المستنصرية - بغداد.

تهدف الدراسة إلى دراسة فلسفة وتطبيق لكل من نظم الـ ABC، والـ ABM في قطاع الخدمات المصرفية، مع بيان محور التكامل فيما بينها المنعكس من خلال صياغة مقاييس الأداء الرقمية للمحاور الأربعة من بطاقات العلامات المتوازية للأداء الـ BSC، الذي يعد احد أركان فهم واستيعاب إستراتيجية المصرف من قبل جميع الأفراد فيه.

توصل الباحث إلى استنتاجات عامة وخاصة، وفيما ما يخص الاستنتاجات العامة منها ما يلي:

1 – يعد تصميم أنظمة محاسبة التكاليف مشروطاً بطبيعة إجراءات تقديم الخدمة وطبيعة البيئة المحيطة بمنظمة الأعمال التي تتسم في الوقت الحالي بالمنافسة الحادة وتزايد الحاجات الإدارية لمعلومات كلفوية تتصف بكونها تفصيلية وشاملة لجميع أوجه الأنشطة والتي تصب في اتجاهين: الأول منها إستراتيجي يخدم الإدارة العليا في محور صياغة وترجمة إستراتيجيتها. الثاني تشغيلي يخدم الإدارات الأخرى في محور القرارات قصيرة الأجل.

2 – قدمت نظم ABC/M مخرجاتها التي تساعد في رسم وصياغة إستراتيجية الإدارة لمحور الزبائن والمجهزين المبنية على وفق الفلسفة الاقتصادية لمنطق القيمة Value التي تتميز بأمرين أساسين هما: المعرفة knowledge. والعلاقات Relationships. حيث تعد مخرجات النظم المذكورة قاعدة بيانات خاصة بالزبائن والمجهزين لتحقيق أهداف المنظمة الإستراتيجية .

3 – إن التزايد المستمر في استخدام تقنيات إنتاج المعلومات وتغير فلسفة العمل على وفق طبيعة بيئة العصر الحالي قد أدى إلى تغير في هيكل عناصر التكاليف المتحققة (رفع حجم تكاليف الإنتاج غير المباشرة)، وهذا انعكس على الاهتمام بإيجاد آلية غير تقليدية لتحميل الخدمات بشكل موضوعي بحصاتها من تلك العناصر من الكلف وإيجاد أسس رقابة تعتمد على المدخلات بدل المخرجات لغرض تتبع عناصر التكاليف بشكل دقيق مع قياس موضوعي لها، وقد احتوى أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) تلك المبررات والأهداف على وفق فلسفتها وإجراءات عملها.

أما الاستنتاجات الخاصة بالدراسة التطبيقية منها ما يلي:

1 – يعد محور التكامل النهائي الذي يمثل احد أركان نجاح التخطيط الاستراتيجي السليم وتنفيذه بشكل دقيق الذي يمثله تقويم كفاية الأداء، حيث يلاحظ إن معلومات كل من نظم (ABC) وتقنيات (ABM) دقيقة في تشكيل مقاييس أداء تشغيلية فضلاً عن المقاييس المالية لكفاية للأداء المستنتجة من

نظم المحاسبة المالية التقليدية بشكل متوازن ومعروفة بأربعة محاور هي: (المالي، الزبائن، العمليات والمراحل التشغيلية الداخلية، والنمو والتعلم التنظيمي) على وفق ما يسمى بنظام قياس وتقويم كفاية الأداء الشامل لمنظمات الأعمال " بطاقة العلامات المتوازنة للأداء Balanced Score card".

2 – إن تطبيق أسلوب التكلفة المعاصر وفقاً للنشاط وبشكل خاص على الأنشطة المصرفية، يقدم مؤشرات دقيقة عن الأداء باتجاه تطوير وتحسين نوعية الخدمات المقدمة.

من خلال عرض الاستنتاجات التي سبق، عرض الباحث توصياته كذلك من خلال جانبين، توصيات عامه وتوصيات خاصة للدراسة التطبيقية، وكما يأتي:

التوصيات العامة التي كان منها:

1 – ضرورة إجراء تغيير في تصميم النظم المحاسبية في الوقت الحاضر لمسايرة التغييرات التي حدثت في البيئة الاقتصادية للمؤسسات المالية ممثلة بالعولمة وثورة المعلوماتية.

2 – ضرورة الموازنة بين إجراءات العمل اليدوي والعمل الآلي، ومحاولة الاستفادة من تقنيات إنتاج المعلومات في مجال الدقة والسرعة والرقابة المفروضة على المدخلات والمخرجات، وبهدف إنتاج معلومات دقيقة وموضوعية على درجة عالية من الثقة لاستخدامها من قبل الإدارات في ترشيد قراراتها.

3 – وجود تحديد دقيق لعلاقة (السبب – النتيجة) بين مقاييس كفاية الأداء المالي والتشغيلي لكي تتمكن الإدارات من تحديد المحاور الأساسية المحددة لنجاح إستراتيجيتها التي تصب بشكل أساسي في العوائد المالية المتحققة.

إما التوصيات الخاصة بالدراسة التطبيقية التي منها:

1 – إعداد خرائط تفصيلية للأنشطة مبنية على أساس زمني لكل نوع من أنواع الخدمات المقدمة من قبل المصرف لزبائنه الذي يساعد في إعداد تصميم وتطبيق أنظمة الـــ ABC/M وسياقة الإطار العلمي لنظام الـــ BCS في سبيل تحقيق الأهداف قصيرة وطويلة الأجل.

2 – ضرورة اعتماد إدارات المصارف على أنظمة محاسبة التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) والإدارة على أساس الأنشطة (ABM)، بهدف تقديم خدمات مصرفية بكلفة ونوعية مقبولة من قبل الزبائن (تطبيق نظام الـــ ABC على خدمات بنك الأردن) وتوفير معلومات تحليلية عن ربحية الخدمات

المصرفية، ربحية الفروع، ربحية قنوات تسويق الخدمات المصرفية، ومعلومات تشغيلية متعلقة بهيكلة الأنشطة المطلوبة لكل خدمة من حيث كونها ذات قيمة مضافة أو عديمة القيمة المضافة (تطبيقات نظام الـــ ABM على بنك الأردن).

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) معاً على الأداء المالي بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها.

دراسة عابورة (2005): [1]

تم تطبيق هذه الدراسة في المستشفى الإسلامي بالأردن، وتمثلت المشكلة في أن إدارة المستشفى تستخدم نظام تكاليف بسيط في معالجة التكاليف غير المباشرة ومراقبتها والسيطرة عليها وبالتالي يؤدي إلى هدر للموارد المتاحة وبالتالي اتخاذ قرارات إدارية خاطئة بما يخص الخدمة العلاجية المقدمة للمريض.

هدفت هذه الدراسة إلى شرح أهمية أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط لقطاع الخدمات من خلال تطبيقه في المستشفيات، وبيان الفروقات الجوهرية الناتجة عن تطبيق هذا الأسلوب في قطاع الخدمات عنه في قطاع الصناعة، بالإضافة إلى تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في المستشفى الإسلامي في الأردن، وتوضيح المنافع المترتبة على تطبيقه، من حيث قدرته على مراقبة التكاليف غير المباشرة والسيطرة عليها وتوفير معلومات أكثر دقة عن تكاليف الخدمات العلاجية التي يقدمها المستشفى الإسلامي في الأردن واقتراح بعض الحلول التي من شأنها أن تسهل عملية التطبيق. أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يقوم بتوفير معلومات دقيقة عن تكاليف الخدمات الطبية التي تقدمها كل من شعبة الدم والتخثر وقسم الأشعة مما يجعل الإدارة قادرة على اتخاذ قراراتها الإدارية بشكل أصح وفي الوقت المناسب. بالإضافة إلى أنه يوفر آلية رقابة فعالة على التكاليف غير المباشرة التي يتكبدها المستشفى. كما أن هذا الأسلوب يوفر من خلال عملية تحليل

(1) عابورة، أشرف جمال فايز، (2005). تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في المستشفيات، حالة مستشفى الإسلامي في الأردن، رسالة ماجستير، غير منشور، جامعة اليرموك.

الأنشطة التي تمارس في شعبة الدم والتخثر وقسم الأشعة على توفير معلومات ملائمة لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بخط سير العمل في هذه الأقسام.

من أهم التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

نظراً لعدم قدرة نظام التكاليف البسيط الذي يمتلكه المستشفى الإسلامي على توفير معلومات ذات دقة عالية عن تكاليف الخدمات الطبية المقدمة في المستشفى، لابد للمستشفى أن يطبق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، لقدرة هذا الأسلوب على توفير معلومات ذات دقة عالية عن تكاليف الخدمات الطبية.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة عابورة أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على الأداء المالي بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات وتحقيق أهدافها.

دراسة الشقاحين (2005):[1]

تتمحور مشكلة الدراسة في أن غالبية الشركات الصناعية في الأردن تفتقر إلى أسلوب تخصيص التكاليف وفقاً للأنشطة، خاصة في مجال تخفيض التكاليف وهو ما يفقدها فرص لتطوير أنشطتها وتحسين كفاءة الأداء فيها. وهل تواجه الشركات الصناعية الأردنية مشكلات ومعيقات لتطبيق أنظمة التكاليف الحديثة. وإذا كان هناك مشكلات فهل تعود للشركة وسياستها أم للتشريعات الحكومية أم لعدم الرغبة في التطوير أو لكلفة الأنظمة الحديثة.

تهدف الدراسة بصورة رئيسية إلى التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه الشركات الصناعية الأردنية في تطبيق أنظمة التكاليف الحديثة كأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، لما لهذا الأسلوب من أهمية ودور في رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية. بالإضافة إلى اقتراح بعض الحلول المناسبة لهذه الصعوبات ورفع الروح المعنوية لدى الشركات على تطبيق مثل هذه الأساليب الحديثة

(1) الشقاحين، رياض مصلح ضيف الله، (2005). الصعوبات التي تواجه تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في الشركات الصناعية الأردنية رسالة دكتوراه، المجلة العلمية لإقتصاد والتجارة، ربع سنوية، العدد الثالث، تصدرها كلية التجارة - عين شمس.

والمفيدة والمتطورة مما يساعدهم على الارتقاء بمستوى الشركات الصناعية إلى الأفضل لمواكبة أحدث التطورات والتقدم العلمي.

تبرز أهمية الدراسة من كونها تبحث في مشاكل عدم تطبيق أحد أهم وأحدث أنظمة التكاليف وهو أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في الشركات الصناعية الأردنية والذي قد يسهم استخدامه في رفع كفاءتها الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية، من خلال تقديمها لبيانات تكلفة أكثر ملائمة لأغراض الرقابة والتخطيط واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة، وهذا بدوره سيزيد من فرص تحقيق نمو الاقتصاد الأردني في جميع المجالات مما يعزز تحديث الأساليب الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية.

النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة:

1 – أن رقابة التكاليف تعتبر من أنواع الرقابة التي يجب أن تمارسها كافة المستويات الإدارية واتخاذ الإجراءات التي تهدف إلى الحد والاقتصاد في الإنفاق وتخفيض التكاليف إلى أقل قدر ممكن. وأن قصور المدخل التقليدي في معالجة ومواكبة التطورات الصناعية وما تبعها من أعباء القياس والتحليل لمعلومات التكاليف قديمها معلومات مضللة ينتج عنها قرارات خاطئة، وأن مدخل أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط عالج هذا القصور.

2 – إن الصعوبات والمعوقات التي تواجه الشركات الصناعية تكمن في عدم تبني معايير وقواعد محاسبية تخص البيئة الأردنية أدى إلى صعوبة تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط بالإضافة إلى ارتفاع تطبيقه وعدم وجود خبراء في مجال تطبيقه.

أهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة:

إصدار تشريعات محاسبية وتبنّي معايير وقواعد محاسبية خاصة بأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط تخص البيئة الأردنية تلزم الشركات بتطبيقه.

تم في هذه الدراسة التعرف على المشاكل والصعوبات التي تواجه الشركات في تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، واستخدام الاستبيان الذي تم تطويره لغايات الدراسة لجمع البيانات الأولية، بينما في هذه الدراسة تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي للشركة باستخدام المؤشرات المالية والتي

قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة درغام(2006):[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في مجموعة من التساؤلات منها هل تطبيق الشركات الصناعية في قطاع غزة أنظمة تكاليف تمكن من تبنى تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC)؟ هل تتوفر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق أسلوب (ABC) في الشركات الصناعية في قطاع غزة؟ هل توجد صعوبات ومعوقات قد تحول دون تطبيق (ABC) في الشركات الصناعية في قطاع غزة؟

هدفت الدراسة إلى دراسة مدى توفر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق أسلوب (ABC) في الشركات الصناعية العاملة في قطاع غزة، وما هي المعوقات التي تحول دون تطبيق في تلك الشركات.

نبعت أهمية البحث من ضرورة التعرف على مجموعة من التساؤلات منها: هل تطبق الشركات الصناعية في قطاع غزة أنظمة تكاليف تمكن من تبنى تطبيق أسلوب (ABC)؟ وأهمية التعرف على الصعوبات والمعوقات التي قد تحول دون تطبيق أسلوب (ABC) في الشركات الصناعية في قطاع غزة، وسبل علاجها ومحاولة التغلب عليها.

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1 – أنه تتوافر لدى الشركات الصناعية في قطاع غزة المقومات الأساسية لتطبيق اسلوب (ABC).

2 – إن توافر الموارد البشرية المؤهلة وأنظمة المحاسبة الخبيرة في بيئة الشركات الصناعية في قطاع غزة يعطي مؤشرا "ايجابيا" على وجود بنية تحتية لتطبيق أنظمة محاسبة متقدمة لدى الشركات الصناعية في قطاع غزة وهذا بدورة يساعد في تطبيق أسلوب (ABC).

3 – نتيجة عدم الدقة في تخصيص التكاليف غير المباشرة على المنتجات تجد إدارة الشركة صعوبة في تفسير ربحيتها أو خيارتها، وهذا يساعد في تطبيق أسلوب (ABC).

بناءا على النتائج السابقة وصى الباحث بالأتي:

(1) درغام، ماهر موسى، (2006). مدى توفر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط في الشركات الصناعية في قطاع غزه، رسالة دكتوراه منشوره، مجلة الجامعة الإسلامية، غزه، فلسطين، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني.

ضرورة التخطيط لعملية تطبيق أسلوب (ABC) بشكل جيد في قطاع الصناعة الفلسطيني، وذلك عن طريقة الاستعانة بخبراء ومستشارين مؤهلين ومتخصصين ولديهم الدراية والخبرة الكافية في مجال تطبيق هذا النظام المتطور.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة درغام أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة زريقي (2006):[1]

إن الغرض من هذه الدراسة هو معرفة إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في تقييم ربحية العملاء في الشركات التجارية العاملة في قطاع الأدوية في الأردن.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة من الباحث التعرف على إمكانية استخدام أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في توفير المؤشرات المناسبة لتقييم ربحية عملاء الشركات التجارية الأردنية العاملة في قطاع الأدوية. ثم تقييم العقبات التي قد تعترض تطبيق هذا الأسلوب مع تقديم الاقتراحات المناسبة لتقليص هذه العقبات. بحيث تمثل حسابات العملاء أحد أهم الأصول فيها والواجب إدارتها والرقابة عليها، فبدون ذلك ستزيد خطورة عدم السداد التي تقلل من أرباح الشركة كما تقلل من التدفقات النقدية الواردة لها، وبالتالي تعتبر إدارة حسابات العملاء وتقييمهم بشكل سليم أداة إستراتيجية هامة تعبر عن وفرة السيولة للشركة.

كذلك هناك اعتقاد خاطئ بأن أفضل العملاء هم الذين يساهمون بالجزء الأكبر من إيراداتها، في حين أن هؤلاء العملاء أنفسهم قد يكونون السبب في تحمل الشركة للجزء الأكبر من نفقاتها مما يخفض في ربحيتهم وبالتالي فإن إدخال أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في إدارة وتحليل أنشطة خدمة العملاء سيعطي لإدارة الشركات التجارية معلومات دقيقة وواضحة حول ربحية كل عميل، الأمر الذي يساعدها على تجنب خسائر قد تتحملها الشركة بسبب قرارات إدارية خاطئة أو بسبب القيام

(1) زريقي، رامي عبد الحليم أمين، (2006). إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في تقييم ربحية العملاء في الشركات التجارية الأردنية العاملة رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

بأنشطة خدمية للعملاء ليس لها قيمة مضافة Non-Value added activities، كما سيوفر لها استخدام هذا الأسلوب مجموعة من المؤشرات المناسبة لتصنيف العميل وذلك عوضاً عن المؤشرات التقليدية السائدة حاليا.

النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة:

1 – تباينت إجابات عينتي الدراسة على مدى صلاحية المؤشرات التقليدية التي تستخدمها حاليا معظم الشركات التجارية الأردنية. فبينما نرى عدم موافقة عينة المديرين الماليين على غالبية الفقرات التي تقيس هذه المؤشرات نجد أن مديري المبيعات أكثر تأييدا لهذه المؤشرات ويعود ذلك إلى أن لكل عينة خلفيتها العلمية والعملية واهتماماتها المنبثقة عن النشاطات والأعمال الموكلة إليها، إذ أن اهتمام مديري المبيعات ينصب على زيادة حصة الشركة السوقية ومواجهة الشركات المنافسة، بينما يتركز اهتمام المديرين الماليين على مراقبة مصاريف الشركة والعمل على تقليصها لأدنى حد ممكن، إلا أن عينة الدراسة مجتمعه اتفقت على عدم صلاحية المؤشرات التقليدية التي تستخدمها حاليا معظم الشركات التجارية الأردنية لتقييم ربحية العملاء.

2 – وافقت عينة المديرين الماليين على صلاحية المعلومات التي يمكن لأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط توفيرها عن تكلفة خدمة العميل في الشركات التجارية الأردنية العاملة في قطاع الأدوية في تقييم ربحية العملاء، بينما لم يوافق مديري المبيعات على صلاحية المعلومات التي يمكن أن يوفر أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط عن تكلفة خدمة العميل، ويعود ذلك أيضا إلى اختلاف اهتمامات عينتي الدراسة في هذا المجال، ولكن جاءت إجابة عينتي الدراسة مجتمعه بالاتفاق على صلاحية المعلومات التي يمكن لأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط توفيرها عن تكلفة خدمة العميل في الشركات التجارية الأردنية العاملة في قطاع الأدوية كمؤشرات لتقييم ربحية العملاء.

3 – وافقت عينة الدراسة على أن الشركات الأردنية تملك المقومات اللازمة لتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، إلا أنها اتفقت أيضا على أن الشركات الأردنية ليست مقتنعة بتطبيق هذا الأسلوب، وأن ارتفاع تكاليف التطبيق لا تبرر تطبيقه، كما أنها مقتنعة بأهمية مؤشر ربحية العميل كأساس لتمييز العملاء إلا أنها في الوقت نفسه لا تؤيد استخدام هذا المؤشر ويمكن تفسير ذلك بأن الإدارة في تلك الشركات غير متأكدة من الجدوى الاقتصادية لاستخدام هذا المؤشر.

على ضوء ما سبق يوصي الباحث: أن تقوم الشركات الأردنية العاملة في قطاع الأدوية بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، بهدف الاستفادة من مزايا هذا الأسلوب وما يوفره لهذه الشركات من منافع خاصة في تقييم ربحية العملاء، والتي وافقت عينة الدراسة مجتمعه على أن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يوفر المعلومات الكافية عن ربحية العميل.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة زريقي والتي كان الغرض منها معرفة تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في تقييم ربحية العملاء في شركات الأدوية في الأردن، أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة الجخلب (2007):[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) بكل أبعاده. والتعرف على مفهومه وخصائصه وميزاته ومقارنة مع نظام التكاليف التقليدي (Traditional Costs System). والهدف الأساسي من هذه الدراسة هو البحث في إمكانية استخدام أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في المؤسسات التعليمية بداية ومن ثم البحث في إمكانية جدوى إعداد الموازنة في الجامعة الإسلامية حسب الأسلوب المذكور، ولقد تم اختبار ذلك من خلال أسئلة الدراسة والتي تتمحور حول إمكانية استخدام الـــــ ABC في إعداد موازنة الجامعة الإسلامية والمزايا المترتبة على استخدامه، وذلك من خلال قيام الباحث بدراسة واقع إعداد موازنة الجامعة، ومن ثم تطبيق الأسلوب الجديد على موازنة الجامعة.

اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي وإجراء المقابلات المباشرة مع أصحاب المواقع المختلفة في الجامعة والتي ترتبط مباشرة بالموازنة سواءً بإعدادها أو اعتمادها أو تنفيذها.

(1) الجخلب، سالم عبد الله، (2007). دور أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في تطوير الأداء المالي، دراسة تطبيقية حول إعداد موازنة الجامعة الإسلامية وفقاً لأسلوب ABC، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية-غزه، كلية التجارة.

خلصت الدراسة إلى أن الطريقة المتبعة حاليا في إعداد موازنة الجامعة الإسلامية تفتقر إلى الأسلوب العلمي، وبالتالي تحرم الجامعة من الكثير من المزايا التي يمكن أن تحققها نتيجة استخدام الأسلوب العلمي، كما وتبين أن إعداد موازنة الجامعة الإسلامية حسب أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يوفر أساسا سليما لإعداد موازنة الجامعة بما يحققه من مزايا على صعيد الوفورات وإمكانية تخفيض المصاريف السنوية وتوفير معلومات تفصيلية عن حجم التكاليف والوقوف على الأنشطة التي تضيف قيمة وبالتالي إمكانية إزالة أو تخفيض تكاليف تلك الأنشطة التي لا تضيف قيمة، كذلك يعتبر هذا الأسلوب أسلوبا أكثر منطقية باعتباره أساسا سليما للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

وبناء على النتائج المتقدمة للدراسة يوصي الباحث باعتماد أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط كأساس لإعداد موازنة الجامعة الإسلامية.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الجخلب والتي كان الهدف منها معرفة تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في إعداد الموازنة في الجامعة الإسلامية، أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة النجار (2007):[1]

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود الدقة والعدالة في احتساب تكلفة المنتج الصناعي في كثير من المصانع الأردنية نتيجة تبنيها الطرق التقليدية في تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة على المنتجات. حيث ظهرت الحاجة إلى استخدام نظم أكثر دقة وعدالة لمعالجة هذه المشكلة.

الغرض من هذه الدراسة هو التطبيق العملي لأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في أحد مصانع القطاع الصناعي الأردني، وبناء نماذج لثلاثة مصانع أخرى للوصول إلى الفائدة المرجوة من تطبيق هذا الأسلوب.

(1) النجار، يوسف محمد عوض ، (2007). تطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط في القطاع الصناعي الأردني"مبرراته ومقوماته" أطروحة دكتوراه في الفلسفة في المحاسبة، غير منشوره، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

تنبع أهمية هذه الدراسة من تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في أحد المصانع الأردنية بوجود فجوة بين الدراسات النظرية والتطبيق العملي سواء في المحاسبة المالية أم محاسبة التكاليف، وتحتاج مثل تلك المصانع وهو إيجاد مراكز للبحث العلمي لأغراض تطوير النظم المعمول بها سواء النظرية أو العملية لمواكبة أحدث ما توصل إليه العلم من تطور وتقدم.

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى التكلفة العادلة لكل منتج من منتجات مصنع رم علاء الدين، دون حدوث تشوهات في احتساب تكاليف تلك المنتجات.

كما تهدف هذه الدراسة إلى بناء النماذج اللازمة لتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في ثلاثة مصانع أخرى، والتعاون مع العاملين في مجال المحاسبة (مالية، إدارية) لتشجيعهم على تطبيق هذا الأسلوب، وإعادة هيكلة حساباتهم بما يتناسب مع ذلك، وبرمجة الحاسوب وأنظمته للتعامل مع هذا الأسلوب، ومحاولة الحصول المعلومات اللازمة لتطبيقه بوساطة الحاسوب، لأن كثيرا من المعلومات يوفرها الحاسوب لمستخدمي هذا الأسلوب.

بعد العرض والتحليل فقد توصل الباحث للنتائج التالية من خلال:

1 – الدراسات النظرية والميدانية.

أجمعت الدراسات النظرية أو كادت على أن النظام التقليدي المتبع في تخصيص التكاليف غير المباشرة على المنتجات سواء تم إتباع ساعات العمل المباشر، أو دوران الآلات أو تكلفة المواد الخام، تفتقر إلى الدقة والعدالة في التخصيص لانتفاء العلاقة ما بين التكلفة والمنتج، لذلك كان لا بد من طريقة تراعي تلك العلاقة (Cause and Effect Relationship) توخيا للدقة والعدالة في التخصيص، كما أجمعت الدراسات النظرية الميدانية على ضرورة تطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط في القطاع الصناعي أو الخدمي، وذلك لتواجد المبررات التي تستدعي ذلك منها، التقدم التكنولوجي والأتمتة، تعدد المنتجات وتنوع المزيج السلعي، المنافسة الشديدة داخليا وخارجيا.

2 – التطبيق العملي.

أكدت الدراسة التطبيقية التي تمت على مصنع رم علاء الدين، على أنه من الممكن تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في المصانع الأردنية إذا توافرت مجموعة المبررات والمقومات التي تساعد على تطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط، وعلى رأسها فهم القائمين بالتطبيق الميداني لهذا الأسلوب وموافقة

الإدارة العليا وتعاون الإدارات الإشرافية والتنفيذية، إلى أن يثبت أسلوب التكلفة وفقا للنشاط فاعليته وجدواه للتوقف عن استخدام الطريقة التقليدية، وللاستفادة من المزايا التي يقدمها أسلوب التكلفة وفقا للنشاط من حيث الدقة والعدالة في احتساب تكلفة المنتج.

3 – الجانب الإحصائي.

أظهرت التحليلات الإحصائية أن ما نسبته 82.6% من إجابات عينة الدراسة تؤيد وجود المبررات الداعية لتطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط، وتوفر المقومات اللازمة لذلك ما يشجع الباحث على التوصية بأخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل الجهات المعنية سواء داخل الشركات الصناعية أو الجهات الرسمية التي تشجع الاستثمار.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة النجار والتي هدفت إلى معرفة تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط للتوصل إلى التكلفة العادلة لكل منتج، أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة عبد المنعم (2008): [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن قصور النظم التقليدية المستخدمة لقياس تكلفة إنتاج السكر أدت إلي ارتفاع تكلفة إنتاج هذا القطاع مقارنة بالدول المنافسة في السوق العالمية. هدفت الدراسة إلي بناء نموذج محاسبي لاستخدام نظم التكاليف الحديثة لقياس تكلفة إنتاج السكر في السودان. أهم نتائج الدراسة هي لا تمكن الطرق التقليدية لتحميل التكاليف لتحديد تكلفة الوحدة المنتجة بصورة دقيقة لاعتمادها علي حجم الإنتاج في تخصيص التكاليف غير المباشرة. يساعد استخدام النظم الحديثة بتحميل التكاليف علي قياس وتحديد تكلفة إنتاج لسكر بصورة دقيقة لاستخدامها مجموعة من موجهات

(1) عبد المنعم، احمد محمد عبدالله، (2008). نموذج محاسبي لإستخدام نظم التكاليف الحديثة في تحديد تكلفة صناعة السكر بالسودان، رسالة دكتوراه، الفلسفة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين: كلية الدراسات العليا.

التكلفة لتحميل التكاليف علي الوحدات المنتجة. يُمكَن النموذج المحاسبي المقترح من وضع إطار تطبيقي لنظم التكاليف الحديثة علي صناعة السكر بالسودان.

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام الأسلوب الإستبياني في التحليل والتوصل إلى النتائج لقياس تكلفة إنتاج السكر في السودان، بينما استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات بإتباع أسلوب دراسة الحالة لبيان أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont.

دراسة نايل (2010) :[1]

تتمثل مشكلة الدراسة في مستشفى الصداقة (أم درمان) في نظام المحاسبة الحكومية في تحديد وقياس الخدمة الطبية المقدمة مما يعني الاعتماد على معلومات تكليفية غير دقيقة عن تسعير هذه الخدمات.

هدفت الدراسة إلى شرح أهمية أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط لقطاع الخدمات من خلال تطبيقه في المستشفيات وبيان الفروقات الجوهرية الناتجة عن تطبيق هذا الأسلوب في قطاع الخدمات عنه في قطاع الصناعة. بالإضافة إلى تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في المستشفيات بالسودان وتوضيح المنافع المترتبة على تطبيقه، من حيث قدرته على مراقبة تكاليف غير المباشرة والسيطرة عليها وتوفير معلومات أكثر دقة من تكاليف الخدمات الطبية التي يقدمها مستشفى الصداقة (أم درمان). والتعرف على المشاكل والمعوقات التي تقف في طريق تطبيق الأسلوب في المستشفى واقتراح بعض الحلول التي من شأنها أن تسهل عملية التطبيق.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

1 – إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط (ABC) في مستشفى الصداقة (أم درمان) بدلاً من نظام المحاسبة الحكومية المتبع، لتحديد وقياس تكلفة الخدمات الطبية المقدمة ولكنها ليست عملية

(1) نايل، عوض السر أحمد، (2010). أسلوب التكلفة وفقا للنشاط ودوره في تحديد وقياس تكاليف الخدمات الطبية، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

سهلة تحتاج ظروف مناسبة مثل الاستفادة من مخرجات المحاسبة الحكومية من معلومات بعد إخضاعها إلى العديد من التغيرات على مستوى الأنظمة والمعلومات، وللانتقال من حالة العشوائية إلى حالة تصنيف دقيق للمعلومات وخاصة تلك التي تتعلق بالتكاليف.

2 – إن عملية تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في المستشفى يحتاج إلى وجود فريق عمل ذو خبرة عالية، ومعرفة واسعة بالأنشطة التي تمارس في الأقسام، ويكون قادر على ربط الأنشطة مع الخدمات، وكذلك يحتاج إلى تدريب المحاسبين الموجودين وخاصة محاسبة التكاليف على كيفية استخدام هذا الأسلوب.

3 – إن عملية تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في المستشفى يحتاج إلى وعي الإدارة بأهمية نظام محاسبة التكاليف بصفة عامة، وأهمية أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وقدرته على تحديد وقياس تكلفة الخدمات الطبية بصورة دقيقة، وتقديم معلومات أكثر دقة وملائمة للإدارة للقيام بوظائفها المختلفة.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة نايل أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة (Abdullah & Tareg, 2013):[1]

ركزت الدراسة على استكشاف أثر التكلفة وفقاً للنشاط في تحسين الأداء المالي على شركات الاتصالات في الأردن.

(1) Abdullah, Salah &, Tareg, Mohd (2013). Impact of Applying the ABC on Improving the Financial Performance in Telecom Companies International Journal of Business and Management; Vol. 8, No. 12; ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833-8119 Published by Canadian Center of Science and Education.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بدراسة استقصائية على خمس شركات اتصالات، وعمل استبيان تم إجراؤه على الموظفين الرئيسين في الإدارات المالية والمحاسبية الإدارية الذين لديهم فهم واضح لنظام المحاسبة الإدارية والأداء المالي.

تبين من هذه الدراسة أن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) مناسب لشركات الاتصالات كقطاع خدمات. وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ايجابية بين تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) والأداء المالي في شركات الاتصالات وخفض نفقاتها، مما سيؤدي إلى تعزيز الربحية. حيث تتوفر البنية التحتية اللازمة لتنفيذ (ABC) في عمليات شركات الاتصالات. لكن هناك عقبات تمنع شركات الاتصالات تطبيق (ABC) في عملياتها للتحكم في التكاليف، وتحسين النفقات، الأمر الذي يتطلب المزيد من الدراسات المطلوبة للتغلب على هذه العقبات.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة Abdullah & Tareg والتي هدفت إلى معرفة أثر أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في تحسين الأداء المالي على شركات الاتصالات في الأردن. أن هذه الدراسة تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) في قطاع الحديد والصلب في الأردن بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي للشركة باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

ب: الدراسات التي تناولت أثر العائد على الأصول والرفع المالي على الأداء المالي:

دراسة الأغا (2005):[1]

تناولت هذه الدراسة أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار بالتطبيق على شركات المساهمة العامة بفلسطين خلال الفترة (1999–2003). اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل القوائم المالية لشركات العينة.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود علاقة عكسية بين تكلفة التمويل المقترض ومعدل العائد على الاستثمار، كذلك وجود علاقة عكسية بين تكلفة الاعتماد على مصادر التمويل (الممتلكة والمقترضة) وتكلفة هذه المصادر، كما أثبتت الدراسة كذلك عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومعدل العائد الاستثمار.

أوصت الدراسة بزيادة الاعتماد على التمويل بحقوق الملكية وتخفيض التمويل بالقروض قدر الإمكان مع مراعاة درجة المخاطرة.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الأغا أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) معاً على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) في قطاع الحديد والصلب في الأردن بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي للشركة باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

(1) الآغا، بسام محمد، (2005). أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية–غزة، كلية التجارة.

دراسة شلاش وآخرين (2008):[1]

أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها (58) شركة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في الفترة من (1997–2001) بهدف دراسة العلاقة بين المؤشرات المحاسبية وشكل الهيكل التمويلي، ومن ثم تحديد مدى تأثير تلك العوامل على مقدرة الشركات موضوع الدراسة للحصول على التمويل. حددت هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة تشمل الربحية، والسيولة، وفرص النمو في النشاط ونسبة الديون في السنة السابقة وبيان أثرها على الهيكل التمويلي للشركة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: أن نسبة الرفع المالي لدى الشركات الصناعية الأردنية 36%، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع مثيلاتها في دول مثل الولايات المتحدة، وألمانيا، ودول شرق آسيا، حيث تتجاوز النسبة 80%، وأن هناك علاقة هامة إحصائية بين نسبة الرفع المالي في السنة الحالية وكل من نسبة الرفع المالي في السنة السابقة والسيولة والربحية ومعدل النمو، في حين كانت علاقة عكسية بين نسبة الرفع المالي والربحية وأن سبب هذه العلاقة العكسية هو صغر حجم المبيعات لدى الشركات وعدم التنوع والاستقرار لدى هذه الشركات.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة شلاش أن هذه الدراسة تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) معاً على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) في قطاع الحديد والصلب في الأردن بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي للشركة باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة.

(1) شلاش، سليمان وآخرين، (2008). العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال–حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من (1997–2001)، عمان: مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 1، ص ص 45–81.

دراسة (Asif, et,al, 2010):[1]

اختبرت هذه الدراسة العلاقة بين درجة الرفع المالي وسياسة توزيع الأرباح، وقد تمت الدراسة على عينة مقدارها (403) شركة من الشركات المساهمة العامة المدرجة لدى سوق كاراتشي للأوراق المالية خلال الفترة مابين 2002–2008. افترضت الدراسة أن توزيعات الأرباح في السنة السابقة هي المتغير المستقل، والتغير في العوائد والأرباح السنوية هي المتغير التابع.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة عكسية بين الرفع المالي وسياسة توزيع الأرباح السنوية؛ حيث تبين أن التوزيعات النقدية تتراجع وتنخفض مع زيادة درجة الرفع المالي لدى شركات العينة الإحصائية وان التغير في الأرباح السنوية لم يكن له تأثير ملموس على التغير في سياسة توزيع الأرباح السنوية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) معاً على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) في قطاع الحديد والصلب في الأردن بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي للشركة باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها.

(1) Asif, Aasia , et al. (2010). Impact of Financial Leverage on Dividend Policy : Empirical Evidence from Karachi Stock Exchange –Listed Companies .African Journal of Business Management , Vol. 5(4) , PP. 1312-1324.

دراسة النعيمي وآخرين (2011):[1]

أجريت هذه الدراسة على عينة من شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، بهدف اختبار أثر الرفع المالي على كل من العائد على السهم العادي، والعائد على حقوق المساهمين ونصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة والقيمة السوقية للشركة. استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد وتحليل المسار بهدف اختبار العلاقة بين المتغيرات.

توصلت الدراسة إلى أن الرفع المالي والعائد على حقوق المساهمين ليس له أثر ذو دلالة إحصائية في القيمة السوقية لأسهم شركات التأمين الأردنية.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة النعيمي أن هذه الدراسة تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) معاً على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) في قطاع الحديد والصلب في الأردن بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة (Hashemi and Zadeh, 2012):[2]

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الرفع المالي على سياسة توزيع الإرباح، حيث أجريت الدراسة على عينة قوامها (74) شركة مساهمة عامة من الشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية

---

(1) النعيمي، محمد عبد العال وآخرين، (2011). أثر المزيج التمويلي في القيمة السوقية لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان 2004–2009)، مجلة الفكر المحاسبي، القاهرة، المجلد (15)، العدد (2)، ص ص 283–301.

(2) Hashemi , Seyed Abbas & Zadeh Fatemeh Zahra Kashani. (2012). The impact of financial leverage operating cash flow and size of company on the dividend policy -case study of Iran- interdisciplinary journal of contemporary research in business, VOL 3, NO. 10.

في الفترة الواقعة بين 2003–2010 م، وقد استخدمت الدراسة أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة علاقة ارتباط عكسية بين الرفع المالي وسياسة توزيع الأرباح وبالتالي فان الشركات التي يكون الرفع المالي لديها مرتفع سوف تقوم بتوزيع أرباح أقل على المساهمين إذا ما قورنت بالشركات ذات الرفع المالي المنخفض.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة Hashemi and Zadeh أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) معاً على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) في قطاع الحديد والصلب في الأردن بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة نوفل وآخرين (2012):[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية باستخدام معدلات العائد وذلك من خلال تحليل قدرتها على استخدام مواردها بكفاءة وفاعلية. كما هدفت هذه الدراسة إلى تحليل قدرة هذه الشركات على تحليل قدرة هذه الشركات على توليد التدفقات التشغيلية من أصولها العاملة ومدى تأثير هذه التدفقات على سيولتها. تم استخدام أسلوب الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة المديونية وكل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق المساهمين ونصيب السهم من الأرباح. كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سيولة الشركات ومعدلات العائد.

(1) نوفل، موسى وآخرين، (2012). تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص ص 211–244.

وبناءاً على النتائج أوصت الشركات أن تعمل على زيادة كفاءتها التشغيلية من خلال استخدام معدلات أقل من الرفع التشغيلي والتخلص من بعض أعباء المصاريف التشغيلية المتضخمة.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة نوفل أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) معاً على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) في قطاع الحديد والصلب في الأردن بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة النجار(2013):[1]

ناقشت هذه الدراسة مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك وفقاً لمقاييس الأداء المحاسبية التقليدية العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، والعائد على المبيعات، معدل نمو المبيعات، والقيمة السوقية، تمثل مجتمع الدراسة بالشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تم اختيار عينة مكونة من عشرين شركة بعد تحقيقها لشروط معينة خلال فترة الدراسة 2004 – 2011. تم استخدام نماذج الانحدارات لتحليل البيانات واختبار الفرضيات على أساس التباطؤ الزمني.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للرفع المالي على مقاييس الأداء المحاسبية: العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، والعائد على المبيعات، معدل نمو المبيعات، والقيمة السوقية وأن هذا الأثر يمتد لعدة سنوات لاحقة.

أوصت الدراسة بأن تقوم إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بدراسة وتقييم مالي للهيكل التمويلي بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى للرفع المالي ضمن الهيكل التمويلي وذلك

(1) النجار، جميل حسن، (2013). مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، شمال غزة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد1، ص ص 281–318.

لضمان التأثير الإيجابي للرفع المالي على الأداء المالي والقيمة السوقية لهذه الشركات وإقرار قوانين اقتصادية تتيح المجال للشركات المساهمة العامة في فلسطين استخدام قرض السندات وأدوات مالية أخرى تتيح المجال لبدائل متعددة أمام هذه الشركات أثناء استخدام الرفع المالي في التمويل.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة النجار أنها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) معاً على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) في قطاع الحديد والصلب في الأردن بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية، للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة باستخدام المؤشرات المالية من خلال نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة.

ج: الدراسات التي تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي:

إن معظم الدراسات الموجودة حالياً غير متكاملة من حيث تناولها لموضوع هذه الدراسة وربطه بين أثر الأزمة المالية العالمية وأثرها على الأداء المالي، وتحديداً في قطاع الصناعة، ولكن يمكن القول أن هناك بعض الدراسات التي أجريت وتطرقت إلى موضوع دراستنا هذه بشكل أو بآخر. وسوف نتطرق إلى بعض هذه الدراسات:

دراسة الشمري (2007):[1]

تناولت الدراسة تحليل الأزمة المالية المعاصرة من حيث أسبابها، ونتائجها المستقبلية، وخصوصاً فيما يتعلق بانعكاساتها على البلدان العربية والخليجية منها. واعتمدت عملية التحليل بالدرجة الأساس على البيانات والإحصاءات التي تخص البلدان الرأسمالية المتقدمة، وأولها الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها بعض بلدان أوروبا الغربية، والبيانات والإحصاءات الخاصة بالدول العربية التي تطرق إليها البحث.

---

(1) الشمري، ناظم، (2007). "الأزمة المالية المعاصرة، أزمة سيولة أم أزمة نظام..مآل الأزمة وتداعياتها"، ورقة عمل قدمت في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

وقد تبين من عملية التحليل أن هناك أسباباً أدت إلى ظهور الأزمة الحالية المختلفة من حيث حدثها، وعمقها، واتساعها، عن الأزمات السابقة التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مقدمة هذه الأسباب التطور الحاصل في نشاط النظام الرأسمالي والمتمثل بإزالة الحدود، والقيود، أمام حركة الشركات العمالقة العابرة بنشاطها إلى مختلف أرجاء العالم، بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية العالمية وكذلك التوسع الهائل في الإنفاق الحكومي الأمريكي والتعاظم المديونية، ويضاف إلى أسباب تفجير الأزمة اشتداد حالات المضاربة، والتوسع الكبير في الائتمان المصرفي، بحيث تضافرت هذه الأسباب مجتمعة لتؤدي إلى حدوث هذه الأزمة، ومن ثم فإنها لم تكن أزمة (نقص سيولة) بقدر ما كانت أزمة النظام الرأسمالي القادر على إعادة إنتاج الآليات الكفيلة بديمومته المستقبلية.

خلصت الدراسة إلى أن نتائج الأزمة وانعكاساتها كانت على الاقتصاديات المتقدمة، وأيضاً على البلدان العربية. وأنها لم تكن أزمة نقص سيولة لدى الجهاز المصرفي والمالي بقدر ما هي أزمة هيكلية مرتبطة باليات تطور النظام الرأسمالي.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الشمري أنها تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في قطاع الحديد والصلب في الأردن بإتباع أسلوب دراسة الحالة للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة قبل الأزمة وبعد الأزمة المالية العالمية باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. باستخدام نموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة عوض الله (2009):[1]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الأزمة المالية العالمية من حيث أسبابها، وتداعياتها بصفة خاصة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، للوقوف على أهم تلك التداعيات وأبعادها من أجل التخفيف من الآثار السلبية للأزمة وتحديد نتائجها السلبية، بحيث تتمكن هذه المجموعة من الدول من الخروج من الأزمة الراهنة بأقل خسائر ممكنة. ترجع أهمية موضوع لبحث

(1) عوض الله، صفوت عبد السلام، (2009). الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي - المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق - جامعة المنصورة.

إلى ضخامة حجم النشاط المالي لدول مجلس التعاون الخليجي في العالم الخارجي، حيث قامت هذه المجموعة من الدول باستثمار جزء كبير من عوائد النفط والفوائض البترولية بالأسواق المالية الدولية وبصفة خاصة في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، كما قامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بإنشاء عدد كبير من صناديق ثروات السيادة التي تستثمر أموالها في الخارج، ومن هنا تبدو أهمية طرح هذا الموضوع للبحث، للوقوف على مدى تداعيات هذه الأزمة على اقتصاد هذه المجموعة من الدول، وسبل الخروج من تلك الأزمة.

توصلت الدراسة إلى أن من الحلول العاجلة التي يجب إتباعها هي ضرورة قيام المصارف العربية بإحاطة السوق بالمعلومات الدقيقة عن حجم وأضرار الكارثة على استثماراتها الخارجية وتحديد هذه الأضرار بدقة بدلاً من الوقوع في أخطاء بسبب نقص المعلومات والاعتماد على التخمين بالنسبة لواضعي السياسة النقدية والمالية، فضلاً عن خفض الفائدة بخفض شروط الإقراض للأفراد والمشروعات مما يسهم في زيادة الطلب الكلي (الاستثماري والاستهلاكي) في الاقتصاد القومي، وبالتالي تجنب مخاطر الركود والحد من تباطؤ النمو الاقتصادي ق الاقتصاد القومي.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة عوض الله أنها تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في قطاع الحديد والصلب في الأردن بإتباع أسلوب دراسة الحالة للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة قبل الأزمة وبعد الأزمة المالية العالمية باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. باستخدام نموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة السامرائي (2009):[1]

جاءت هذه الدراسة بعنوان: جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي، أهم الأزمات العالمية مع التركيز على الأزمة المالية العالمية الحالية.

(1) السامرائي، قحطان عبد سعيد، (2009). اقتصاد الفقاعات، دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية 2008. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث / كلية العلوم الإدارية والمالية/ جامعة الإسراء - الأردن، بعنوان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والآفاق المستقبلية.

من أهم النتائج التي توصلت إليها: إن أثار الأزمة هذه لن تبقى محصورة بالجوانب المالية فقط، بل ستتعدى ذلك إلى الإنتاج والتجارة الدولية وأسعار الصرف وحركة رؤوس الأموال والاستثمار العالمي وعلى الدخول وتحويلات العاملين والمساعدات للدول الأقل نمواً، وإن العجز في كل من الميزانية العمومية والميزان التجاري سيستمران متلازمين لفترة طويلة، كما سيشهد الاقتصاد الأمريكي معدلات تضخم عالية نسبيا وبطالة مرتفعة. وأن الثقة والسيولة لدى البنوك والمؤسسات الاستثمارية كانت من أهم أثار الأزمة، وأدت الأزمة إلى انخفاض كبير في أسعار المواد الأولية خاصة النفط.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة السامرائي أنها تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في قطاع الحديد والصلب في الأردن بإتباع أسلوب دراسة الحالة للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة قبل الأزمة وبعد الأزمة المالية العالمية باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. باستخدام نموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة توهامي وحواس (2009):[1]

والتي كانت بعنوان: بيان تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وضرورة إعادة بناء النظام المالي العالمي.

بينت نتائج هذه الدراسة أن ما يحدث في العالم حاليا من أزمات مالية وتهاوي في أسواق البورصات الدولية يحتاج إلى وقفة حازمة ورؤية جديدة لمواجهة التردي الحاصل في أسواق المال، وانه يتعين على العرب التخلي عن الدولار كمثبت لقيم عملتها المحلية أو على الأقل مراجعة القيم التعادلية لهذه العملات بما يتناسب مع هبوط سعر صرف الدولار، وإنشاء آلية فعالة وذات مصداقية لتنسق السياسات على المستوى الدولي تتضمن مشاركة أكثر تمثيلا لدى المؤسسات الدولية للإدارة الاقتصادية وألا تكون المشاركة مقصورة على الدول النامية الرئيسة فقط.

(1) توهامي، ابراهيم و حواس، (2009). تداعيات الأزمة الاقتصادية وضرورة إعادة بناء النظام المالي العالمي. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث / كلية العلوم الإدارية والمالية/ جامعة الإسراء - الأردن، بعنوان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والآفاق المستقبلية.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسة السابقة أنها تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في قطاع الحديد والصلب في الأردن بإتباع أسلوب دراسة الحالة للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة قبل الأزمة وبعد الأزمة المالية العالمية باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. باستخدام نموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة المناصير والكساسبة (2009):[1]

هدفت الدراسة إلى البحث في جذور الأزمة المالية العالمية وبداياتها، ومراحلها، والكشف عن أسبابها، كما هدفت كذلك إلى بيان آثارها على الاقتصاد العالمي عموماً، وعلى الاقتصاد الأردني خصوصاً، واستعراض آليات مواجهتها. اعتمدت الدراسة على المنهج الاقتصادي التحليلي لتحقيق أغراضها.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها: أن الأزمة المالية العالمية هي نتيجة تراكم الأخطاء في السياسات المالية وقواعد النظام الرأسمالي الذي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الاقتراض غير المسؤول للأفراد والمؤسسات في الولاية المتحدة أدى إلى إيجاد فجوات في أسواق الأصول والمشتقات المالية، وأن انشغال الولايات المتحدة بحروبها وإطلاق العنان لفلسفة الحرية الاقتصادية وللشركات الاحتكارية الكبرى إلى أن تتحكم هذه الشركات في إدارة الاقتصاد وحيدت عن دورها الاقتصادي في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة المناصير والكساسبة أنها تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في قطاع الحديد والصلب في الأردن بإتباع أسلوب دراسة الحالة للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة قبل الأزمة وبعد الأزمة المالية العالمية باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. باستخدام نموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

المناصير، علي فلاح والكساسبة، وصفي (2009). الأزمة المالية العالمية حقيقيتها ..وأسبابها.. تداعياتها.. وسبل العلاج، جامعة الزرقاء ([1])الخاصة-كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

دراسة (Abdelbaki, Hisham, 2010):[1]

كان الهدف من هذه الدراسة تقييم أثر الأزمة المالية العالمية على دول مجلس التعاون الخليجي.

توصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية كان لها تأثير سلبي على دول مجلس التعاون الخليجي، وأن هذه الآثار السلبية للأزمة على دول الخليج كانت من عدة جوانب كان أولها انخفاض في سعر النفط على الإيرادات التي تعتمد على برامج التنمية في هذه البلدان. والثانية انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي وانخفاض لاحق في الأصول التي تملكها تلك الدول بالدولار، كل هذا تسبب في سلسلة من الآثار السلبية من خلال انخفاض الطلب العالمي على صادرات دول مجلس التعاون.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة Abdelbaki, Hisham أنها تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في قطاع الحديد والصلب في الأردن بإتباع أسلوب دراسة الحالة للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة قبل الأزمة وبعد الأزمة المالية العالمية باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. باستخدام نموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة (Mabwe & Robert, 2010):[2]

بحثت هذه الدراسة أداء القطاع المصرفي التجاري في جنوب إفريقيا للفترة 2005– 2009. تم استخدام اختبار T للوصول إلى النتائج.

وجدت الدراسة ارتفاع أداء القطاع المصرفي بشكل عام بدرجة كبيرة في العامين الأولين من التحليل، ويلاحظ تغييرا كبيرا في الاتجاه في بداية الأزمة المالية العالمية في عام 2007 م، ووصلت ذروتها خلال 2008–2009. مما أدى ذلك إلى انخفاض الربحية وانخفاض السيولة وتدهور جودة الائتمان في القطاع المصرفي في جنوب أفريقيا.

---

(1) Abdelbaki, Hisham. H (2010). Assessing The Impact of The Global Financial Crisis on GCC Countries. Journal of Business & Economics Research, Volume 8.

(2) Mabwe, Kumbirai & Robert, Webb, (2010). A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa. Journal compilation, African Centre for Economics and Finance. Published by Print Services, Rhodes University. P.O.Box 94, Grahamstown, South Africa. African Review of Economics, Vol. 2. No. 1..

تختلف هذه الدراسة عن دراسة Mabwe & Robert أنها تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في قطاع الحديد والصلب في الأردن بإتباع أسلوب دراسة الحالة للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة قبل الأزمة وبعد الأزمة المالية العالمية باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. باستخدام نموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة (Akingunola & Sangosanya, 2011):[1]

تحاول هذه الدراسة معرفة إذا ما كان هناك تأثير للأزمة المالية العالمية على القطاع العام، والقطاع الصناعي بشكل خاص في نيجيريا.

تم استخدام نماذج الانحدار لقياس تأثير الأزمة المالية من خلال المؤشرات الاقتصادية والتي شملت على معدل الإقراض المصرفي (FDIM)، وسعر الصرف (EXC)، والتضخم (INF)، والموازين التجارية (TRB)، وسعر النفط العالمي (WOP).

كشفت النتائج أن الأداء الصناعي كان سلبياً خلال الأزمة المالية العالمية والتي أظهرته مؤشرات الاقتصاد الكلي على أداء القطاع الصناعي.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة Akingunola & Sangosanya أنها تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في قطاع الحديد والصلب في الأردن بإتباع أسلوب دراسة الحالة للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة قبل الأزمة وبعد الأزمة المالية العالمية باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. باستخدام نموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

(1) Akingunola, Richard O. & Sangosanya, A. Olayiwola, (2011). Global Financial Crisis and Industrial Sector Performance in Nigeria: A Structural Analysis. European Journal of Humanities and Social Sciences Vol. 3, No. 1.

دراسة (Dolenc & Grum & Laporsek, 2012):[1]

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تأثير الأزمة المالية/الاقتصادية على أداء الشركات عبر قطاعات الصناعة المختلفة في سلوفينيا من الفترة 2003 حتى عام 2010.

أظهرت النتائج تأثير سلبي على أداء الشركات وأن معظم هذا التأثير كان واضحاً على العائد على حقوق المساهمين، وقيمة الموظفين، وعلى قطاعات الصناعة والكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء وإمدادات المياه والصرف الصحي والنفايات وأنشطة الإصلاح والبناء.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة Dolenc أنها تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في قطاع الحديد والصلب في الأردن بإتباع أسلوب دراسة الحالة للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة قبل الأزمة وبعد الأزمة المالية العالمية باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. باستخدام نموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة (Mehta, 2012):[2]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداء البنوك المدرجة في سوق أبو ظبي خلال الأزمة المالية العالمية. وتم تحليل البيانات باستخدام Wilcox on test للوصول إلى النتائج.

تغطي الدراسة الفترة من عام 2005 حتى عام 2010 والتي تم تصنيفها إلى قبل الأزمة وأثناء الأزمة وبعد فترة الأزمة المالية.

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية كان لها أثر على الأداء المالي لدى جميع البنوك المدرجة في سوق أبو ظبي خصوصاً نسب الربحية ونسب السيولة والرافعة المالية.

---

(1) Dolenc, Primoz & Grum, Andraz & Laporsek, Suzana. The Effecial/Economic Crisis on Firm Performance in Slovenia-A Micro Level, Difference-in-Differences Approach. Montenegrin Journal of Economics, Vol. 8, No 2, Special Issue

(2) Mehta, Anupam, (2012). Financial Performance of UAE Banking Sector- A Comparison of before and during Crisis Ratios. International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 3, No. 5.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة Mehta أنها تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في قطاع الحديد والصلب في الأردن بإتباع أسلوب دراسة الحالة للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة قبل الأزمة وبعد الأزمة المالية العالمية باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. باستخدام نموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة حجاج (2012):[1]

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 وانعكاساتها على أسواق الأوراق المالية العربية. كما وهدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على حقيقه وأبعاد الأزمة المالية العالمية، تبدأ أولاً بخلفية عامة عن الأزمات السابقة التي واجهتها الرأسمالية، ثم تبيان البوادر الأولى لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، والتعرف على آثارها المختلفة على المستويين الأمريكي والعالمي والحلول التي طرحت للخروج منها، ثم بعد ذلك إعطاء صورة عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أداء أسواق الأوراق المالية العربية. بعد استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالأزمة الملية والاقتصادية العالمية، جاءت الدراسة العملية كمحاولة لتحليل أثر الأزمة المالية العالمية على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007–2009 قسمت إلى فترتين (قبل وبعد إفلاس بنك ليمان برادرز)، باستخدام الأسلوب الإحصائي ومعامل ارتباط بيرسون لغرض المقارنة بين مجموعتين للأداء وبيان الفرق بينهما.

أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية انعكست بآثارها على أداء سوق الدوحة للأوراق المالية وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية لأداء سوق الدوحة للأوراق المالية للفترة قبل وبعد الأزمة المالية نتيجة لانخفاض رقمها القياسي المرجح بالقيمة السوقية، بالإضافة إلى انخفاض أداء أسهم قطاع البنوك والخدمات والصناعة والتأمين للفترة بعد وقوع الأزمة المالية العالمية.

---

(1) حجاج، محمد الهاشمي (2012). أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير، دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007- 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة حجاج أنها تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في قطاع الحديد والصلب في الأردن بإتباع أسلوب دراسة الحالة للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة قبل الأزمة وبعد الأزمة المالية العالمية باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. باستخدام نموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

دراسة (Hao & Yang & chi, 2013):[1]

كان الهدف من هذه الدراسة التحقق في التغيرات للأداء المالي لممثلي 200 من أكبر البنوك التجارية في العالم بعد الأزمة المالية العالمية للرهن العقاري.

أظهرت النتائج التجريبية أنه في أعقاب الكشف عن أزمة الرهن العقاري أظهرت جميع المصارف التجارية أسوأ أداء في جودة الأصول والربحية والسيولة، ومؤشر النمو، مصحوباً بزيادة المخاطر في كفاية الأصول، والقدرة الإدارية، والربحية، ومؤشر النمو. عانت الأسواق المتقدمة تأثير سلبي أكبر من الأسواق الناشئة، مما تسبب في الضغط نزولاً على كفاية الأصول، جودة الأصول، والربحية منذ أزمة الرهن العقاري.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة Hao أنها تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في قطاع الحديد والصلب في الأردن بإتباع أسلوب دراسة الحالة للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة قبل الأزمة وبعد الأزمة المالية العالمية باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. باستخدام نموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

(1) Hao, Fang, & Yang-Cheng, Lu & Chi-Wei, Su. (2013). Impact of the Subprime Crisis on Commercial Banks' Financial Performance. PANOECONOMICUS, 2013, 5, PP. 593-614. Received: 01 December 2011; Accepted: 25 November 2012.

دراسة الزيادات والخرابشة (2013):[1]

هدفت هذه الدراسة إلى الإطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على سوق الأوراق المالية الأردني، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيسي وراء حدوثها، والإطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص.

تم بناء منهجية الدراسة على بعدين رئيسيين: الأول على المنهج الوصفي من خلال الإطلاع على آراء الخبراء حول الأزمة، ورصد تلك الآراء بشكل علمي، وقد تم الإطلاع وتناول جميع الإجراءات المتخذة من قبل مجالس معايير المحاسبة، والثاني: تم الاعتماد فيه على المنهج التحليلي، حيث تم تنظم استبانة متخصصة لرصد آراء أصحاب الاختصاص، ووضعت بمدونة محاسبية متخصصة خلال شبكة الانترنت ومن ثم تحليل نتائجها.

توصلت الدراسة لبعض النتائج من أهمها: أن الأزمة تنفرد من حيث الكم والنوعية. وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطاً لجميع القطاعات. وأن هناك تخبطاً ملحوظًا بين الاقتصاديين على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، وأكد الجميع بما فيهم (عينة الدراسة) على أن الأزمة المالية العالمية أثرت على سوق الأوراق المالية الأردني بجميع قطاعاته، بالإضافة إلى أن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من: الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية).

وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: رفع توصيات إلى هيئة الأوراق المالية تتضمن دعوة البنوك إلى الإفصاح عن استثماراتها في الأسواق المحلية والعالمية. التدخل الفوري من الحكومة لكبح جماح الأزمة من خلال دعم بعض القطاعات المهمة في الاقتصاد الأردني.

(1) الزيادات، علي و الخرابشة، فارس (2013). أثر الأزمة المالية عل الأسواق المالية العالمية، حالة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الأردني، جامعة البلقاء التطبيقية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، ص 399-426

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الزيادات أنها تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي في قطاع الحديد والصلب في الأردن بإتباع أسلوب دراسة الحالة للتعرف على الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة قبل الأزمة وبعد الأزمة المالية العالمية باستخدام المؤشرات المالية والتي قسمت إلى قسمين في هذه الدراسة: نسب الأداء المالي، ونموذج Du pont. باستخدام نموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي:

يعتبر موضوع دراسة أثر العائد على الأصول والرفع المالي على العائد على حقوق المساهمين (ROE) والآثار المالية المترتبة عليهما بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية من الموضوعات التي لم تنل الاهتمام الواسع بين الباحثين، فهناك من يناقش ذلك ضمناً عند البحث في هيكل الأصول والهيكل التمويلي للمشروع وأثره على الأداء المالي بشكل محدود وعام، لذلك فإن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة كونها تناولت أثر العائد على الأصول (ROA) والرفع المالي (FLM) معاً على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين (ROE) بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية باستخدام نماذج متعددة أهمها المؤشرات المالية والتي تقسم إلى قسمين أولاً: نسب الأداء المالي. وثانياً: نموذج Du Pont. بالإضافة إلى نموذج الانحدار المتعدد ونموذج GMM للسلاسل الزمنية لاختبار الفرضيات، حيث قام الباحث بإضافة جديدة من خلال إدخال وقياس متغير الأزمة المالية العالمية في نموذج الدراسة، حيث لم يعثر الباحث على أي دراسة تناولت هذا الموضوع من خلال تلك المتغيرات كحزمة واحدة، وبالتالي يمكن لهذه الدراسة أن تساهم في ملء جزء من الفراغ المعرفي.

الفصل الأول

الإطار النظري لمحاسبة التكاليف

تناول الباحث في هذا الفصل نظام محاسبة التكاليف، من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:

مفهوم ووظيفة وأهداف وأهمية ومقومات محاسبة التكاليف

المبحث الثاني:

مفهوم وتصنيفات التكاليف الصناعية الغير مباشر، والطرق التقليدية في تخصيص وتحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة

المبحث الثالث:

الانتقادات الموجهة لأنظمة محاسبة التكاليف بالطرق التقليدية في تخصيص التكاليف

المبحث الأول

مفهوم ووظيفة وأهداف وأهمية ومقومات محاسبة التكاليف

بما أن هذه الدراسة تتناول أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، وأن وجود هذا الأسلوب يتطلب وجود مقومات أساسية لحساب وتوضيح التكاليف، لذا سيعَرج الباحث وقبل الحديث عن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وبشكل عام، التعريف بأنظمة محاسبة التكاليف ووظائفها في المنشآت، كذلك أهميتها والمقومات الأساسية لوجودها، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: مفهوم نظام محاسبة التكاليف:

تعتبر محاسبة التكاليف من العلوم الاجتماعية بصفة عامة، والعلوم المحاسبية بصفة خاصة، كما تعد من العلوم الحديثة نسبياً، وقد برزت أهميتها وضرورتها منذ بداية الثورة الصناعية، مع ما صاحبها من تعقد الأعمال وتضخمها، واتساع حجم المنشآت وانتشارها، بحيث أصبح من الصعوبة أن يلم صاحب المنشأة بكل جزئيات منشأته، مما دفعه ذلك إلى البحث عن طرق وأساليب ونظم محاسبية تعتمد على مجموعة من القواعد والمبادئ والفروض والسياسات التي يمكن أن نسترشد بها عند تحديد تكاليف الإنتاج أو الخدمات أو العمليات الإنتاجية، بقصد معرفة نتائج أعمال أنشطة المنشأة من ربح أو خسارة.

التكاليف هي القيمة الاقتصادية لأية تضحية اختيارية سواء أكانت مادية أم معنوية، والتي يمكن قياسها بالعملة النقدية وتبذل في سبيل الحصول على منفعة حاضرة أو مستقبله، ويجب أن لا تقل قيمة المنافع التي يتم الحصول عليها عن قيمة التضحية (التكلفة).[1]

إذا لعل كلمة التكاليف في معناها العادي تمثل القيمة النقدية التي تدفع في سبيل الحصول على سلعة أو خدمة معينة، إلا أن معناها العلمي في مجال الدراسات التجارية لا يفيد معنى محدداً إلا إذا أضفنا لها الصفة الدالة عما نقصده من أغراض القياس وإن اختلفت طرق حسابها باختلاف الغرض

(1) الكار، طلال، ومحمود جلال (2010). محاسبة التكاليف، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ص 15.

من القياس نفسه، ففي مجال الدراسات الاقتصادية بنظرية التكاليف كمقياس لدراسة مشاكل الإنتاج في المشروعات، وكيفية تحديد الحجم الأمثل وتحقيق حالة التوازن باستخدام التحليل الحدي، وباختصار فقد اهتمت الدراسات الاقتصادية بدراسة العوامل التي تؤثر على حالة التوازن، واهتمت الدراسات المحاسبية بالإجراءات الخاصة بحصر وتسجيل البيانات التكاليفية لأغراض تحديد تكلفة الإنتاج وتسعيره وتقويم المخزون السلعي والرقابة على كفاية التشغيل، كما اهتمت الدراسات الإدارية بالتكاليف بوصفها أداة إدارية فابتكرت فكرة الميزانيات التقديرية والضبط المنهجي إلى جانب اهتمامها بأشكال معينة للتكاليف تستغلها في التخطيط واتخاذ القرارات، كذلك اهتمت الدراسات الهندسية بموضوع الكفاية الإنتاجية باعتبارها المقياس السليم لنجاح الإدارة فاستحدثت نظرية دراسة الزمن(الوقت) والحركة وأنظمة التكاليف المعيارية، إذاً شملت الصورة الجديدة لمحاسبة التكاليف جميع النواحي السابقة، واستفادت منها في تقديم نظام فعال يمكن الاستعانة به في شتى المشاكل التي يتعرض لها المشروع.[1]

إن مفهوم التكلفة أو التكاليف يعتمد في الحقيقة على الغاية والهدف من استخدام البيانات المحاسبية من قبل الإدارة، إلا أن معهد محاسبي التكاليف والإدارية في انكلترا قد عرف محاسبة التكاليف بأنها تطبيقات التكلفة ومبادئ حسابات التكاليف، الطرق والتقنيات لعلم وفن وأساليب التحقق من التكاليف والسيطرة عليها ومراقبتها، وتحديد مقدار الربحية، وعرض المعلومات لإغراض اتخاذ القرارات الإدارية.[2]

لذا من التعريف هذا وبرأي الباحث أن هناك إطار عام لمحاسبة التكاليف يتمثل في مسك دفاتر، مراقبة التكاليف، تحليل التكاليف، تقييم البضاعة، إعداد الموازنات للأنشطة المقبلة، تسعير المنتجات، تقييم المخزون لغرض إعداد القوائم المالية، تقييم أداء العاملين كل ذلك من أجل المساعدة في عملية اتخاذ القرارات بشأن البدائل المتاحة.

حيث تقوم محاسبة التكاليف بشكل أساسي بقياس وتسجيل وعرض التكاليف المتعلقة بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة أو قسم معين، ونظراً لزيادة المنافسة العالمية بين منشآت القطاع الخاص ازداد اهتمام

([1]) شفيق، محمد وإبراهيم، عبد السلام،(1989). محاسبة التكاليف الصناعية، عمان: المستقبل للنشر، الطبعة الثانية، ص17

([2]) الشيخ، عماد ، (2008). محاسبة التكاليف، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، ص 13 .

الإدارة بضرورة ضبط التكاليف المتعلقة بالإنتاج والرقابة عليها من أجل الوصول لأقل تكلفة ممكنة لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وبالتالي تمكين المنشأة من منافسة المنشآت الأخرى التي تعمل في نفس المجال.

وبازدياد الحاجة إلى البيانات والمعلومات التي تقدمها محاسبة التكاليف ازداد الاهتمام بتطوير المفاهيم والأساليب المستخدمة في عملية احتساب التكلفة والرقابة عليها وضبطها، فظهرت العديد من التطورات في هذا المجال منها على سبيل المثال لا الحصر، أسلوب التكلفة المبني على النشاط (Activity-based Costing System)، وبطاقة العلامة المتوازنة (Balanced Scorecard)، والتكاليف المستهدفة (Target Costing)، وغيرها من المفاهيم الأخرى[1].

فمحاسبة التكاليف هي مجموعة من المبادئ والمفاهيم والأساليب الفنية والطرق التحليلية، والأنظمة التكاليفية، التي تستخدم في تجميع وتسجيل وتبويب وتحليل البيانات المتعلقة بعناصر التكاليف، والتي تنتفع بها إدارة المنشأة على اختلاف أنواعها سواء كانت خدمية أو تجارية أو إنتاجية، في رسم السياسات الإدارية وفي التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، بغرض التوصل إلى تحديد سليم لتكاليف المنتجات، والتعرف على نتائج الأعمال من ربح أو خسارة عن فترة تكاليفية معينة.[2]

وبرأي الباحث فإن أي نظام تكاليف لا بد له أن يقوم على مجموعة من الطرق والقواعد والمبادئ والإجراءات التي تعبر عن الكيفية التي يتم من خلالها تطبيق هذا النظام من التكاليف أو غيره، وذلك بما يتفق مع ظروف كل منشأة من حيث حجم المنشأة وطبيعة النشاط التي تمارسه وما مدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية.

---

(1) أبو نصار، محمد، (2010). محاسبة التكاليف، عمان: دار وائل للنشر. الطبعة الثانية، ص 2

(2) باسيلي، مكرم ، (2007). إدارة التكلفة الإستراتيجية، مدخل معاصر، موسوعة محاسبة التكاليف ، الكتاب الأول، مصر: المكتبة العصرية للنشر، ص 151

كما يمكن تعريف محاسبة التكاليف بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات التي تستخدم لتتبع عناصر تكاليف الإنتاج لتحقيق الكفاءة الإنتاجية، وتقديم البيانات التحليلية للإدارة لمساعدتها في التخطيط، واتخاذ القرارات على أسس علمية.[1]

إذا ممكن القول بأن محاسبة التكاليف ذلك العلم الذي يقوم بتجميع وتبويب وتحليل وتخصيص وتوزيع التكاليف إسنادا إلى مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد العملية بهدف تحديد تكلفة الإنتاج وتقديم المعلومات اللازمة والتي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة.[2]

هذا وبرأي الباحث وعلى ما سبق فإن نظام محاسبة التكاليف ما هو إلا تطبيق مجموعة من القواعد والمبادئ والإجراءات والطرق المحاسبية المختلفة، التي يتم بموجبها إيجاد قاعدة بيانات من خلال جمع البيانات والمعلومات الخاصة بعناصر التكاليف المختلفة، مع العمل على تحليلها وتفسيرها وعرضها أمام الإدارة من أجل الدراسة والمقارنة مما يساعد في رفع كفاءة اتخاذ القرارات الإدارية المثلى.

ثانياً: وظيفة نظام محاسبة التكاليف:

إن وظيفة نظام محاسبة التكاليف هي حصر وتبويب وتوزيع أنواع التكاليف التي نشأت فعلاً والتي ستنشأ (تكاليف تخطيطية أو معيارية) خلال فترة زمنية معينة.

ولتحقيق هذه الوظيفة فإن التكاليف يتم حصرها وتبويبها وفقاً لتصنيفات مختلفة سواء كانت تكاليف صناعية أو غير تكاليف صناعية، تكاليف مباشرة أو تكاليف غير مباشرة، تكاليف فترة أو تكاليف منتج أو غير ذلك من التصنيفات لمختلف أنواع التكاليف، حيث أنها تساعد على معرفة حجم ونسبة ومكان نشوء كل نوع من أنواع التكاليف، كما تسهل عملية توزيع وتخصيص التكاليف على المنتج النهائي.

([1]) الحدرب، زهير ودباني، لؤي، (2010). محاسبة التكاليف، الأردن، دار البداية، ص 9

([2]) الكار، وآخرين، (2010). مرجع سابق، ص15

وعليه فإنه يمكن تلخيص وظيفة محاسبة التكاليف كما يلي:[1]

1 – وظيفة تسجيلية: تسجل عناصر الإنفاق وفق المستندات والوثائق في الدفاتر والسجلات.

2 – وظيفة تحليلية: مسك سجلات تحليليه لعناصر الإنفاق.

3 – وظيفة تخطيطية: من خلال الموازنات التخطيطية ووضع المعايير الخاصة باستخدام عوامل الإنتاج.

4 – وظيفة إخبارية: من خلال تقديم التقارير والقوائم المالية.

ثالثاً: أهمية وأهداف نظام محاسبة التكاليف:

إن الهدف الأساسي لأي نظام هو تقديم المعلومات الجيدة بخصائصها المختلفة لصناع القرار في المنشأة، وكما هو الحال في نظام محاسبة التكاليف، حيث تلعب محاسبة التكاليف دوراً هاماً في تزويد العديد من الأطراف داخل المنشأة بالبيانات المتعلقة بالتكلفة لتسهيل مهمة هذه الأطراف على القيام بأعمالها وتحقيق أهداف المنشأة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدور الذي تقوم به محاسبة التكاليف في المنشأة يعتمد على فلسفة الإدارة العليا ومدى إدراكها للدور الذي يمكن أن تساهم به محاسبة التكاليف في خدمة الإدارة في القيام بالوظائف الموكلة إليها. فهنالك بعض المنشآت والتي تكون في الغالب صغيرة الحجم لا يظهر لديها أي دور ملموس وهام لمحاسبة التكاليف، حيث يتم دمج محاسبة التكاليف والبيانات التي تقدمها من خلال نظام المحاسبة المالية في المنشأة، مما يترتب عليه عدم احتساب دقيق لتكلفة السلعة أو الخدمة أو القسم المعني. وبالمقابل فإن المنشآت التي يكون لدى الإدارة العليا فيها وعي واهتمام بأهمية المعلومات التي تقدمها محاسبة التكاليف، يظهر لديها نظام محاسبة تكاليف مستقل يتم من خلاله استخدام تقنيات وأساليب متطورة لاحتساب قد تختلف عما هو مستخدم في المحاسبة المالية.

([1]) المرجع السابق، ص17

ومن الطبيعي أن تتطور وتنمو أهداف محاسبة التكاليف، طالما أن المجتمع الذي تخدمه في حركة دائمة وله احتياجات متزايدة ومتجددة، مما جعل الوقوف عند حد تحقيق الأهداف التقليدية لمحاسبة التكاليف فقط يعد عائقاً لحركة التطور وعدم مسايرتها لاحتياجات ورغبات إدارة المنشأة المتزايدة، لذا يتطلب التحليل المنطقي أن نتعرف على تلك الأهداف من رؤاها المتنوعة التقليدية منها، ثم التعرض للرؤية الإستراتيجية المعاصرة Strategic vision لحركة التطور التي استدعت تلك الأهداف لتساير التطور، ثم الرؤية الإستراتيجية لإدارة التكلفة Strategic Cost Management التي تسعى إلى البحث عن أساليب جديدة تحقق هذه الأهداف المتطورة وتركز على العميل.

وعليه يمكن أن نجمل أهم الأهداف الرئيسية لنظام محاسبة التكاليف فيما يلي:

1 – تحديد إجمالي التكاليف الفعلية لكل نشاط من أنشطة المنشأة، وتحديد متوسط تكلفة الوحدة المنتجة:[1]

ويعد الهدف الرئيسي لنظام محاسبة التكاليف، حتى تتمكن المنشأة من تحديد نتائج أعمالها من فترة زمنية معينة، وبالتالي تحديد المركز المالي في نهاية الفترة، حيث يقصد بهذا الهدف ضرورة تحديد متوسط تكلفة Cost Average وحدة النشاط سواء كانت سلعة ملموسة أو خدمة مؤداه. ويتطلب تحقيق هذا الهدف ضرورة حصر وقياس وتحليل التكاليف الفعلية لكل نشاط على حده، والتعرف على حجم هذا النشاط، بقصد التوصل إلى تكلفة وحدة النشاط.

ويعتبر هذا الهدف هدفاً أساسياً من الأهداف كما ذكرنا سابقاً التي تحققها محاسبة التكاليف، ولتحقيقه يلزم حصر عوامل الإنتاج المستخدمة في النشاط والتي تتمثل في الخامات والعمالة وكافة الخدمات الأخرى. ثم قياس تكاليف استخدام هذه العوامل سواء كانت تكاليف استخدام المواد الخام أو تكاليف استغلال خدمات العمال، أو تكاليف الاستفادة من الخدمات المتنوعة في مختلف الأنشطة.

ويلي ذلك تبويب وتحليل هذه التكاليف تبعاً لارتباطها بوحدة النشاط، أو وفقاً لسلوكها وتبعاً للتغير في حجم النشاط، أو وفقاً للتبويبات المتنوعة التي تخدم أغراضاً مختلفة، ومن الطبيعي أن عملية

([1]) باسيلي، مكرم، (2007). مرجع سابق، ص 22

تحليل التكاليف يجب أن يتم بعد تسجيلها وتبويبها بشكل يساعد في تحديد نصيب وحدة النشاط من كل عنصر من عناصر التكاليف بعد أن يتم استخدامه فعلاً.

2 – التكاليف لغايات الرقابة:

إن استخدام التكاليف في مجال الرقابة يتمثل بشكل أساسي في مقارنة التكاليف المقدرة أو المعيارية مع التكاليف الفعلية. ويتم ذلك من خلال إمداد إدارة المنشأة بالمعلومات التي تساعد في تحقيق الرقابة، ففي العديد من الشركات الصناعية والخدمية يتم تقدير التكاليف اللازمة لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة بشكل مسبق، ليتم مقارنة تلك التكاليف مع التكاليف الفعلية المنفقة، مما يعطي مقدار الانحراف الحاصل بينهما، وهذا يمثل دور رقابي على العاملين للحد من الإسراف والزيادة في التكاليف غير المبررة، حيث يتم محاسبة الأشخاص والإدارات التي يظهر لديها انحراف سلبي غير مبرر.[1]

كما أن استخدام التكاليف في مجال الرقابة يعمل على وضع الإجراءات التنظيمية لضبط ورقابة استخدام الموارد، وتحديد الأعباء غير المباشرة حسب مستويات الطاقة الإنتاجية واستفادة كل منتج من الخدمات والموارد المشترك، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف عن طريق القضاء على التبذير والإسراف في المواد، ومتابعة وتنظيم الوقت لزيادة إنتاجية العمال، والتحكم في الأعباء غير المباشرة، من خلال تخفيض التكاليف وزيادة الفعالية وقدرة المنشأة على المنافسة.[2]

إذا لا بد من متابعة ورقابة عناصر الإنفاق وترشيد استخدامها وكشف الاحتياجات الإنتاجية الداخلية، ورقابة الموارد والطاقات والاستغلال الأمثل للوقت بما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وزيادة الربح.[3]

([1]) أبو نصار، محمد، (2010). مرجع سابق، ص 5
([2]) باسيلي، مكرم، (2007). مرجع سابق، ص 27
([3]) الكار، وآخرين، (2010). مرجع سابق، ص 17

3 – قياس تكلفة الإنتاج:

يعتبر هدف قياس التكلفة أحد أهم وأقدم أهداف محاسبة التكاليف، ويقصد بقياس التكلفة تحديد وقياس تكلفة إنتاج السلع أو الخدمات التي يقدمها المشروع، ولتحقيق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب القياس الدقيق لعناصر التكاليف اللازمة،[1] وتعد هذه المهمة المنطلق الذي أدى ظهور محاسبة التكاليف، بحيث تهدف إلى متابعة أعباء المنتج عبر المراحل المختلفة لنشاط المنشأة وتخصيص مختلف الأعباء لكل منتج حسب ما تم استهلاكه من مواد واستغراقه من وقت، وكذلك مدى استفادته من الخدمات والمواد المشتركة التي ساهمت في عملية الإنتاج، للقيام بالتسعير وتقيم المخزون، من المنتجات التامة وغير التامة المتبقية بالمخازن ويكون ذلك من خلال توفير أساس سليم لتقويم في نهاية الفترة المالية.[2]

حيث تقوم محاسبة التكاليف بتجميع وتسجيل بيانات التكاليف كما ذكر بغرض قياس تكلفة وحدة الإنتاج وتوفير أساس سليم لتقويم الإنتاج التام والإنتاج غير التام والإعمال تحت التنفيذ في آخر الفترة المالية، وذلك لأغراض الإعداد الصحيح لنتائج الأعمال والقوائم المالية والحسابات الاقتصادية والقومية.[3]

4 – توجيه (ترشيد) القرارات الإدارية:

إن عملية اتخاذ القرارات هي عصب الإدارة، ولكي يكون القرار رشيدا فإنه من الضروري أن يكون البديل الذي وقع الاختيار هو أفضل البدائل، التي تعمل على تحقيق أهداف المنشأة بتكلفة اقتصادية، وتعد المعلومات حول التكاليف ذات أهمية خاصة لإدارة المنشأة في اتخاذ القرارات الرشيدة، حيث أن اتخاذ القرارات غير المدروسة قد يفوت على المنشأة فرصة تحقيق ربح أكبر، أو قد يؤدي إلى إلحاق خسائر كبيرة بها، ويقوم نظام محاسبة التكاليف بدوره على توفير المعلومات

([1]) حسين، كمال وآخرين، أصول محاسبة التكاليف، جامعة عين شمس، مطابع الدار الهندسية، ص 9
([2]) باسيلي، مكرم، (2007) مرجع سابق، ص 32
([3]) شفيق، وآخرين، (1989). مرجع سابق، ص 18

اللازمة مثل تكلفة المواد والأجور وتكاليف الخدمات وغيرها من التكاليف لاتخاذ القرارات الإدارية.[1]

5 – إمداد إدارة المنشأة بالمعلومات التي تساعد في التخطيط ورسم السياسات الإدارية:

تعتمد إدارة المنشأة على المعلومات الواردة إليها في تحقيق أهداف متعددة مثل التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، ويقوم نظام محاسبة التكاليف بتوفير المعلومات اللازمة لذلك، مثل تكلفة المواد والأجور وتكاليف الخدمات الأخرى، كما تعتمد إدارة المنشأة على تلك المعلومات عند قيامها بإعداد الموازنة التقديرية لأنشطتها المختلفة، التي تعتبر خطة عينية ومالية تفصيلية تغطي جميع نواحي النشاط في المنشأة لفترة محددة مقبله، كما إنها تعبر عن الأهداف والسياسات التي ساهمت الإدارة العليا في وضعها سواء للمنشأة ككل أو للوحدات الإدارية فيها.[2]

ففي الشركات الصناعية يتوجب أن يتم تقدير عناصر تكاليف الإنتاج اللازمة للفترة القادمة والتي تتضمن المواد المباشرة والعمل المباشر والتكاليف الصناعية غير المباشرة. كما يتوجب تقدير المصاريف التسويقية والإدارية بشكل دقيق وبحيث يعكس الأنشطة المخطط القيام بها، وفي العديد من الحالات تلجأ الإدارة لتغيير خططها المستقبلية أو تعديلها وذلك عند إظهار الموازنات التقديرية نتائج مغايرة لطموح الإدارة وما تسعى على تحقيقه.[3]

كذلك تقدم محاسبة التكاليف مجموعة من التقارير تساعد الإدارة في الحصول على بيانات عن الفاقد أو التالف من المواد في المخازن، أو أثناء الإنتاج لمعالجته، وعن الطاقة المستغلة والعاطلة لتحديد إمكانية الاستفادة منها واستغلالها.[4]

([1]) باسيلي، مكرم، (2007). مرجع سابق، ص 34
([2]) المرجع السابق، ص 34
([3]) أبو نصار، محمد، (2010). مرجع سابق، ص 4
([4]) الحدرب، وآخرين، (2010). مرجع سابق، ص 19

رابعاً: مقومات نظام محاسبة التكاليف:

يتفق كثير من كتاب المحاسبة، على أن هناك عدة مقومات رئيسية يتأسس عليها أي نظام للتكاليف يمكن أن يؤدي وظائفه بكفاءة أمام الإدارة، بحيث يصمم نظام التكاليف ليناسب حاجة المشروع من البيانات الخاصة بالتكلفة لاستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة، ويتأثر النظام الذي يراد تصميمه بعدد من العوامل التي تساعد مصمم النظام على تحديد هيكل النظام ومقوماته، فيقوم بجمع معلومات متعددة عن المشروع، منها على سبيل المثال:

- الهدف من إنشاء النظام والبيانات والمعلومات التي تهتم الإدارة بصفة مستمرة بتصميم النظام الذي يحقق تلك الأهداف.

- حجم المشروع وطبيعة العمليات الإنتاجية فيه وعدد أنواع السلع المنتجة.

- مدى اهتمام الإدارة بالرقابة على عناصر التكاليف لتحديد فترة التكاليف.

- الوظائف الرئيسية في المشروع والهيكل التنظيمي المستخدم.

بعد دراسة وتحليل النقاط السابقة، يصمم نظام التكاليف بما يخدم أهداف المشروع بشكل مناسب **ويمكن تلخيص هذه المقومات الأساسية لنظام التكاليف بما يلي:**

1 – وجود هيكل تنظيمي واضح:

بحيث تحدد فيه اتجاهات انسياب السلطة والمسؤولية لجميع أفراد التنظيم في المنشأة، نزولاً من الإدارة العليا حتى أصغر وحدة إنتاجية، لتحديد اختصاصاتهم وأنشطتهم الوظيفية والإنتاجية بشكل واضح وسليم.

2 – توصيف واضح لمراكز النشاط(التكاليف):

ويعتبر هذا هو المقوم الأساسي لأي نظام تكاليف، فبعد عملية اختيار النظام للتكاليف الذي يتناسب مع طبيعة الإنتاج وهل هو نظام تكاليف المراحل أو نظام تكاليف الأوامر تأتي عملية تحديد مراكز التكاليف.[1]

حيث يتم تقسيم الوحدة الإنتاجية إلى مراكز نشاط (أو مراكز تكلفة) بحيث يتميز كل مركز تكلفة تميزاً وظيفياً عن غيره من المراكز، ومركز التكلفة هو الوسيط المناسب لحصر وتحميل عناصر التكاليف المباشرة وغير المباشرة لوحدات المنتج النهائي في المنشأة، لأغراض الرقابة على التكاليف والمقارنة وتقويم الأداء وفي ضوء التقسيم الوظيفي السابق يمكن إعداد دليل لمراكز التكلفة توضح فيه مسؤولية كل مركز عن إنفاق عناصر التكلفة المختلفة، وفقاً لإمكانية تبويبها إلى عناصر تكاليف يمكن رقابتها وأخرى لا يمكن رقابتها.

3 – توصيف واضح لوحدات التكلفة: Cost Units [2]

وحدة التكلفة هي الوحدة التي يتم تحميلها بعناصر التكاليف، أو توجيه عناصر التكاليف إليها،

بحيث تأخذ شكل وحدة منتج أو مجموعة من المنتجات المتجانسة، سواء كانت سلعاً أو خدمات، والتي يقوم المشروع بإنتاجها التي تختلف من مشروع لأخر حسب طبيعة نشاط المشروع ويعبر عنها بالحجم أو الطول أو الوزن أو العدد.

ففي صناعة الفحم والحديد والفوسفات مثلا، يستخدم الطن كوحدة تكلفة، وفي صناعة الذهب مثلا يستخدم الكيلو كوحدة تكلفة، وفي صناعة النسيج يستخدم المتر الطولي كوحدة تكلفة، وفي قطاع التشييد والبناء تعتبر المقاولة وحدة تكلفة، وفي الصناعات التي تسير على أساس نظام الأوامر الإنتاجية يعتبر أمر الإنتاج وحدة تكلفة.

([1]) شفيق، وآخرين، (1989). مرجع سابق، ص 109

([2]) الحدرب وآخرين (2010). مرجع سابق، ص 27

ويشترط في تحديد وحدة التكلفة بالنسبة للمشروع ما يلي:

أ – سهولة توجيه عناصر التكاليف إليها بسهولة ويسر.

ب – أن يكون منتجا نهائيا سواء كان سلعه أو خدمه.

ج – أن يكون قابل للقياس بوحدات كمية حتى في صناعة الخدمات، حيث تعتبر وحدة الخدمة المقدمة وحدة القياس، كالقضية لدى المحامي، والمقاولة لدى المقاول.

د – أن تتصف بالثبات والتجانس ولا يتم تغيرها من فترة لأخرى، أما إذا تعددت المنتجات فتعتبر وحدات التكلفة متعددة هي الأخرى.

4 – وضع دليل لعناصر التكاليف ودليل الحسابات في المنشأة: Chart of Accounts[1]

دليل عناصر التكاليف هو عبارة عن تحديد عناصر التكاليف وتبويبها حسب طبيعتها إلى مجموعات رئيسية وفرعية تتمثل في المواد والعمل والخدمات.

أما دليل الحسابات فيتضمن جميع حسابات المشروع، كالأصول والخصوم والنفقات والإيرادات وبذلك يتضمن دليل عناصر التكاليف أيضا.

ويراعى عند إعداد دليل الحسابات ما يلي:[2]

– حصر وتبويب عناصر وبنود التكاليف بحيث يعطي أكبر قدر ممكن من المعلومات دون الحاجة إلى إجراء تحليلات إضافية.

– يجب أن تعكس أسماء الحسابات المستخدمة بقدر الإمكان الغرض منها فضلا عن طبيعة الإنفاق نفسه.

– يجب أن يشتمل دليل الحسابات على التكاليف المتعلقة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة على اعتبار أنها تعكس للإدارة مدى الكفاية في أداء الوظائف الرئيسية للمنشأة.

([1]) المرجع السابق، ص 27

([2]) حسين وآخرين، (بدون تاريخ). مرجع سابق، ص 23

- أسس إعداد قوائم التكاليف تعتبر أحد العوامل التي يجب أن تأخذ في الاعتبار عند إعداد دليل الحسابات.

- نوع العلاقة بين حسابات التكاليف والحسابات المالية، هل هي علاقة اندماج أو انفصال بين الحسابات.

5 – تحديد فترة التكاليف: Cost Period

فترة التكاليف هي المدة أو الفترة التي تعد عنها تقارير التكاليف والتي تقفل في نهايتها الحسابات بصفة دورية منتظمة، تمهيدا لإعداد قوائم وتقارير التكاليف، بغض النظر عن فترة إنتاج السلعة أو الخدمة، فتعد قوائم أو تقارير التكاليف بشكل أسبوعي أو شهري أو ربع سنوي، وترتبط تحديد فترة التكاليف بعدة عوامل منها احتياجات الإدارة من البيانات اللازمة للرقابة والمتابعة وطبيعة نظام التكاليف (نظام أوامر إنتاجية أو نظام مراحل إنتاجية) والفترة الزمنية اللازمة لصنع وحدات الإنتاج، ومدى ارتباط تلك الفترة بالسنة المالية للمشروع.[1]

والقاعدة العامة أنه كلما قصرت فترة التكاليف كلما ازدادت الفائدة التي تحصل عليها المستويات الإدارية المختلفة من دراسة نتائج التكاليف والتعرف على أسباب الإسراف في استخدام عناصر التكلفة.

والجدير بالذكر أنه يجب أن يراعي في اختيار فترة التكاليف أن تتم الموازنة بين الاستخدامات العملية لنتائج التكاليف التي تعد عن فترات معينة وبين تكلفة العمل الذي يتطلبه تجميع وتحليل البيانات اللازمة لإعداد هذه النتائج بصفة دورية منتظمة.[2]

([1]) الحدرب وآخرين (2010). مرجع سابق، ص 19

([2]) حسين وآخرين، (بدون تاريخ). مرجع سابق 17

6 – تصميم الدورات المستندية والمجموعة الدفترية:

تعتبر الدورة المستندية في مجموعها وسيلة لتجميع بيانات التكاليف وتسجيلها والتحقق من صحتها، كما أنها تعتبر وسيلة تحديد الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها كل إدارة من تلك الإدارات أو الأقسام التي تشترك في إنجاز العمليات المختلفة.

وتشتمل الدورة المستندية على تحديد المستندات التي تستخدم لتسهيل البيانات المتعلقة بكل عملية، وعدد النسخ التي يتم إعدادها وكذلك خريطة تدفق هذه المستندات بين الأقسام المختصة، بالإضافة إلى القيود الحسابية اللازمة لإثبات كل عملية.[1]

إذاً في هذا المبحث تم التطرق إلى مفهوم ووظيفة وأهمية ومقومات محاسبة التكاليف، حيث يرى الباحث أن الإدارة في المنشآت الصناعية المختلفة أصبحت تعلق الآمال الكبيرة على نظم التكاليف في إحكام عملية قياس التكلفة والرقابة عليها، وذلك للحد من الإسراف والضياع، وحتى تتمكن تلك المشروعات من تقديم المنتجات ذات الجودة العالية، وتكون عندها المقدرة من الصمود أمام المنافسة، وذلك بأقل التكاليف الممكنة مع تحقيق العائد المناسب الذي يدفعها للاستمرار والتطور.

([1]) المرجع السابق، ص 25

المبحث الثاني

التكاليف الصناعية غير المباشرة

منذ القدم كان هناك اهتمام بالتكاليف في مختلف المشاريع الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة، وكان السبب الرئيسي لهذا الاهتمام هو ضمان سلامة رأس المال من السرقة والاختلاس والتلاعب، ولكن مع الوقت ازداد الاهتمام أكثر بمحاسبة التكاليف، وخاصة مع زيادة أحجام المنشآت وانفصال الإدارة عن الملكية بدرجة كبيرة، وتعدت أهداف محاسبة التكاليف الهدف التقليدي من حماية راس المال إلى توفير معلومات مناسبة لاتخاذ قرارات إدارية أكثر فاعلية.

ولقد برزت مشكلة تخصيص التكاليف غير المباشرة، وذلك بسبب عدم اعتماد هذه الأنظمة على العلاقات التي تربط الأنشطة والأعمال التي تولد التكاليف غير المباشرة في عملية تخصيص هذه التكاليف، بل اعتمادها على علاقات أخرى بعيدة عن الواقع في أغلب الأحيان.[1]

وفي هذا المبحث سوف يتم التعرض إلى موضوع تخصيص التكاليف غير المباشرة وأسس معدلات تحميلها، وخاصة الصناعية على المنتجات في ظل النظم التقليدية، حيث سيتم التطرق إلى مفهوم التكاليف الصناعية الغير مباشرة وأهميتها، وخصائصها ومشاكلها.

أولا: مفهوم وأهمية التكاليف الصناعية غير المباشرة:

يعود الاهتمام بالتكاليف الصناعية من قبل المحاسبة الإدارية في المنشآت الصناعية إلى كونها تمثل نسبة كبيرة من مجمل التكاليف، بالإضافة إلى تعقد عمليات الصنع والحاجة إلى تحديد التكلفة بدقة لأغراض التسعير، وتحقيق رقابة أكثر، واتخاذ القرارات الإدارية المختلفة.

ولقد زاد الاهتمام مؤخراً بشكل كبير بالتكاليف الصناعية غير المباشرة، وذلك لعدة أسباب، ويعتبر زيادة نسبة هذه التكاليف السبب الرئيسي وراء هذا الاهتمام.

([1]) خميس، أحمد، (1999). محاسبة التكاليف، أصولها ومبادئها، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص 29.

لذلك فإن التكاليف الصناعية غير المباشرة لاقت اهتماماً كبيراً جداً من حيث تخصيصها بشكل دقيق على وحدات الإنتاج، وتفهم سلوكها وفرض رقابة أحسن عليها.[1]

"إن التكاليف الصناعية الغير مباشرة تعتبر عنصر من العناصر الأساسية لتكلفة الإنتاج، حيث تتكون تكلفة الإنتاج من المواد المباشرة، والأجور المباشرة، والتكاليف الصناعية الغير مباشرة، وبهذا تعتبر التكاليف الصناعية الغير المباشرة العنصر الثالث بعد المواد والأجور حسب التصنيف التقليدي لعناصر التكاليف، في حين الآن وبسبب التطور الاقتصادي والتكنولوجي أصبحت هذه التكاليف تحتل الموقع الثاني، والأجور اندمجت بهذه التكاليف نتيجة لظهور التكنولوجيا والأتمتة والرجل الآلي، حيث أن الاعتماد على الأيدي العاملة أصبح ليس بنفس مستوى الأهمية سابقا، لذا فإن لهذه التكاليف أهمية نسبية كبيرة بالنسبة للمنشآت الصناعية يستوجب الرقابة عليها من خلال وضع بعض الأساليب الرقابية الحديثة، ولما لهذه التكاليف من أهمية فقد ظهرت وفي نهاية الثمانينيات من هذا القرن أساليب حديثة لمعالجة مشكلة التكاليف الصناعية الغير مباشرة والرقابة عليها وتخصيصها ومن هذه الأساليب هو أسلوب التكلفة على أساس النشاط (ABC)"[2]. وتتميز التكاليف الصناعية غير مباشرة بصعوبة احتسابها وقياسها بشكل دقيق بسبب عموميتها على الوحدات المنتجة.

وتعتبر التكاليف الصناعية غير المباشرة تكاليف غير مباشرة على وحدة الإنتاج النهائي، بينما تعتبر تكاليف مباشرة على مراكز الإنتاج ومراكز الخدمات الإنتاجية.

وبمعنى آخر هي عناصر التكاليف التي يصعب ردها مباشرة إلى وحدة المنتج لكونها ذات طبيعة عامة، ولا تدخل في تشكيل وحدة المنتج كالزيوت والوقود، وتكاليف صيانة وتشغيل وأهلاك الآلات والمعدات والتأمين عليها ومرتبات المشرفين وعمال النظافة وعمال الحراسة، وبالتالي فهي تكاليف مهمة لكنها لازمة لتهيئة العمل، وقد تكون مباشرة على قسم الإنتاج لكنها غير مباشرة على وحدة المنتج، حيث يستحيل تحديد نصيب الوحدة من مرتب عامل الحراسة، أو تكاليف الإضاءة والتدفئة أو تكاليف صيانة وتشغيل الآلات.

([1]) نورين، ري جاريسون ، (2002).، المحاسبة الإدارية، ترجمة محمد عصام، أحمد حجاج، دار المريخ، الرياض، ص 46.

(2) التكريتي، إسماعيل، (2003). محاسبة التكاليف في المنشآت الصناعية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، ص 109

وللتغلب على مشكلة عدم وجود علاقة واضحة بين التكاليف غير المباشرة وبين الوحدات المنتجة فإنه يتم تخصيص تلك التكلفة وتحميلها على تلك الوحدات من خلال معدلات التحميل الصناعية.[1]

ومثالا على ذلك، كما ذكر يعتبر إهلاك الآلات الصناعية مباشر على مراكز الإنتاج التي تتواجد بها هذه الآلات بينما يعتبر ألإهلاك غير مباشر على الوحدات المنتجة داخل هذه المراكز، ومع ذلك توجد بعض التكاليف الصناعية غير المباشرة التي تعتبر مباشرة في بعض الصناعات وتعتبر في نفس الوقت غير مباشرة في صناعات أخرى ومثالا على ذلك الخيوط فهي تعتبر في صناعة النسيج مواد أولية مباشرة ولكنها تعتبر تكاليف غير مباشرة في صناعات أخرى مثل صناعة الألبسة الجاهزة، وتمثل التكاليف الصناعية غير المباشرة أهمية كبيرة في كثير من الصناعات وخاصة في الصناعات التحويلية والثقيلة وهي آخذة في الازدياد وذلك نتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي في الصناعة.

لا توجد أسس شاملة محدده واضحة لتبويب التكاليف الصناعية الغير مباشرة وربما يكون ذلك هو السبب في الاهتمام الرئيسي بالخاصية الوظيفية للتكلفة، والمقصود بذلك أن يتم تبويب عناصر التكاليف على النحو التالي: تكاليف غير مباشرة صناعية (وظيفة التصنيع، أو الإنتاج)، تكاليف إدارية، تكاليف بيع وتوزيع.

وقد لا يكون هذا التبويب كافيا لإشباع متطلبات أخرى في مجال اتخاذ القرارات، أو تخطيط أنشطة معينة بذاتها أو احتياجات منشآت ذات طبيعية خاصة.[2]

وتنشأ التكاليف الصناعية غير المباشرة عن ثلاثة مصادر والتي يمكن تبويب هذه التكاليف إلى ثلاث فئات: [3]

1 – التكاليف الصناعية التي يستحيل نسبتها أو التي لا يمكن تحويلها لمنتج معين أو لأمر إنتاجي معين، مثل المواد غير المباشرة والأجور غير المباشرة والإهلاك وأجر الوقت الضائع (الزمن العاطل)، والعجز في المواد (نقص المخزون).

([1]) عبد اللطيف، ناصر، (2008). مبادئ محاسبة التكاليف، الاسكندرية: الدار الجامعية، ص 49

([2]) أبو زيد، كمال ، الرقابة على عناصر التكاليف، الاسكندرية: ص 199

([3]) جوده، عبد الحكيم، (2010). محاسبة التكاليف، عمان: دار تسنيم للنشر ، ص 276

2 – التكاليف الصناعية التي يمكن تتبعها ونسبتها أو تحويلها إلى منتج معين ولكن بصعوبة كبيرة وبتكلفة مالية لا تبررها الفائدة أو النتائج من وراء هذا التتبع، مثل مصروفات النقل الداخلي (نقل المواد المشتراه)، تكاليف المواد ضئيلة القيمة.

3 – التكاليف الصناعية التي يمكن تتبعها ونسبتها أو تحويلها إلى منتج معين ولكن العدالة تقتضي توزيعها على جميع المنتجات أو على أوامر الإنتاج، مثل علاوة الوقت الإضافي والوقت الضائع وقيمة التلف العادي في المواد وأجور الإجازات، وتأمينات العمل الاجتماعي.

وتعرف التكاليف الصناعية الغير المباشرة، بأنها تلك التكاليف التي لا يمكن تحميلها بطريقة عملية ومباشرة على وحدة تكلفة معينة، مثل المنتجات، الأوامر الإنتاجية، المراحل الإنتاجية، .... الخ.[1]

كما ويقصد بالتكاليف الصناعية غير المباشرة بأنها هي التكاليف التي يمكن تخصيصها وتحميلها مباشرة على منتج أو طلبيه أو مركز تكلفة أو مرحلة إنتاجية محددة وإنما يستفيد منها المشروع بشكل كامل وبالتالي تعود إلى الإنتاج بأكمله.[2]

إن التكاليف الصناعية الغير مباشرة هي تلك التكاليف التي لا يمكن ربطها مباشرة بالوحدة الإنتاجية، أو تخصيصها عليه، ولا يمكن تحديد نصيب الوحدة المنتجة منها بدقة"،[3] "حيث أنها تتضمن عنصر المشاركة في أكثر من نشاط وبالتالي يتطلب الأمر تجميعها وتبويبها وتخصيصها على أغراض التكلفة لاستخدام نصيب وحدة التكلفة في النهاية ويطلق على التكاليف غير المباشرة المحملة على وحدات المنتج اصطلاح التكاليف الإضافية Overhead Cost ويرجع سبب تلك التسمية إلى كونها تكاليف تضاف على التكلفة الأولية للإنتاج،[4] وتشمل التكاليف الصناعية الغير مباشرة، وهي مجموع تكلفة المواد الغير مباشرة وتكلفة الأجور الغير مباشرة، والمصروفات الصناعية الغير مباشرة

(1) جبريل، نائل ، (1999). محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

(2) سنين، فيصل، مرجع سابق، ص 52

(3) التكريتي، اسماعيل، (2003). مرجع سابق، ص 109

(4) عطية، هاشم ، (2000). محاسبة التكاليف في المجالات التطبيقية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ص ص 25 ، 26

وهذا ما عرفها معهد التكاليف والمحاسبين الإداريين بالمملكة المتحدة (I.C.M.A) وهي بلفظ (Overhead Costs). [1] وقد واجه المحاسبون مشكلة في تحديد نصيب المنتج من هذه التكاليف لكن المختصين تقليديا، أوجدوا برنامج يمكن الاعتماد علية في تحديد نصيب المنتج من هذه التكاليف والذي يتضمن عدة خطوات وهي تحديد وحدة التكلفة وتقسيم المنشأة إلى مراكز تكلفة، حصر وتقدير التكاليف الصناعية غير مباشر، تخصيص وتوزيع التكاليف الصناعية غير مباشرة، والخطوة الأخيرة وهي توزيع تكاليف مراكز الخدمات على مراكز الإنتاج، وسيتم توضيح هذه الخطوات كما يلي:

ثانياً: خطوات تحديد نصيب المنتجات من التكاليف الصناعية غير المباشرة، وتخصيصها:

1- تحديد وحدة التكلفة وتقسيم المنشأة إلى مراكز تكلفة:

إن وحدة التكلفة هي التعبير عن وصف الإنتاج وقياسه، وهي الأساس لاحتساب التكلفة وتختلف وحدة التكلفة من منشأة إلى أخرى بسبب اختلاف طبيعة الإنتاج، ففي بعض الصناعات وحدة التكلفة تكون العدد والبعض الآخر الوزن، والآخر الحجم، وهكذا فإذن الخطوة الأولى تتجسد في تحديد وحدة التكلفة، وبعد ذلك، تدرس المنشأة أي سير النشاط فيها، من أجل تقسيمها إلى مراكز تكلفة إنتاجية وهي تلك المراكز التي تخص العمليات الإنتاجية، أي تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية، مثل مركز تكلفة الغزل، والنسيج في صناعة الغزل والنسيج، والمراكز الخدمية التي وجودها هو لمساعدة وخدمة المراكز الإنتاجية مثل مركز خدمة الصيانة، المخزن، إدارة الأفراد وهكذا. [2]

وتحدث هذه التكاليف خلال السنة المالية وعلى مدار الفترات التكاليفية، ويصعب تحديدها أولا بأول، وعلى الشركة أن تنتظر لنهاية السنة المالية، مما يفقد أهمية المعلومة من الناحية الإدارية واتخاذ القرار.

---

(1) نجرن، تشالزهور، و فوستر ، وداتار، (1424 هـ). محاسبة التكاليف مدخل إداري، الجزء الأول"تعريب" د. احمد حامد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر، ص 55

([2]) التكريتي، إسماعيل، (2003). مرجع سابق، ص 110

لذا تلجأ معظم الشركات إلى تقدير حصة الوحدة الواحدة المنتجة من التكاليف الصناعية غير المباشرة مقدما معتمدة على ما متوفر من بيانات مأخوذة من سجلات الشركة لفترات سابقة، لذلك تستخدم الشركة معدلات لتحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة على الأقسام الإنتاجية لتحديد تكلفة الإنتاج التقديرية بشكل أولي لكي تستطيع تحديد أسعار جميع منتجاته.

لكن السؤال الذي يطرح هو كيف يتم تحديد تلك المعدلات؟

في الحقيقة للإجابة على هذا السؤال هناك عدة خطوات لا بد من إتباعها، منها: [1]

1 – تحديد التكاليف الخاضعة للتوزيع على جميع مراكز وأقسام الشركة الإنتاجية وغير الإنتاجية.

2 – اختيار الأساس المناسب لتوزيع تلك التكاليف على تلك الأنشطة بشكل يتناسب مع نوع خدمات ذلك القسم أو المركز وتلك الكلفة. فمثلا كلفة إهلاك المباني فإن أفضل أساس لها هو قيمتها(كلفتها الأصلية) وهكذا لجميع التكاليف غير المباشرة الأخرى.

3– اختيار طريقة التوزيع المناسبة والملائمة للشركة.

2– حصر وتقدير التكاليف الصناعية غير المباشرة:

الخطوة الثانية تتمثل بحصر وتقدير التكاليف الصناعية الغير مباشرة، والسبب يعود إلى تقدير هذه التكاليف، إلى أن المقدر من هذه التكاليف سيكون وسيلة لفرض الرقابة الفعالة على استخدامها من خلال مقارنتها بما ينفق فعليا، وتحديد الانحرافات، ودراسة أسبابها وإبلاغ الإدارة بذلك.

والسبب الثاني هو أن إدارة كل منشأة لا بد لها من معرفة تكلفة إنتاجها قبل البدء بالعملية الإنتاجية لأنه ليس من المعقول لا يمكن معرفة نصيب المنتج من هذه التكاليف إلا في نهاية تصنيعه.

ولكي يكون تقدير التكاليف الصناعية الغير مباشرة أقرب إلى الدقة لا بد من تشكيل لجان متخصصة في إعداد هذه المعايير، وحسب طبيعة كل قسم من أقسام لمنشأة ولكي يكون التقدير أيضا سهلا يفضل فصل الجزء الثابت الذي لا توجد مشكلة في تقديره من خلال العودة إلى ما أنفق فعلا

([1]) الشيخ، عماد، (2008). مرجع سابق، ص 81

في الفترة السابقة عن الجزء المتغير الذي يجب أن يقدر بشكل دقيق،[1] "لأن الصعوبة تكمن فيه بسبب ارتباطه بالتغيرات بإحجام النشاط وبالتالي لا يمكن حصره فعلياً إلا بعد الانتظار لحين انتهاء الفترة المحاسبية، بالتعرف على الحجم الحقيقي للإنتاج خلال الفترة، وبالتالي تصبح المعلومات المتجمعة بيانات تاريخية. أما طريقة التحديد التقديري فهي تتفادى عيوب تأخر البيانات، حيث يتم حصر وتقدير التكاليف مقدماً في بداية كل فترة محاسبية، اعتماداً على نتائج الفترات السابقة كما ذكر سابقاً بالإضافة إلى دراسة اتجاه التكاليف، مع الأخذ في الاعتبار تغيرات العوامل المختلفة، كالتغير في حجم النشاط ومعدلات الأجور، وبموجب هذه الطريقة يمكن تحميل كل عملية أو وحدة إنتاجية بنصيبها من التكاليف الصناعية غير مباشرة أولاً بأول، مما يؤدي إلى ظهور فورقات ناتجة عن اختلاف التكاليف الفعلية عن تلك التي حملت تقديرياً على الإنتاج مما يستوجب اعتبارها ربح أو خسارة، وترحل إلى حساب الأرباح والخسائر،"[2] وهذا ما يدعم وسيلة فرض الرقابة الفعالة كما تم ذكره سابقاً.

3- تخصيص وتوزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة:

نعني بكلمة تخصيص التكاليف توزيع هذه التكاليف على أسس معينة ملائمة تعبر عن وحدة التكلفة حيث ينبغي أن تكون هناك علاقة سببية ومفهومة بين عنصر التكاليف المراد توزيعها وبين وحدة التكلفة المستخدمة في إجراء التوزيع، فتكاليف تدفئة المباني وإنارتها وإهلاكها وصيانتها كعناصر للتكاليف الصناعية غير المباشرة، يمكن أن توزع على مختلف الأقسام على أساس المساحات التي تشغلها تلك الأقسام، وذلك لأن هناك علاقة سببية واضحة ومفهومة بين تلك العناصر وبين المساحة التي يشغلها كل قسم، وبالتالي يمكن استخدام المتر المربع كوحدة حساب لتلك التكاليف.[3]

فالتكاليف ترتبط بوحدات الإنتاج النهائي إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر فعناصر التكلفة الخاصة بالمواد الأولية والأجور غالبا هي تكاليف ترتبط بشكل مباشر في وحدة المنتج.

([1]) التكريتي، إسماعيل، (2003). مرجع سابق، ص 110

([2]) عمارة، مجدي وآخرين، (1992). دراسات منهجية معاصرة في محاسبة التكاليف الفعلية، غريان: جامعة جبل الغربي، ص 602

([3]) عبد اللطيف، ناصر ، (2007). محاسبة التكاليف نظم القياس والرقابة، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص 494

أما التكاليف الأخرى التي لا نستطيع ربطها بشكل مباشر بوحدة الإنتاج النهائي فتعرف بالتكاليف غير المباشرة وهي (مواد غير مباشرة، أجور غير مباشرة، ومصاريف غير مباشرة) وهذه التكاليف تحدث في كافة أقسام الشركة سواء الإنتاجية منها أو غير الإنتاجية.

وتشكل هذه التكاليف نسبة كبيرة في هيكل تكاليف الوحدة الواحدة ومن هذه التكاليف ما يمكن تحديد (تخصيصه) بشكل مباشر على القسم المعني كأجور المشرفين في الأقسام الإنتاجية، أو رواتب مدراء المصانع والأقسام، ومنها ما يصعب تحديده أو تخصيصه بشكل مباشرة على الأقسام مثال ذلك الطاقة الكهربائية المستخدمة في المصنع أو الشركة، أو أجور الصيانة أو إيجارات الأبنية، ومصاريف التأمين على الآلات والمعدات أو الأبنية...الخ.

لذلك لا بد من إتباع بعض الخطوات لكي يتم تحديد حصة المنتج من تلك التكاليف، حيث يجب: تخصيص التكاليف غير المباشرة على كافة أقسام الشركة، ثم بعد ذلك، إعادة توزيع التكاليف غير المباشرة للأقسام الخدمية على الأقسام الإنتاجية، لتحديد حصة كل قسم إنتاجي من أجمالي التكاليف غير المباشرة للشركة ككل، ثم بعد ذلك، تحديد معدلات تحميل التكاليف غير المباشرة لكل منتج ولكل قسم إنتاجي.[1]

(1) الشيخ، عماد، (2008). مرجع سابق، ص 79

إن هذا الأسلوب يعرف بالأسلوب التقليدي لتوزيع التكاليف غير المباشرة والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (2/1/2)

الأسلوب التقليدي

لتخصيص وتوزيع التكاليف غير المباشرة

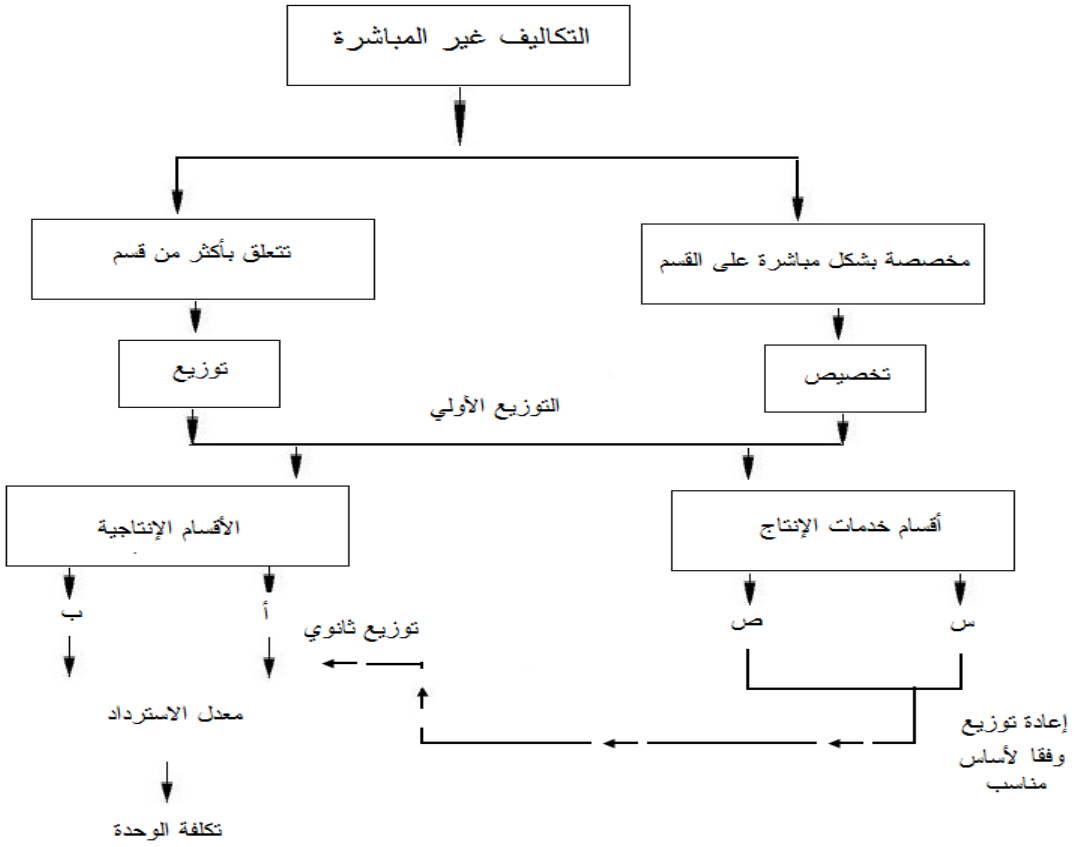

المصدر: االشيخ، عماد، (2008). محاسبة التكاليف، عمان: إثراء للنشر والتوزيع، ص 80

من الشكل أعلاه يكون من الأفضل أن تخصص أغلب بنود التكاليف الصناعية الغير مباشرة على الأقسام من خلال ربط السبب بالنتيجة، لأنه كلما كثرت العناصر التي يمكن تخصيصها ستخفف

المشكلة، ومن البنود التي يمكن تخصيصها، هي المواد الغير مباشرة، والأجور الذي يحدد أجر العاملين وحسب أقسامهم.

بقت عناصر التكاليف التي لا يمكن تخصيصها مباشرة على مراكز التكلفة، وهذا يستوجب توزيعها على مراكز التكلفة، وأن هذا التوزيع يعتمد في البحث عن أسس مناسبة لكل بند من هذه البنود وحسب درجة الاستفادة، وعلى سبيل المتال:

شكل رقم(3/1/2)

أسس التوزيع الخاصة بكل عنصر من عناصر التكلفة

عنصر التكلفة	أساس التوزيع
الإيجار	المساحة م^2
تأمين مبنى المصنع	المساحة م^2
الكهرباء والإضاءة	عدد المصابيح وقدرة كل مصباح، المساحة
إهلاك الآلات والمباني	قيمة الأصول
التدفئة والتبريد	المساحة
الهاتف	عدد العمال في كل مركز
القوى المحركة	ساعات التشغيل، القوى الحصانية
قسم الصيانة	ساعات التشغيل
المطعم وخدمات طبية	عدد العمال
شؤون الأفراد	عدد العمال
الإشراف	عدد العمال
المخازن	عدد الوحدات المنصرفة
هندسة الإنتاج	عدد أوامر الإنتاج
صيانة المباني	المساحة

المصدر: التكريتي،إسماعيل، (2003). محاسبة التكاليف في المنشآت الصناعية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 111

4- توزيع تكاليف مراكز الخدمات على مراكز الإنتاج: [1]

بعد أن تم تخصيص وتوزيع عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة(العامة) على مراكز التكلفة المستفيدة وحسب أساس كل عنصر سواء كانت المراكز إنتاجية أو المراكز خدمية، تأتي الخطوة الرابعة وهي توزيع تكاليف مراكز الخدمات على مراكز الإنتاج وهذا يستلزم إتباع الخطوات التالية:

أ- تحديد الأساس المناسب لتوزيع تكلفة المراكز الخدمية على المراكز الإنتاجية، وأن اختيار الأساس المناسب لمركز الخدمة يرتبط مباشرة بطبيعة الخدمة المقدمة من مركز الخدمة نفسه إلى المراكز الأخرى وقد تم الإشارة في الجدول أعلاه إلى تحديد بعض هذه المراكز والأسس التي يمكن الاعتماد عليها في توزيع تكلفتها.

ب- اختيار الطريقة المناسبة لتوزيع تكاليف مراكز الخدمات على مراكز الإنتاج حيث توجد أربعة طرق للتوزيع وهي:

1- طريقة التوزيع الإجمالي.

2- طريقة التوزيع الانفرادي.

3- طريقة التوزيع التنازلي.

4- طريقة التوزيع التبادلي.

وسنبين في أدناه شرح كل طريقة من هذه الطريق وأسلوبها في التوزيع:

1- طريقة التوزيع الإجمالي:

إن أسلوب هذه الطريقة يعتمد على توزيع تكاليف مراكز الخدمات دفعة واحدة على مراكز الإنتاج فقط وباختيار أساس(معدل) واحد للتوزيع أي وفق الأساس(المعدل) الذي تراه إدارة المنشأة أساسا عادلا[2]، ويطلق عليه المعدل الوحيد.

([1]) التكريتي، إسماعيل ، (2003). مرجع سابق، ص 112

(2) باسيلي، مكرم، (2007). الرقابة والمحاسبة عن التكاليف رؤية إستراتيجية، مدخل كمي، مصر: المكتبة العصرية ، ص228

وأن هذه الطريقة بالرغم من سهولتها لكن تنتابها بعض العيوب[1]

أ- تعتمد على أساس واحد لتوزيع تكاليف مراكز الخدمات بالرغم من اختلاف طبيعة الخدمات المقدمة.

ب-تهمل الخدمات المقدمة من قبل مراكز الخدمات إلى مراكز خدمات أخرى.

ج- تهمل الخدمة (المنفعة) المتبادلة من المراكز الخدمية نفسها.

ويمكن وصف هذه الطريقة بالشكل التالي:

شكل رقم (4/1/2)

طريقة التوزيع الإجمالي

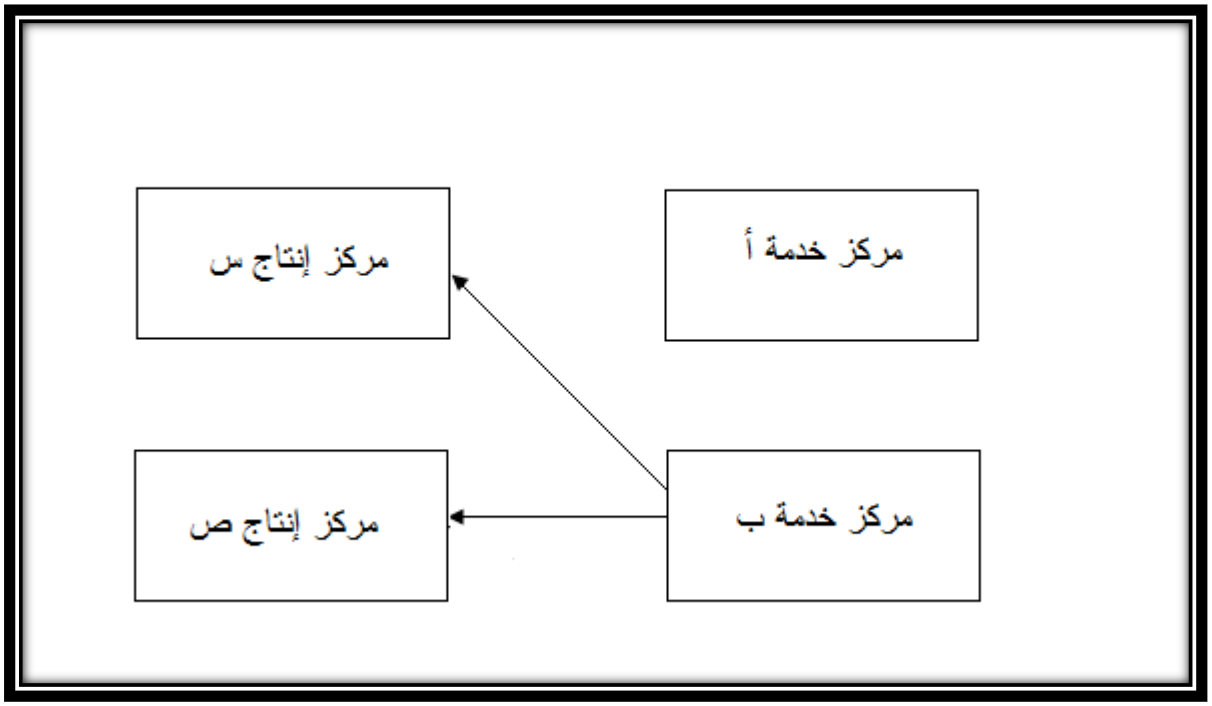

المصدر: التكريتي،إسماعيل، (2003). محاسبة التكاليف في المنشآت الصناعية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 113

(1) التكريتي، إسماعيل ، (2003). مرجع سابق، ص ص 112، 113

2- طريقة التوزيع الانفرادي(التخصيص المباشر):

تقوم هذه الطريقة على توزيع تكاليف كل مركز خدمة على حده بشكل مستقل على مراكز الإنتاج، أي بصفة منفردة وفقا للأساس الذي يناسبه على المراكز الانتاجية وهكذا لبقية المراكز، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الخدمة المقدمة وأساس التوزيع الواجب استخدامه، بحيث تفترض عدم وجود خدمات بين مراكز الخدمات بعضها البعض.[1]

تتفادى هذه الطريقة العيب الموجه إلى طريقة التوزيع الإجمالي من حيث استخدام أساس واحد لتوزيع تكاليف كافة مراكز الخدمات الإنتاجية، ورغم ذلك فإن هذه الطريقة لا تزال لم تحسم قضية الخدمات المتبادلة بين المراكز الخدمية مع بعضها البعض. أي دون تحميل مراكز الخدمات بأي تكاليف عن الخدمات التي يحصل عليها من مراكز الخدمات الأخرى، لذلك لا يتم تحميل قسم الصيانة بتكاليف الكهرباء التي يحصل عليها من قسم القوى المحركة، ولا يتم تحميل قسم القوى المحركة بتكاليف الصيانة التي يحصل عليها من قسم الصيانة. إلا أن هذه الطريقة تبقى أكثر عدلا من الطريقة الأولى وتسمى هذه الطريقة بطريقة التخصيص المباشر.[2] ويمكن وصفها بالشكل التالي:

(1) المطارنة، غسان، (2003). مقدمة في محاسبة التكاليف، عمان- دار وائل للنشر، ص 67
(2) الرجي، محمد(1999). ، مبادئ محاسبة التكاليف، عمان- المكتبة الوطنية ، الطبعة الثانية، ص 25

شكل رقم (5/1/2)

طريقة التوزيع الانفرادي

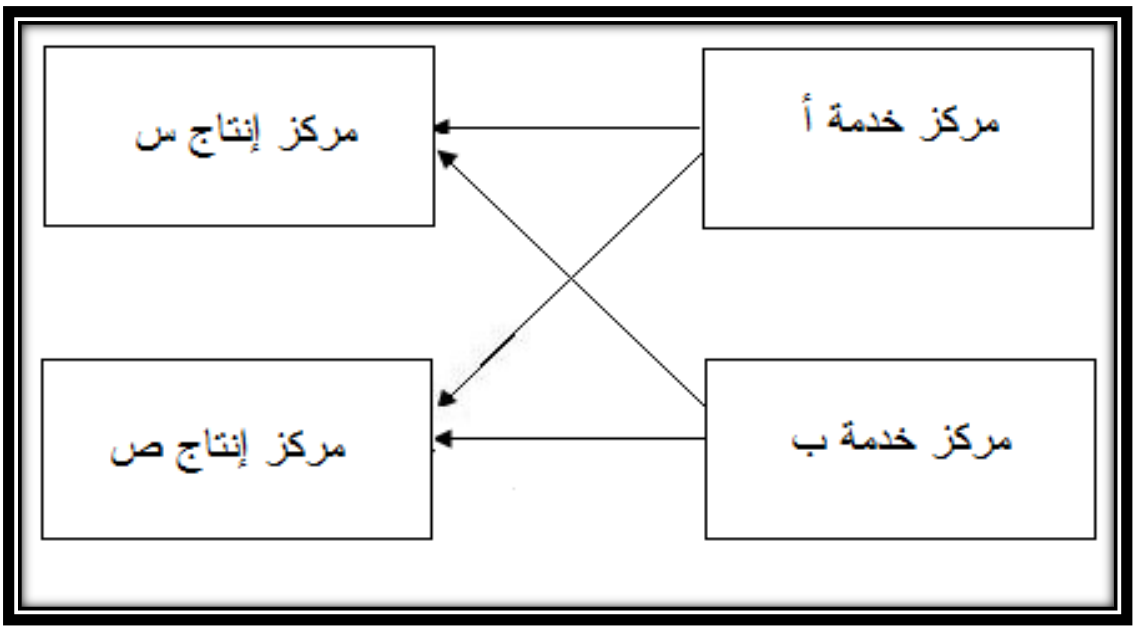

المصدر: التكريتي، إسماعيل، (2003). محاسبة التكاليف في المنشآت الصناعية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 114

3 – طريقة التوزيع التنازلي:

تقوم هذه الطريقة على ترتيب مراكز الخدمات الإنتاجية ترتيبا تنازليا وفقا لأهميتها النسبية ثم يتم توزيع تكاليف مركز الخدمة الأهم ثم المركز المهم وهكذا. ويتم تحديد مراكز الخدمة الإنتاجية بالترتيب، فصاحب المركز الحرفي الأول هو المركز الحرفي الذي يقدم خدمة أكثر من المراكز الحرفية الأخرى، فمثلاً مركز الخدمة الذي يفيد ثلاثة مراكز يحصل على المركز الأول ومركز الخدمة الذي يفيد مركزين يحصل على المركز الثاني ومركز الخدمة الذي يفيد مركزا واحدا يحصل على المركز الثالث، مع الأخذ في الحسبان الخدمات التي يقدمها كل مركز خدمات إنتاجية لباقي مراكز الخدمات التي تليه في الأهمية، أي أن المركز الذي يقوم بتوزيع خدماته لم يعد يستفيد من تكاليف مراكز الخدمات الأخرى، على الرغم من أن نتائج هذه الطريقة أكثر دقة من نتائج سابقتيها من الطرق إلا أنها لم تحسم المشكلة نهائيا لأنها لم تأخذ في الحسبان تبادل الخدمة بين مركز الخدمات الإنتاجية فيما بينها أو نفسها. بمعنى آخر أن المركز الحرفي متى ما قُدم تم توزيعه على المراكز

الحرفية الأخرى، لا يجوز أن يستقبل تكلفة أخرى من المراكز الحرفية الأخرى، لأن هذه الطريقة تفترض دائما أن هذه الخدمة تقدم في اتجاه واحد من المركز الأهم إلى المركز الذي يليه في الأهمية النسبية،[1] أي أنها تتجاهل تماما الاستفادة العكسية وتهتم بالاستفادة في اتجاه واحد فقط (تنازلي).

وإذا تساوت الخدمة بين مراكز الخدمات الإنتاجية (مركزان أو أكثر) فإنه يتم تحديد المراكز حسب التكلفة الخاصة بكل مركز خدمي. فالمركز ذو التكلفة الأعلى يحصل على المركز الأول وهكذا.[2]

ويمكن إظهار طريقة التوزيع التنازلي من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (6/1/2)

طريقة التوزيع التنازلي

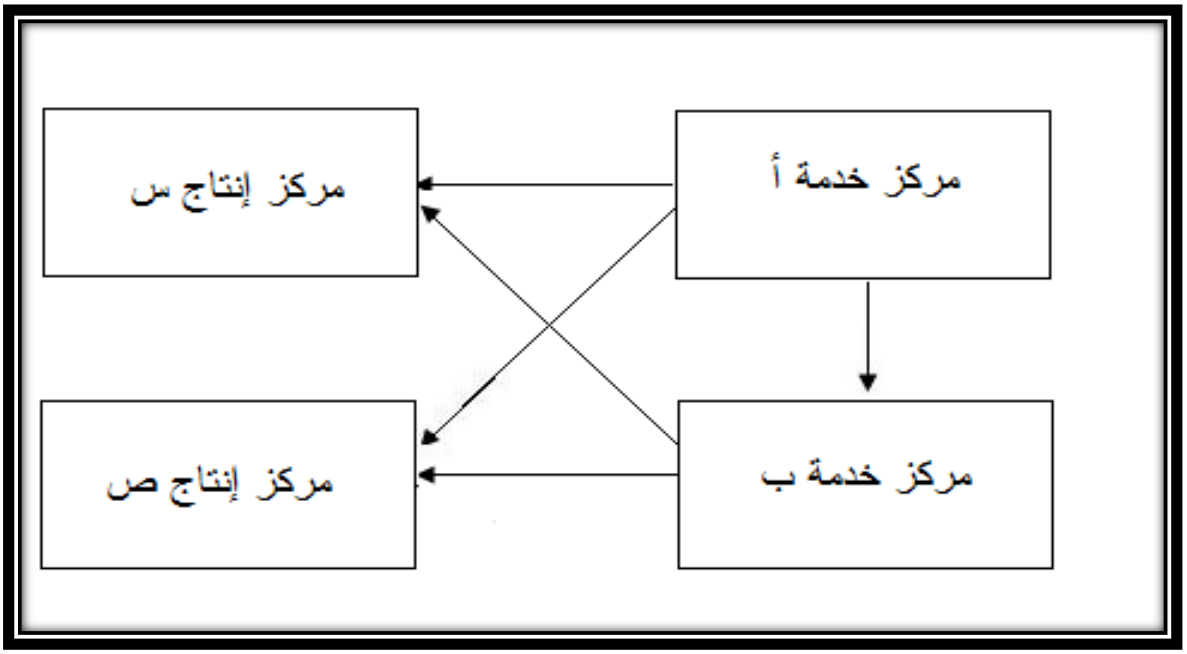

المصدر: التكريتي، إسماعيل، (2003). محاسبة التكاليف في المنشآت الصناعية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 115

(1) الجبالي، محمود، و السامرائي، (2000). محاسبة التكاليف، عمان- دار وائل للنشر،2000 م. ص 25
(2) عبد اللطيف، ناصر، (2008). مرجع سابق، ص 503

4 – طريقة التوزيع التبادلي:

تقوم هذه الطريقة على تحديد الخدمات المتبادلة بين المراكز الخدمية مع بعضها البعض أولا، من خلال تأكيد تبادل المنافع بين مراكز الخدمات، ثم تقوم بتوزيع تكاليف مراكز الخدمات انفراديا على مراكز الإنتاج، ولهذا قامت هذه الطريقة على تفادي العيوب التي لم تنجح الطرق الثلاث السابقة في تفاديها، وذلك بمعالجة ما سبق أن وقعت فيه الطرق السابقة.[1] فمن المنطقي أن مركز القوى المحركة يقدم خدمات من نوع معين لمركز الصيانة وبنفس المنطق من المتصور أن مركز الصيانة بالتالي يقدم خدماته هو الآخر لمركز القوى المحركة، هذا بجانب خدماتهما لمراكز الإنتاج بالمنشأة.[2]

وتتميز هذه الطريقة بالدقة والموضوعية، ولكن يعاب عليها كثرة العمليات الحسابية وتعقدها خصوصا في حالة تعدد أو زيادة عدد المراكز الخدمية التي تتبادل الخدمات فيما بينها على مركزين، ولكن هذه المشكلة يتم حلها عن طريق استخدام الأساليب العلمية مثل استخدام المعادلات الجبرية أو استخدام الحاسب الآلي.

وهناك أسلوبان مختلفان لتطبيق هذه الطريقة:

أ- أسلوب التوزيع المستمر:

يقوم هذا الأسلوب على ترتيب مراكز الخدمات ترتيبا تنازليا حسب الأهمية النسبية (نفس طريقة التوزيع التنازلي) ثم يتم إعادة توزيع المركز الأهم ثم يعقبه المركز الذي يليه في الآهمية النسبية وهكذا، أما إذا كانت المراكز متساوية في الأهمية النسبية فمن الممكن البدء بأي منها دون أن يؤثر ذلك على نتائج التوزيع.

ب-أسلوب المعادلات الجبرية:

يتم هنا تكوين معادلتين آنيتين ذواتى مجهولين، اعتمادا على المعادلة الآتية:

التكاليف الإجمالية للمركز= صافي تكلفة الأصل + نصيبه من عملية التوزيع (أي نصيبه من خدمات المركز الآخر).

([1]) جوده، عبد الحكيم، (2010). مرجع سابق، ص 317

([2]) باسيلي، مكرم، (2007). مرجع سابق، ص 235

حيث تطبق هذه المعادلة على المركز الخدمي الأول مرة وعلى المركز الخدمي الثاني مرة أخرى.[1]

ويمكن إظهار هذه الطريقة بالشكل التالي:

شكل رقم (7/1/2)

طريقة التوزيع التبادلي

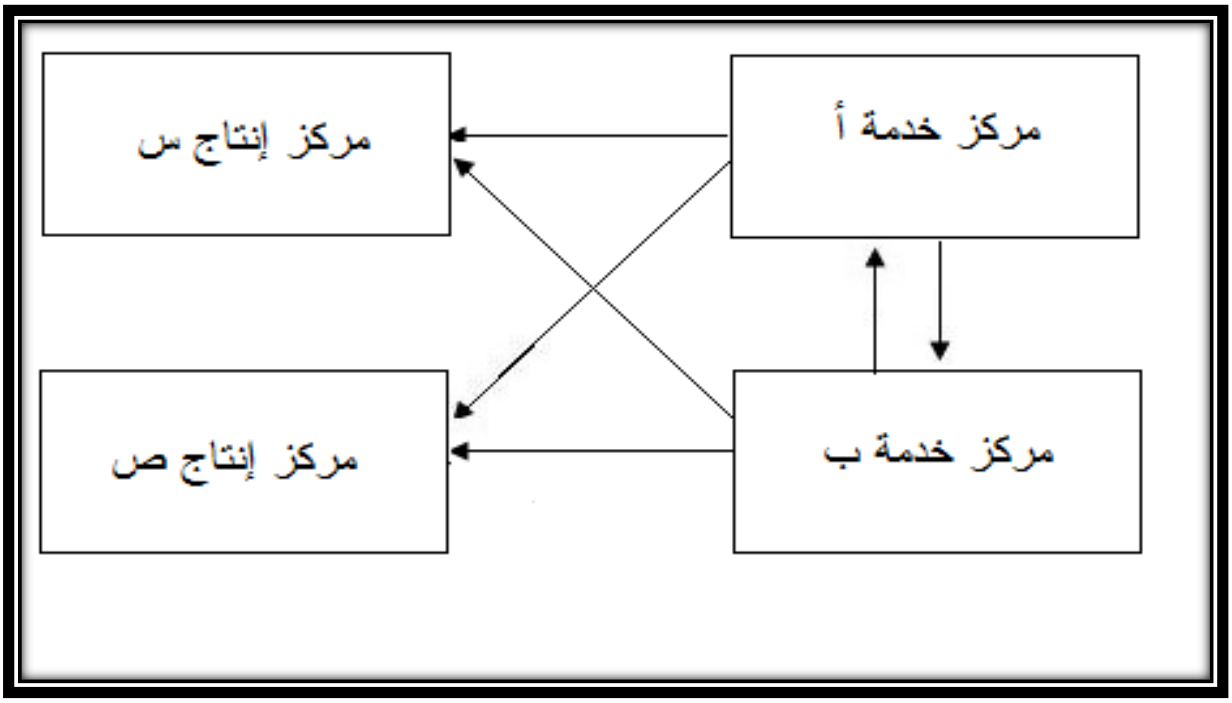

المصدر: التكريتي، إسماعيل، (2003). محاسبة التكاليف في المنشآت الصناعية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 117

ثالثاً: خطوات وأسس معدلات تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة بالطرق التقليدية:

إن عناصر التكاليف غير المباشرة تثير كثيرا من المشاكل نظرا لتعددها وعدم تجانسها، وهذا ما تم توضيحه في السابق، وأيضا لعدم وجود ارتباط مباشر بينها وبين وحدات النشاط بشكل ما ولو

(1) جوده، عبد الحكيم، (2010). مرجع سابق، ص ص 318 ، 319

كان غير مباشر، لذلك ابتكرت فكرة مراكز التكلفة لتكون بمثابة الوسيط بينهما، وربط عناصر التكاليف غير المباشرة (بشكل مباشر) على مراكز التكلفة، والتي تتجمع فيها كل البنود، على أن يعاد تحميلها على وحدات النشاط المختلفة التي مرت أثناء تشكيلها على هذه المراكز واستفادت منها.

لذلك استخدمت معدلات التحميل لغرض تحديد مدى استفادة وحدات النشاط أثناء مرورها بمراكز الإنتاج ونظرا لاختلاف طبيعة النشاط وطبيعة العمليات الصناعية الفنية بكل مركز من مراكز الإنتاج فإن العدل يقتضي أن تتعدد معدلات التحميل بتعدد مراكز الإنتاج أي أن يعد معدل تحميل واحد لكل مركز إنتاجي على حده أو أكثر.

ومن الجدير بالذكر أنه عند الرغبة في تحديد التكاليف غير المباشرة مقدما، يلزم إعداد معدلات تحميل تقديرية، دون الانتظار – حتى يتم الإنتاج وتتجمع بنود التكاليف في المراكز وتوزع التكاليف المشتركة، بل يمكن الاستفادة من نوعية بنود التكاليف ومدى مرونتها في إعداد معدلات تحميل (مقدرة)، للاستعانة بها في تحديد تكاليف النشاط (المخططة).[1]

إذاً بعد الإنتهاء من إعادة توزيع تكاليف مراكز الخدمات الإنتاجية على المراكز الإنتاجية يتم تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة لمراكز الإنتاج على وحدات الإنتاج النهائي اعتمادا على معدلات تحميل مناسبة لتحديد نصيب الوحدة من التكاليف الصناعية غير المباشرة لكل مركز إنتاجي في الشركة.

يتم تحميل وحدات الإنتاج النهائي بالتكاليف الصناعية غير المباشرة المحملة خلال الفترة وذلك بسبب أن التكاليف الصناعية غير المباشرة لا يمكن تحديدها فعليا وبشكل دقيق إلا في نهاية فترة التكاليف ، ويتم استخراج معدلات التحميل سنويا وليس من وقت إلى آخر خلال السنة وذلك للتقليل من التقلبات في تكلفة وحدة المنتج والناتجة عن التقلبات في حجم النشاط.

ويتم استخراج معدل التحميل وفقا للمعادلة التالية: [2]

$$\text{معدل التحميل} = \frac{\text{التكاليف الصناعية غير المباشرة المحملة}}{\text{الأساس الذي وقع عليه الاختيار}}$$

(1) باسيلي، مكرم، (2007). مرجع سابق، ص 242

(2) جوده، عبد الحكيم، (2010). مرجع سابق، ص ص 321 ، 322

إذاً أسهل طريقة لتحميل التكاليف فعليا وتوزيعها على المنتجات هو الانتظار إلى آخر الفترة المحاسبية حيث يتم حصر هذه التكاليف فعليا وتوزيعها على المنتجات، إلا أن هذه الطريقة معيبة لسببين أولهما أن هذه الفترة المحاسبية قد تكون طويلة لدرجة أنها لا تمكن من توفير بيانات سريعة خلالها عن تكاليف المنتج وبالتالي فقد يعيق ذلك من اتخاذ العديد من القرارات الإدارية المختلفة، وثانيهما أن هذه الفترة المحاسبية قد تكون قصيرة لدرجة أنها قد لا تمكن من مراعاة المؤثرات والتغيرات الموسمية وهذا يكون من شأنه توفير بيانات عن تكلفة المنتج غير مستقرة وغير دقيقة لأنها لم تراع تلك المؤثرات والتغيرات الموسمية التي قد يترتب عليها ارتفاع أو انخفاض في تكلفة بعض عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة.

فقد ترتفع أو تنخفض تكلفة الوقود والزيوت اللازمة للتشغيل بفعل التغيرات في أسعار النفط في مواسم معينة، كما أن عناصر تكاليف أخرى كالإنارة والتدفئة تزيد بالفعل خلال موسم الشتاء بالمقارنة بموسم الصيف.

لذلك فقد استقر رأي محاسبي التكاليف على ضرورة تحديد معدل تقديري في بداية كل فترة محاسبية بحيث يتغلب على العيوب السابقة. هذا المعدل يتم تحديده بناء على تقديرات التكاليف الصناعية غير المباشرة لكل قسم إنتاجي خلال فترة قادمة، وتقدير إنتاج هذا القسم الإنتاجي مقاس بوحدة قياس معينة وملائمة خلال نفس الفترة، وبالطبع فإن تحميل المنتجات بنصيبها من التكاليف الصناعية غير المباشرة باستخدام هذا المعدل التقديري لا يكون معناه أننا حملناها بأنصبتها الحقيقية من هذه التكاليف، وإنما هو تحميل تقديري ينبغي أن يقترب قدر الإمكان من التحميل الفعلي بهدف توفير بيانات سريعة عن تكاليف المنتجات المختلفة يكون من شأنها تسهيل وترشيد القرارات الإدارية.

ومع هذا فإن أي فروق بين التحميل التقديري والتحميل الفعلي يمكن معالجتها ببساطة في آخر الفترة المحاسبية. [1]

([1]) عبد اللطيف، ناصر، (2008). مرجع سابق، ص ص 495 ، 496

وهنا يمكن التمييز بين مجموعتين من معدلات التحميل وهما:

المجموعة الأولى: معدلات التحميل المالية.

1 – معدل التحميل على أساس تكلفة المواد المباشرة:

يستخدم هذا الأساس عندما يكون هناك ارتباط بين التكاليف الصناعية غير المباشرة وبين تكلفة المواد المباشرة للمركز، ويستخدم هذا الأساس في الصناعات التي تعتمد على المواد بدرجة كبيرة وتتمثل تكلفة المواد نسبة كبيرة من أجمالي تكلفة المنتج النهائي مثل صناعة مواد البناء والمنتجات المعدنية.[1]

وعلى الرغم من بساطة وسهولة تطبيق هذا الأساس وخاصة عندما تكون من المواد المستخدمة عالية ونسبتها إلى مجموع التكلفة عالية أيضا، وعندما تكون هناك علاقة بين التكاليف غير المباشرة وبين قيمة هذه المواد،[2] فإنه يعاني من بعض العيوب والتي من أهمها: [3]

أ- أنه يتأثر بالتغيرات التي تحدث في أسعار المواد، أي ليس من السهل إيجاد الارتباط بين المواد المباشرة والتكاليف الإضافية، فقد تكون تكلفة المواد المباشرة ضئيلة للغاية بالنسبة إلى مجموع التكاليف، مما يترتب عليه تحميل الإنتاج بتكاليف إنتاجية إضافية لا تتناسب ومقدار الاستفادة التي انتفع بها الإنتاج.

ب- إن التكاليف الإضافية ترتبط في أغلب بنودها بالأساس الزمني في حين أن المواد المباشرة ترتبط أساسا بوحدة النشاط أي أنه يهمل عنصر الزمن على الرغم من أن التكاليف الصناعية غير المباشرة في معظمها مرتبطة بعنصر الزمن، وعليه من الصعوبة إيجاد ارتباط بين الأساسين.

وفي رأي الباحث أن معدل التحميل على أساس المواد المباشرة يعتمد على أساس تكاليفي وليس عددي وإن إعداد معدل التحميل باختيار تكلفة المواد المباشرة ينبع من الفكرة (الأهمية النسبية لعنصر التكلفة) بحيث يكون عنصر تكلفة المواد عنصرا رئيساً في إحدى الصناعات، وفي نفس الوقت يرتبط

([1]) جوده، عبد الحكيم، (2010). مرجع سابق، ص 323

([2]) الجبالي، محمود، والسامرائي، (2000). مرجع سابق، ص 119

([3]) باسيلي، مكرم، (2007). مرجع سابق، ص 250

بعلاقة طردية مع التكاليف الإنتاجية بمعنى أن زيادة تكلفة المواد المباشرة يرتبط بها أيضا زيادة في تكاليف تشغيل الآلات والعكس صحيح، وبالتالي يمكن استخدام تكلفة المواد المباشرة كأساس لإعداد معدلات التحميل.

2 – معدل التحميل على أساس تكلفة الأجور المباشرة:

يستخدم هذا الأساس عندما يكون هناك ارتباط وعلاقة طردية بين التكاليف الصناعية غير المباشرة، وبين تكلفة الأجور المباشرة للمركز بشكل واضح وخاصة في الصناعات التي لا تعتمد الآلات في التصنيع، مثل الصناعات اليدوية والفنية التي تعتمد على العمل اليدوي والتي تمتاز بالمهارات الفنية ودفع أجور مرتفعة كونها تحتاج إلى دقة عالية في العمل.

ويتميز هذا الأساس بوجود علاقة بين التكاليف الصناعية غير المباشرة وخاصة الجزء المتغير منه وبين تكلفة الأجور المباشرة.[1]

ولكن من عيوب وأهم الانتقادات التي وجهت لهذا الأساس: [2]

أ– أنه لا يمثل أساسا سليما إذا ما اختلفت تكلفة الأجور المباشرة باختلاف نوعية العمليات الإنتاجية ومدى احتياجها إلي نوعيات من المهارات المتنوعة للعمال، مما يؤدي إلى مفارقات غير عادلة عند توزيع التكاليف الإنتاجية الإضافية. أي أنه غير دقيق في حالة وجود أجور إضافية وفي حالة تفاوت أجور العاملين المنتجين وتفاوت درجة آلية العمل الإنتاجي بين المراكز الإنتاجية.

ب– إن معظم بنود التكاليف الإنتاجية الإضافية ليس لها علاقة بتكلفة الأجور المباشرة، وأن هيكل الأجور غير ثابت بحيث يتغير بتغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما يتعذر إيجاد الارتباط العادل والسليم بين التكاليف الإضافية والأجور المباشرة، ومن ثم لا تعتبر الأجور المباشرة أساسا سليما لإعداد معدلات التحميل.

وفي رأي الباحث أن هذا الأساس يتفق مع الأساس السابق في الاعتماد على الأساس التكليفي وإن كانت تختلف عنها في اختيار الأجور المباشرة بدلا من المواد المباشرة كأساس في إعداد معدلات التحميل.

([1]) جوده، عبد الحكيم، (2010). مرجع سابق، ص 323

([2]) باسيلي، مكرم، (2007). مرجع سابق، ص 252

بالإضافة إلى إنه يتم استخدام هذا الأساس إذا كانت تكلفة الأجور المباشرة لها من الأهمية النسبية ما يؤهلها لتكون أساسا لتحميل التكاليف الإنتاجية الإضافية وأن ما يميزها عن المواد المباشرة أنها قد تدفع على أساس زمني مثلها مثل أكثر بنود التكاليف الإضافية وهذا ما يجعلها أساسا قويا لاستخدامها أساسا للتحميل.

وليس هذا فقط ففي المقابل قد يفقدها هذه الصفة ويصعب ربطها بالتكاليف ألإضافية في حالة دفعها على أساس إنتاجي، ومن بعد ذلك يستحسن عدم استخدامها كأساس يعتمد عليه عند إعداد معدلات التحميل، وإن كان يرى البعض استخدامها في المنشآت التي تطبق العمل اليدوي أكثر من العمل الآلي.

3 – معدل التحميل على أساس التكلفة الأولية:

يستخدم هذا الأساس في الصناعات التي تشكل فيها المواد المباشرة والأجور المباشرة نسبا متقاربة (متساوية) وأن هناك علاقة مباشرة بين التكاليف الصناعية غير المباشرة والتكلفة الأولية.

تتجاهل هذه الطريقة عملية الفصل بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة غير المباشرة وبالتالي تهمل العنصر الزمني لحدوث التكاليف.[1]

وفي رأي الباحث أن معدل التحميل على أساس التكلفة الأولية تعمل على التوفيق بين معدل التحميل على أساس تكلفة المواد وبين معدل التحميل على أساس تكلفة الأجور المباشرة وذلك عن طريق الجمع فيما بينهم ومحاولة الاستفادة من مميزات كل منها وإيجاد ارتباط قوي وطردي وملموس بين التكلفة الأولية والتكاليف الإنتاجية الإضافية.

المجموعة الثانية: معدلات التحميل الكمية.

1 – معدل التحميل على أساس عدد الوحدات المنتجة (النشاط):

يستخدم هذا الأساس في المراكز الإنتاجية التي تنتج صنفا واحدا فقط وعندما يكون الإنتاج متجانسا أو يمكن تحويله إلى إنتاج متجانس، والتي تحتاج من المركز الإنتاجي إلى نفس الوقت ونفس المواصفات ونفس طبيعة النشاط وبالتالي تصبح استفادة كل وحدة من وحدات النشاط متكافئة، ومن ثم تحمل كل منها بنصيب واحد من التكاليف غير المباشرة، أي أن معدل التحميل يعبر عن نصيب

(1) جوده، عبد الحكيم، (2010). مرجع سابق، ص 324

وحدة النشاط الواحدة من تكاليف الإنتاج الإضافية بالمركز.[1] وكذلك في حالة وجود علاقة مباشرة بين التكاليف الصناعية غير المباشرة وكمية الإنتاج، أما في حالة ما إذا كان المركز الإنتاجي ينتج أكثر من صنف واحد فيفضل استخدام أساس آخر للتحميل.[2]

2 – معدل التحميل على أساس ساعات العمل المباشرة:

يستخدم هذا الأساس في الصناعات التي تعتمد على استخدام العنصر البشري (اليدوي) أكثر من اعتمادها على استخدام الآلات، مثل أعمال الطلاء والديكور والنجارة والحدادة، والزخرفة والنحت والرسم.

ومن مميزات هذا الأساس أنه لا يتأثر بالتغيرات التي تحصل في معدلات الأجور.[3]

وفي رأي الباحث أن هذا الأساس يعطي العمل الإنساني أهمية كبيرة، وهذا ما يميزه عن معدل التحميل على أساس عدد وحدات النشاط أو عدد الوحدات المنتجة، وهذا ليس بأمر غريب فكما هو معلوم أن الدراسات السلوكية أصبح لها قدر من الاهتمام الكبير لآثرها الملموس في زيادة الإنتاجية، ورفع الروح المعنوية للعاملين.

إلا أن هذا الأساس يفضل استخدامه في المنشآت الذي يشكل العمل فيها العنصر الرئيسي، أي يستخدم في المركز الإنتاجي الذي يحتاج إلى جهد مبذول من العاملين أكبر من جهد الآلات ، وبمعنى آخر إذا اتصف الإنتاج بالطابع اليدوي أكثر من الآلي.

ويؤدي استخدام هذا الأساس أيضا، حيث إن أغلب بنود التكاليف الإضافية تتصف بالثبات كالإيجارات والتأمين على الآلات واستهلاكها مما يتطلب إختيار أساس يناسب طبيعة عناصر التكاليف الإضافية، ونظراً لأن التكاليف الثابتة (تكاليف زمنية) أي تنفق بغض النظر عن الإنتاج، إذاً يلزم عند إعداد معدلات التحميل أن يأخذ في الحسبان عنصر الزمن، لذلك فإن أساس عدد ساعات العمل المباشرة يعتبر أساس زمني يتفق وطبيعة أغلب عناصر التكاليف الإضافية.[4]

([1]) باسيلي، مكرم، (2007). مرجع سابق، ص 244
([2]) جوده، عبد الحكيم، (2010). مرجع سابق، ص 324
([3]) المرجع السابق، ص 324
([4]) باسيلي، مكرم، (2007). مرجع سابق، ص 246

3 – معدل التحميل على أساس ساعات العمل الآلي (ساعات دوران الآلات):

يستخدم هذا الأساس في الصناعات التي تعتمد على استخدام الآلات الصناعية أكثر من اعتمادها على استخدام العنصر البشري، مثل صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية، حيث تكون تكاليف الصيانة والإهلاك والتأمين على الأصول الثابتة نسبتها كبيرة من أجمالي التكاليف الصناعية غير المباشرة.

ويعتبر هذا الأساس من أصعب الأسس لاحتساب معدلات التحميل ويعود السبب إلي أن احتساب معدلات عمل الآلات يحتاج إلى تسجيل ساعات عمل الآلات، وهذا طبعا يحتاج إلى جهد كبير وقد يكلف الشركة عملا إضافيا.[1]

إذاً يفضل استخدام هذا الأساس في المنشآت التي تعتمد أساسا على العمل الآلي في الإنتاج أكثر من العمل اليدوي، وبناءا على ذلك يتم تقدير مدى استفادة وحدات النشاط من عناصر التكاليف غير المباشرة بالقدر الذي إستفادتة من ساعات دوران الآلات أثناء مروره بمراكز الإنتاج.[2]

هذا وفي رأي الباحث أن معدل التحميل على أساس العمل الآلي (عدد ساعات دوران الآلات) تعتمد على أساس زمني عند إعداد معدلات التحميل، وهذا ما تجعلها تتفق مع طريقة معدل التحميل على أساس عدد ساعات العمل المباشر، وإن كانت تختلف عنها في اختيار نوعية الأساس الزمني فهي تعتمد على أساس دوران الآلات بدلا من ساعات العمل المباشرة.

رابعاً: خصائص التكاليف الصناعية غير المباشرة:

1 – عمومية التكاليف الصناعية غير المباشرة:

فالتكاليف غير المباشرة سواء الصناعية أو التسويقية أو الإدارية تتصف بالعمومية بالنسبة لعلاقتها بمراكز التكلفة ومن ثم يصعب تحميلها على مراكز التكلفة ووحدات المنتج، وهذا ما جعلها مشكلة من المشاكل التي تنسب إليها التكاليف الصناعية غير المباشرة.

([1]) جوده، عبد الحكيم، (2010). مرجع سابق، ص 324

([2]) باسيلي، مكرم، (2007). مرجع سابق، ص 248

2 – صعوبة الربط بين عناصر التكاليف غير المباشرة الصناعية ووحدة المنتج النهائي:

منطقياً كلما كان العنصر مباشراً كلما كان تحميله على وحدة الإنتاج سهلاً وعادلاً وكلما بعد العنصر عن حالة المباشرة كلما قلت نسبة العدالة وصعب تحميله على وحدات الإنتاج.

3 – تنوع وتعدد بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة:

إن بنود التكاليف الصناعية غير المباشرة كثيرة ومتعددة مما يتطلب دراسة كل عنصر على حده وبحث طريقة توزيعه على مراكز ووحدات الإنتاج النهائية ويمكن تحليل هذه العناصر إلى:

- مواد غير مباشرة كزيوت التشحيم والوقود.
- أجور غير مباشرة مثل مرتبات المشرفين، والملاحظين، ومرتب مدير المصنع.
- أعباء ثابتة تتمثل في الإيجار و التأمينات و الإهلاكات.
- نفقات المرافق الصناعية كالكهرباء والمياه.
- خسائر صناعية مثل تكلفة المواد العادمة وأجور الوقت الضائع.

ومما سبق يتضح أن كل نوع من أنواع هذه التكاليف يحتاج إلى تحليل خاص به حتى نصل إلى المعيار الفني السليم لتحميله على وحدات الإنتاج وأيضاً من الواضح انه بالرغم من أن جميع هذه البنود غير مباشرة فإن صفة غير مباشرة فيها تختلف من عنصر إلى آخر.

4 – ارتباط معظم عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة بعنصر الزمن:

من الصعوبة معرفة قيم عناصر التكاليف غير المباشرة قبل نهاية الفترة الزمنية التكاليفية لارتباطها بعنصر الزمن أكثر من ارتباطها بوحدة المنتج مما يتطلب الالتجاء إلى التقدير وتحميلها على الوحدات المنتجة عن طريق معدلات تحميل ثم يتم في نهاية الفترة مقارنة التكاليف المحملة بأساس تقديري مع التكاليف الفعلية وحصر الفروق تمهيداً لتصحيح التكاليف المحملة.

5 – اختلاف أسس تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة على مراكز التكلفة ووحدات المنتج:

تختلف أسس توزيع التكاليف غير المباشرة على مراكز التكلفة وذلك نظراً لاختلاف محاسبي التكاليف في اختياره للأساس المناسب وكل ذلك يعتمد على التقدير الشخصي لمحاسب التكاليف.

خامساً: مشاكل التكاليف الصناعية غير المباشرة:

تعتبر التكاليف غير المباشرة مشكلة المشاكل في التكاليف كما يطلقون عليها وهي تتمثل في مجموع النفقات والأعباء التي يتحملها المشروع في سبيل الخدمات اللازمة لاستكمال عمليات التشغيل الصناعي وإتمام الدورات الإنتاجية له وذلك بخلاف المواد المباشرة والأجور المباشرة.

ويختلف حجم هذه التكاليف من مشروع لآخر وفقا لنوع الصناعة فقد يصل في بعض الصناعات إلى أكثر من تكلفة الأجور المباشرة الأمر الذي يدعو إدارة المنشأة إلى وضع الأسس المناسبة لحصرها وتجميعها وتحليلها وتمهيدها لتحديد نصيب المنتج النهائي منها بدقة.

وهناك كثير من المميزات التي تميز التكاليف غير المباشرة عن غيرها من التكاليف مما جعل هناك كثيرا من المشاكل المرتبطة بها وقد تنوعت الطرق المتبعة في معالجتها هذه التكاليف ولكل طريقة منها مميزاتها وعيوبها.

ونظراً لتنوع التكاليف الصناعية غير المباشرة وتعددها وارتباط بعضها بالتغير في حجم النشاط وارتباط البعض الآخر بالطاقة الإنتاجية، وكذلك ارتباط جزء ثالث بالفترات الزمنية الأمر الذي جعل محاسب التكاليف يواجه العديد من المشاكل والصعوبات عند تحديد نصيب المنتج النهائي من هذه التكاليف، هذا بعكس المواد المباشرة والأجور المباشرة الذي يمكن إيجاد نصيب وحدة المنتج منها بسهولة.

ومن أهم هذه المشاكل والصعوبات:[1]

1 – عمومية التكاليف الصناعية غير المباشرة بمعنى عدم وجود الارتباط المباشرة بينها و بين وحدات المنتج النهائي أو الأوامر الإنتاجية حيث إنها تنفق بصفة عامة على العمليات الإنتاجية للمساعدة في خلق هذا المنتج و جعله معداً للبيع، أي ممكن القول إنه لا توجد علاقة واضحة بين عناصر التكاليف غير المباشرة ووحدات التكاليف، وقد يعود السبب الرئيسي لذلك أن كثيراً من هذه العناصر تحدث في مراكز غير تشغيلية وتساعد في عملية الإنتاج دون أن تتعامل مع هذه الوحدات بشكل مباشر.

([1]) المطارنة، غسان، (2000). مرجع سابق، ص ص 189-190.

2 – اختلاف كل عنصر من عناصر هذه التكاليف عن العنصر الأخر نظرا لتعددها وتنوعها وتشتت أماكن حدوثها حيث إنها تتم في مختلف الأقسام والمراكز مما يؤدي إلى تعقد عملية تخطيطها الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الرقابة الفعالة على حدوثها، وهذا ما يتطلب ضرورة ربطها بالمراكز والأقسام المسؤولة عن حدوثها للتخفيف من حدة هذه المشكلة.

3 – الاختلاف بين طبيعة وسلوك عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة مع التغيير في حجم الإنتاج فهناك التكاليف المتغيرة و التكاليف الثابتة و التكاليف شبه المتغيرة و شبه الثابتة و بالتالي ظهرت المشاكل عند تجميعها وتحليلها على المنتجات، حيث إن كثيراً منها له حساسية تختلف عن غيره تجاه أحجام الأنشطة المختلفة، بل إن بعضها قد لا يتغير تجاه تغير أحجام الأنشطة ضمن مدى معين.

4 – ارتباط جزء من هذه التكاليف بفترات زمنية قد تصل إلى عام و وبالتالي فإنه يصعب تحديد نصيب وحدات التكلفة منها خلال فترات زمنية قصيرة الأمر الذي يتعارض مع كون محاسبة التكاليف نظام للمعلومات يمد الإدارة بالبيانات السريعة اللازمة لمساعدة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات الإنتاجية و غالبا ما يلجأ محاسب التكاليف إلى أسلوب التقدير لهذه التكاليف للتغلب على هذه المشكلة.

5 – إن لجوء محاسبة التكاليف إلى وضع تقديرات التكاليف الصناعية غير المباشرة تمهيداً لتحميلها على وحدة التكلفة يتوقف بالضرورة على حجم الطاقة الإنتاجية في المشروع وما يترتب على ذلك من توافر البيانات عن الطاقة القصوى و الطاقة المتاحة و الطاقة المستغلة و الطاقة العاطلة و بناء على ذلك ترتبط هذه التقديرات أيضاً بفترات الرواج وفترات الكساد التي يمر بها المشروع.

6 – اختلاف حجم هذه التكاليف من شهر إلى أخر خلال العام الواحد باختلاف ظروف التشغيل.

7 – في حالة تعدد المنتجات في المشروع وعدم تجانس هذه المنتجات تزداد صعوبة تحديد نصيب كل منتج من التكاليف الصناعية غير المباشرة، الأمر الذي يدعو محاسب التكاليف إلى استخدام معدلات متعددة للتحميل، والمقصود بتحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة على الإنتاج هو إيجاد الوسيلة المناسبة والعادلة لتحديد نصيب وحدة المنتج النهائي من هذه التكاليف، ومن الطبيعي أن محاسب التكاليف لا ينتظر حتى نهاية الفترة المالية ويقوم بحصر التكاليف الفعلية (الإنتاجية) التي

أنفقت فعلا خلال الفترة حتى يمكن قياس تكاليف الإنتاج و استخراج نصيب الوحدة الواحدة ولذلك فإنه يلجأ إلى وضع التقديرات المختلفة لبنود التكاليف الصناعية غير المباشرة.

إن التكاليف الصناعية الغير المباشرة برأي الباحث وبناءاً على ما تقدم تعتبر أم المشاكل؟!، حيث يواجه محاسب التكاليف مجموعة من المشاكل عند قياس التكاليف الصناعية غير المباشرة وتحديد نصيب وحدات التكلفة أو المنتجات منها، كنتيجة لعدم وجود علاقة بين بنود هذه التكاليف ووحدة التكلفة أو المنتج باعتبار أنها تكاليف موارد عامة توفر خدمات الأنشطة الإنتاجية والبيعية اللازمة لوحدات التكاليف أو المنتجات.

ويتزايد الاهتمام بمشاكل قياس التكاليف الصناعية غير المباشرة بزيادة نسبة هذه التكاليف إلى مجموعة تكاليف الإنتاج في ظروف التصنيع الآلي، حيث ترتبط تكاليف تشغيل الآلات وتكاليف العمالة التي تتابع هذا التشغيل في الأصل بالآلات وليس بالوحدات التي تنتج آليا.

المبحث الثالث

الانتقادات الموجهة لأنظمة محاسبة التكاليف

يتمثل الهدف الأول لأي نظام تكاليف في توفير المعلومات التي تمكن من قياس أو تحديد تكلفة ما. وممكن أن يكون الشئ منتجا نهائيا أو منتجا وسيطا أو وحدة تنظيمية (قسم أو إدارة) أو مجموعة أنشطة. ويتم الربط بين الشئ موضوع التكلفة، ويقصد بذلك الشئ هو موضوع التكلفة، والذي من أجله أقيمت التكلفة "عناصر التكلفة" وبين التكاليف. وعملية التكاليف هذه يطلق عليها اصطلاحاً "تحميل التكاليف" وهي الهدف الأساسي من كافة تحليلات ودراسة التكلفة. وتختلف النظم التي تستخدم في تحليل التكاليف حسب عدد وطبيعة وعناصر التكاليف.

ومن الناحية العملية، لا يمكن توفير نظام لتكاليف يوفر معلومات صحيحة بصفة دورية ودائمة وذلك لأن التوسع في تجميع وتحليل البيانات وكذلك التوسع في دقة التحليل يؤدي إلى زيادة تكلفة إنشاء وتشغيل نظام التكاليف. وقد تزيد تكلفة الإمداد المستمر بالمعلومات عن العائد الاقتصادي المتوقع منها تبعا لنظم التكاليف المتبعة في كل منشأة على حده. ويتميز كل مدخل أو نظام من نظم التكاليف المختلفة بخصائصه التي تميزه، ولكل مدخل أيضاً عيوبه، ومن هذه المداخل المدخل التقليدي للتكاليف.

وقد أدت التطورات التكنولوجية المتلاحقة إلى تغير نسبي ملحوظ في هيكل تكاليف الوحدات الاقتصادية خصوصا الصناعية التي تعتمد على الماكينة ونظم الإنتاج المرنة المتكاملة مع الحاسبات. فمعظم التكاليف الكلية أصبحت تكاليف ثابتة وقد تصل التكاليف المتغيرة في بعض الحالات إلى أقل من 10% من التكلفة الكلية في هذه الحالة.[1]

وبإستقراء التطور التاريخي للمحاسبة نجد أن نظم التكاليف التقليدية تعتبر غير كافية لأنها لا تلاحق التطورات التكنولوجية المتواصلة في الأنشطة المختلفة ذلك لأن الهدف الأساسي بالنسبة إليها كان متمثلا في قياس التكلفة لأغراض إعداد القوائم والتقارير المالية، ومن ثم فهي لم تعمل بفعالية

(1) عبد اللطيف، ناصر، (2009). مبادئ محاسبة التكاليف، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص 351

على توفير المعلومات الملائمة لتحقيق الكفاءة التشغيلية بمختلف الأنشطة الأمر الذي لا يساعد على تقييم أداء المسئولين في مختلف أوجه النشاط.

فالبرغم من وجود العديد من المزايا لأنظمة محاسبة التكاليف التقليدية والتي منها، انخفاض تكاليف تطبيقه، وأنه لا يتطلب توفر تقنيات حاسوبية عالية المستوى مما يؤدي إلى سهولة التعامل معه، كما أنه يكون ملائماً حال استخدامه في المنشآت التي تتعامل بمنتج واحد، أو أن النشاطات لدى المنشآت غير متجانسة، أو إن كانت التكاليف غير المباشرة لديها غير مرتفعة ولا تمثل أهمية نسبية.

هذا وأن نظام محاسبة التكاليف التقليدي أصبح غير قادر على تطوير وتحسين مقاييس الأداء والاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة، وتحديدا في قياس تكلفة المنتجات الصناعية بشكل إجمالي وفي إعداد الموازنات التقديرية للمنشآت وبالأخص الصناعية منها، حيث إن تخصيص النفقات وتحميلها لوحدة المنتج النهائي بإحدى طرق التحميل التقليدية لا ينتج عنه أرقام تكاليفية حقيقية ودقيقة، مما يؤدي إلى عدم قدرته على توفير معلومات وبيانات كافية وأكثر دقة للإدارة، حتى تتمكن من القيام بعمليات التخطيط والرقابة ومتابعة وتطوير العمل بشكل ملائم، خاصة في ظل هذه التغيرات، وتحديدا تغير هيكل التكاليف بشكل جوهري، حيث كان عنصر العمل المباشر يشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج. الذي قابله تطور تقني وانخفاض حجم العمالة المباشرة وازدياد حجم الأنشطة الداعمة للإنتاج، وبالتالي زيادة حجم التكاليف غير المباشرة، الأمر الذي جعل إدارة هذه المنشآت تواجه مشكلة كبيرة في عملية تحميل التكاليف غير المباشرة ومراقبتها والسيطرة عليها في ظل أنظمة التكاليف التقليدية.

لقد استخدمت أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية طرق مبسطة لتوزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة مع تجاهل تعقيدات الأنشطة وعدم قياس تكلفتها، الأمر الذي أدى إلى تشويه في حساب تكلفة المنتج النهائي، وخاصة في المنشآت التي تنتج منتجات متعددة.[1] مما يؤثر على تكلفة المنتج وربحيته، ولا يسهم في تقييم الأداء ومحاسبة المسؤولية واتخاذ القرارات الإدارية الممكنة، ولا تخدم عملية الرقابة وقياس التكلفة بشكل دقيق، وذلك نظراً لاهتمامها بالنتائج المالية الإجمالية دون الاهتمام

(1) Johnson, T, and Kaplan, R, (1987). The Rise and Fall of Management Accounting, pp 26-35

بالأنشطة الفعلية التي كانت المسبب في هذه النتائج.[1] كما أنها تقوم على فرض أن المنتجات تستهلك الموارد، حيث تفترض أنه عندما تتضاعف الوحدات المنتجة من منتج معين فإن الكلفة المستهلكة من التكاليف غير المباشرة سوف تزداد وتتضاعف أيضا وحسب معدل التحميل المعتمد.[2] إلا أن الواقع العملي يثبت أن المنتجات لا تستفيد من عناصر التكاليف غير المباشرة بدرجات متساوية إطلاقا، والخطورة تكمن عندما تقوم المنشأة بإنتاج وحدات متنوعة حيث يتم تحميل قدر كبير من التكاليف على المنتجات الكبيرة عن المنتجات الصغيرة، وهذا أمر غير صحيح.[3]

إن أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية اعتمدت في تخصيص التكاليف غير المباشرة على أساس العلاقة – السبب والنتيجة– (Cause - Effect) إلا أنها في نفس الوقت افترضت وجود عدد محدود من مجمعات الكلفة (Cost Pools)، على اختلاف أنشطتها، حيث ترغب الإدارة في تحديد العلاقة بين الأسباب (الأنشطة) وبين النتائج (الكلفة) بشكل مفصل ودقيق، وذلك لغرض تحقيق إدارة أفضل للأنشطة والحصول على قرارات إدارية أفضل،[4] ومع إدراك الإدارة اختلاف العوامل المسببة أو المحركة للتكاليف في مجالات الأنشطة الفردية، فإن أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية لا تعكس المعلومات التي تبين مثل هذا الاختلاف، ولهذا فإن الإداريين اكتشفوا أن ما ينتج عن هذه الأنظمة من بيانات ومعلومات لتحديد التكلفة تمثل قيداً وحجر عثرة أمام قراراتهم، بل وكثيرا ما تمثل تضليلاً لهم، لأنها تؤدي إلى ارتفاع تكلفة المنتجات (Over Cost) ذات الأحجام العالية والتي لديها قدرة على المنافسة بشكل جيد وذلك بتحميلها قدر كبير من التكاليف الصناعية غير المباشرة، وقدر أقل للمنتجات ذات الحجم المنخفض.[5]

باختصار، لقد تعرضت أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية لتخصيص التكاليف غير المباشرة إلى كثير من الانتقادات، حيث إن جوهر هذه الانتقادات ركزت على أن الأنظمة التقليدية تعمل على

---

(1)Tourney, P, and Stratton, A, (1992). Using ABC to cupport continuous improvement, Management Accounting.

(2) Cooper, R, and Kaplan, R, (1999). The Design of Cost Management Text, Case and Reading, Prentice Hall International, New Jersey.

(3) Cooper, R, Does, (1987). Your Company Need Anew Cost System, Jourunal of Cost Management, Spring, PP, 45-49.

(4) Horngren, C, Alnoor, B, Datar, S, and Foster, G, (1999). Management and Cost Accounting, Prentice Hall International, New Jersey.

(5) هورنجن، تشارلز، وآخرين (1424 هـ)، تعريب دكتور أحمد حامد، مرجع سابق.

توفير بيانات مالية لغرض تقييم المخزون وتحديد تكلفة البيع، في حين عجزت عن توفير بيانات إضافية في خدمة الإدارة ومساعدتها في اتخاذ قرارات التشغيل والاستراتيجيات. لهذا ظهرت الحاجة للبحث عن بديل آخر، من هنا يمكن القول إن أهم الانتقادات الموجهة إلى أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية ما يلي:

1 – إن أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية أصبحت عاجزة عن رقابة العمليات وقياس كلفة الإنتاج بدقة وذلك للأسباب التالية:[1]

أ – تجميع الانحرافات بشكل إجمالي على مستوى الأقسام وعدم حصرها في المنتجات التي تسببت في حدوث الانحرافات، مما يؤدي إلى عدم إظهار هذه الانحرافات في التقارير المالية الدورية بالشكل الذي يساعد في تصحيح الانحرافات غير الملائمة.

ب – التركيز على النتائج المالية، وليس على الأنشطة الفعلية التي تسبب هذه النتائج، والتي تعطي نتائج غير دقيقة حول تقييم قدرة الأقسام على تقديم التحسينات التشغيلية.

ج – بسبب التخصيصات الشاملة للتكاليف، فقد أصبحت التقارير الدورية مشوهة، فهي تجعل مدراء الأقسام مسئولين عن إنفاق الموارد داخل أقسامهم حتى وإن لم يتم قياسها بشكل دقيق، ولهذا فإن هذه التخصصات لا توفر أساساً جيداً لتقييم المدراء والأقسام، "أي تعجز الأنظمة التقليدية في تحديد نوع البيانات الخاصة بمراكز المسؤولية التي ستستخدمها الإدارة للقيام بعملها في محاسبة المسؤولية بشكل دقيق وكافي.[2]

2 – تعتمد أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية على بعض المقاييس المرتبطة بحجم الإنتاج (مثل ساعات العمل المباشر) كقاعدة لاسترداد التكاليف غير المباشرة، وذلك عند تحميلها على المنتجات، وهي مع هذا تفترض أنه عندما يتضاعف عدد الوحدات المنتجة من منتج معين فإن التكاليف المستهلكة في تصنيعها تتضاعف، مما يؤدي إلى عدم العدالة والتناسب في تحميل المنتجات المختلفة نصيبها من

([1]) التكريتي، إسماعيل، (2007). محاسبة التكاليف المتقدمة، قضايا معاصرة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

(2) العلكاوي، طلال، تقييم أثار ومعوقات تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في البنوك التجارية الأردنية، البصائر، جامعة البتراء، عمان، مجلد 8، عدد 1، ص 78.

التكاليف، والذي يؤدي إلى تشويه البيانات التكاليفية، وبالتالي تسجيل كلف منتجات مشوهة وخاصة في حالة اختلاف أحجام الإنتاج وتنوع درجة التعقيد في تصنيع المنتجات.[1]

3 – استخدام مجموعات قليلة من التكاليف غير المباشرة للقسم أو المصنع ككل وتكون غير متجانسة وبالتالي فإن تخصيص التكلفة عادة ما يتم على أساس متوسطات عريضة وهذا يعني إلغاء علاقة السبب–النتيجة (Cause-Effect) بين عملية تخصيص التكاليف ومجموعات التكلفة غير المباشرة.

4 – أسس تخصيص التكلفة غير المباشرة يمكن أن تكون أو لا تكون محركات أو مسببات.

5 – عدم فعالية تلك النظم في ملاحقة التطورات التكنولوجية الحالية لأنه قد تم تصميمها لتقييم المخزون السلعي بغرض إعداد القوائم المالية وللأغراض الضريبية، وبالتالي فهي لا توفر المعلومات الملائمة لتحقيق الكفاءة التشغيلية وتحديد تكلفة المنتجات والخدمات.[2]

6 – تزداد المشاكل وضوحا في حالة تعدد المنتجات والخدمات فقد توصلت الدراسات في هذا الصدد إلى أنه بالنسبة للوحدات الاقتصادية الصناعية والخدمية التي تقوم بإنتاج وبيع مزيج من المنتجات أو الخدمات تتسم بيانات التكلفة فيها بعدم الدقة وبالتالي قرارات التسعير غير صحيحة، بالإضافة إلى أن تكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها المديرون عادة ما تكون غير دقيقة.[3]

7 – إن استخدام معدلات تحميل للتكاليف الإضافية على أساس معين واحد فقط مثل ساعات العمل المباشر المتخصصة يكون معناه افتراض وجود علاقة سببية بينهما. إلا أن هناك بعض عناصر التكاليف الإضافية ترتبط بمسببات أخرى مثل عدد أوامر الشغل أو حجم العمل أو عدد مرات الفحص أو الزيارات أو ساعات التمريض أو أيام الإقامة.[4]

8 – ركزت الإدارة في الآونة الأخيرة على عملية تخفيض التكاليف غير المباشرة التي هي في معظمها ثابتة كالخدمات المساندة والهندسية والتصميم وخدمات الكمبيوتر، وهذا كله يمثل نسبة كبيرة

---

(1) صالح، رضا، (2002). مدخل المحاسبة من التكلفة وفقاً للنشاط كأساس لقياس تكلفة الخدمات الصحية بالمستشفيات، الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، مجلد 42، عدد 1، 2002 م، ص 153.

(2) عبد اللطيف، ناصر، (2007). مرجع سابق، ص 353.

(3) المرجع السابق، ص 353

(4) المرجع السابق، ص 353

من مجمل الأنشطة التي تقوم بها المنشأة وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية. ونظم التكاليف التقليدية تعجز عن تحقيق هذه الغاية بسبب عدم توفيرها لمعلومات مالية وغير مالية بشكل تفصيلي وكافي عن الأنشطة التي تقوم بها المنشأة.[1]

بعد هذا الاستعراض لكافة الانتقادات الموجهة لأنظمة محاسبة التكاليف بالطرق التقليدية، فإن الباحث له رأي في هذا المدخل، وبناءا على الانتقادات التي ذكرت وذلك كما يلي:

لقد ظل هذا المدخل هو الأسلوب الأمثل لعدة سنوات، كما أنه الأسلوب والمدخل الأكثر شيوعا والذي يقوم على أساس تخصيص التكاليف غير المباشرة بحيث تصب كلها في مراكز الإنتاج، كما أن التكاليف غير المباشرة المحملة على كل مركز إنتاج يعاد تحميلها على المنتجات كرقم واحد فقط بموجب معدل تحميل واحد للمركز. بالإضافة إلى أن معدل التحميل في المراكز يحتسب بموجب معدل أساس تحميل معين وإن كان أساس التحميل الأكثر شيوعا هو عدد ساعات تشغيل الآلات وعدد ساعات العمل المباشرة وإن كان الأساس الأخير أكثر شيوعا على الإطلاق، ومن المعروف أن هذه الأسس مرتبطة جميعاً بحجم الإنتاج.

هذا وبرأي الباحث، تتصف مدخلات البيانات والمعلومات في الطرق التقليدية بأنها تعتمد على بيانات ومعلومات محاسبة التكاليف باعتبارها جزءاً متمًما للمحاسبة المالية، وعلى هذا الأساس يتم تصنيف التكاليف إلى تكاليف كلية أو إجمالية.

وتقسم عناصر التكلفة إلى مواد مباشرة وأجور مباشرة وتكاليف صناعية غير مباشرة، وتعالج المصاريف الإدارية والمالية البيعية في قائمة الدخل.

أما في التكاليف الحدية (المتغيرة) فتقسم التكاليف إلى متغيرة وثابتة، وذلك لتطويع محاسبة التكاليف المالي لتخدم الإدارة في اتخاذ القرارات قصيرة الأجل مثل تحليل التعادل وتسعير المنتجات. أما المصاريف الإدارية والمالية والبيعية فتعالج أيضا باعتبارها تكاليف فترة تقفل في قائمة الدخل.

(1) شاكر، منير، (2002). مضامين استخدام أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط لتخفيض التكاليف في مؤسسات التأمين، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، مجلد 7، عدد 3، ص ص 201-202.

أما من حيث مخرجات المعلومات في النظم التقليدية لتحديد التكلفة، يرى الباحث، أنه يتم تقديم المعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية، مثل تقويم المخزون السلعي، تكلفة الوحدة المنتجة، تكلفة المبيعات، بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة لإعداد الموازنات التشغيلية الجارية، وذلك على الأساس المعياري أو أحيانا بالاستناد إلى المعلومات الفعلية التاريخية، مثل موازنة المبيعات، موازنة المشتريات، موازنة المخزون، الموازنات المالية (قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية المتوقعة)، وبالتالي فإن نظم التكاليف التقليدية تطبق ماليا وإداريا بنجاح، حيث لا تتعدد المنتجات، وحيث تكون التكاليف غير المباشرة ضئيلة نسبيا (صناعية وغير صناعية)، وحيث لا تستخدم التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات، وهذه كلها ظروف سادت سابقا حتى الربع الأخير من القرن العشرين، وهي الآن في طريقها إلى التلاشي ببطء، مما يفتح الباب أمام نظرية تكاليفية وإدارية هي أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط.

هذا وفي رأي الباحث أن جوهر الخلل في المدخل التقليدي للتكاليف يكمن في أنه يطمس العلاقة بين عنصر التكلفة وسبب حدوث التكلفة، إذ إن القول بتحميل التكاليف على أساس ساعات العمل أو عدد الوحدات أو ساعات الآلات ينطوي على القول بأنه كلما زادت عدد الساعات أو وحدات الأساس، كلما زادت التكاليف وهذا غير صحيح بالنسبة لعدد كبير من التكاليف غير المباشرة.

هذا ويري الباحث أن مصدر الخلل، هو الجمع بين عناصر التكاليف غير المتماثلة من حيث سلوكها أو مسبباتها ثم تحميلها على أساس واحد. فإذا كان الأمر كذلك فلا بد أن هناك قدراً ما خطأ، كمن يقول أن يكون هناك حل واحد لجميع المشاكل.

وليس هذا فقط وبرأي الباحث لعل السبب الذي شجع على حدوث هذا الخلل هو فكرة اتخاذ مراكز الإنتاج كمركز لتجميع عناصر التكاليف.

أما آثار الخلل في المدخل التقليدي، برأي الباحث، فأنه ينتج معلومات تكاليف لا يمكن الاعتماد عليها، كما أنه يؤدي إلى توحيد ومساواة التكاليف بغض النظر عن السببية أو الاستفادة من تلك التكاليف، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة التحميل لبعض المنتجات ونقص التحميل للبعض الآخر، والمحصلة في النهاية هي حدوث أخطاء في بيانات التكاليف، مما يؤثر على الرقابة واتخاذ القرارات،

مما يؤدي إلى المغالاة في تسعير بعض المنتجات، ومن ثم تخفيض قدرتها التنافسية أو توقف إنتاج بعض المنتجات التي من الممكن أن تكون منتجات مربحة، وعلى الجانب الآخر فإن نقص التحميل لبعض المنتجات يؤدي إلى الاستمرار في إنتاج منتجات خاسرة، مما يؤثر في النهاية على استمرارية المؤسسة.

ويمكن القول إن الأسلوب التقليدي لتخصيص وتوزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة لم تكن سيئة إذا ما علم أنها كانت تجاري متطلبات المرحلة التي وجدت فيها، إلا أن التغيرات التي حدثت في ظروف الصناعة والاقتصاد والتطور التكنولوجي والبيئة التنافسية قد فرضت تغيراً حتمياً لمواكبة تلك التغيرات ومتطلبات الإدارة الحديثة.

وأخيرا برأي الباحث كان هذا هو الدافع القوي أيضا على حده الانتقادات الموجهة للمدخل التقليدي، والانتقال إلى أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، وهذا ما نحاول إلقاء الضوء عليه من خلال هذا الأسلوب. ويمكن اعتبار هذا الأسلوب بمثابة طريقة جديدة لتوزيع التكاليف يمكن أن تتفادى عيوب المدخل التقليدي، وتساهم في توفير معلومات أكثر دقة عن علاقة السببية التي يمكن أن تكون مفتقدة في بعض الحالات في ظل الأسلوب التقليدي بما يساهم في تحقيق رقابة أفضل على الأنشطة والطاقات المتاحة وكيفية استغلالها، والذي سيتم التطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

أسلوب التكلفة وفقا للنشاط (ABC)

تناول الباحث في هذا الفصل أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول:

مفهوم وأهمية ومراحل تطور أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط

المبحث الثاني:

تصميم ومراحل تحميل التكاليف غير المباشرة في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ودوره كنظام للمعلومات واتخاذ القرارات

المبحث الثالث:

مزايا ومنافع وعيوب تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، ومقارنة بالنظام التقليدي

المبحث الأول

مفهوم وأهمية ومراحل تطور أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط

تواجه الشركات في الوقت الحاضر بمختلف أنواعها وانتماءاتها القطاعية منافسة شديدة فيما بينها وذلك نتيجة لعولمة السوق، والانفتاح الاقتصادي وازدياد المنافسة بين الشركات، حيث أصبحت هذه الشركات تركز بشكل كبير على نوعية المنتج أو الخدمة التي تقدمها، بالإضافة لتعدد الأصناف التي تنتجها الشركة الواحدة لتلبية رغبات الزبائن. ظهر واضحاً لدى العديد من إدارات الشركات قصور أنظمة التكاليف التقليدية عن تلبية احتياجات تلك الإدارات ببيانات تكاليف دقيقة وصحيحة، إذ لم يعد هناك أي معنى للتفرد في الإنتاج الذي كان يعتبر في الماضي أحد أهم وسائل تميز الشركات في السوق.

ونتيجة لهذا التوجه ازدادت التكاليف على هذه الشركات مع انخفاض قدرتها في السيطرة على هذه التكاليف، وبالتالي أصبح الشغل الشاغل لإدارة هذه الشركات هو إيجاد نظام تكاليف يساعدها على ضبط التكاليف والسيطرة عليها بهدف التقليل منها دون التأثير على نوعية المنتج أو الخدمة المقدمة.

وفي ظل هذا المفهوم أصبحت أنظمة التكاليف التقليدية غير قادرة على تلبية حاجة الكوادر الإدارية والفنية من المعلومات التي تساعدها على اتخاذ القرارات التي تخص تلك المنتجات والخدمات، الأمر الذي أدى إلى ظهور أسلوب تكاليف متطور وجديد لمعالجة التكاليف الصناعية غير المباشرة، وهو أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في أواسط الثمانينيات في العقدين الأخيرين من القرن الماضي ليسد تلك الفجوة في المعلومات، وذلك نتيجة الانتقادات الموجهة إلى نظام التكاليف التقليدي في توفير معلومات تكاليفية صحيحة وفي تحقيق الرقابة الفعالة على التكاليف الصناعية غير المباشرة وفي التخطيط واتخاذ القرارات السليمة وفي النتائج والبيانات المضللة التي يظهرها نظام التكاليف التقليدي. فمنذ ذلك الحين كثر عدد الباحثين المهتمين بدراسة هذا الأسلوب، إذ امتاز العدد الأكبر منهم

بتركيزه المباشر على الشركات الصناعية بمختلف أنواعها، ووجه لهذا الأسلوب العديد من الانتقادات إلا أنه وبمرور الوقت أثبت هذا الأسلوب فاعليته في الشركات الصناعية.

تم وصف أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط بأنه أسلوب التكلفة الوحيد الذي يصف بدقة أكبر تكاليف المنتجات في الشركات التي تتسم بالإنتاجية المعقدة، بالإضافة إلى أنه الأسلوب الوحيد الذي باستطاعته أن يحدد الأنشطة ذات الفائدة للمنتج وقدرته العالية على تحديد مراحل الإنتاج التي يمكن تخفيض التكاليف فيها.

فما هو أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط؟ وما هي المميزات التي يتمتع بها؟ وما هي حقيقة وطبيعة المساوئ التي يعاني منها؟ وما هي النقلة النوعية التي أحدثها في أنظمة التكاليف التقليدية؟ هده الأسئلة وغيرها سوف يتم الإجابة عنها من خلال ما يلي.

أولا: ماهية أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط:

يمكن القول أن المحاولات التي بذلت في سبيل إعادة تخصيص أو خصخصة التكاليف الإضافية على المراكز الإنتاجية من جهة وعلى المنتج النهائي من جهة أخرى، قد جانبها التوفيق، لعدم التوصل إلى معيار السبب / الأثر، الذي يحقق أكبر قدر من العدالة في التخصيص وأكبر قدر من الدقة في التخصيص، وذلك لأن معدلات التحميل قد بنيت على أسس كثيرة، مهما تباينت وتعددت في محاولة للاقتراب من العدالة والدقة، إلا أنها لم توفق في تحقيق أهدافها، ربما لعدم توفر معلومات محاسبية كافية.

لذا فإن أسلوب تحديد التكاليف وفقاً للنشاط يعتبر أكثر جرأة في إيجاد علاقة السببية بين حدوث التكاليف الإضافية والنشاط الذي ينتمي إليه، وهو الأمر الذي افتقدته معدلات التحميل، لذلك فإن مسببات التكلفة هي المعيار السليم للسبب/الأثر، وهي التي تتعدد بتعدد الأنشطة، والتي تحل محل معدلات التحميل في نظم التكاليف التقليدية.

إن هذا التحسين المستمر في أسس تخصيص التكاليف الإضافية، يتطلب توفر كم هائل ومستمر من المعلومات المحاسبية وتوافر مصدر مستديم من المعلومات عن تكاليف الأنشطة من خلال مدخل معاصر أكثر اتساعاً هو سلسلة القيمة، يشتمل على مجموعة من الوظائف الإدارية أو الأنشطة

الرئيسية بدءاً بأنشطة البحوث والتطوير وتصميم المنتجات مروراً بالإنتاج وعبورا بالتسويق والتوزيع وإنتهاءاً بخدمة ما بعد البيع.

ويستند أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط على نتيجة مفادها أن المنتجات تستهلك الأنشطة، وأن الأنشطة تستهلك الموارد، لذلك يجب أن يتم تخصيص تكاليف الموارد على الأنشطة ثم يتم بعد ذلك تحميل تكاليف الأنشطة على المنتجات.[1]

وقد عرفه البعض على أنه من أفضل الأدوات المستخدمة لاستخلاص نظام تكاليف سليم، وذلك من خلال التركيز على كل نشاط على حده، ومن ثم احتساب تكلفة كل نشاط وتوزيعها على المنتجات والخدمات.[2]

لقد تعرض العديد من الباحثين في مجال محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية في دراساتهم إلى تعريف أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، وذلك لتقديم صورة واضحة عن ماهية هذا الأسلوب.

"فبناءا على رأي Hicks (1999) فإن مفهوم أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط هو فعليا سهل وبسيط جدا ويمكن اختصاره كما يلي: إذا كانت هناك منشأة أو شركة تقوم بعدة أنشطة لإنجاز منتج أو تقديم خدمة معينة فإنه يتم حساب تكلفة كل نشاط من هذه الأنشطة على حده، ومن ثم يتم تحميل هذه التكاليف على المنتجات أو الخدمات التي تم استخدام هذه الأنشطة فيها، وذلك عن طريق استخدام أسس تحميل مناسبة تسمى موجهات التكلفة (cost drivers)، وبهذه الحالة يمكن الحصول على صورة واضحة ودقيقة عن تكلفة كل منتج أو خدمة تقوم الشركة بتقديمها."[3]

هذا وبرأي الباحث ومن خلال هذا التعريف يلاحظ أنه يركز وبشكل مباشر على حساب تكلفة النشاط ومن ثم استخدام موجهات تكلفة مناسبة لتحميل تكاليف هذه الأنشطة على المنتجات أو الخدمات التي تستخدمها، إلا أنه لم يذكر كيفية تحديد هذه الأنشطة وما هي الطرق الواجب إتباعها لتحديدها .

"أما Roztoki and Valenzuela (1999) فقد كان لهما رأي آخر حيث عرّفا أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط على أنه نظام تكاليف يتبع منهجية تحميل التكاليف غير المباشرة على المنتجات أو

---

(1) عطية، هاشم، (2000). مرجع سابق، ص 21

(2)Horngren. T. et al, (2000). Cost Accounting, th ed, Prentece-Hall, P142.

(3) عابورة، أشرف، (2005). مرجع سابق، ص 12

العملاء الذين يستفيدون منها بشكل مباشر، ومن خلال ذلك يساعد المدراء على اتخاذ القرارات الصحيحة فيما يتعلق بآلية مزيج الإنتاج (Production Mix) بالإضافة إلى استراتيجيات المنافسة، وبالتالي فإن العنصر الأساسي في أسلوب التكلفة على النشاط برأي Roztoki and Valenzuela هو التكاليف غير المباشرة وكيفية تحميلها على المنتجات أو الخدمات الخاصة بها بشكل مباشر."[1]

يلاحظ عنصر التطور في هذا التعريف من خلال اعتبار أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أحد الأدوات التي تستخدمها الإدارة لغايات التخطيط الاستراتيجي، وهذا ما لم يتم التطرق له في التعريف الأول.

"هذا وبرأي Mabidbar (2002) فإن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط عبارة عن طريقة لقياس أو حساب تكلفة المنتج أو الخدمة بناءاً على الأنشطة التي تقدم لانجاز هذه المنتجات أو الخدمات."

"أما Lievens et .al. (2003) فقد عرفوا هذا الأسلوب بأنه نظام محاسبة يعمل على تخصيص تكلفة الموارد على المنتجات والخدمات باستخدام عدة طرق للتخصيص وبالاعتماد على مقدار استهلاك الأنشطة من هذه الموارد والواجب القيام بها لإنجاز هذه المنتجات والخدمات،"[2] وبالتالي فإن Mabidbar and Lievens et. al. اتفقوا مع Hicks على أن الأساس في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط هو حساب تكلفة الأنشطة ومن ثم تحميل وتخصيص هذه التكاليف على المنتجات أو الخدمات التي تستخدم هذه الأنشطة دون توضيح كيفية تحديد الأنشطة.

كما عرفه Horngren etal (2006) بأنه الأسلوب الذي يقوم بتنقيح (Refining) نظام التكلفة بالتركيز على الأنشطة كأهداف كلفة أساسية، ويحسب هذا الأسلوب تكاليف هذه الأنشطة ومن ثم يخصص تكاليف هذه الأنشطة لأهداف التكلفة مثل المنتجات والخدمات والزبائن.[3]

"أما بالنسبة ل Newman (2003) فإن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط هو أسلوب يعمل على توزيع التكاليف غير المباشرة وتصنيفها ضمن مجمعات تكلفة (Cost Pools) بحيث تكون هذه المجمعات متجانسة داخليا بالصفات والخصائص، ومن ثم يتم تحميل هذه التكاليف على المنتجات والخدمات

---

(1) Roztocki, Narcyz, and Valenzuela. Jorge, (1999). "A Proceduer for Smooth Implementaion of Activity Based Costing 2 Small Companie" , State University of new Uork at New paltz, المرجع السابق، ص 12

(2) Lievens Yolande, Bogaert, Walter, and Kesteloot, Katrien, No.2,2003,PP522-535

(3) Horngren, C, Datar, S. and Foster, G., (2006), "Cost Accounting (A Managerial Emphasis)"12th Ed. Pren-Tice Hall Intrnational, New Jersey.

الخاصة بها باستخدام موجهات تكلفة مناسبة،"[1] هذا يعني أن الأساس في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط برأي Newman هو الحصول على مجمعات تكلفة تحتوي جميع التكاليف غير المباشرة الموجودة في الشركة ومن ثم تحميلها على المنتجات والخدمات الخاصة بها ولم يذكر أي شيء عن الأنشطة في تعريفه.

إن اعتبار مجمعات التكلفة هي الأساس في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط من قبل Newman يجعله يخرج عن القاعدة الأساسية التي استندت إليها التعاريف السابقة ألا وهي الأنشطة التي تمارسها المنشأة.

كما يقصد بأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أنه ذلك الأسلوب القادر على ربط التكاليف بالأنشطة كمصادر لوجود التكاليف بغض النظر عن فكرة التخصيص الحالي للتكاليف غير المباشرة، ويقصد بهذا الأسلوب إتمام عملية تخصيص التكاليف الإضافية بدقة أكبر باستخدام بديل مراكز التكلفة تمهيدا لتتبع تكلفة النشاط إلى المنتجات باستخدام محركات التكلفة كوسيلة قياس.

وقد عرف أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط من زاوية أخرى أنه ذلك الأسلوب القادر على سد الفجوة أو على الأقل الحد من الفجوة بين النظرية والتطبيق في مجال قياس تكاليف الإنتاج، ومن زاوية ثانية يقصد بأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أنه ذلك الأسلوب الذي يفترض أن الأنشطة التي تستهلك الموارد المتاحة هي التي تسبب التكلفة وأن المنتجات هي التي تتحمل تكلفة هذه الأنشطة حسب درجة استفادة كل منتج من النشاط المعين، ومن هذا المفهوم لهذا الأسلوب يتضح أن المنتج الذي لا يستخدم نشاط معين لا يتحمل أية تكاليف من هذا النشاط.[2]

وفي أحدث تعريف لأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط هو عبارة عن فن أو تكتيك محاسبي يعمل على مساعدة المنشآت والشركات على تحديد التكلفة الفعلية المرتبطة بالمنتجات والخدمات وذلك بناءاً على الموارد التي يتم استهلاكها من قبل الأنشطة التي تم القيام بها لإنجاز هذه المنتجات والخدمات.

(1) Newman-Ellis, Jennifer, (2011). "Activity-Based Costing in Services of an Academic Library", Library Trends, Vol. 51. No. 3, Winter, PP 333-348.

([2]) العشماوي، محمد عبد الفتاح، (2011). محاسبة التكاليف، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر، ص 285

"إن المبدأ الأساس الذي يستند عليه أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط هو فهم سلوك التكلفة حسب علاقتها بالمنتج أو الخدمة، مع الربط بالحقيقة المحاسبية بأن جميع التكاليف على المدى البعيد هي تكاليف متغيرة.

كما أن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يرى أن الشركة مكونة من مجموعة أنشطة تتحقق فيها التكاليف، وأن المنتجات أو الخدمات تستنفد الموارد في هذه الأنشطة أثناء تصنيعها. لذا فالعنصر الحاسم في هذا هو كيفية تحديد استنفاد هذه الأنشطة من قبل الوحدات المنتجة."[1]

"وفي تعريف أخر لأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أن هذا الأسلوب يقوم على تحليل الأنشطة التي ينجم عن تنفيذها خدمات مشتركة وبالتالي تكاليف صناعية غير مباشرة ومن ثم تجميع تكاليف كل نشاط على حده وتحميلها للمنتجات على أساس حجم استهلاكها لهذه الأنشطة".[2]

يظهر في هذا التعريف أنه يتم احتساب التكاليف الصناعية غير المباشرة للمنتج بتجميع تكلفة الأنشطة المتعلقة بإنتاج ذلك المنتج، ويفترض هذا الأسلوب أن الأنشطة تسبب التكاليف وأن المنتجات تخلق بدورها طلبا على هذه الأنشطة وبالتالي يصبح استخدام الأنشطة كأساس لتوزيع التكاليف المشتركة أمراً أكثر موضوعية.

"ويعرف كذلك بأنه أسلوب تكاليفي متكامل يمكن من خلاله الحصول على تكلفة وحدة المنتج من المنتجات فهو يشتمل على مكونات الأسلوب من مدخلات وعمليات ومخرجات"[3].

"إذاً أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط هو أحد التطورات الحديثة في أساليب المحاسبة الإدارية ظهرت كوسيلة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة من المعلومات في بيئة الأعمال الحديثة، وهو أسلوب يسعى لتحقيق مستوى متميز من الدقة في حسابات بيانات التكلفة من خلال تحليل الأنشطة داخل المنشاة، وتجميع وتشغيل وتتبع ما يرتبط بها من تكاليف اعتماداً على العديد من مسببات التكلفة، وذلك تمهيداً لتوزيعها على المنتجات حسب استهلاكها من هذه الأنشطة، ويستند فلسفة الأسلوب لحساب التكلفة، حيث إن الأنشطة تستهلك الموارد في حين أن الوحدات المنتجة تستهلك تلك الأنشطة، ومن ثم ننسب التكاليف إلى أنشطة معينة، ثم تحميل تكلفة هذه الأنشطة على المنتجات".[4]

([1]) الشيخ، عماد، (2008). مرجع سابق، ص 113
([2]) جوده، عبد الحكيم، (2010). مرجع سابق، ص 492
([3]) التكريتي، إسماعيل، (2003). مرجع سابق، ص 164
([4]) عطية، هاشم ، (2000). مرجع سابق، ص 21

بالرغم من الاختلاف الذي قد يظهر في التعاريف السابقة نتيجة المهارة في توظيف الألفاظ، إلا أن معظم هذه التعاريف أجمعت على أن الأساس في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، هو حساب تكلفة الأنشطة ومن ثم تحميل هذه التكاليف على المنتجات أو الخدمات التي تقوم باستخدام هذه الأنشطة، أي أن الهدف النهائي هو تحميل تكاليف النشاط على المنتج النهائي (المنضدة).

نخلص مما تقدم أن الأنشطة تعتبر بمثابة همزة الوصل (محور التكلفة) بين الموارد والمنتجات حيث تعتبر الأنشطة محور مبدئي أو وسيط، والمنتجات محور تكلفة نهائي، حيث يهتم هذا المدخل بتحقيق التخصيص العادل للموارد النادرة المتاحة على الأنشطة، والتي بدورها تعيد تخصيص التكاليف الإضافية من خلال مسببات التكلفة على المنتجات النهائية تخصيصا مناسباً، وبتكاليف أدق.[1] كما أن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يمثل إطاراً مستحدثاً لمحاسبة التكاليف ينصب اهتمامه على قياس التكلفة في إطار علاقة عناصر التكاليف بالمدخلات أكثر من علاقتها بالمخرجات، وبالتالي فهو نظام للمعلومات التكاليفية الذي يقوم على تجميع وتشغيل بيانات التكاليف للمنظمة سواء المتعلقة بالأنشطة أو المنتجات وذلك عن طريق تحديد الأنشطة كمدخلات للعمل وتتبع تكاليفها عن طريق مسببات تكلفة مناسبة تمهيدا لتخصيص هذه التكاليف على المنتجات باستخدام مسببات تكلفة مناسبة أخرى.[2]

أما في رأي الباحث فإن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط عبارة عن أسلوب تكاليف تحليلي يقوم على تحليل الأنشطة التي تمارسها المنشأة لتقديم منتج أو خدمة معينة مع توظيف في ذلك تصنيف التكاليف غير المباشرة وتجميعها من خلال أو ضمن مجمعات تكلفة متجانسة داخليا في الخصائص والصفات، ومن ثم يتم تحديد حجم الموارد التي يتم استهلاكها من قبل هذه الأنشطة وحساب تكلفة كل نشاط من هذه الأنشطة على حدة، وصولاً إلى تحميل هذه التكاليف على المنتجات أو الخدمات كل حسب الأنشطة التي يتم استخدامها لإنجازه مستخدما في ذلك عدة أساليب للتحميل وبالاعتماد على موجهات تكلفة مناسبة.

ويرى الباحث من خلال هذا التعريف اتفاقه مع **Cooper** من خلال اعتبار أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أداة لتحليل الأنشطة. حيث عرفه Cooper بأنه آلية تحليلية للأنشطة، تهدف إلى ربط التكلفة

([1]) باسيلي، مكرم، (2007). مرجع سابق، ص 284

([2]) العشماوي، محمد عبد الفتاح، (2011). مرجع سابق، ص 2860

بأهداف التكلفة بشكل مبني على تفسير العلاقة المنطقية بين درجة تعقيد العمليات الإنتاجية وحجم المنتجات من جهة، وانسيابية الموارد المستنفذة بأنشطة المنشأة من جهة أخرى.[1]

ولقد عرفت المنظمة الدولية للبرمجة الصناعية CAM هذا الأسلوب بأنه نظام إدارة تكاليف يعمل على تجميع المعلومات المالية والتشغيلية للشركة وربطها بالأنشطة الرئيسية والهامة وتلخيصها من خلال عرض تكاليف المنتجات بتقارير الإنتاج وقائمة الدخل.[2]

ويمكن توضيح مفهوم أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) بالشكل التالي

شكل رقم (8/2/1)

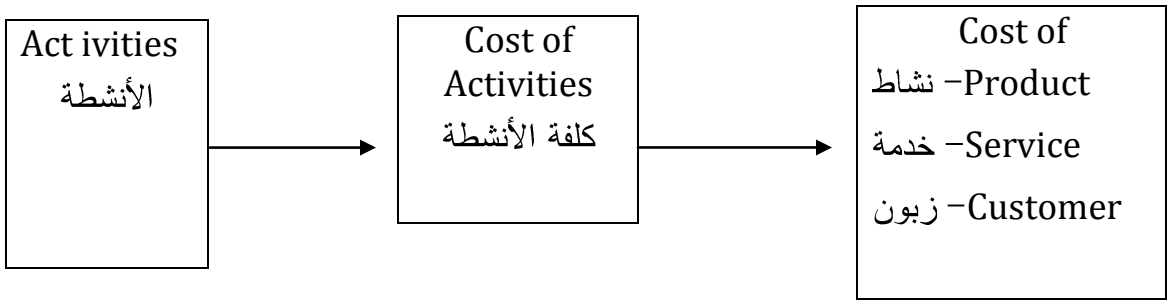

- **Source:** Horngren, C, Datar, S. and Foster, G., (2006), "Cost Accounting (A Managerial Emphasis)"12th Ed. Pren-Tice Hall Intrnational, New Jersey.

كما يمكن توضيح منهج التحليل الذي يتبعه أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط كما جاء في تعريف الباحث على أنه أسلوب تكاليف تحليلي في الآتي:

تعتبر عملية التحليل هي الأساس في بناء أو تكوين أي نظام كان إذ إن هذه العملية تستخدم عدة مناهج وأساليب لتحليل المعلومات والبيانات اللازمة لبناء أي نظام، وتختلف الأساليب المستخدمة في عملية التحليل من نظام إلى آخر تبعا للهدف الذي وجد من أجله النظام، فعملية التحليل حاضرة في

(1) Cooper R. the rise of Activity-Based Costing. Part 1: What is an Activity Based Cost System, Journal of Cost Management, Summer, P 45.

(2) عبد الله، سلمان، (2004). أنظمة التكاليف وفقاً للأنشطة في مؤسسات التعليم الخاصة في الأردن، المجلة الأردنية لعلوم التطبيقية، عمان، مجلد 7، ص 488.

أي نظام ولكن أسلوب ومنهج التحليل هو الذي يختلف. وبشكل مبسط وعلى سبيل المثال إذا تم تطوير نظام لتقييم أداء العاملين في شركة ما، يجب أولا القيام بتحليل العمل الذي يقوم به العاملون إلى أنشطة وتحديد الأنشطة المراد تقييم الأداء فيها، ومن ثم وضع معايير أساسية ليتم من خلالها تقييم الأداء بناءاً عليها.

أما إذا أريد وضع نظام يتم من خلاله تحديد الوقت اللازم لإنتاج منتج معين، يجب في البداية القيام بتحليل مراحل الإنتاج التي يمر بها هذا المنتج وتحديد الوقت الذي يتم صرفه لإتمام كل مرحلة من هذه المراحل، ومن ثم يكون أجمالي وقت إنتاج هذا المنتج يساوي مجموع أوقات مراحل الإنتاج التي يمر بها.

من خلال ما سبق يلاحظ أن كلا النظامين توافرت فيهما عملية التحليل ولكن في النظام الأول كان أسلوب التحليل يركز على الأنشطة التي يمارسها العامل في الشركة، أما في النظام الثاني فكان التركيز على مراحل الإنتاج التي يمر بها المنتج، وهذا ما يؤكد أن عملية التحليل حاضرة في أي نظام ولكن أسلوب ومنهج التحليل هو الذي يختلف تبعا لاختلاف الهدف الذي وجد من أجله النظام.

وأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط كغيره من الأساليب الأخرى، تكون عملية التحليل هي الأساس في عملية بنائه وتطوره بأسلوب منهجي سليم، كذلك الأمر بالنسبة للنظام التقليدي. فهو نظام تتوافر فيه عملية التحليل أيضا. ولكن ما يميز أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط عن غيره من أنظمة التكاليف التقليدية هو استخدامه في البداية لمنهج التحليل الدقيق والشامل والمستمر للأنشطة التي تمارسها الشركة وبشكل متعمق ومفصل والتي قد تصل في بعض الأحيان إلى أدنى مستويات النشاط قبل أن يقوم بتحميل التكاليف على المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الشركة، إذ يعتمد أسلوب التحليل هذا على العلاقة السببية المباشرة أو غير المباشرة بين التكلفة (التضحية) والنشاط (الجهد المبذول) وذلك للوصول إلى أسس تحميل أكثر منطقية وعدالة لتحميل تكاليف الأنشطة على المنتجات أو الخدمات بالاعتماد أيضا على العلاقة السببية المباشرة أو غير المباشرة والمنتج أو الخدمة (الهدف) وبالنتيجة الحصول على التكلفة العادلة لهذه المنتجات والخدمات.

إن العلاقة السببية المباشرة أو غير المباشرة التي يعتمد عليها أسلوب التحليل الذي يستخدمه أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط تجعل عملية الحصول على موجهات تكلفة أكثر ملاءمة لتحميل التكاليف

أمرا سهلا وبسيطا، إذ إن هذه الموجهات تعمل في توجيه التكاليف نحو الأنشطة ذات الفائدة للمنتج أو الخدمة المقدمة كما تعمل أيضا على تحديد الأنشطة عديمة الفائدة للمنتج والخدمة، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على عملية التسعير. بالإضافة إلى أن هذه الموجهات تزيد من قدرة الإدارة على فهم سلوك التكاليف لديها؛ الأمر الذي يسرع من عملية اتخاذ القرارات الإدارية. وبالتالي فإن عملية التحليل التي يقوم بها أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط حاضرة في كل مرحلة من مراحل تطبيق هذا الأسلوب.

نظرياً فإن عملية التحليل هذه عملية مستمرة ودائمة تكسب هذا الأسلوب المرونة التامة للاستجابة للمتغيرات التي قد تطرأ على التكاليف في أي وقت كان والتعامل معها ضمن العلاقة السببية بين التكلفة والنشاط والمنتج.

أما عملياً فإن هذه العملية (التحليل) قد تتوقف عند الحد الذي تصبح فيه تكلفة التحليل أكبر من المنفعة المرجوة منه، أي أن المنفعة الحدية لعملية التحليل تصبح سالبة، فالبعد الاقتصادي لعملية تطبيق أي نظام يجب أخذها في الاعتبار، وعليه فإن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أسلوب تكاليف تحليلي بقدر تعلق الأمر بالأنشطة والتكاليف وصافي منافع عملية التطبيق.

هذا وفي رأي الباحث أن تأثير أسلوب التحليل الذي يقوم به أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط قد يمتد ليصل إلى العقلية المحاسبية القائمة على تطبيق هذا الأسلوب، إذ إن هذا الأسلوب يتطلب من المحاسب أن يكون أكثر منطقية في تفكيره في الربط بين السبب والمسببات وذلك للوصول إلى العلاقة السببية الأمثل بين التكلفة والنشاط وبين النشاط والمنتج التي هي الأساس في عملية التحليل القائم عليها هذا الأسلوب. كما يتطلب ذلك أيضا من المحاسب أن يكون قادراً على تفسير النتائج التي يفرزها أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط الأمر الذي يجعل المحاسب على تواصل مستمر مع هذا الأسلوب وبالتالي إفراز كادر محاسبي متطور قادر على التعامل مع التغيرات التي قد تطرأ في المنشأة سواءً على مستوى الأنشطة أو التكاليف. أي أن استخدام أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط والأسلوب المتميز الذي يتبعه في عملية التحليل قد ينعكس إيجاباً على تنمية العقلية المحاسبية وتطويرها نحو الأفضل.

وليس هذا فقط فمن الممكن أيضا لأسلوب التحليل الذي يستخدمه أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أن يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نوعية وجودة المنتج أو الخدمة التي تقدمها المنشأة وذلك من خلال تحديده للأنشطة ذات الفائدة للمنتج أو الخدمة أثناء عملية تحليله للأنشطة بمساعدة موجهات

التكلفة الملائمة والعمل على دعم هذه الأنشطة وتطويرها واستبعاد الأنشطة عديمة الفائدة للمنتج أو الخدمة وبالتالي التقليل من تكلفة المنتجات والخدمات.

هذا وفي رأي الباحث أيضا أن أسلوب ومنهج التحليل الذي يتبعه أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط هو ما يكسبه ثقة الإدارة في الاعتماد على المعلومات والبيانات التي ينتجها هذا الأسلوب في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الحالية والمستقبلية، فهذه المعلومات محدثة لغاية الوقت الذي تستخدم فيه كما أنها تعكس التغيرات التي حدثت على التكاليف أو الأنشطة، كما أن أسلوب التحليل المتبع في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يجعله قادراً على عكس المتغيرات المستقبلية حال حدوثها.

قد يتساءل البعض هل من المعقول أن يكون أسلوب ومنهج التحليل الذي يستخدمه أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط خال من العيوب؟ الجواب: لا وإلا وصل هذا الأسلوب إلى درجة الكمال وهذا غير معقول عملياً، فأسلوب التحليل الشامل والمستمر الذي يستخدمه أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يبدو نوعا ما مرهقاً وبالتالي يحتاج إلى تركيز عالٍ وجهدٍ كبير ومتابعة من قبل المحاسب والأشخاص القائمين على تطبيقه، الأمر الذي ربما يؤدي في بعض الأحيان إلى النفور من هذا الأسلوب، ولكن الرغبة المتزايدة في الحصول على معلومات سليمة وحديثة عن تكلفة المنتج أو الخدمة التي تقدمها المنشأة والوصول إلى تحديد وقياس تكلفة المنتجات والخدمات، قد يجعل هذا الأمر هيناً ويسيراً في سبيل تحقيق هذا الهدف.

شكل رقم (9/2/1)

العلاقة بين نسبة دقة أسلوب التحليل الذي يتبعه أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ونسبة نجاح عملية تطبيقه

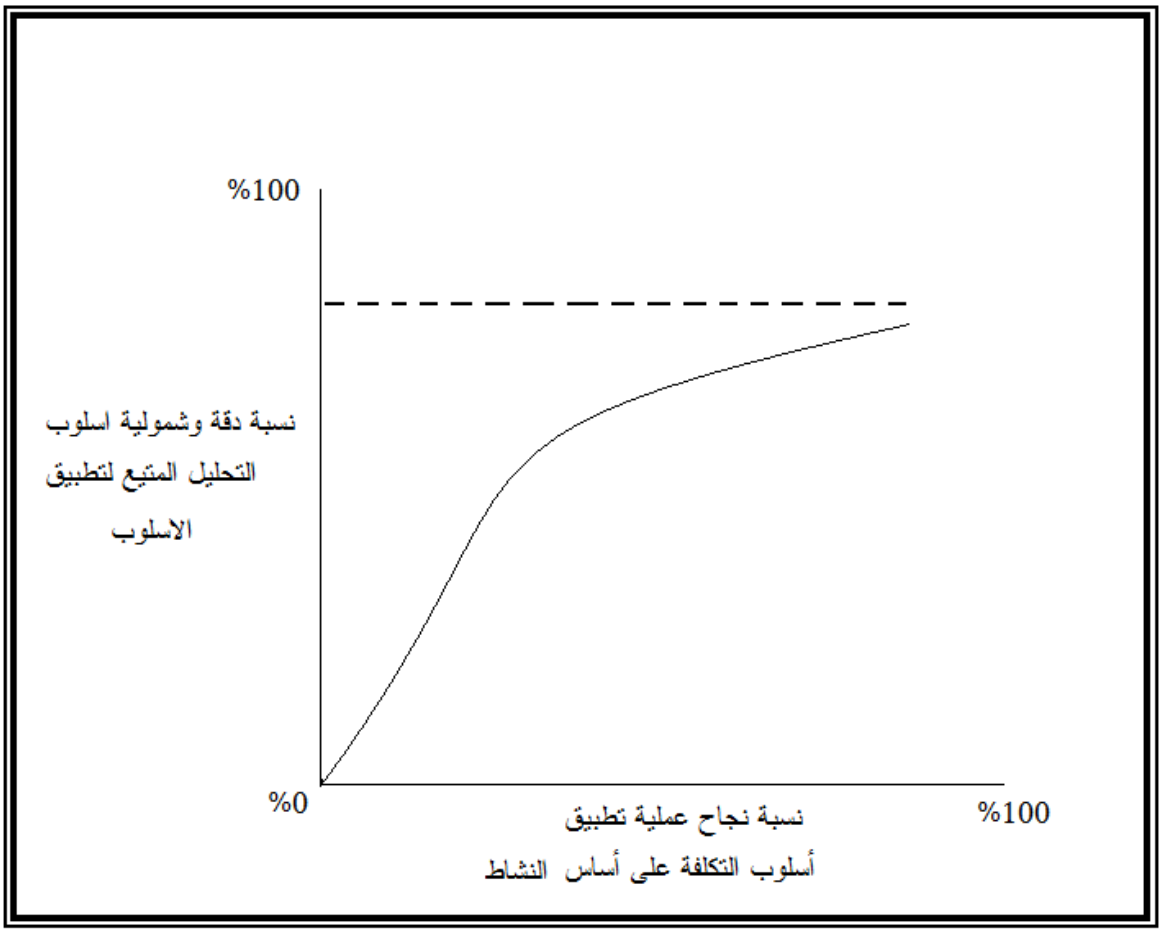

المصدر: إعداد الباحث، 2012 م

يبين لنا هذا الشكل العلاقة بين نسبة دقة أسلوب التحليل الذي يتبعه أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ونسبة نجاح عملية تطبيقه، هذا وبرأي الباحث فإن نسبة نجاح عملية تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في أي منشاة كانت تتوقف على نسبة دقة وشمولية أسلوب عملية تحليل الأنشطة في تلك المنشأة والوصول إلى مجمعات تكلفة أكثر تجانسا للتكاليف فيها، حيث تكون العلاقة بين النسبتين علاقة طردية، والشكل رقم (9/2/1) يبين هذه العلاقة.

ثانيا: أهمية تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط؟

إن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يدير الأنشطة وليست التكاليف، ولذلك فإن هذا الأسلوب يركز الانتباه على الأشياء التي تجعل الإدارة تعمل بكفاءة أو تغير من طريقة أدائها.[1]

لذلك تنبع أهمية تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط من الاعتبارات التالية:[2]

1 – زيادة حدة المنافسة، حيث تركز الشركات المنافسة على زيادة الربحية في ظل مستوى الأسعار الحالية فبدلا من تخفيض الأسعار فأنها تسعى إلى إتباع نظم في حساب التكاليف أكثر دقة.

2 – تغير الأهمية النسبية لمكونات التكلفة نتيجة لتناقص أهمية عنصر العمل المباشر مقابل الزيادة غير العادية في التكاليف الصناعية غير المباشرة، ففي بيئة الأعمال الحديثة قد لا تشكل تكلفة العمل المباشر أكثر من 5% من تكلفة الإنتاج الإجمالية فلا يجوز توزيع تكاليف الإنتاج غير المباشرة التي ربما تزيد عن 50% من تكلفة الإنتاج الإجمالية على أساس عنصر لا يمثل سوى أقل من 5% فقط من هذه التكلفة.

3 – زيادة التنوع في المنتجات، فلا شك أن تنوع وزيادة المنتجات وزيادة الاختلافات فيما بينها من حيث الحجم والمواصفات ودرجة التعقيد في عملية التصنيع يؤدي إلى اختلاف أنواع الأنشطة ومستوى المجهود المطلوب لخدمة وإنتاج هذه المنتجات، لذلك فإن التركيز على العلاقات السببية بين التكاليف وبين الأنشطة المتسببة فيها مطلوب. فالأنشطة هي التي تستهلك الموارد المسببة للتكلفة، والمنتجات تستهلك الأنشطة وبالتالي يجب تحديد الأنشطة لكي يتم تحديد التكلفة تحديداً دقيقا.

ولهذا تقع المنشآت وبشكل مستمر تحت ضغط كبير لخفض التكاليف ورفع مستوى وكفاءة الأداء فيها. في الماضي كانت هذه المنشآت مسلحة بأنظمة التكاليف التقليدية التي أجبرت المدراء على استخدام مفاهيم مثل (Slash-and-burn)[3] و (Cut-and Cope)[4] وذلك لتحقيق أهدافهم وخفض التكاليف، إلا أنه أُثبت أن أنظمة التكاليف التقليدية قد استخدمت بشكل بسيط جداً من قبل المدراء

([1]) الشناوي، محمد، (1998). دراسات في محاسبة التكاليف، الجزء الأول، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ص 295

([2]) أبو حشيش، خليل، (2012). محاسبة التكاليف، تخطيط ورقابة، الأردن: دار وائل للنشر، ص 495

([3]) إلغاء وجود بعض التكاليف التي يكون نظام التكاليف التقليدي غير قادر على معالجتها.

([4]) تخفيض بعض أنواع التكاليف والعمل على تجميدها.

للتحكم في تكلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج، وذلك لعدم قدرتها على توفير معلومات دقيقة في الوقت المناسب لإحداث التغيرات اللازمة لخفض التكاليف.

"ومن هنا أصبحت المنشآت مطالبة بإيجاد وتطوير أساليب وأدوات جديدة توفر لها المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب والتي تجعلها قادرة على خفض التكاليف ورفع كفاءة الأداء وتحسين نوعية المنتج أو الخدمة التي تقدمها في آن واحد، حيث كان أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وليد هذه الأبحاث والتطويرات الإدارية حيث نال وبشكل سريع استحسان العديد من مدراء المنشآت الذين لم يتوانوا في تطبيق هذا الأسلوب في منشآتهم. هذا قد يقود إلى أن يتساءل البعض عن النقلة النوعية التي أحدثها أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في أنظمة التكاليف التقليدية".[1]

"يَنظر أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط للمنشأة نظرة مختلفة عن نظام التكاليف التقليدي، فهو يأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف الموجودة في المنشأة عندما يتم حساب تكلفة المنتج أو الخدمة التي تقدمها المنشأة ويقوم بتحليل المنشأة للأنشطة بشكل دقيق ومفصل. في حين أن نظام التكاليف التقليدي يميل إلى تجاهل التكاليف التي تكون وراء الكواليس، إن صح التعبير، مثل (تكاليف البيع والتوزيع وتكاليف البحث والتطوير والتكاليف الإدارية) حيث إن معظم مدراء المنشآت التي تستخدم أنظمة التكاليف التقليدية يؤمنون أن هذه التكاليف هي عبارة عن إنتاجها.

إن أنظمة التكاليف التقليدية عند تحميل التكاليف غير المباشرة تعتمد على حجم الإنتاج لتوزيع هذه التكاليف بشكل متساوٍ الأمر الذي يؤدي إلى تشويه تكلفة المنتج وإضعاف قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، هذا بالإضافة إلى أن نظام التكاليف التقليدي يعتمد على أسلوب التحليل البسيط والمباشر للتكاليف"[2].

([1]) عطية، هاشم، (2000). مرجع سابق، ص 24

([2]) عابورة، أشرف، (2005). مرجع سابق، ص19

والشكل رقم (10/2/1) يوضح كيفية عمل نظام التكاليف التقليدي.

شكل رقم (10/2/1)

آلية عمل نظام التكاليف التقليدي

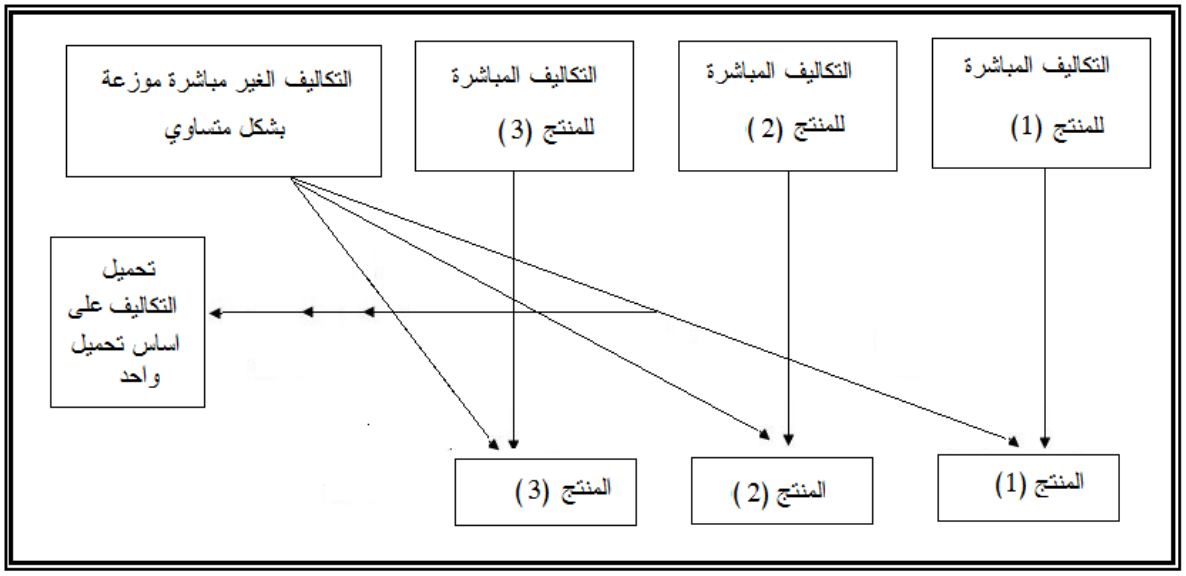

المصدر: إعداد الباحث، 2012

يبين الشكل أعلاه آلية عمل نظام التكاليف التقليدي، حيث أن عملية تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة على المنتجات تتم في خطوة واحدة وذلك باستخدام محرك (موجه) تكلفة واحد للتكاليف الصناعية غير المباشرة بحيث يعمل على تجميع التكاليف غير المباشرة ضمن مجموعة واحدة ومن ثم يقوم بتوزيعها على الوحدات المنتجة بشكل متساوٍ دون الأخذ بعين الاعتبار الحصة الحقيقية لكل منتج من التكاليف غير المباشرة، الأمر الذي يؤدي إلى الضبابية في تحديد وقياس تكلفة المنتجات وبالتالي الحصول على تكلفة غير عادلة للمنتجات والخدمات.

لقد جاء أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط كما ذُكر سابقا لحل مشكلة معالجة التكاليف غير المباشرة وتحميلها بالشكل الصحيح والعادل على المنتجات أو الخدمات التي تقدمها المنشأة وتوفير معلومات تكاليفية أكثر وضوحاً وتفصيلاً ودقة عن هذه التكاليف وتتصف بالموضوعية بحيث تكون الإدارة

قادرة على اتخاذ القرارات الصحيحة والأفضل فيما يتعلق بالإنتاج والأنشطة المختلفة، بالإضافة للمنتجات والخدمات.[1]

كما أن كل من **Cooper and Kaplan** قد قاما بتحليل الطاقة المتاحة للنشاط إلى عنصرين هما الطاقة المستخدمة من النشاط والطاقة غير المستغلة من النشاط. ولهذا فإن أحد أهداف أسلوب محاسبة التكلفة وفقاً للنشاط هو تحليل التكلفة الكلية للنشاط على تكلفة استخدام النشاط وتكلفة الطاقة غير المستغلة للنشاط. وبالتالي فإن أسلوب محاسبة التكلفة وفقاً للنشاط يرتكز على أنه توجد مجموعة من الأنشطة يتم تأديتها باستخدام موارد معينة وأن الطلب على هذه الموارد لا يتناسب مع حجم الإنتاج بقدر ما يتناسب مع درجة تنوع وتعقيد المزيج الإنتاجي والتسويقي للشركة.[2]

فأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يعمل أولاً على تحميل التكاليف غير المباشرة على الأنشطة الخاصة بها ومن ثم يقوم بتحميل تكلفة الأنشطة على المنتجات أو الخدمات التي قُدِّمت هذه الأنشطة من أجلها.

ثالثا: مراحل تطور أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط والعوامل التي ساعدت على ظهوره:

لقد جاء ظهور أسلوب محاسبة التكلفة وفقا ًللنشاط نتيجة الانتقادات التي وجهت إلى أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية لتحميل التكاليف غير المباشرة على المنتجات –كما بين سابقاً– كما أن ظهوره هو استجابة للتطور الذي حصل في عمليات التصنيع وارتفاع درجة التقنية العالية للمعدات والآلات المستخدمة في أغلب المشاريع الصناعية، وتطور نظم المعلومات سواءاً المحاسبية منها أو الإدارية.

"وحيث إن ازدياد شدة المنافسة في الثمانينات من القرن الماضي نتج عنه بعض القرارات الإدارية الخاطئة بسبب المعلومات الناشئة عن عملية توزيع التكاليف من خلال الأنظمة التقليدية لا

([1]) عطية، أحمد، (2000). مرجع سابق، ص 24

(2) Kaplan, Robert S and Cooper, Robin. (1992). "Activity-based Systems: measuring the Costs of Resource Usage" Accounting Horizons, , PP. 4-9.

سيما في الشركات متعددة المنتجات (Multi - Product)، ولكي تستطيع هذه المنشآت مواجهة هذا التنافس العالمي كان لا بد لها أن تمتلك نظماً ذات قدرة على خلق معلومات فعالة. إذ لن تستطيع الأنظمة التقليدية من تلبيتها مستقبلا. كما أن مدراء الشركات إذا أردوا أن تكون منتجاتهم منافسة، كان عليهم معرفة الأنشطة التي تدخل في صناعة هذه المنتجات، وتكلفة تلك الأنشطة لتخصيص تكاليف الإنتاج عليها".[1]

"وتشير بعض الدراسات إلى أن محاسبي شركة جنرال الكتريك General Electric (GE) وهي شركة امريكية قد يكونوا أول من أستعمل مصطلح النشاط لوصف العمل الذي يسبب التكاليف.

ففي عام 1963 عينت هذه الشركة فريقا من قسم المراقبين للدراسة واقتراح الطرق للسيطرة على النمو المتتابع للتكاليف غير المباشرة، ولتحقيق سيطرة أفضل عليها، اقترح الفريق تكتيك جديد هو الأنشطة التي سببت تلك التكاليف. ومما لا شك فيه أن شركة جنرال الكتريك استخدمت تصنيفات مشابهة لأسلوب محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة في تتبع تكاليفها. إلا أنها لم تستخدم هذه المعلومات في جوانب أخرى مهمة مثل تحليل ربحية المنتجات والزبائن"[2].

لقد كان هناك العديد من البحوث والدراسات التي سعت إلى إيجاد حلول لمشكلة تخصيص التكاليف غير المباشرة وتحميلها على المنتج النهائي، إلا أن معظم تلك البحوث والدراسات لم تخلُ من الانتقادات مع الصعوبة في التطبيق، وقد كان أبرز ما ظهر من بحوث في عام 1979 ما جاء به **(Zimmerman)** بأن الدافع وراء قيام الشركات بتوزيع التكاليف هو تخفيض الكلف الناتجة عن مبدأ الملكية **(Entity)** أي الفصل بين المالك (المالكين) والإدارة وتعرف هذه بتكاليف الوكالة **(Agency Costs)**، إلا أنه لم يكن بالشكل الذي يفي بمتطلبات الإدارة **(Zimmerman,**1979**).**

أما في عام 1987 بدأ الحديث عن أسلوب جديد حيث أنشأ أستاذ المحاسبة **(Robert Kaplan** من جامعة هارفرد أسلوباً جديداً أحدث ثورة في أنظمة محاسبة التكاليف وفي عام 1988 طور كل من **(Kaplan and Cooper)** أسلوب تخصيص التكاليف غير المباشرة، حيث ارتأى

(1) باسيلي، مكرم، (2007) مرجع سابق، ص 285.
(2) التكريتي، إسماعيل، (2003). مرجع سابق ص 165.

Kaplan أن التحدي الحقيقي يتمثل في كيفية تصميم نظم محاسبة تكون قادرة على تدعيم إستراتيجية المنشأة في ظل البيئة الصناعية الحديثة وفي الأجل الطويل. وهكذا يكون كل من (**Kaplan and Cooper)** أول من قام بتطبيق الأسلوب عملياً في الثمانينات من القرن الماضي على شركات أمريكية ومن ثم طبق الأسلوب في كل من بريطانيا وأوروبا وكندا، وغيرها من البلدان.

لقد دلت الدراسة الميدانية على أن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط قابل للتطبيق في كافة المجالات: المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، والقطاعات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية– وذلك بهدف تحقيق الأهداف وتحسين الأداء وتخفيض التكاليف.[1]

إذاً يتضح لنا أن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط قد نضج نتيجة للتقدم التقني الكبير في أساليب الإنتاج، كذلك نتيجة التشكيك في دقة النتائج التي تقدمها الأنظمة التقليدية لاحتساب تكاليف الإنتاج، إضافة إلى تزايد حاجة إدارات المنشآت الاقتصادية لمعلومات أكثر دقة وتفصيلا، وتأتي الدقة المتزايدة وفق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط لتحديد تكاليف المنتج من خلال تحديد عدد كبير من مجمعات كلفة النشاط وتحديد مواصفات موجه التكلفة الملائم لكل نشاط.[2]

"وقبل الحديث عن العوامل التي ساعدت على ظهور ونشأة أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ليحل محل أنظمة التكاليف التقليدية لدى العديد من الشركات الأوروبية واليابانية والأمريكية، يجب التنويه إلى أن الاختلاف الرئيسي بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وأنظمة التكاليف التقليدية يتمثل في كيفية معالجة وتوزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة على المنتجات المختلفة. وبعبارة أخرى فإن عملية تحميل المواد المباشرة والعمل المباشر للمنتج هي متشابهة في أنظمة التكاليف التقليدية وأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، حيث يحمّل المنتج بالمواد المباشرة المصروفة له وبالعمل المباشر الخاص به بغض النظر عن أسلوب التكاليف المتبع. عليه فإن السمة الأساسية لأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط تتمثل في كيفية معالجة وتحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة على المنتجات المختلفة".[3]

([1]) دليمي، نواف، (2002). محاسبة التكاليف الصناعية، الجزء الأول، عمان: دار الثقافة للنشر.

(2)Hilton, R, (1999). "Managerial Accounting" 4th Ed. Irwin Mc Graw Hill Co.

([3]) أبو نصار، محمد، (2010). مرجع سابق، ص 190

"إن تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط عملية معقدة وشاملة وبالتالي تستنفد الكثير من الوقت والجهد والمال. ومن هنا فمن الطبيعي أن تتأكد إدارات المنشآت مسبقاً من المنافع المحتملة قبل البدء في تطبيقه".[1]

ويمكن تلخيص العوامل والظروف والشروط والاعتبارات والحالات التي يصبح ويمكن معها تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط مجدياً في:[2]

1- زيادة التكاليف الصناعية غير المباشرة لتبلغ نسبة كبيرة من إجمالي التكاليف الصناعية نتيجة استخدام المنشآت الصناعية الآلات وأجهزة التصنيع المتطورة والتي حلت بشكل كبير جداً محل الأيدي العاملة، وهذا بدوره أدى لانخفاض تكاليف العمل (الأجور) المباشرة على حساب ارتفاع التكاليف الصناعية غير المباشرة.

2- زيادة عدد وتنوع كبير بأصناف المنتجات واختلاف مواصفات وأحجام وكميات الإنتاج، ودرجة تعقيد العمليات الإنتاجية والتي تمر بالعديد من المراحل والخطوات الإنتاجية، وبالتالي زيادة تعقد العلاقات بين الأنشطة المختلفة في المنشأة، كل ذلك أدى إلى عجز أنظمة التكاليف التقليدية في توزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة على المنتجات المختلفة بشكل دقيق. ففي حالة إنتاج المنشأة منتج واحد فقط، فإن جميع التكاليف سيتم تحميلها لذلك المنتج مما يعني سلامة الإجراءات المتبعة في أنظمة التكاليف التقليدية، لكن مع زيادة عدد المنتجات وأصنافها تصبح هناك مشكلة في عملية التوزيع باستخدام محرك (موجه) تكلفة واحد.

3- زيادة المنافسة بين المنشآت نتيجة العولمة وسهولة دخول منتجين جدد إلى الأسواق، مما أدى إلى قلة الاحتكار وبالتالي ضعف تأثير أية شركة بمفردها على أسعار بيع المنتجات، وبالتالي انخفاض أسعار المنتجات المنافسة في السوق وضياع العديد من المناقصات.

4- زيادة وعي الإدارة بأهمية موضوع التكاليف وأهمية بيانات التكاليف في مساعدة الإدارة في وظائف التخطيط والرقابة والتقييم واتخاذ القرارات.

([1]) جوده، عبد الحكيم، (2010). مرجع سابق، ص 494

([2]) أبو نصار، محمد، (2010). مرجع سابق، ص 192

5- زيادة استخدام الأنشطة المساندة في المنشآت كالتصميم الهندسي والبرمجة والتسويق والمحاسبة وغيرها، حيث إن هذه الأنشطة تزيد من نسبة التكاليف غير المباشرة.

6- توفر أسلوب محاسبي يكون معه الحصول على البيانات والمعلومات وقياس العلاقة بين التكلفة ومحركاتها(موجهاتها) أمراً ميسوراً وذا تكلفة منخفضة.[1]

ويرى الباحث أن أسلوب التكلفة وفقا للنشاط أصبح ينظر إليه على أنه الحل الأفضل لجميع المشاكل الناشئة من جراء استخدام الأنظمة التقليدية، بسبب زيادة التكاليف الصناعية غير المباشرة وتنوع المنتجات وتعقد العمليات الإنتاجية وظهور العولمة، حيث بات من الشائع القول بأن نظام لإدارة التكاليف بات لا يمثل خيارا فحسب لأي منشأة تأمل في المنافسة بل هو أمر مطلوب.

([1]) جوده، عبد الحكيم، (2010). مرجع سابق، ص 495

المبحث الثاني

تصميم ومراحل تحميل التكاليف غير المباشرة في أسلوب التكلفة وفقاُ للنشاط ودوره كنظام للمعلومات واتخاذ القرارات

أولاً: تصميم وخطوات تطبيق أسلوب التكلفة وفقاُ للنشاط:

إن المبدأ الأساس الذي يستند عليه أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط هو فهم سلوك التكلفة حسب علاقتها بالمنتج أو الخدمة. أي أن تصميم أي نظام للتكاليف يعتمد بدرجة أساسية على طبيعة الوظائف والعمليات الإنتاجية، بحيث يتلاءم النظام المصمم مع طبيعة تلك العمليات، مع الربط بالحقيقة المحاسبية بأن جميع التكاليف على المدى البعيد متغيرة، أي أن أي تغيير فيها لا بد أن يصاحبه تغيير في نظام التكاليف المعتمد.

وحيث إن أنظمة التكاليف التي تصمم من أجل الوصول إلى التكلفة الحقيقية للإنتاج والتي اتضح قصورها في الأنظمة التقليدية، من حيث تقديمها معلومات مضللة وغير دقيقة عن تكاليف الإنتاج لاعتمادها على أساس تحميل واحد غالباً ما يرتبط بحجم الإنتاج دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف في المنتجات من حيث درجة تعقيدها أو حجم استهلاكها للموارد. عليه ونظرا لتطورات الإدارة الحديثة، كان لا بد من استخدام أنظمة تواكب هذه التطورات، والتي يعد أسلوب محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة أحد تلك الأساليب الحديثة والمتطورة في هذه المجالات، حيث يقوم على أساس تتبع نشوء التكاليف وحصرها بأنشطة محددة ومن ثم تخصيص هذه التكاليف على المنتجات النهائية بناء على مجموعة من العوامل تسمى موجهات التكلفة (Cost Drivers) والتي ارتبطت بحدوث تلك التكاليف.[1]

النظام التقليدي يميل إلى أعطاء صورة عن كيفية الحصول على الموارد اللازمة للمخرجات، بينما أسلوب التكلفة على أساس النشاط يحاول إعطاء صورة عن كيفية الاستخدام للموارد اللازمة لتلك المخرجات.

([1]) التكريتي، إسماعيل، (2003). مرجع سابق، ص 109.

كما أن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يرى أن الشركة مكونة من مجموعة أنشطة في أثناء تصنيعها. لذا فالعنصر الحاسم في هذا هو كيفية تحديد استفادة هذه الأنشطة من قبل الوحدات المنتجة.

ويرى البعض في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط بأن المنشآت لا تطلب فقط معلومات عن الإنتاج المادي بل تذهب إلى أبعد من ذلك؛ فهي تريد معلومات أكثر شمولية لدعم الأنشطة التي يمكن أن تنوع في المنتجات والخدمات المقدمة لأكبر عدد ممكن من العملاء. عليه فإن الهدف من تصميم أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ليس هو التخصيص للتكاليف غير المباشرة فقط، بل يتعداه إلى قياس وتسعير كل الموارد المستخدمة للنشاطات التي تدعم الإنتاج وتسليم المنتجات أو الخدمات للعملاء وتحديد ربحية الزبون.[1]

لذا فإن تصميم أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يجب أن يكون إطاراً متكاملاً وشاملاً يحاول أولاً تحديد الأنشطة التي تستهلك الموارد، ثم تتبع مصدر التكاليف التي ارتبطت بتلك الموارد الخاصة بالأنشطة بحيث نحصل على إجمالي الكلفة لكل تلك الأنشطة. أما المرحلة اللاحقة فهي تتبع أو تخصيص تكاليف النشاط **(Activity Costs)** على المنتجات من خلال تحديد موجه الكلفة **(Cost Driver)** لكل نشاط، وذلك بحساب معدل كلفة لذلك الموجه واستخدامه كأساس لتحميل كلفة النشاط على وحدة المنتج النهائي.

إن تصميم أسلوب التكلفة وفقاَ للنشاط من حيث كونه نظاماً كلفوياً متكاملاً في المعنى الاصطلاحي لا بد أن يأخذ نفس الشكل والإجراءات التي يقوم عليها تصميم أي نظام كلفوي آخر، وذلك من حيث مفهوم النظام وخصائصه وعناصره وآلية عمله بشكل عام. وبالرغم من وجود العديد من وجهات النظر لعلماء المحاسبة حول خطوات تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، حيث يرى البعض أنها خطوتين والبعض الأخر أكثر من ذلك، إلا أن تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أسلوب معقد وتطبيقه يحتاج إلى جهود وتكاليف كبيرة، حيث إن عملية التطبيق تطال مختلف أجزاء ومكونات المنشأة، وتختلف طريقة التطبيق من منشأة لأخرى باختلاف رأس المال وحجم المنشأة ورغبة الإدارة في درجة الدقة المطلوبة..

(1) Atkinson, A, Kaplan, R. and Young, M, (2004), "Management Accounting" 4th Ed., Prentice Hall International, New Jersey.

وللوصول إلى تصميم هذا الأسلوب والآلية التي يعمل بها فإنه يمكن تتبع الخطوات التالية:

أولاً: تأسيس مشروع النظام:[1] حيث تعتبر هذه الخطوة حجر الأساس في تصميم نظام التكاليف على أساس الأنشطة، حيث يتم القيام بما يلي:

1 – تحديد أهداف النظام وتكاليفه: حيث يتم في البداية تحديد أهداف أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط والغاية منه.

2 – تحديد هيكل المشروع: حيث يتم وضع تصور خاص بكل خطوات تصميم هذا الأسلوب، والهيكل التنظيمي الذي يحدد الجهات والأفراد الذين سيتعاملون مع هذا الأسلوب، وبيان وظائفهم ودروهم في تنفيذ مشروع هذا الأسلوب.

3 – تحديد كيفية تنفيذ وإدارة مشروع هذا النظام وتحديد الإستراتيجية العامة له، وتحديد البدائل للوسائل الخاصة بتنفيذ هذا المشروع.

4 – وضع الخطة التفصيلية للمشروع: حيث يتم إعطاء تصور شامل وتفصيلي عن جميع مراحل تنفيذ مشروع هذا النظام، من حيث الخطوات والعمليات التي تشتملها كل خطوة، وتوقيت البداية والنهاية لكل خطوة.

ثانياً: اختيار وتحديد البيانات الأساسية المطلوب توفيرها وأساليب جمعها والبرامج والأجهزة التي سيتم الاعتماد عليها في تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط:[2]

حيث يتم القيام بالتالي:

1 – تحديد مواصفات التقارير المطلوب استخراجها، حيث يتم تحديد نوعية ومحتويات التقارير بناءاً على المتطلبات اللازمة لتطبيق هذا النظام من درجة التفصيل والجهات المستخدمة لها، ووقت إعدادها وإصدارها وأحجام التقارير وأشكالها وكيفية تصميمها.

(1)Drury, C. (2000). Management & Cost Accounting, 5th ed, Business Pros and Sons Learning, (U.K), PP340<343

(2) Cooper. R, (1990). Five Steps to ABC System Design, Accounting, Nov, PP 80,81

2 – تحديد البيانات المطلوب جمعها: حيث يتم بيان ماهية ونوعية البيانات المطلوبة لتطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط، مع الأخذ بعين الاعتبار المدة التي ستغطيها هذه البيانات وحجم تفاصيلها، على أن يتم الأخذ بعين الاعتبار أيضا أن يتم جمع البيانات ابتداءا من المستويات الدنيا في الهيكل التنظيمي.

3 – تحديد المصادر التي ستقوم بتوفير البيانات المطلوبة لتطبيق الأسلوب ومعرفة مدى صلاحيتها لذلك، ويفيد ذلك في التأكد من مدى دقة البيانات التي سيتم الحصول عليها لتطبيق هذا الأسلوب، ومدى قدرتها على توفير الوقت والجهد المطلوبين.

4 – تحديد الوسائل التي سيتم من خلالها تجميع البيانات: حيث إن من الممكن للمنشأة أن تقوم بتجميع البيانات المطلوبة من خلال الأنظمة الآلية، وقد تلجأ إلى الوسائل اليدوية، ولكن عملياً حتى يتم التطبيق.

5 – تحديد البرنامج الذي سيتم استخدامه من الوسائل الآلية، حتى يتم اختيار البرنامج الحاسوبي الذي سيقوم بجمع ومعالجة البيانات المختلفة ويجب الأخذ بعين الاعتبار متطلبات البرنامج الذي يتم اختياره.

ثالثا: تحديد أهداف التكلفة:[1]

والمقصود بأهداف التكلفة تلك الوحدات التي سيقوم أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط بتحديد تكلفتها، مثل المنتجات النهائية، الأوامر، مراحل الإنتاج، مراحل المسؤولية، العملاء..... الخ.

وتاليا أهم أهداف التكاليف التي يتم تحديدها من قبل المنشآت الصناعية:

1 – المنتجات النهائية: إن الهدف الرئيسي التقليدي والمتجدد الذي تسعى كثير من المنشآت تحديد تكلفته هو المنتج النهائي، وذلك لما يترتب عليه من نتائج على عملية اتخاذ القرارات الإدارية وخاصة قرار التسعير.

2 – مراكز المسؤولية: حيث تسعى المنشآت إلى تحديد تكاليف مراكز المسؤولية وذلك للمساعدة في إدارة ورقابة العمليات، وتقييم الأداء.

(1) العلكاوي، طلال، مرجع سابق، ص ص 77-78.

3 – العملاء: إن المنشأة تقدم منتجاتها للعملاء، لذلك فقد تلجأ لمعرفة تكاليف كل عميل من العملاء وخاصة في حالة الإنتاج تحت الطلب، أو يمكن أن تسعى لقياس تكاليف مجموعات متجانسة من العملاء، كأن تأخذ بعين الاعتبار مواقع هؤلاء العملاء، وهذا يفيد في عملية تحديد ربحية العملاء وتوجيه الموارد.

4 – خطوط الإنتاج: حيث أن بعض المنشآت تشمل على أكثر من خط إنتاجي واحد، لذلك قد ترغب المنشأة في تحديد تكاليف هذه الخطوط الإنتاجية، وذلك لغرض اتخاذ القرارات الملائمة في عدة مجالات مثل إغلاق خطوط إنتاج أو فتح بعضها، بالإضافة لتخفيض التكاليف وتقييم الأداء.

رابعاً: تكوين دليل لأنشطة المنشأة:[1]

يعرف النشاط بأنه كيان مادي ملموس داخل الوحدة الاقتصادية لتأدية عملية أو عمليات أو تنفيذ أجراء أو إجراءات، حيث يستغرق وقتا معيناً للقيام به وذلك في الحدود التي تؤدي إلى التطبيق المحكم بعلاقة ربط الأثر (الموارد التي تستهلك النشاط بسبب المخرجات المترتبة على استخدام المقومات البشرية والمادية للنشاط) وبالتبعية تحديد هدف القياس، أي يقصد بالموارد تلك المدخلات من عناصر التكاليف اللازمة لتنفيذ الأنشطة داخل المنشاة.

ويستند أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في عمله بشكل رئيسي على الأنشطة، لذلك فإن هذه الخطوة تعتبر الأهم، وتتطلب جهداً ووقتاً كبيرين، لذلك تم تقسيم هذه الخطوة إلى **عدة محاور رئيسية:**

1 – تحليل دور حياة المنتج:[2]

تبدأ دورة حياة أي منتج بمعرفة رغبات العملاء، ومحاولة البحث والدراسة للتوصل إلى منتج يشبع تلك الرغبات، ثم تصميم وتصنيع المنتج، ثم بداية عملية التسويق وتوزيع المنتج وخدمة عملائه وأخيراً تظهر مرحلة الضمور وانخفاض الطلب على المنتج بالسوق، مما يؤدي إلى إلغاء إنتاجه. وتمثل دورة الحياة هذه عنصرا هاماً في تحديد والرقابة على تكلفة المنتج. ومرجع ذلك تأثر الأنشطة المختلفة داخل المنشأة بالتكاليف التي تحدث بكل مرحلة، وبشكل يختلف من مرحلة لأخرى. فالتكاليف التي تحدث في نشاط تصميم المنتج لا تؤثر على تكلفة وحدة المنتج في الفترة الحالية فقط،

(1) شاكر، منير، (2002). مضامين استخدام أسلوب التكلفة وفقا للنشاط لتخفيض التكاليف في مؤسسات التأمين، دراسة ميدانية في إحدى شركات التأمين الأردنية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، مجلد (7)، عدد (3)، ص 225

([2]) حسين، أحمد، (2000). محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 305

بل تؤثر على التكلفة في الفترات التالية حيث توزع على وحدات المنتجة خلال فترة حياة المنتج، كما يؤثر نشاط التصميم على التكلفة التي قد تحدث في الأنشطة الأخرى التالية له، فيترتب على نوع التصميم إنفاق عناصر تكلفة معينة قد تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض تكلفة وحدة المنتج من الأنشطة التالية لنشاط التصميم.

ويترتب على عدم الاهتمام بتحليل التكاليف طبقا لدورة حياة المنتج، حدوث انحراف في تكلفة وحدة المنتج بشكل لا يتفق وعدالة التحميل، فيؤثر على كفاءة رقابة التكلفة.

2 – تحديد أنشطة المنشاة:

تعد هذه المرحلة البداية الفعلية لتصميم هذا الأسلوب، حيث تتم دراسة المنشأة والتعرف على طبيعة العمل في كل قسم وكيفية سير العملية الإنتاجية فيها: أي أن يتم تحديد جميع الأنشطة الموجودة في المنشأة، وهذه الخطوة تحتاج إلى تحليل أعمال المنشاة التي تقوم بها مهما بلغت من الصفر، لذلك هذه الخطوة تحتاج إلى جهد وتكلفة كبيرين، وهذا يتطلب مقابلة جميع موظفي المنشأة للتعرف على طبيعة الأعمال التي يقومون بها.

3 – وصف الأنشطة:

يتم في هذه المرحلة تعريف الأنشطة التي تم تحديدها في الخطوة السابقة وتصنيفها من خلال إعداد قائمة توضح بشكل تفصيلي ما يقوم به كل نشاط من أعمال، وتحليل الوظائف ذات الصلة بأداء النشاط، وذلك من خلال فحص وتدقيق السجلات التاريخية، مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات الحالية أو المتوقعة إن وجدت، بالإضافة إلى الاستعانة بموظفي المنشأة لسؤالهم عن طبيعة الأعمال التي يقومون بها وعلاقاتها مع العمال والأنشطة الأخرى، وكذلك تحديد الأمور التي تؤثر على أحجام هذه الأعمال.[1] ويعتمد مستوى الدقة والتوسع في تحليل الأنشطة على قرار الإدارة ومستوى المعلومات المطلوبة بهدف الحصول على أعلى منفعة بأقل التكاليف اللازمة لتشغيل وإدامة هذا الأسلوب.

على العموم فإن أسلوب محاسبة التكاليف على أساس النشاط يقوم على تحديد وتحليل الأنشطة من بداية طلب المواد مروراً بالعملية الإنتاجية وإنتهاءاً بأنشطة وضع المنتج في السوق.

(1) هيكس، تشارلز، (1998). نظام التكلفة حسب الأنشطة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ترجمة محمد الجبالي، لطفي الرافعي، جامعة الملك سعود، ص ص 54-56

وللحصول على كلف إنتاج دقيقة يجب (من خلال الأنشطة) الحصول على بيانات دقيقة عن كلف المواد والعمل المباشر، ثم تحديد الاحتياجات التي تتطلبها المنتجات من الموارد غير المباشرة.

4 – تحديد الأنشطة التي سيتم اعتمادها لتطبيق أسلوب التكلفة على أساس الأنشطة:[1]

يمكن أن يتم تحديد عدد كبير من الأنشطة داخل المنشآت وخاصة تلك المنشآت الكبيرة متعددة الإنتاج. وعملية اختيار جميع الأنشطة غالباً ما تكون مهمة ذات تكلفة عالية، لذلك يتم الاستعانة بالأنشطة التي تراها المنشأة ذات جدوى اقتصادية ملائمة ولكن بشرط أن لا يؤثر ذلك على دقة المخرجات بشكل كبير.

5 – اختيار وتحديد مراكز الأنشطة:

في هذه المرحلة يتم تحديد الأنشطة اللازمة لتصنيع المنتج، وبصورة واضحة وتفصيلية من خلال خرائط تدفق المعلومات. ويكون هناك كماً هائلاً من الأنشطة والعمليات المؤداة لهذا وفق ما تم تحديده في قائمة الأنشطة. هذا ويتم اختيار وتجميع الأنشطة في مراكز معينة تسمى مراكز نشاط (Centers Activity)، حيث يضم كل مركز مجموعة من الأنشطة التي يمكن أن يتم ضمها في مجمع تكاليف واحد من خلال تحليل العلاقة بين حدوث الأنشطة أو مسببات الأنشطة (Cost Drivers) وتحقق التكاليف، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الكلفة – المنفعة.

ويتأثر قرار دمج الأنشطة مع بعضها بأمور منها:[2] الأهمية النسبية لكل نشاط، فكلما زادت الأهمية النسبية للنشاط قلت احتمالية دمجه مع أنشطة أخرى والعكس صحيح، كما يتوقف إمكانية دمج الأنشطة على قدر الاختلاف بين منتجات المنشأة، فكلما زاد الاختلاف بين المنتجات قلت إمكانية دمج الأنشطة وزادت الحاجة إلى عدد اكبر من مراكز الأنشطة التشغيلية وذلك لضمان تحديد تكلفة المنتجات بدقة، فكلما زادت درجة الدقة المطلوبة لمخرجات أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط كلما قلت احتمالية دمج الأنشطة. وتعتمد درجة الدقة المطلوبة بشكل رئيسي على عاملين هما: القدرة أو الرغبة في تحمل التكاليف، وعلى عامل الوقت. فقد يكون رفع درجة الدقة على حساب سرعة تقديم

(1) يوسف، محمد، (1995). نموذج مقترح لمحاكاة العلاقة بين محركات التكلفة ودقة بيانات محاسبة تكلفة النشاط، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، القاهرة، عدد 48، ص 45

([2]) الدليمي، نواف، (2002). مرجع سابق، ص 299

المعلومات، بالإضافة إلى درجة تجانس الأنشطة، حيث إنه كلما زادت درجة تجانس الأنشطة زادت احتمالية الدمج. والتجانس يأخذ المعاني التالية:

– أن تكاليف كل نشاط هي نتيجة أعمال متجانسة، أي أن هذه التكاليف تتغير زيادة أو نقصاناً بنفس المقدار والاتجاه لارتباطها بنفس العوامل المسببة للتكاليف.

– التجانس في طبيعة عمل الأنشطة، فمثلا يمكن أن يكون هناك نشاط صيانة آلي ونشاط صيانة يدوي، وقد وجد أنهما يستخدمان مع بعضهما بسبب قيامهما بنفس العمل، وأن استهلاك موارد أحدهما يتناسب مع استهلاك الآخر، لذلك تم اتخاذ قرار دمجهما مع بعضهما في مركز نشاط واحد.

6 – تبويب الأنشطة:

حيث يتم تقسيم الأنشطة إلى بعض المجموعات وذلك لأغراض مختلفة، **ومن أهم هذه التبويبات ما يلي:**

أ – تبويب الأنشطة حسب مستويات الأنشطة:

حيث يتم تبويب هذه الأنشطة وفقا لخاصية التسلسل، وهذه الخاصية هي الأساس في تخفيض العيوب الموجودة في ظل الطرق التقليدية، حيث يتم التعامل مع الأنشطة عن طريق تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية **هي:**[1]

أ – 1: أنشطة ذات علاقة مباشرة مع وحدة المنتج، وهي الأنشطة التي يتحدد مستواها من خلال عدد الوحدات المنتجة من منتج معين، أي أنها تمثل العمل المنجز لكل وحدة منتجة أو خدمة مقدمة، والتي يتم أداؤها في كل مرة تنتج فيها وحدة الإنتاج. وهذا يعني كل الموارد التي يتم استخدامها (التضحية بها) على أنشطة أنجزت لكل وحدة منتجة أو خدمة مقدمة. وعند هذا المستوى يأخذ في الاعتبار حجم الإنتاج المنجز خلال العملية. فكمية المستهلك من هذه الأنشطة يرتبط بعدد الوحدات المنتجة أو بمقاييس أخرى مرتبطة بعدد الوحدات المنتجة، ومن الأمثلة لموجهات الكلفة لمثل هذه الأنشطة عدد ساعات العمل المباشر، أو عدد ساعات دوران الآلات، وكمية المواد الأولية المستخدمة، فمثلا أجور المشرفين على العمل المباشر قد ترتبط بعدد ساعات العمل المباشر.

(1) Atkinson, A, et al, (2001). Management Accounting, 3ed Edition< Prentice- Hall, International Inc.

أ – 2: أنشطة ذات علاقة مباشرة مع الأوامر، (مستوى الطلبية – الدفعة)، وهي الأنشطة والعمليات التي تتعلق بعدد الأوامر التي يتم إنتاجها (بدفعة إنتاجية أو خدمات) وليس بعدد وحدات الإنتاج مثل تكاليف تحويل خط الإنتاج من منتج إلى آخر، والتي تتعلق بعدد مرات التحويل وليس بعدد الوحدات المنتجة وكذلك بالنسبة لتكاليف إعداد أوامر الشراء التي تتعلق بعدد الأوامر المعدة وليس بالكمية التي تم إصدار أمر بها. فإعداد وتهيئة الآلات والمعدات على سبيل المثال يتطلب عند البدء في عملية إنتاج الكمية (الدفعة) الجديدة من الإنتاج، وحالما يتم تهيئة الآلات والمعدات فإنه ليس هناك أي جهود إضافية تتعلق بعملية التهيئة سواء أنتجنا في هذه الدفعة (100) أو (1000) وحدة أو أكثر أو أقل.

أ – 3: أنشطة مساندة المنتج أو الخط الإنتاجي، (الأنشطة المؤداة على مستوى الإنتاج)، وهي الأنشطة التي تهدف إلى دعم ومساندة العملية الإنتاجية، من خلال إنتاج منتج معين وذلك بمختلف أنواع المنتجات، وبيع هذا المنتج بشكل منفرد، وكلما كانت عدد المنتجات التي تنتجها المنشأة أكبر كلما كانت تكاليف هذه الأنشطة أكبر مثل نشاط التصميم ونشاط التخطيط.

أ – 4: الأنشطة المؤداة على مستوى الشركة، هي النشاطات والأنشطة المطلوبة أو اللازمة لضمان المحافظة على المصنع والمساعدة للبنية الإدارية التي تجعل من عملية الإنتاج ممكنة، مثل إيجار المصنع واستهلاك الأبنية، صيانة المصنع، الشؤون الإدارية والمالية، الضرائب. ويتعلق حجم تكاليف هذه الأنشطة بعوامل مختلفة وهي غير كمية الإنتاج وعدد المنتجات مثل مساحة المصنع، وعدد العاملين في القسم وغيرها من العوامل.

ب – تبويب الأنشطة حسب القيمة المضافة:[1]

حيث يتم تبويب هذه الأنشطة حسب القيمة التي تضيفها، ولذلك تقوم العديد من المنشآت بتبويب الأنشطة **إلى:**

ب – 1: أنشطة تقوم ببعض العمليات الإنتاجية داخل المنشأة، مثل أنشطة الإنتاج والفحص ومراقبة الجودة.

ب – 2: أنشطة تقوم بخدمات مباشرة للعملاء، مثل أنشطة البيع والتسويق وخدمة العملاء. ورغم أن هذه الأنشطة لا تضيف قيمة مباشرة ومادية للمنتج إلا أنها ذات أهمية كبيرة لاستمرار عمل المنشأة.

(1) Atkinson, A, et al, (2001). Management Accounting, 3 rd ed, Ibid, Px16

ب – 3: أنشطة لا تضيف قيمة، وهي عبارة عن الأنشطة غير المؤثرة بالنسبة للمنشأة، مثل نشاط التخزين.

خامساً: تحديد العلاقات بين الأنشطة والتكاليف:[1]

عند تصميم أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يتم توضيح الأنشطة وعناصر التكاليف، وذلك حتى تتم عملية تتبع تكاليف الموارد على الأنشطة بشكل دقيق، واعتماداً على علاقات سببية ملائمة، ويتم تحديد محركات تكلفة الموارد على الأنشطة اعتماداً على هذه العلاقات.

وقد تتعدد طرق تتبع الموارد على الأنشطة، فمثلاً عنصر العمالة غير المباشرة قد يتم تتبعه على الأنشطة بعدة طرق كنسبة الوقت الذي استفاد منه كل نشاط من ساعات العمالة، أو من خلال عقد لقاءات أو إجراء دراسة عملية لتحديد مدى استهلاك كل نشاط من عنصر العمالة، وبذلك يمكن إعداد مصفوفة الأنشطة والتي توضح عملية توزيع وتتبع الموارد على الأنشطة المختلفة.

سادساً: تكوين نموذج لتدفق التكاليف:[2]

هذه الخطوة تعتبر مهمة وذلك لأنها تسمح بتفهم منبع وسير التكاليف وصولاً إلى أهداف التكلفة. ويتم عادة تقسيم عناصر التكاليف وفقاً لمتطلبات أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: 1 – الرواتب والأجور، 2 – المزايا العينية، 3 – تكاليف أخرى تخصص وفقاً لأسس خاصة.

وتقسم مراكز التكلفة في المنشاة إلى مراكز[3] الخدمات، ومراكز دعم الأنشطة التشغيلية (الإنتاجية)، ومراكز دعم الأنشطة الإدارية، ومراكز الإنتاج (التشغيل).

وهنا لا بد أن نذكر **مستويات نموذج التدفق،**[4] حيث يتضمن هذا النموذج سبعة مستويات، وهي تمثل عناصر التكاليف الثلاثة ومراكز التكاليف الأربعة التي تم ذكرها سابقاً، وتتدفق التكاليف ضمن هذه المستويات كما يلي:

([1]) عطية، هاشم ، (2000). محاسبة التكاليف في المجالات التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص 27-28

([2]) هيكس، تشارلز، (1998). مرجع سابق، ص ص 65-66

([3]) الدليمي، نواف ، (2002). مرجع سابق، ص 403

([4]) هيكس، تشارلز، (1998). مرجع سابق، ص ص 71-85

المستوى الأول: الرواتب والأجور: حيث تتدفق بعض التكاليف مباشرة إلى أهداف التكاليف مثل العمل المباشر، وذلك بسب ارتباطه بشكل مباشر بأهداف تكلفة معينة (وحدات الإنتاج) وتتدفق بعض التكاليف، مثل الأجور غير المباشرة، إلى أنشطة ومراكز تكاليف معينة فيتم تحميلها على هذه الأنشطة والمراكز حسب استفادة هذه المراكز منها.

المستوى الثاني: المزايا العينية: إن الشبه لتدفق هذه التكاليف بشكل كبير وواضح هو الرواتب والأجور، حيث إن جزءاً من هذه التكاليف يتدفق على أهداف التكلفة مباشرة، والجزء الآخر على الأنشطة ومراكز التكاليف الأخرى حسب نسبة الاستفادة.

المستوى الثالث: تكاليف تخصص تبعاً لأسس خاصة: حيث تتميز هذه التكاليف بأنها غير مباشرة بطبيعتها، لذلك فإنها تحمل فقط على الأنشطة ومراكز التكلفة.

المستوى الرابع: مراكز الخدمات: في هذا المستوى تتدفق تكاليف هذه المراكز لأهداف التكلفة ومراكز التكلفة الأخرى. ولكن ما تمتاز به مراكز الخدمات أنها تقدم خدماتها إلى بعضها، لذلك يجب إيجاد حلول لهذه المشكلة مثل استخدام نموذج المعادلات الذي يقوم بحساب عبء تبادل الخدمات بين مراكز الخدمة المختلفة.

المستوى الخامس: مراكز الأنشطة المدعمة لأنشطة التشغيل: ويتم تدفق تكلفة هذه المراكز إلى مراكز التشغيل فقط ، وذلك لأن هذه المراكز وجدت فقط لتدعيم الأنشطة التشغيلية.

المستوى السادس: الأنشطة الإدارية المدعمة: وهي جميع الأنشطة التي تعمل بشكل داعم للأنشطة ، مثل أنشطة إدارة الأفراد والدائرة القانونية والخدمات الإدارية العامة ونشاط خدمة المحاسبة، وتتدفق تكاليف هذا المستوى مباشرة على أهداف التكاليف فقط، دون أي مركز من مراكز التكلفة.

المستوى السابع: الأنشطة التشغيلية: وهي الأنشطة المتعلقة بصنع المنتج، وتشمل كافة أنشطة المنشأة، كنشاط العمال والآلات والمرافق والمواد المعنية بإحداث تحول وتغيير المنتج. وعموماً تتدفق تكاليف هذه المراكز على أهداف التكلفة فقط، وذلك لأنها تعمل مباشرة على إنتاج المنتجات وتقديم الخدمات كما ذكر، والتي تقودها المنشأة لمنتج نهائي.

والشكل رقم (11/2/2) يوضح تدفق التكاليف وفق هذه المستويات:

شكل رقم (11/2/2)

تدفق التكاليف في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وفق المستويات السبعة

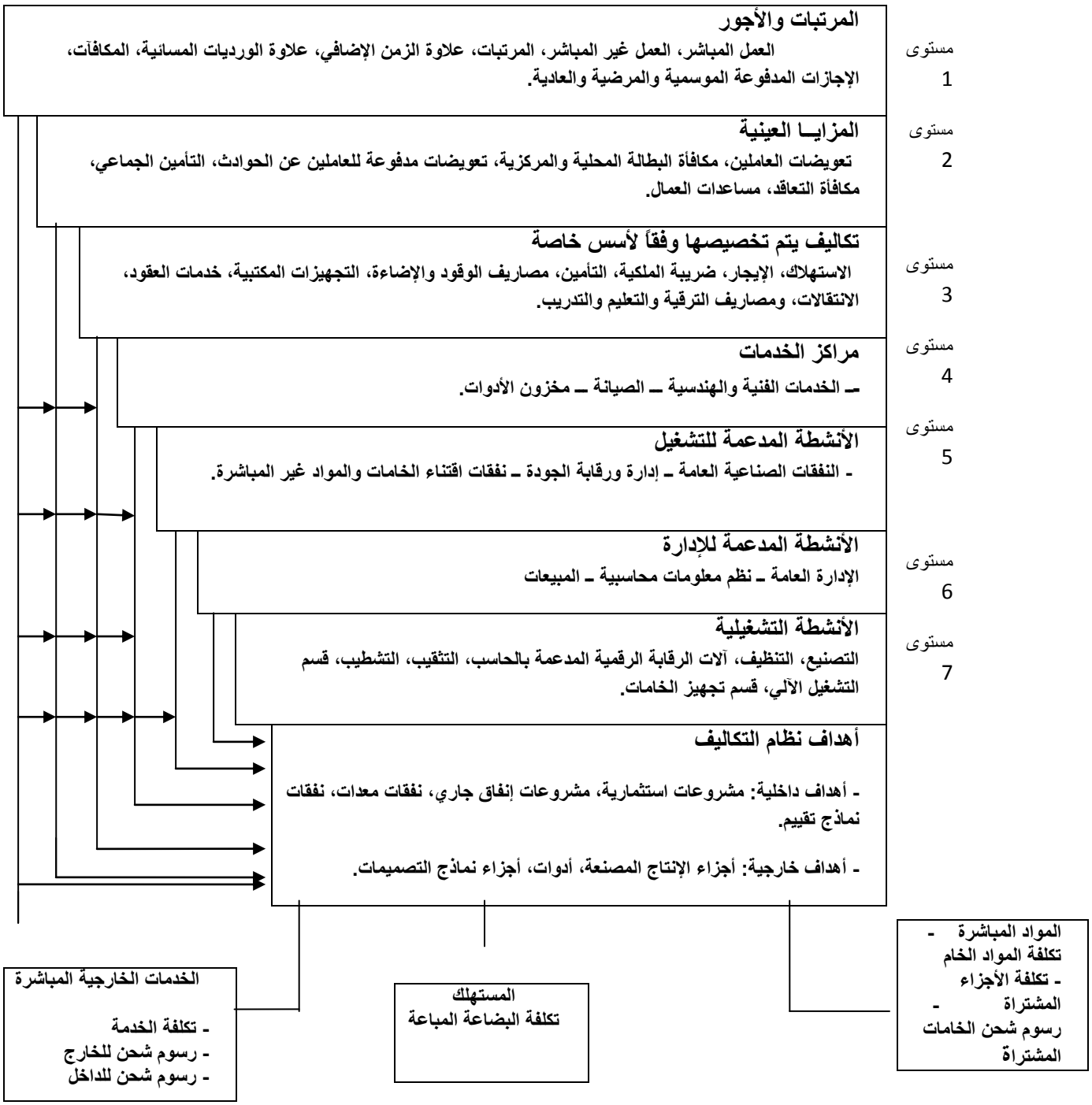

المصدر: الدليمي، نواف، (2002). محاسبة التكاليف الصناعية، الجزء الأول، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

سابعا: تحديد التكاليف غير المباشرة والتي تم استهلاكها فعلياً من مختلف الأنشطة:[1]

تتطلب هذه الخطوة حصر جميع المواد غير المباشرة التي تم استهلاكها للقيام بأنشطة وأعمال المنشأة، أي تلك التكاليف التي لا توجد بينها وبين المنتج النهائي علاقة واضحة، مثل الأجور غير المباشرة، ويتم ذلك اعتماداً على المستندات والأوراق الثبوتية.

ثامناً: تحديد تكاليف الأنشطة:[2]

وتكلفة النشاط هي مجموعة تكاليف عناصر التكاليف (الموارد) التي أمكن تتبعها وتبين أنها تخص وتشكل هذا النشاط.

ويختلف تتبع التكلفة عن مفهوم تحميل التكلفة في أن الأول وهو **التتبع** يمثل ما تستخدمه الأنشطة بشكل مباشر من عناصر التكاليف، **أما التحميل** فيمثل توزيع التكاليف على أنشطة معينة باستخدام أسس معينة. وقد يكون على أساس تتبع هذه التكاليف على الأنشطة أو على أساس علاقة سببية أخرى، قد تكون غير موضوعية وغير دقيقة.

ولكن في ظل أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يتم تحديد تكاليف الأنشطة اعتمادا على تتبع تكاليف الموارد من المنبع وصولاً إلى أهداف هذه التكاليف، وبناءاً على عملية التتبع يتم تحديد محركات تكاليف هذه الموارد.

وقد تتنوع طرق تتبع كل مورد على الأنشطة. فمثلاً العمالة غير المباشرة قد يتم تتبعها على الأنشطة المختلفة بعدة طرق: ومنها الطرق أن يتم توزيع تكلفة العمالة على الأنشطة باستخدام نسبة الوقت الذي استفاد به كل نشاط.

وقد يتم تحميل تكاليف مورد آخر، مثل الإنارة على أساس كيلو واط، فقد يتم حساب استهلاك كل نشاط من تكاليف الإنارة على أساس الاستهلاك الفعلي للكيلو واط.

وفي ضوء هذه التحليلات وعمليات التتبع يتم إعداد ما يعرف بمصفوفة النشاط، والتي توضح عملية توزيع الموارد وتتبعها على الأنشطة المختلفة.

(1) Douglas T, Designing Places for small and-Midsized Business, Jhon Wily and Sons Ince, PP120-122

([2]) يوسف، محمد، (1995). مرجع سابق، ص 49

تاسعاً: تحديد واختيار محرك (مسبب) التكلفة لكل نشاط أو وعاء من الأنشطة:[1]

مسبب أو محرك التكلفة هو العامل الذي يترتب على وجوده حدوث التكلفة. وتعتبر محركات تكاليف النشاط العنصر والسبب الأساسي لمستوى أو حجم النشاط والابتكار الجديد في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط. ومن المهم جداً لمصمم الأسلوب فهم القضايا المتعلقة باختيار محركات تكاليف النشاط، وتحليل مسببات التكلفة للأنشطة يتناول تحديد سبب حدوث التكلفة. ولأغراض قياس تكلفة المنتجات يجب التمييز بين مسببات التكلفة للمرحلة الأولى في دورة تحميل التكاليف الخاصة بتخصيص الموارد على الأنشطة، وهي تمثل مسببات لاستخدام الموارد بواسطة مراكز النشاط ومن أمثلتها: عدد أوامر التشغيل، عدد الفاحصين، عدد الكيلووات/ ساعة المستخدمة، أما النوع الثاني وهو مسببات التكلفة للمرحلة الثانية في دورة تحميل التكاليف، وهي التي تستخدم في تحميل تكلفة الأنشطة على المخرجات، ويمثل مسبب التكلفة من هذا النوع العامل الأساسي في تكوين مجمعات التكلفة، حيث يكون مجمع تكاليف مسبب واحد للتكلفة.

وقد تواجه عملية اختيار محرك (مسبب) تكلفة لكل نشاط بعض الصعوبات التي قد تتطلب استخدام المقاييس الإحصائية لتحديد أفضل مسبب للتكلفة يمكن استخدامه للتعبير عن سلوك التكاليف بكل نشاط. وإذا تم تجميع مجموعة غير متجانسة من الأنشطة في مجمع تكلفة فإن ذلك يؤدي إلى صعوبة استخدام مسبب تكلفة وحيد لها، مما يسبب قصوراً في تحميل التكاليف غير المباشرة على المنتجات، وهذا يتطلب استخدام أسلوب المحاسبة على تكاليف الأنشطة فهماً وتحديداً للعوامل أو المتغيرات التي تنشئ نشاطاً ما، ومن ثم تسبب حدوث تكاليف ذلك النشاط، بالإضافة إلى تحديد المسببات التي يتم عن طريقها توزيع تكاليف النشاط على المنتجات.

وفي حال اختيار محركات (مسببات) التكلفة لمركز نشاط ما، يجب على الإدارة التأكد من أنها تقيس بدقة الاستهلاك الفعلي للأنشطة، أي لا بد من ملاحظة الارتباط الفعلي والكبير بين محركات التكلفة والاستهلاك الفعلي والاستعانة بمعيار (السبب – النتيجة) في اختيار محركات أو مسببات التكلفة، مثال ذلك، محرك التكلفة لنشاط مناولة المواد هو عدد الأجزاء المناولة، ومحرك التكلفة

(1) جرادات، منير (بدون تاريخ). دور أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في رفع كفاءة محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، رسالة، جامعة آل البيت، الأردن، ص 46

لنشاط التشغيل الآلي عدد ساعات عمل الآلات، كذلك فإن محرك التكلفة لنشاط اختبار الجودة عدد ساعات الفحص والاختبار.

وبالرغم من أن زيادة عدد ونوعية مسببات التكاليف قد يؤدي إلى دقة النتائج المرجوة من تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، إلا أنه من ناحية أخرى قد يؤدي إلى تعقيدات في التطبيق، وارتفاع تكاليفه نظراً لتنوع وتعدد البيانات التي يتعين جمعها وتحليلها عن أنشطة المنشأة، حيث نجد هنا أنه لم يعد مسبب التكلفة عدد ساعات العمل المباشرة أو عدد ساعات تشغيل الآلات هو الأساس المناسب لكافة الأنشطة، حيث يتوقف عدد المحركات المطلوبة على عدد من العوامل التي يجب أخذها بالحسبان عند اختيار مسبب التكلفة لكل نشاط، **ومن أهم هذه العوامل:**[1]

1 – درجة أو مستوى الدقة المطلوبة لكلفة المنتج، فكلما ارتفع مستوى الدقة زادت عدد المحركات المطلوبة.

2 – درجة تعقيد وتنوع المنتجات وتنوع حجمها، حيث تنوع المنتجات يزيد من عدد محركات التكلفة.

3 – الكلفة النسبية لمختلف الأنشطة، أي الأهمية النسبية لمجمعات التكلفة.

4 – مقابلة التكاليف بالعائد من تجميع وتحليل بيانات مسببات التكلفة.

وفي الحقيقة هناك ثلاثة اعتبارات لاختبار موجهات الكلفة هي:

1 – إجراء تخصيص تكلفة النشاط الإجمالي على أساس عدد مرات النشاط الذي أدى العمل (مثل عدد مرات تهيئة الآلات، ساعات خدمات الحاسوب).

2 – تحديد محفز الوقت المطلوب لانجاز النشاط.

3 – قياس الموارد المستخدمة فعلاً لكل مرة يؤدي فيه النشاط كوسيلة لقياس التكلفة.

أما عملية اختيار هذه المحركات بعد تحديد العدد المطلوب منها يتوقف على عدة أمور منها:

1 – كلفة قياس محرك الكلفة: كلما كانت تكلفة المحرك قليلة كلما زادت احتمالية اختياره كمحرك كلفة.

([1]) نور، محمد، ومبارك، صلاح الدين، (1999). المدخل إلى محاسبة التكاليف، بدون ناشر، ص ص 402-103

2 – ارتباط المحرك المختار مع الاستهلاك الفعلي للنشاط: كلما زاد الارتباط زادت احتمالية استخدامه كمحرك الكلفة.

وقد أشارت الدراسات إلى أن عدد محركات الكلفة يتراوح بين (8 إلى 30) محرك بمعدل (14) محرك نشاط،[1] كما يمكن تحديد العدد الأمثل لمحركات الكلفة باستخدام البرمجة العددية، حيث أوضحت الدراسات إمكانية تجميع عدد من محركات الكلفة في موجه كلفة واحد، حيث أنه من المتطلبات الرئيسية في عملية اختيار محرك التكلفة، تحقيق الجدوى الاقتصادية، إذ إن تخفيض عدد المحركات يعني تحقيق وفورات مالية واقتصادية،[2] مثلاً: مركز نشاط مناولة المواد – محرك التكلفة – عدد مرات المناولة إذا لم تتوفر وسيلة فعالة لتسجيل عدد مرات المناولة وذلك لتعيين حصة المنتج من مناولة المواد يصبح استخدام مركز النشاط غير اقتصادي.

ولعل من المفيد عند اختيار محركات التكلفة واعتمادها بشكل نهائي أن تجيب عن بعض الأسئلة الهامة في هذا المجال. والنموذج التالي يبين أن محركات التكلفة يجب أن تجيب عن ثلاث أسئلة هي: ماذا صرفنا؟ كيف صرفنا؟ وماذا ننتج ولمن؟

(1) Bailey, J, (1991). Implementation of ABC Systems by UK Companies, Management Accounting, PP 30-32
(2) Badad, Y, and Balachendran, B, (1993). Cost Driver Optimization in Activity-Based Cisting The accounting Review, Vol, 68, No3, PP 57-67

شكل رقم (12/2/2)

شكل يبين إن محركات التكلفة يجب أن تجيب عن ثلاثة أسئلة

ماذا صرفنا؟ وكيف صرفنا؟ ماذا ننتج ولمن؟

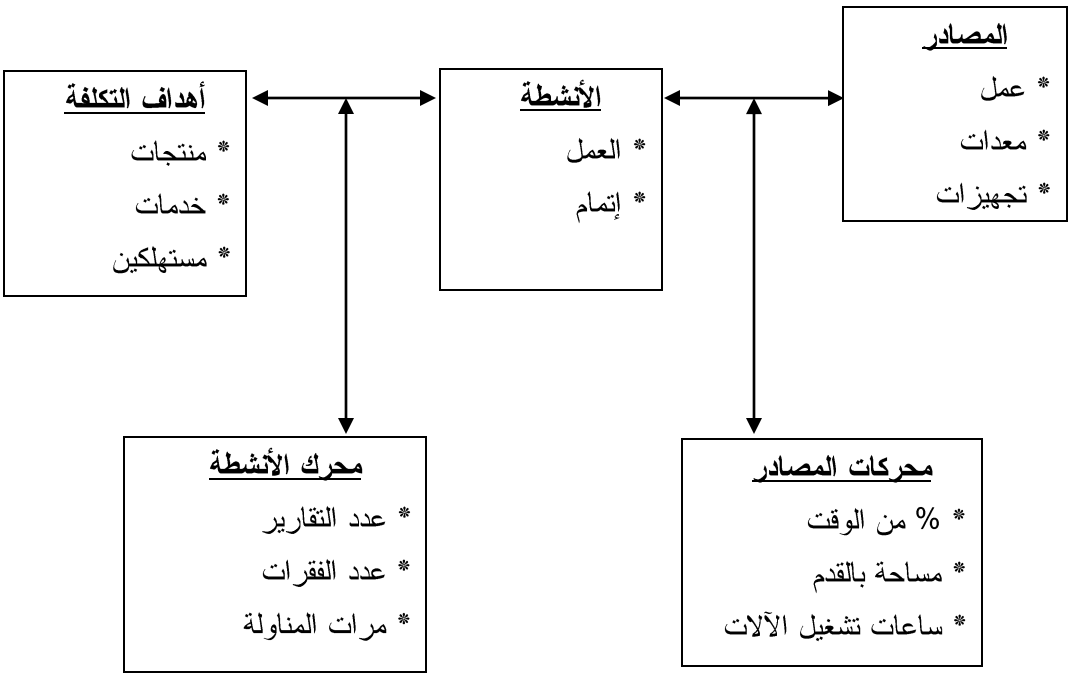

Source: Cooper and Kaplan, , R, (1999). The Design of Cost Management Text, Case and Reading, Prentice Hall International, New Jersey., P 46

إذاً لا بد من مصمم النظام فهم القضايا المتعلقة باختيار محركات تكاليف النشاط. وعند اختيار محركات التكاليف تتم الموازنة بين مدى دقة القياس المطلوبة لهذا المحرك ومقدار كلفته حيث تتناسب طردياً، فكلما كانت درجة القياس المطلوب عالية رافقتها زيادة في التكاليف.

ونظراً لتعدد الروابط والعلاقات بين الأنشطة والمنتجات، فإنه يمكن استخدام العديد من مسببات التكلفة، إلا أنه بصفة عامة يمكن **تقسيم مسببات التكلفة إلى ثلاثة أنواع أساسية:**[1]

(1) Cooper, R, Kaplan. R, (1992). Activity Based costing: Measuring the Costs of Resource Usage, Accounting Horizons, Vo1 [6], PP 1-13

النوع الأول: محركات (مسببات) خاصة بالعمليات (Transaction Drivers):

ويركز هذا النوع من المحركات على عدد مرات تأدية النشاط الواحد، وهي تستخدم في حالة ما إذا كانت مجموعة المنتجات تحتاج إلى نفس القدر من النشاط، بحيث يستخدم لحساب تكرار الأنشطة. وعلى سبيل المثال: فإن أنشطة جدولة تشغيل الآلات للإنتاج وتشغيل أمر الشراء وصيانة جزء معين من الآلة يمكن أن يؤدي ويستغرق نفس الوقت والجهد بصرف النظر عن طبيعة المنتج النهائي، ويعتبر هذا المحرك الأقل كلفة فيما بين الأنواع الثلاثة وبذات الوقت الأقل دقة بينها.

النوع الثاني: محركات (مسببات) خاصة بالفترة الزمنية (Duration Drivers):

وتهتم هذه المحركات بالفترة الزمنية التي يستغرقها النشاط اللازم لإنتاج منتج معين. أي من خلال بيان كمية الوقت المطلوب لتحضير النشاط. وتستخدم هذه النوعية في حالة اختلاف حجم النشاط المطلوب تأديته باختلاف نوعية وكمية المنتج النهائي. أي يمكن القول عندما يكون هناك تباين واضح في كمية الوقت المطلوب من نشاط لآخر، حيث هناك بعض الآلات يتطلب إعادة تجهيزها مدة (10–15) دقيقة فقط، بينما الآلات من نوع أخر يتطلب ما يزيد عن الساعة، ويعتبر هذا النوع من المحركات منطقة الوسط من حيث الدقة والكلفة. ومن أمثلة مسببات التكلفة الخاصة بالفترة الزمنية ساعات العمل المباشر، ساعات الفحص، ساعات تهيئة الآلة للتشغيل.

النوع الثالث: محركات (مسببات) خاصة بشدة العبء المباشر (محركات الكثافة):[1]

تستخدم مثل هذه المحركات للتحميل المباشر على الموارد المستخدمة في كل مرة لتحضير النشاط، فهناك بعض المنتجات المعقدة الصنع التي تحتاج لأكثر من أجراء في عملية إعادة تهيئة الآلات والتي لا يكون فيها عامل الزمن الوحيد المطلوب لإعادة التهيئة. من هنا كان لا بد من قياس كلفة هذا النشاط بدقة أكثر.

لهذا يستخدم هذا النوع من المحركات عندما يكون هناك منتجات تحتاج إلى تجهيز خاص ومعدات خاصة أو عمليات خاصة تختلف عن منتجات أخرى تمر بنفس النشاط، وتتأثر بعامل غير عامل الزمن كما ذكر. فالمحركات الزمنية لا تعطي توزيعاً دقيقاً للتكاليف غير المباشرة في هذه

(1) Robert K, and Atkinson A. (1998). Advanced management Accounting 3rd ed, Prentice Hall, New Jersey, P108

الحالة وبنفس هذا النوع من المسببات بالدقة العالية والتكلفة العالية. وبالتالي فإن هذا النوع من المحركات يعتبر الأكثر كلفة والأكثر دقة في احتساب كلفة النشاط.

إن عملية تحديد الأنشطة ومحركات التكاليف خاصتها ليس بالأمر السهل ولكن ضروري. وفي الغالب يكون الأشخاص العاملين في الإنتاج هم الأكثر خبرة منهم، الأمر الذي يدعو قيامهم بإجراء مقابلات مع العاملين في الإنتاج للمساعدة في تحديد الأنشطة وتعريفها وبالتالي اختيار أسس تخصيص التكاليف أو محركات التكاليف الملائمة.[1]

ومن أجل أن تتم عملية التخصيص على مراكز الأنشطة لا بد من استخدام واختيار محركات الكلفة **(Cost Driver)**، بحيث تمر عملية تحديد محركات التكلفة بخطوتين أو بمرحلتين لاختيار موجه الكلفة وهما:[2]

المرحلة الأولى: ويتم فيها حصر لمحركات التكلفة التي يمكن استخراجها، من خلال تتبع المدخلات إلى مجموعة الكلف **(Cost Pools)** في كل مركز نشاط وكل مجموعة كلفة تمثل النشاط المنجز في ذلك المركز حيث تحدد المبالغ العائدة والخاصة بكل مركز نشاط حسب محركات أو مسببات الكلفة المستخدمة، وكلما كانت محركات الكلفة المستخدمة ملائمة كانت النتائج أكثر دقة. فعلى سبيل المثال، قد تمر مكونات منتجات المنشأة بنشاط التجميع، وقد تستخدم عدد الأجزاء المجمعة بكل منتج كمحرك للتكلفة، أو أن يتم استخدام الوقت المستغرق في عملية التجميع أو عدد الوحدات التي يتم تجميعها.

المرحلة الثانية: بعد تتبع كلفة الموارد المستخدمة من قبل الأنشطة في كل مركز نشاط تأتي عملية اختيار محركات التكاليف **(Cost Driver)** التي تعد أهم قرار خاص بتصميم الأسلوب، ويتم فيها تحديد محركات التكلفة التي ستستخدم ويتطلب هذا الأمر الإجابة عن السؤالين التاليين:

- كم عدد محركات التكلفة المطلوبة التي يجب استخدامها؟
- أي نوع من هذه المحركات يجب استخدامه؟

والإجابة عن هذين السؤالين متداخلة. لأن نوع محرك التكلفة يؤثر على عدد محركات التكلفة التي تحتاج الإدارة إلى استخدامها لتحقيق مستوى الدقة المطلوبة. وهنا لا بد من الأخذ بالاعتبار

---

(1) Horngren, C, Datar, S. and Foster, G, (2006), "Cost accounting (Amanagerial Emphasis)", 12th Ed, Prentice Hall International, New Jersey

(2) يوسف، محمد، (1995). مرجع سابق، ص ص 54-55

سهولة الحصول على البيانات المتعلقة بمحرك الكلفة ومقدرته على القياس والارتباط بين حدوث النشاط وتحقق الكلفة.

إن ربط التكاليف بأسباب حدوثها، ثم ربط الأنشطة بالمنتجات أو الخدمات التي تقدمها وفقاً لمبدأ السببية يعني أن لا يكون التركيز منصباً على التكاليف بحد ذاتها، وإنما يجب البحث عن مسببات حدوثها، مما يسهل رقابة وتتبع أسباب الحدوث وتوجيه الانتباه نحو هذه الأسباب، وهو ما يمكن من ترشيد التكاليف عن طريق رقابة وتوجيه أسباب حدوثها.

إن التكاليف لا يرتبط حدوثها فقط (كما كان متصوراً تقليداً) على حجم الإنتاج أو على العمل المبذول في الأداء وإنما وجدت مسببات ومتغيرات أخرى يترتب عليها حدوث التكاليف. ذلك أن وجود هذه الأسباب يؤدي إلى تغيير الطلب على الموارد المتاحة للمشروع ومن ثم تغيير حجم الموارد المستخدمة المستغلة في الأنشطة والعمليات المنتجة. إضافة إلى أن مسببات التكلفة يجب أن تعكس الطلب على الموارد والأنشطة عند مستويات مختلفة للتشغيل والإنتاج. كما يجب أن ينتج عن هذه المسببات استخدام للموارد المتاحة وتوظيف للأنشطة.

* العلاقة بين مستويات الأنشطة ومحركات التكاليف وعناصر التكاليف وأهداف التكاليف:

لقد تم سابقاً توضيح تبويب الأنشطة حسب المستويات الأربعة، ولكن ما علاقة هذه المستويات بمحركات التكلفة. إن محركات التكلفة التي يتم اختيارها في ظل أسلوب التكلفة وفقا للنشاط، يجب أن تعتمد على المستوى الذي ينتمي إليه النشاط الذي يتم تحديد محرك التكلفة له، والشكل رقم (13/2/2) يبين أمثلة على مستويات الأنشطة، ومحركات التكاليف، والتكاليف التي يمكن تتبعها على الأنشطة، والشكل رقم (14/2/2) يوضح العلاقة بين التكاليف ومجمعات الكلفة ومحركات الكلفة وأهداف الكلفة.

شكل رقم (13/2/2)

أمثلة على مراكز الأنشطة، موجهات الكلفة، والتكلفة الممكنة تتبعها

مستوى النشاط	أمثلة على مركز النشاط	أمثلة على موجهات التكلفة	أمثلة على التكلفة الممكن تتبعها
أنشطة على مستوى وحدة المنتج	الأنشطة المرتبطة بالآلات مثل التقطيع، الصيانة، الأنشطة المرتبطة بالعمل متضمنة المزايا/ أنشطة الصيانة	ساعات تشغيل الآلات/ ساعات العمل/ عدد وحدات المخرجات	تكاليف القوة المحركة/ تكاليف الصيانة/ تكاليف العمل/ مهمات صناعية/ استهلاك معدات الصيانة
أنشطة على مستوى دفعات الإنتاج	إعداد أوامر الشراء/عدد أوامر الإنتاج. تهيئة المعدات للعمل/ مناولة المواد	عدد الأوامر المصدرة/ عدد مرات استلام المواد. عدد أوامر الإنتاج/ عدد مرات التوقف/ ساعات التوقف	تكاليف إمساك السجلات/ المهمات المستخدمة. تكاليف توقف العمل/ تكلفة العمل في مناولة المواد.
أنشطة على مستوى المنتج	فحص الجودة/ اختيار المنتج/ تصميم المنتج/ إدارة مخزون الأجزاء	عدد مرات الفحص/ ساعات زمن الفحص. ساعات الاختبارات/ عدد أنواع الأجزاء/ ساعات زمن التشغيل المتخصص/ ساعات زمن التصميم/ عدد أوامر التغيير الهندسي	تكاليف رقابة الجودة/ تكاليف معدات الاختبار/ تكاليف إدارة الأجزاء/ تكاليف الاحتفاظ بالأجزاء/ تكاليف هندسة المنتج/ تكاليف التصميم/ استهلاك الآلات والمعدات المتخصصة
أنشطة على مستوى التجهيزات (التسهيلات) أو مستوى المصنع	المصنع بصفة عامة إشغال المباني، إدارة الأفراد والتدريب	عدد ساعات الآلات، عدد ساعات العمل، عدد العمال/ عدد ساعات التدريب	مرتبات إدارة المصنع/ استهلاك المباني/ فوائد وتأمين/ تكاليف إدارية/ تكاليف إدارة الأفراد/ تسهيلات الخدمات الطبية

المصدر: أبو زيد، جمال خليفة، والدهراوي، كمال الدين (1999). محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 360–361.

شكل (14/2/2)

العلاقة بين التكاليف، ومجمعات الكلفة ومحركات الكلفة وأهداف الكلفة

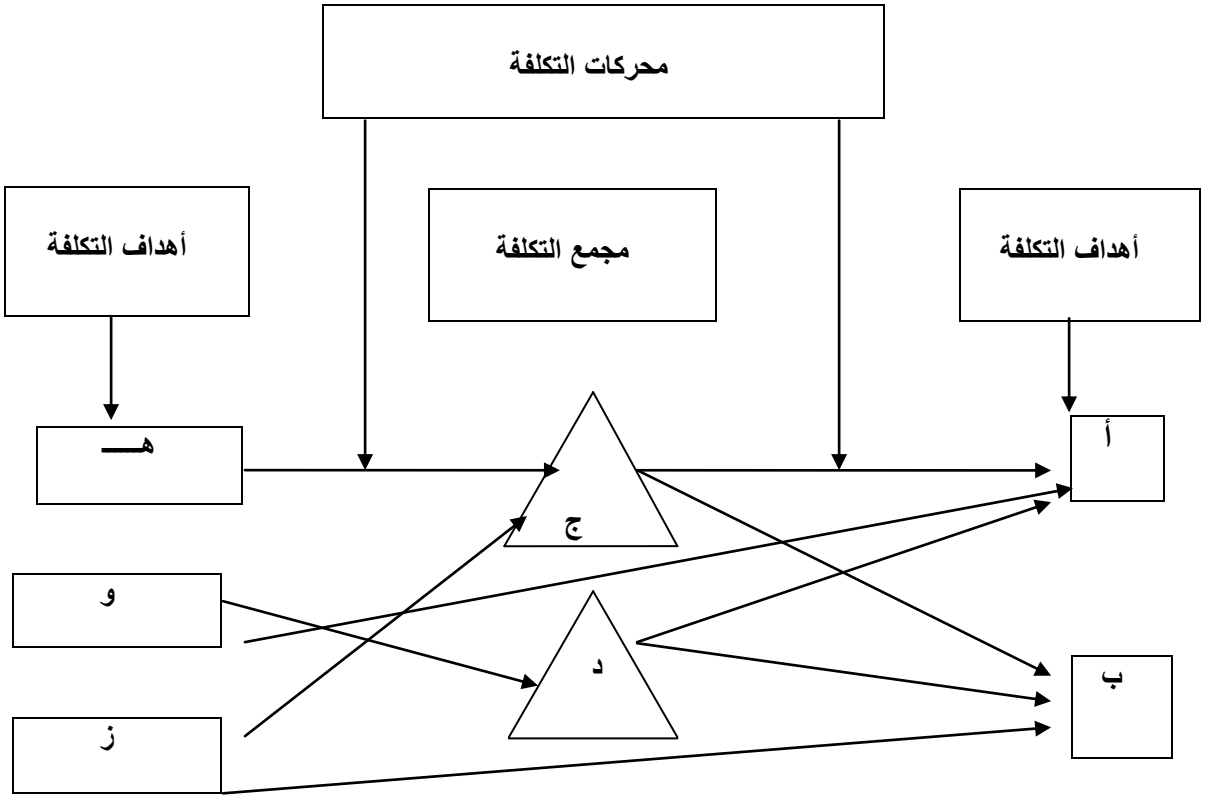

Source: Blucker, J, (1999). Cost Management Straregic Emphasis, Mc Graw-Hill, P 59.

عاشراً: تحديد مقاييس الأنشطة:[1]

يمثل مقياس النشاط حجم مخرجات النشاط نفسه، وقد يتداخل في بعض الأحيان محرك تكلفة النشاط بمقياس النشاط، فمثلاً قد يكون محرك تكلفة نشاط الصيانة عدد ساعات الصيانة التي يقوم بها هذا النشاط، وبنفس الوقت قد يتم التعبير عن مقياس هذا النشاط بعدد معين من ساعات الصيانة، والاختلاف في هذه الحالة هو أن محرك التكلفة يتعلق بالنوعية، أما المقياس فيتعلق بالكمية.

ومن الأمثلة على مقاييس الأنشطة ومحركات الأنشطة نبينها بالشكل رقم (15/2/2).

(1) العلكاوي، طلال، مرجع سابق، ص 79

الشكل رقم (15/2/2)

أمثلة على مقاييس الأنشطة ومحركات الأنشطة

النشاط	محرك تكلفة النشاط	مقاييس النشاط
الصيانة	ساعات دوران الآلات التصنيع	عدد ساعات عمل نشاط الصيانة
تشغيل الآلات	ساعات العمل غير المباشرة للنشاط	عدد ساعات العمل غير المباشرة للنشاط
الشراء	أوامر الشراء	عدد أوامر الشراء

المصدر: العلكاوي، طلال، تقييم آثار ومعوقات تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في البنوك التجارية الأردنية، ص 79.

حادي عشر: تحميل كل وحدة من محركات تكاليف الأنشطة بنصيبها من التكاليف:

في هذه الخطوة يتم تحديد مدى استهلاك كل وحدة من وحدات محركات التكاليف من تكاليف النشاط الواحد، وذلك من خلال قسمة مجمل تكاليف النشاط على عدد وحدات محركات التكاليف التي استهلاكها، فمثلاً إذا كان عدد محركات تكلفة نشاط التجميع هو (200) ساعة دوران الآلات، وكانت تكلفة النشاط (6000) جنيه، فإن كل ساعة دوران الآلات يبلغ (30) جنيه/ ساعة.

ثاني عشر: تحميل تكاليف الأنشطة على أهداف التكلفة:[1]

حيث يتم في هذه الخطوة تحديد مدى استهلاك كل هدف من أهداف التكلفة (المنتجات مثلاً) لمحركات التكلفة ومن ثم تحديد تكاليف هذا العدد من محركات التكلفة، فمثلا لو كان منتج (أ) يمر بنشاط التجميع الذي سبق ذكره في الخطوة السابقة؛ لذا يجب أن يتم إيجاد مدى استهلاك هذا المنتج لعدد محركات التكلفة وهي ساعات دوران الآلات، ومن ثم إيجاد تكاليف هذه الساعات بضرب عددها بتكلفة الساعة الواحدة. إذن تكون تكاليف هذا المنتج من نشاطا لتجميع يساوي (1500) جنيه.

(1) Atkinson, A, et al, (2001). Ibid, Px16.

"ولقد اقترح Cooper خمس خطوات لتصميم أسلوب التكلفة وفقاُ للنشاط تتضمن تجميع الأعمال في أنشطة، تحديد تكلفة النشاط، تحديد مراكز التكلفة، اختيار مسببات التكلفة للمستوى الأول، ثم اختيار مسببات التكلفة للمستوى الثاني.

ففي الخطوة الأولى يتم التعرف على الأعمال التي تقوم بها كل إدارة من إدارات الشركة. ونظرا للتعدد الكبير لهذه الأعمال ولعدم الجدوى الاقتصادية لاستخدام مسبب التكلفة لكل عمل، بتجميع عدة أعمال في نشاط واحد نستخدم له مسبب واحد لتتبع تكلفته إلى المنتجات. فمثلا كل الأعمال المرتبطة بتحضير الآلات من تهيئة الآلات وفحص أول منتج يمكن أن نطلق عليها نشاط تحضير الآلات، مع ملاحظة أنه كلما زاد عدد الأعمال المجمعة في النشاط كلما تناقصت قدرة مسبب التكلفة على التتبع الدقيق للموارد المستهلكة إلى المنتجات، وبالتالي كلما زاد عدد مسببات التكلفة كلما حصلنا على تكلفة أكثر دقة للمنتجات.

بعد تحديد الأنشطة التي ستستخدم في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يتم تحديد مستوى تجميع التكاليف بكل نشاط، أي تجميع تكلفة كل عملية داخل النشاط لأغراض إعداد التقارير التفصيلية وهو إجراء لا يؤثر على التكاليف التي يتم تجميعها وإنما على درجة التفصيل في التقارير المستخرجة.

فقد يتم تجميع تكاليف فحص العينة الأولى من المنتجات وتكاليف تهيئة الآلات كل على حده داخل نشاط تجهيز الآلات وذلك لأغراض إعداد التقارير التفصيلية وبنفس الطريقة، ولكن في الاتجاه العكسي يستخدم في الخطوة الثالثة تحديد تكلفة مراكز التكلفة والتي يتم فيها أداء أكثر من نشاط وذلك لزيادة قدرة المديرين على رقابة تكاليف الأنشطة المختلفة التي تتم في إدارتهم وتهدف هذه الخطوة أساسا إلى تحديد كيفية إعداد تقارير التكاليف.

أما الخطوة الرابعة والخامسة والمرتبطتان بتحديد مسببات التكاليف فهما المميزتان لأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وتحتاجا إلى دراسات وتكاليف ترتبط بمستوى التحليل ودرجة الدقة المطلوبة في بيانات التكاليف. ففي المستوى الأول يتم تجميع تكاليف المدخلات في مجمعات تكلفة لكل مركز نشاط حيث يخصص مجمع للتكلفة لكل نشاط مثل تكلفة تحضير الآلات، وتكلفة تداول المواد، وفي الخطوة الأخيرة يتم اختيار مسببات التكلفة للمستوى الثاني فيمكن استخدام ساعات تجهيز الآلات أو عدد مرات تجهيز الآلات كمسبب لتكلفة تحضير الآلات. فيفترض حين استخدام عدد مرات تحضير

الآلات أن استهلاك المواد يتم لكل عملية تحضير للآلات بغض النظر عن عدد وحدات المنتج الذي سيتم تصنيعه".[1]

ويرى الباحث ومن خلال ما تم ذكره أن خطوات تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط قد تتم من خلال تحديد أهداف أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وتوقيت هذا الأسلوب، بعد أن يتم تجميع البيانات والحقائق للمنشأة موضع التطبيق والناتج عن إعداد فريق وخطة عمل والعمل على التدريب على فهم وتطبيق الأسلوب، وتجميع المعلومات الخاصة بالأنشطة وتبويبها وفقا لمفهوم القيمة المضافة مع تحديد مراكز الأنشطة، ثم تصنيف المصروفات وفقا لمستويات الأنشطة، وتحديد المعلومات الخاصة بمسببات التكلفة، بعد ذلك يأتي دور تشغيل النموذج واستخراج التكاليف.

ثانيا: مراحل تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة على أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط:

يستخدم أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط عدة أساليب لتحميل التكاليف غير المباشرة على الأنشطة معتمدا في ذلك على عدد من موجهات التكلفة، الأمر الذي يؤدي إلى تحميل المنتجات والخدمات بالتكلفة الدقيقة لها وبهذا يكون قد حل المشكلة التي وقع فيها نظام التكاليف التقليدي. بمعنى آخر فإن تكاليف الأنشطة التي تستخدم لإنتاج منتج معين أو تقديم خدمة معينة تحمل على المنتجات أو الخدمات بالاعتماد على العلاقة السببية بين التكلفة والنشاط وبين النشاط والمنتج.

إن تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة حسب أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يمر بمرحلتين أساسيتين هما: [2]

المرحلة الأولى: توزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة على الأنشطة.

يتم في هذه المرحلة توزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة على الأنشطة، بمعنى تخصيص تكاليف الموارد على الأنشطة، وتتمثل في تحديد الأنشطة التي يتطلبها إنتاج المنتج أو تقديم الخدمة

([1]) الفيومي، محمد، (1999). أصول محاسبة التكاليف، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 567

([2]) عطية، أحمد، (2007). محاسبة تكاليف النشاط في الاستخدامات الإدارية، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص 81

ومن ثم تحديد تكلفة كل نشاط، أي أن التكاليف الصناعية غير المباشرة توزع أولاً على الأنشطة، وذلك باستخدام تتبع هذه التكاليف واستخدام محركات تكلفة الموارد.

فالنشاط كما ذكر، هو كيان مادي ملموس داخل الوحدة الاقتصادية لتأدية عملية أو عمليات أو تنفيذ إجراء أو إجراءات، وذلك في الحدود التي تؤدي إلى التطبيق المحكم لعلاقة ربط الأثر (الموارد التي يستهلكها النشاط) بالسبب (المخرجات المترتبة على استخدام المقومات المادية والبشرية للنشاط)، وبالتبعية تحقيق هدف دقة القياس.

وعلى هذا الأساس يعتبر التطبيق المحكم لعلاقة ربط الأثر بالسبب هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها تحديد ماهية النشاط. فإذا كان النشاط هو الأداة التي يستند إليها قياس التكاليف لتجسيد علاقات ربط الأثر بالسبب داخل عملية القياس، وتحقيق التطبيق المحكم والفعال لها، فإن تعريف النشاط يجب أن يتم استنباطه أو إستقاؤه من هذا الأساس الفكري."[1]

"والنشاط هو عبارة عن جزء من المرحلة، فالمرحلة الإنتاجية تمثل عدداً من الأنشطة. فعلى سبيل المثال يتم في صناعة الأسمنت تقسيم مرحلة تحضير المواد الأولية للإنتاج عن طريق عدد من الأنشطة: مثل نشاط إصدار أمر طلب المواد ثم نشاط تحضير المواد حسب الأوزان المطلوبة، ثم نشاط نقل المواد إلى قسم الإنتاج المعني. أما مرحلة التصنيع في قسم معين فقد تحتوي على نشاط إعداد الآلات (Machine Setup) ثم نشاط سكب المواد في الأحواض، ومن ثم نشاط تسخين المواد الخام وخلطها إذا كانت المرحلة تتطلب ذلك، ثم نشاط الحقن.

ويتوجب أن يسبق تحديد الأنشطة تحديد المراحل المختلفة لدى المنشأة، ففي أي منشأة هناك على الأقل خمسة مراحل رئيسية هي الإدارة، الإنتاج، التخزين التوزيع والبيع. وداخل كل مرحلة هناك مراحل فرعية، ففي بعض المنشآت تتكون مرحلة الإنتاج من مراحل فرعية، فقد يمر الإنتاج بمرحلة التحضير والمزج والتغليف.

والمراحل هي تقسيم أفقي في حين أن الأنشطة هي تقسيم عمودي لما يجري من عمليات في المنشأة.

بعد تحديد المراحل تأتي خطوة تحديد الأنشطة داخل كل مرحلة. حيث يعد لكل مرحلة ما يسمى

(1) عاشور، عصافت، (2008). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ربع سنوية، العدد الأول، الجزء الأول، ص 153

بخريطة المرحلة (Process Map) وهي عبارة عن خريطة تمثل كل خطوة تدخل في إنجاز المرحلة. وهنا يتوجب تضمين جميع الخطوات وعدم الاقتصار فقط على الخطوات الرئيسية وواضحة المعالم. فالمراحل يجب أن تحدد الأنشطة. وأن لا تحدد الأنشطة المراحل. أي أن يتم أولاً البدء بالمراحل ومنها يتم الوصول إلى الأنشطة وليس العكس".[1]

"وبناءاً على ما سبق، فإن المرحلة الأولى في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط هو تحديد الأنشطة في كل مرحلة من مراحل التصنيع أو تقديم الخدمة، مع الأخذ في الاعتبار إمكانية التوسع في عدد الأنشطة مما يعطي دقة أكبر في توزيع التكاليف الصناعية غير المباشرة. إلا أن ذلك بالمقابل يعمل على زيادة أعباء وتكاليف تطبيق هذا الأسلوب.

بعد عملية حصر الأنشطة الضرورية في كل مرحلة يتم تقدير التكاليف الصناعية غير المباشرة ليتم توزيعها على تلك الأنشطة بناءاً على نسبة استفادة كل نشاط من كل عنصر من عناصر التكاليف الصناعية غير المباشرة مع إمكانية دمج نشاطين أو أكثر في نشاط واحد إذا كانت الأهمية النسبية لتلك الأنشطة متدنية. وعملية تحميل الأنشطة بالتكاليف الصناعية غير المباشرة مبني على أساس أن الأنشطة هي التي تؤدي إلى وجود التكاليف أو حدوثها. وبالتالي لا بد من تحديد تكلفة كل نشاط تقتضيه عملية الإنتاج أو تقديم الخدمة".[2]

المرحلة الثانية: توزيع تكاليف الأنشطة على المنتجات.

"يتم في هذه المرحلة توزيع تكاليف الأنشطة على المنتجات باستخدام محرك تكلفة لكل نشاط. ويتم اختيار محرك تكلفة ملائم لكل نشاط بحيث يعكس علاقة قوية بين التغير في تكلفة النشاط والتغير في مستوى المحرك".[3] "وهذه لعلها ميزة أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أنه يستخدم العديد من مسببات التكلفة التي ترتبط بحجم الإنتاج وترتبط بحجم الدفعة الإنتاجية وبالخط الإنتاجي ونوعية المنتجات مثل نشاط تحسين مواصفات المنتج. وهذا التنوع في استخدام مسببات التكلفة يأخذ في

([1]) أبو نصار، محمد، (2010). مرجع سابق، ص 193
([2]) المرجع السابق، ص 194
([3]) جوده، عبد الحكيم، (2010). مرجع سابق، ص 494

اعتباره عاملين أساسيين كأن يساهما في تحريف بيانات التكاليف في ظل النظم التقليدية لقياس التكلفة، وهما تنوع المنتجات وتعدد عمليات الإنتاج."[1]

ويعتبر أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أحد الوسائل الإدارية المتطورة التي تستخدمها الإدارة. ليس فقط للسيطرة على التكاليف والتقليل منها بل يستخدم أيضاً كقاعدة بيانات للحصول على المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.

والشكل رقم (16/2/2) يوضح آلية عمل أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط.

شكل رقم (16/2/2)

آلية عمل أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط

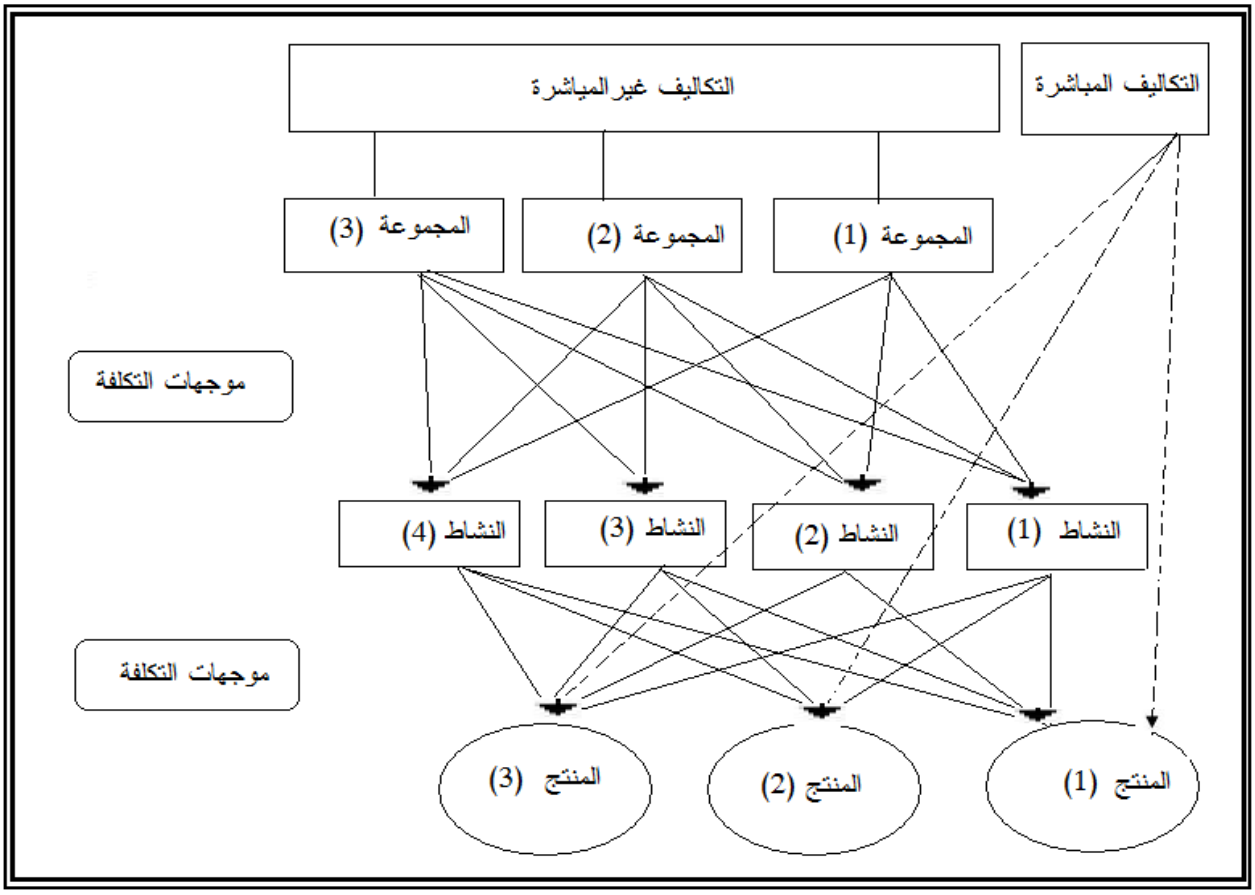

المصدر: إعداد الباحث، 2012 م

[1] عطية، هاشم، (2000). مرجع سابق، ص 22

يلاحظ من الشكل رقم (16/2/2) أن التكاليف الصناعية غير المباشرة في أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يتم توزيعها على الأنشطة وذلك من خلال تحديد الأنشطة التي يتطلبها إنتاج المنتج أولاً وبعد ذلك يتم تحديد تكلفة كل نشاط ثم بعد ذلك تأتي المرحلة الثانية وهي توزيع تكلفة كل نشاط على المنتجات من خلال استخدام محرك (موجهات) تكلفة لكل نشاط من الأنشطة.

ثالثاً: دور أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط كنظام للمعلومات وفي ترشيد اتخاذ القرارات:

يعتبر أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أحد نظم المعلومات المحاسبية حيث يركز على قياس التكلفة وقياس أداة الأنشطة والمنتجات والعملاء وكذلك عناصر التكلفة الأخرى. ويمكن القول إنه يقدم بيانات دقيقة على تكلفة المنتجات أكثر من النظم التقليدية. ففي ظل أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط فإن التكاليف غير المباشرة مثل الصيانة والخدمات الأخرى يتم تحميلها حسب مسبباتها على المنتجات أو العملاء أو أي أهداف أخرى، بينما في الطرق التقليدية فإن التكاليف غير المباشرة يتم تحميلها على المنتجات باستخدام أسس تحميل غير مناسبة، مثل ساعات العمل المباشرة، بالإضافة إلى أن الطرق التقليدية تهتم فقط بتخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة على المنتجات، بينما في ظل أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط فإن الاهتمام يمتد إلى العناصر غير المباشرة الأخرى مثل تكاليف التسويق.

وتأتي أهمية مخرجات أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط من المعلومات من البعدين الأساسيين اللذين ينطوي عليهما هذا الأسلوب وهما:[1]

البعد الأول: ينظر إليه من زاوية العمليات، حيث يتضمن معلومات تفصيلية تكاليفية وغير تكاليفية (الوقت، الجهد،...) عن كل نشاط من الأنشطة أو عملية من العمليات. فمسببات التكلفة تحدد الجهد المطلوب لأداء كل نشاط. كما تساعد معايير الأداء في توصيف الأعمال والنتائج المحققة في كل نشاط.

(1) Setala, J, Gunasetran, A (1995). "Activity Based Costing and Management, Away to Improve the Profitability of Fish Production and Inventory Management Journal, 4th Quarter, PP 63-64.

البعد الثاني: ينظر إليه من زاوية التكلفة وينطوي على معلومات عن تكلفة موارد الأنشطة، المنتجات، العملاء. وهذه المعلومات لها أهمية قصوى في مجال التطوير وكذلك التسعير، ووضع الخطط الإستراتيجية والتكتيكية مثل تقويم ربحية المنتجات وتحديد أولويات التطوير ووضع الأهداف التكاليفية. والشكل رقم (17/2/2) يمثل التكلفة وفقاً للنشاط ثنائية البعد من وجهة نظر التكاليف.

شكل رقم (17/2/2): التكلفة ثنائية البعد وفق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط

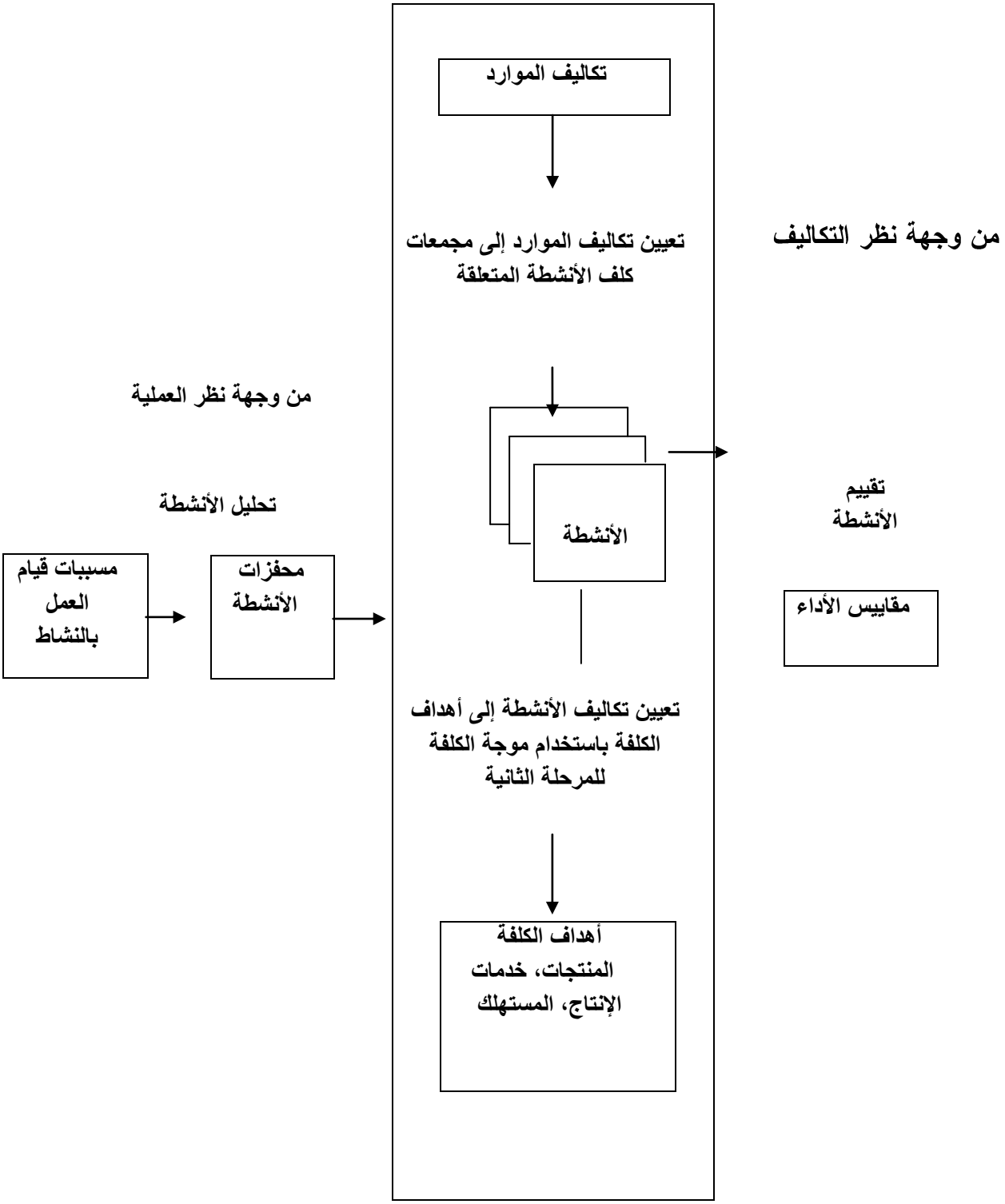

Source: Ronald, W, (1997). Managerial Accounting, rded, Mc Graw-Hill Companies, Inc,, P277

من خلال الشكل السابق يرى الباحث أن شمول أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط لهذين البعدين (البعد المتعلق بالعملية والبعد المتعلق بالتكلفة) ينطلق به إلى مجالات أوسع وأرحب فيما وراء تحديد تكلفة الإنتاج بحيث يجعل منه أداة هامة وفعالة لتدعيم ومواصلة عمليات التحسين المستمر في شتى المجالات بالمنشأة.

أما دور أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في ترشيد القرارات، فقد ظهر بشكل رئيسي لمواجهة مشكلة تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة على المنتجات. وقد لاقى هذا الأسلوب قبولاً كبيراً من كثير من المنشآت بسبب قدرته على توفير المعلومات الدقيقة والملائمة، مما كان له الأثر الواضح في ترشيد اتخاذ القرارات بشكل أكثر كفاءة من النظم التقليدية.

فأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يعتبر أكثر فائدة من النظم التقليدية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الداخلية والخارجية، بسبب كونه يوفر معلومات تفصيلية مالية وغير مالية عن الأنشطة وعمليات المنشأة. فهو يقدم معلومات أكثر دقة عن تكاليف المنتجات وخطوط الإنتاج وأقسام المنشأة وهذا بدوره له دور فاعل في تخطيط ورقابة التكاليف وتقييم الأداء وتحديد المسؤوليات.[1]

لقد غير أسلوب التكلفة وفقاُ للنشاط من نظرة المديرين للعديد من التكاليف غير المباشرة، حتى أصبحت تحدد لأنشطة محددة ويمكن اعتبارها قابلة للتتبع للمنتجات النهائية، حيث أصبح المديرون في موقف يسمح لهم باتخاذ قرارات أفضل بالنسبة للمنتجات من حيث استراتيجيات التسويق وربحية المنتجات وما إلى ذلك، بالإضافة إلى أن تحديد التكلفة وفقاً للنشاط يؤدي إلى رقابة أحسن على التكاليف، حيث يمكن للمديرين أن يلاحظوا أن أحسن طريقة للرقابة على التكاليف هي الرقابة على الأنشطة التي تحدث التكاليف في المقام الأول،[2] حيث إن تقسيم المنشأة إلى أنشطة فرعية وتحليل هذه الأنشطة ومعرفة كيفية استهلاكها للموارد ومساهمتها في تصنيع المنتجات يؤدي بدوره إلى تطوير أساليب العمل الإدارية وتوفير ومقاييس أداء تساهم في فهم سلوك التكاليف، لما لهذا من فائدة في عملية التخطيط والرقابة وترشيد القرارات الإدارية.[3]

([1]) الشيخ، عماد، (2001). نظام ألتكلفة حسب الأنشطة، الإداري، عدد 86، ص 156

([2]) ري جاريسون، إريك نوين، مرجع سابق، ص 156

([3]) الشيخ، عماد، (2001). مرجع سابق، ص 180.

وعند قيام المديرين بالتخطيط وإعداد الموازنة، فإن اهتمامهم يتركز على القرارات التي تؤثر في الموارد المطلوبة للقيام بالعمليات داخل المنشأة، حيث إن قيام مدراء الأقسام بتعديل المزيج الإنتاجي والمزيج الاستهلاكي وتحسين عمليات التشغيل واستخدام تقنيات جديدة تؤثر في الطلب على الأنشطة والموارد اللازمة لأداء هذه الأنشطة، ومن ثم يمكن تقييم الموارد اللازمة لأداء هذه الأنشطة من خلال نموذج يعتمد على دراسة وتحليل الأنشطة.

ويمكن إعداد الموازنة في ظل تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، وذلك من خلال إعدادها لكل نشاط واعتماداً على العلاقة القوية التي يوفرها أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط بين المواد والأنشطة، ووفقاً للتدفقات والتقديرات التي تتم بشكل أكثر دقة وموضوعية من نظم التكاليف التقليدية. ويمكن لمدراء مراكز المسؤولية أن يبرروا أي إخفاق أو يمكن أن تستخدم هذه المعلومات لتحسين أدائهم أو محاسبتهم عن أي إسراف.[1]

ويفيد أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في تكامل الأنشطة التي تتصف بالإنتاجية واستبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة مضافة **(Non Value-Added)**، وذلك بشكل أكثر دقة وفعالية من النظم التقليدية. حيث إن هذا الأسلوب يتيح إمكانية تحديد وتعريف جميع الأنشطة اللازمة لإنتاج المنتج وتسليمه للعملاء وهذا التحديد يبين بأن كل الأنشطة التي تقوم بها المنشأة ليست ذات أهمية أو ذات قيمة مضافة، أو أنها تؤدي بكفاءة عالية.[2]

ويمكن للمنشأة أن تبوب أنشطتها حسب القيمة المضافة إلى عدة مجموعات، تم ذكرها في بند (6 – ب) ويتيح هذا التبويب فرصة كبيرة لإدارة المنشأة لدراسة تكاليف تلك الأنشطة بعمق وتحليل ومحاولة إلغاء أو تخفيض تكاليف الأنشطة التي لا تضيف قيمة وكذلك دراسة إمكانية تحسين أساليب أداء الأنشطة التي تضيف قيمة.[3]

---

(1) مرعي، عبد الحي، و مرعي، عطية، (2000). المحاسبة الإدارية، أساسيات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وتقييم الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 28.

(2) عطية، هاشم، (2000). مرجع سابق، ص 27.

(3) المرجع السابق، ص 28.

المبحث الثالث

مزايا ومنافع وعيوب تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ومقارنة بالنظام التقليدي

أولا: مزايا أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط:

يعتبر أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في الوقت الحاضر من أهم عناصر أنظمة الرقابة الإدارية في المنشآت الصناعية والشركات الخدمية على حد سواء. كما أنه وظُفَ أيضاً في المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الهادفة للربح. إلا أن عملية تطبيقه بقيت محصورة في عدد قليل من هذه الشركات والمؤسسات. "لأن معرفة الأنشطة المتعلقة بالتكاليف غير المباشرة يؤدي إلى تحديد المسؤولية عن تلك التكاليف وبالتالي إخضاعها إلى رقابة أكثر فعالية بسبب معرفة الجهة المسؤولة عنها."[1]

إن ما يجعل أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أسلوباً مميزاً وذا استحسان واسع الانتشار من قبل مدراء الشركات بمختلف أنواعها هو تمتعه بعدد من المزايا التي قد لا تتوفر في غيره من الأنظمة.

ولعل أهم ميزة يتمتع بها أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط تكمن في قدرته على حساب التكاليف بشكل أكثر دقة من غيره من الأساليب وخصوصا عندما يكون تنوع المنتجات عالٍ جداً حيث تكون التكاليف غير المباشرة صعبة التخصيص على المنتجات والخدمات وتشكل نسبة عالية من إجمالي التكاليف، بالإضافة إلى ذلك فإن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يسمح بتحليل المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الشركة بشكل عميق من خلال توضيحه للعلاقة بين المنتجات أو الخدمات والأنشطة المقدمة لإنجاز هذه المنتجات والخدمات وهذا ما لا يوفره العديد من أساليب التكاليف الأخرى.

إن هدف احتساب التكلفة بشكل أكثر دقة يمكن تفسيره بأنه محاولة مستمرة لتحقيق هدف كلفوي قديم ألا وهو خفض الكلفة (Cost Reduction). ولكن الجديد في الأمر هو توظيف أسلوب تحليلي

([1]) ظاهر، أحمد، (2002). المحاسبة الإدارية، عمان: دار وائل للنشر، ص 212

مبني على العلاقة السببية (Causal Reduction) بين التكلفة والنشاط وبين النشاط والمنتج من خلال استخدام أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط.

إن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يتمتع بعدد من المزايا التي من أهمها أن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يعمل على وصف الأنشطة وتكلفتها في الشركات بشكل دقيق من خلال استخدامه لأسلوب تحليل شامل ودقيق لهذه الأنشطة، كما أنه يعمل على عرض المسبب الرئيسي للتكلفة بشكل أكثر وضوحاً ودقة من غيره من الأنظمة الأخرى عن طريق اعتماده على العلاقة السببية المباشرة وغير المباشرة بين التكلفة والنشاط. بالإضافة إلى تسليطه الضوء والتركيز على التكاليف المهمة وذات الفائدة للمنتج أو الخدمة واستبعاد التكاليف عديمة الفائدة من تكلفة المنتجات والخدمات.

وأخيراً يقوم أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط بتوفير معلومات ذات دقة أكبر يمكن الوثوق بها بشكل كبير لاتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بالمنتجات والخدمات بالإضافة إلى القرارات والخطط الإستراتيجية مما يوفر للمدراء القدرة على إدارة الأنشطة التشغيلية في شركاتهم والسيطرة عليها وليس فقط السيطرة على الموارد المالية.

"ومن مزايا أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط كذلك هو أنه يبحث عن مسببات التكلفة المتغيرة في الفترة طويلة الأجل والتي كانت تعالج في الأنظمة التقليدية على أنها تكاليف ثابتة وغير مرتبطة بقرارات المنتجات مما يؤدي إلى زيادة التكاليف غير المباشرة دون البحث عن أسبابها. وبدراسة مسببات هذه التكلفة تكون المنشأة أكثر قدرة على تفهم مسلك تكاليفها وبالتالي تدعيم اتخاذ القرارات والرقابة".[1]

"ويعتبر توفير مؤشرات تساعد على تحديد أهمية الأنشطة من مزايا استخدام أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط والتي يتم التعبير عنها بتكلفة، وفي تحديد مجالات الوفرة أو الإسراف في التكلفة يمّكن الإدارة من اتخاذ القرارات المرتبطة بتخصيص الموارد طبقا لأهداف كل نشاط."[2]

([1]) الفيومي، محمد، (1999). مرجع سابق، ص 592

([2]) الشفاحين، رياض، (2005). مرجع سابق، ص 189

نخلص مما ذكر من مزايا ومنافع تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط فيما يلي: [1]

1- توفير بيانات ومعلومات أكثر دقة عن تكلفة المنتج وذلك من خلال استخدام محركات (موجهات) التكلفة الخاصة بتكلفة كل نشاط وتخصيص أمثل للموارد المتاحة بالشركة.

2- تخفيض تكلفة المنتج وذلك بسبب استخدام محركات(موجهات) تكلفة مادية غير مالية (الوقت، الكمية) في توزيع التكاليف غير المباشرة، أي يقلص الوقت والجهد المطلوبين للقيام بالنشاط، وإلغاء الأنشطة ذات التكلفة العالية وغير الضرورية، واختيار الأنشطة ذات التكلفة المنخفضة.

3- يحدث تحسناً في جودة القرارات المتخذة في مجالات الشراء والبيع والتنبؤ والتسعير، طالما تم الاعتماد على بيانات تكلفة الوحدة المنتجة والتي تعكس بصدق عدالة عملية التصنيع الفعلية.

4- إظهار الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج. فقد يكون هناك تكاليف غير مباشرة ذات طابع نمطي (لا تضيف قيمة للمنتج) فيمكن إظهارها بشكل واضح من خلال استخدام أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ويتم إلغاء الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج باعتبارها تكاليف زائدة، شريطة أن لا تؤدي إلى التأثير على جودة المنتج أو قدرة الإدارة على أداء مهامها.

5- يوفر أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط مجموعة من مقاييس الأداء غير المالية من خلال مؤشرات غير مالية لقياس مسببات التكلفة من خلال مساهمته في مجال إدارة الجودة الشاملة ونظام الإنتاج عند الطلب وإعداد الموازنة على أساس الأنشطة والتخطيط الاستراتيجي.

6- التركيز على المستهلك، حيث إن التنافس التجاري فرض واقعاً مفاده أن بقاء الشركة يعتمد على مقدار الخدمة ونوعية المنتج الذين يقدمان للمستهلك. إن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يوفر للشركة المعلومات التي تحتاجها لتوفير الإنتاج والخدمة الجيدة لإرضاء المستهلك والسعي لتلبية متطلباته من خلال تحليل الأنشطة. كما يساعد في تحليل الأنشطة البيعية وتحليل ربحية الزبائن وتحديد سمات وصفات زبائنهم، حيث يحدد أي الزبائن أكثر كلفة أو أقل من غيرهم.

([1]) جوده، عبد الحكيم ، (2010). مرجع سابق، ص 496

7- تنمية روح العمل كفريق حيث يمكن أن يساعد تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط على تغيير ثقافة الشركة من خلال إزالة الحواجز بين العاملين في الوظائف المختلفة.

8- العمل على تطبيق مبدأ المقابلة في المحاسبة بصورة سليمة (المجهودات المبذولة بما يتحقق منها من إيرادات) وذلك من خلال عدم تخصيص تكاليف البحوث والتطوير التي تخص فترات تالية من تكاليف الفترة الحالية وهو الأمر الذي لا يمكن تجنبه غالباً في ظل النظام التقليدي للتكاليف.[1]

9- زيادة النظرة الإيجابية لأهمية ودور المحاسبين، في إدارة الإنتاج وفي مجالات اتخاذ القرارات الأخرى داخل الأخرى، حيث إنه يوفر بيانات أكثر دقة وواقعية عن استخدامات الشركة وعن الأنشطة المحركة للتكاليف، كما يعمل على تنمية روح العمل كفريق. حيث أنه لم يقتصر تشغيله وفهمه على المحاسبين فقط، وإنما يمتد إلى الوظائف الأخرى كالإنتاج والتسويق.[2]

10- يساعد الإدارة في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الإدارية وتحليل الربحية وتسعير المنتجات وتخفيض تكلفة التصنيع وتكلفة التوزيع والتخطيط، وإدارة الأنشطة، ويساعد في تحليل الانحرافات بشكل ملائم ومقبول.[3]

11- صياغة أساس للرقابة على التكاليف عن طريق متابعة الأسباب الرئيسية لحدوث تلك التكاليف والرقابة على عناصر التكاليف.[4]

12- يستفاد من أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في الشركات التي تكون التكاليف الصناعية غير المباشرة عالية وتنوع المنتجات.[5]

13 - يساعد في رفع كفاءة محاسبة المسؤولية من خلال تحديد مراكز المسؤولية بشكل دقيق وذلك من خلال تحليل الأنشطة، تقسيمها إلى أنشطة متجانسة وإيجاد علاقات واضحة بينها.[1]

---

(1) اللحام، خالد، (2010). استخدام منهج تحليل الأنشطة في تطوير إعداد الموازنات التخطيطية بالتطبيق على شركات الصناعة الدوائية في الأردن، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، ص 50.

(2) درغام، ماهر ، (2006). مرجع سابق، ص 725

(3) نور، أحمد، (1993). محاسبة التكاليف من الناحية النظرية والتطبيقية، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ص 41

(3) ما بري، جولي، (2004). تحديد التكلفة وفقاً للنشاط في المؤسسات المالية، ترجمة د. أحمد محمد زامل، الرياض: مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة، ص 28

(5) التكريتي، إسماعيل ، (110). مرجع سابق، ص 183

هذا وبرأي الباحث أن هذه المزايا التي يتمتع بها أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط تعتبر من أسباب تفوق أسلوب التكلفة على أساس النشاط عن الطرق التقليدية في تحديد وقياس التكلفة، والتي عجزت عن مواكبة التغيرات الكبيرة التي لحقت بظروف الصناعة، سواء كانت باشتداد المنافسة وانخفاض نسبة العمل المباشر الذي كان يعتبر أساس ملائم للتحميل في ظل استخدام الطرق التقليدية، وذلك بسبب التطورات الهائلة في بيئة التصنيع الحديث باستخدام التكنولوجيا العالية والمتطورة.

كما يساعد في توفير قاعدة معلومات أكبر يمكن الاستناد عليها في عملية صناعة القرار. فمثلاً في ظل النظام التقليدي لم يكن بالإمكان تخصيص أية مصاريف على أي عميل باستثناء تكلفة البضاعة المباعة أو أي مصروف مباشر على العميل المستفيد منها، وأما الباقي فيتم تجاهله أو تقديره حسب خبرة الموظفين والتي يمكن أن تتعرض للخطأ، بينما في ظل أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يتقلص عدد حسابات المصاريف التي يصعب ربطها مع العملاء وينتج عن ذلك تكاليف أكثر دقة وذلك بسبب الابتعاد عن الحكم الشخصي والاعتماد على الأرقام الفعلية.

ثانيا: الصعوبات والمشاكل والانتقادات التي تواجه أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط:

على الرغم من مزايا ومنافع تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وما يقدمه من معلومات مفيدة تتصف بالدقة لخدمة الإدارة في اتخاذ قراراتها وتخطيط ورقابة التكاليف، إلا أن هناك العديد من الانتقادات والمشاكل التي تصاحب عملية تصميم الأسلوب وتطبيقه أهمها ما يلي:

1 – مدى توفر البيانات والمعلومات:

"يتطلب تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط الكثير من البيانات التفصيلية وهذا يؤدي إلى صعوبة في تطبيقه كون البيانات التفصيلية يصعب توفيرها وخصوصاً فيما يتعلق بموارد الشركة والأنشطة

(1) أبو بشناق، زايد، (1995). تطوير نظام تحديد التكلفة وفقاً للنشاط لتدعيم التوجه نحو التحسين المستمر، المجلة العلمية للاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ص 798-799

المستهلكة للموارد إضافة إلى إنه يحتاج إلى إجراء عدد غير محدد من العمليات الحسابية التي تلزم لتحديد تكلفة المنتج وذلك بمدى استفادة كل منتج من الأنشطة المختلفة".[1]

كما وتعتبر المعلومات الناتجة عن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط معلومات داخلية تعتمد على شبكة العمال التي يتوقع حدوثها بين الأنشطة، لذلك يجب أن تستخدم هذه المعلومات مع بعض الحذر عند الاستعانة بها في مجال القرارات الإستراتيجية المستقبلية.[2]

2 – المقاومة والاعتراض على التغيير:

"يواجه تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط مقاومة واعتراضاً كبيراً من بعض موظفي الشركة التي لا ترغب في التغيير وتتمسك بنظام التكاليف التقليدي، وخصوصاً موظفي قسم المحاسبة لخشيتهم من صعوبة التطبيق، وعدم رغبتهم في التغيير من نظام اعتادوا على استعماله".[3]

3 – تكلفة الأسلوب:

"تعتبر زيادة تكلفة تطبيق هذا الأسلوب من أهم العوائق التي تواجه إدارات أغلب الشركات التي ترغب في تطبيق هذا الأسلوب، حيث إن تحليل الأنشطة والأعمال وتوفير المعلومات التفصيلية عن مختلف الأعمال والأنشطة وسلوكها، يحتاج إلى كثير من الإيرادات والبرامج ووسائل الاتصال الفعالة بالإضافة إلى كوادر بشرية قادرة على الإيفاء بمتطلبات هذا الأسلوب، ليس فقط في مجال المحاسبة بل يطال معظم موظفي المنشأة، وذلك لأن أساس نجاح وتميز هذا الأسلوب ينطلق من تركيزه على تفاصيل كثيرة لجميع أنشطة وأعمال المنشأة مما يترتب على ذلك ضرورة مشاركة جميع المستويات الإدارية المختلفة بشكل أكثر كفاءة في النظم التقليدية. ويمكن تقليل التكلفة من خلال الاقتناع بدقة أقل للبيانات المستخرجة والتكاليف المحسوبة".[4]

4 – مشكلة اختيار محرك (موجه) التكلفة لكل نشاط:

تظهر هذه المشكلة عند تجميع مجموعة من الأعمال الفرعية التي قد تكون غير متجانسة مما يستدعي ضرورة استخدام الأساس المناسب لتوزيع تكاليف الأنشطة المجمعة لهذه الأعمال ومن ثم

([1]) جوده، عبد الحكيم، (2010). مرجع سابق، ص 496

(2) خليل، لؤي، (2003). تطوير أنظمة التكاليف في الشركات الأردنية المساهمة العامة من خلال تطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط (دراسة حالة)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ص 51.

([3]) أبو نصار، محمد، (2010). مرجع سابق، ص 208

([4]) ظاهر، أحمد، (2002). المحاسبة الإدارية، عمان، دار وائل للنشر، ص 213

تحميلها على المنتجات وإلا تم ذلك بأسلوب تقديري أو حكمي. وفي هذا الصدد فإنه يمكن استخدام أساليب التحليل الإحصائي عند تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في مجال تجميع العمل أو الأنشطة داخل مجمعات التكاليف، ويمكن استخدام أساليب الارتباط البسيط أو المتعدد لتحديد درجة الارتباط أو التجانس بين مجموعة الأعمال داخل كل نشاط. كما يمكن استخدامه أيضا في مجال اختيار محرك (موجه) التكلفة الذي يكون معامل ارتباطه أكبر بعناصر التكاليف الخاصة بالنشاط.

وبهذا يعتبر أهم انتقاد تعرض له هذا الأسلوب هو صعوبة التطبيق بسبب صعوبة اختيار مسببات التكلفة الأمر الذي يتطلب الاستعانة بخبرات خارجية متخصصة وإعادة تدريب الكادر المحاسبي.[1]

5 – مشكلة (مدى) استغلال الطاقة المتاحة:[2]

قد لا يتم استغلال الطاقة المتاحة بأحد الأنشطة في ذات الوقت الذي يتعين فيه التصرف بالتكاليف الثابتة غير المستغلة عن فترة النشاط. ويمكن التصرف في هذه التكاليف غير المستغلة بعدم تحميلها على المنتجات (سلع وخدمات) وإدراجها كمصروف أو عبء عام إلا أن هذه المعالجة تعتبر مجرد تطبيق لنظام التكلفة الكلية (الإجمالية)، مما يعني الخروج عن فلسفة مدخل المحاسبة على تكاليف الأنشطة والتي تحمل المنتجات بجميع التكاليف بما فيها التكاليف غير المباشرة. وعلى ذلك فإنه يمكن تخصيص التكاليف المتغيرة للنشاط على أساس الاستخدام الفعلي. أما التكاليف الثابتة فإنها تخصص على أساس تقديري طبقا للطاقة المتاحة لكل مركز أو خط إنتاج بغض النظر عن الاستخدام الفعلي.

6 – مدى ملاءمة بيانات محاسبة تكاليف الأنشطة لخدمة القرارات:

يركز أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط على القرارات الإستراتيجية في المدى طويل الأجل، بينما تحتاج الشركات أيضاً إلى اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتخطيط في الأمد القصير.[3]

([1]) أبو حشيش، خليل، (2012). مرجع سابق، ص 497

(2) الحسيني، فائزة ، (2006). إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً، وأثره على قرارات التسعير، دراسة تطبيقية على مصنع اسمنت البرج في اليمن، ص 51.

([3]) درغام، ماهر، (2006)، مرجع سابق، ص 679.

ونظراً لأن المدى الزمني الذي تغطيه محاسبة تكاليف الأنشطة يمتد لأجل بعيد، كما ذكر، لذلك قد يتطلب الأمر أن تكون البيانات التي تعتمد عليها كمدخلات أو تنتجها كمخرجات هي خليط من البيانات التاريخية الفعلية والبيانات التقديرية. وتواجه الإدارة مشكلة الحصول على البيانات الملائمة لقراراتها، مما يستدعي اختيار البيانات التي تغطي نوعية ومدى القرار، سواءً من البيانات التقليدية أو من بيانات محاسبة النشاط.

7 – مشكلة الأنشطة وارتباطها بقيمة المنتج:

تتميز خطوات وتصميم أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط بالتعقيد، وذلك بسبب اشتماله على جميع أوجه نشاط الشركة التي يتم تحديدها والمعلومات الكثيرة والتفصيلية التي يتم التعامل معها. ولكن عند تجميع أعمال متجانسة في مجمعات النشاط قد يتضح من أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أن هناك نوعية من الأنشطة لا تضيف قيمة للمنتج. وهذه النوعية يجب حصرها واستبعاد تكاليفها من التحميل على المنتجات واعتبارها أعباء عامة، مثل تكلفة وقت الانتظار، وتكلفة إعادة التشغيل،[1] والتسويق، والإعلان، وخدمة ما بعد البيع، والبحوث والتطوير، وهندسة الإنتاج. ولذلك يجب على هذا الأسلوب تعديل التحليل لكي يتضمن مثل هذه التكاليف حتى يتمكن من التوصل إلى التكلفة الكلية للمنتج، ويتوقف ذلك أساساً على قاعدة التكلفة والمنفعة.[2]

ومن الصعوبات والمشاكل أيضا الخاصة بأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، أنه يحتاج إلى دعم كافٍ من الإدارة العليا. ونظراً لعدم سهولة فهم الأسلوب من قبل غير المختصين فقد تتردد الإدارة العليا في توفير الدعم الكافي لإنجاح هذا الأسلوب. هذا بالإضافة إلى أن المعلومات التي يقدمها أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط قد لا تتفق في بعض الجوانب مع متطلبات المحاسبة المالية، مما يقتضي في هذه الحالة الإبقاء على النظام التقليدي جنباً إلى جنب مع أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط. وليس هذا فقط فقد يظهر تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وجود بعض العيوب أو المشاكل في بعض الأقسام، كما هو

---

(1) الكخن، نصر ، (1997). إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في الشركات الفلسطينية، مجلة دراسات ، ص 502

(2) أبو مغلي، أشرف ، (2008). اثر تطبيق أسلوب محاسبة التكاليف وفقاً للأنشطة على تعظيم الربحية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، ص 20.

الحال عند احتساب "**كفاءة دورة التصنيع**"،[1] "مما يدفع بعض موظفي المنشأة إلى وضع عراقيل أمام تصميم وتطبيق الأسلوب".[2]

ومن الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب إن تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط لا يساهم في توضيح العلاقة بين الأنشطة وبين رضا المستهلكين، حيث إن الأخير يعد بمثابة الهدف الرئيسي والعامل المشترك لجميع الشركات الهادفة للربح.[3] وهذا لا يتم إلا في سياق أجراء تغيير إداري شامل وضمن منظومة إدارة الجودة الشاملة مع التوجه نحو جعل مسألة إرضاء الزبائن مسألة محورية توجه الإنتاج وجميع أنشطة المنظمة. ولكن هذا الانتقاد نفسه ينقلب ليصبح تطبيق الأسلوب ميزة، لا بل ضرورة، في ظل تنافس شديد محلياً وعالمياً. ومن أهم الانتقادات كذلك هو صعوبة التطبيق واختيار مسببات التكلفة، الأمر الذي يتطلب الاستعانة بخبرات خارجية متخصصة وإعادة تدريب الكادر المحاسبي.

كذلك يفترض هذا الأسلوب وجود علاقة خطية طردية بين كل من الموارد الاقتصادية والأنشطة وكذلك بين الأنشطة والمنتجات. كما أنه قد يتعارض تطبيق هذا الأسلوب مع بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمبدأ الحيطة والحذر ومبدأ القابلية للتحقق.[4]وبالتالي يجب على أي منشأة تطبق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط أن تصمم نظاميين: الأول للاستخدام الداخلي، والثاني للاستخدام الخارجي (التقارير المالية)، وهذا مكلف جداً.[5]

"ليس هذا فقط بل إن التجارب العلمية في بعض الشركات أثبتت أن تطبيق هذا الأسلوب ليس في جميع الأحوال ذا عائد يفوق تكلفة التطبيق. فقد تبين أنه كلما اتجه حجم المنشأة إلى الصغر مثل منشآت الإنتاج الفوري – حيث تتعدد الطلبيات مع صغر حجم الطلبيات – فإن تجميع البيانات اللازمة للحصول على معلومات التكلفة حسب الأنشطة يعتبر مكلفاً للغاية بما يتعارض بنفس الوقت

(1)الفترة الزمنية التي تحتاجها الأنشطة ذات القيمة المضافة على مجموع فترات زمنية للأنشطة ذات القيمة المضافة والأنشطة التي مالها قيمة

([2]) أبونصار، محمد، (2010). مرجع سابق، ص 208

([3]) درغام، ماهر ، (2006). مرجع سابق، ص 680.

(4) مطارنة، غسان، (2003). مدى إمكانية تطبيق مدخل التكلفة وفقاً للنشاط في البنوك التجارية الأردنية، دراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 27، العدد الأول، ص 332.

(5) أبو مغلي، أشرف، (2008). مرجع سابق، ص 20.

مع اعتبار وهدف تخفيض التكلفة الذي تنشده المشروعات وهو ما يعطي مبرراً مقنعاً لعدم التطبيق الكامل لهذا الأسلوب أو قصور تطبيقه".[1]

ويرى (هورنجرن) أن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط لم يأت بديلاً عن الأنظمة التقليدية، ولكنه جاء كي يتخلص من بعض الممارسات الخاطئة التي تؤدي إلى عدم الدقة في احتساب تكلفة المنتجات من السلع والخدمات وبتطوير تلك الأنظمة يمكن الوصول إلى أفضل الطرق لقياس الأداء وزيادة الربحية والجودة في النوعية. وأيضاً عدم المبالغة في الأسعار فكلما كانت هناك دقة أدى ذلك إلى تحسين مستمر لكثير من الممارسات الصناعية والخدمية.[2]

ومنهم من يرى كذلك أن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ما هو إلا تطوير لنظم التكاليف المتعارف عليها والتي تعتمد في تحميل وتخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة على علاقة السبب–النتيجة مع إجراء تفاصيل أكثر في مراكز الأنشطة.[3]

هذا وبرأي الباحث أنه رغم المزايا التي يتمتع بها أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، وبالرغم من كل الجوانب المشرقة التي يفرزها، ومن خلال الصعوبات والمشاكل التي ذكرت إلا أن الدراسات أجمعت على وجود مشكلتين أساسيتين في هذا الأسلوب:

1- هناك من يرفض هذا الأسلوب حيث يعتبر من وجهة نظره معقداً ومكلفاً جداً عند التطبيق وبحاجة إلى وقت طويل لتطبيقه وبحاجة إلى ساعات طويلة للتدرب عليه، لذلك يجب الموازنة بين التكلفة والمنافع، ولكن وبرأي الباحث يمكن تخفيض حدة هذه المشكلة من خلال توضيح المنافع التي يتم الحصول عليها من جراء تطبيق هذا الأسلوب مستقبلاً، وفي الأجل الطويل وسهولة التعامل مع مخرجاته مما يسرع عملية تقديم المنتج أو الخدمة، وفتح مجالات واسعة لتخفيض التكلفة، وتحسين الأداء المالي الإداري.

2- بحاجة إلى فهم وتحليل متعمق للأنشطة التي تمارس في المنشآت بالإضافة إلى صعوبة تحديد العلاقة السببية بين التكلفة والنشاط وبين النشاط والمنتج أو الخدمة في المنشآت التي تتسم الإنتاجية

(1) أبو حشيش، خليل، (2012). مرجع سابق، ص 497.

(2) Horngren, C, Foster, G. and Dater, S. (1994). "Cost Accounting A Managerial Emphasis". 8th ed. Prentice-Hall, Inc, New Jersey, P115.

(3) نور أحمد، (1999). مبادئ محاسبة التكاليف الصناعية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص363.

فيها بالتعددية العالية، وإن كان هناك سبب وجيه إلى حد ما في هذا الإدعاء ضد أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط، وهذا ما يتفق عليه الباحث، حيث يعزى الباحث السبب إلى ضعف الكادر. إلا أن هذه المشكلة وبرأي الباحث قابلة للحل أو على الأقل التقليل من وطأتها من خلال توفير الفريق المناسب لتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط بحيث يتضمن هذا الفريق أشخاصاً على دراية كافية بأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط بالإضافة إلى أشخاص يمتلكون المعلومات الكافية عن أنشطة المنشأة أو الشركة المراد تطبيق هذا الأسلوب فيها. وفي كل الأحوال وبرأي الباحث أيضاً فإن المنطق المبني علية أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط سليم تماماً، وذو أنشطة ممتازة ودقة في القياس بالرغم من العيوب والصعوبات السابقة إلا أن المنافع الناتجة من تطبيق هذا الأسلوب تعد أكثر من مشاكله وذلك من خلال مقارنة بالنظم التقليدية لتخصيص التكاليف وخاصة في ظل تعدد المنتجات مما يوفره من قياس دقيق وتحميل للمنتجات بنصيبها من التكاليف. فمن واجب المحاسب بشكل عام ومحاسب التكاليف والإدارة بشكل خاص العمل وباستمرار على تحليل الأنشطة من خلال العلاقة بينها وبين التكلفة المضحى بها، وبغض النظر عن صعوبة أو سهولة هذه العملية.

ثالثاً: الفروقات بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط والنظام التقليدي:

لقد أظهر تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط أفضلية كبيرة مقارنة مع الأنظمة التقليدية، وذلك في مجال تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة، على وحدات النشاط، وعلى الأخص بالنسبة لطبيعة وعدد مسببات التكلفة المستخدمة في تتبع وتحميل التكاليف غير المباشرة على وحدات النشاط. فكثير من التكاليف غير المباشرة تحمل على وحدات النشاط عن طريق مراكز وسيطة يطلق عليها مراكز إنتاجية ثم عن طريق إيجاد معدلات تحميل التكاليف لهذه المراكز الإنتاجية التي هي عبارة عن التكاليف غير المباشرة للمركز الإنتاجي نفسه. إضافة إلى نصيب هذه المراكز من التكاليف غير المباشرة لمراكز الخدمات. ويعتمد أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط على تحميل تكاليف

الأنشطة مباشرة على المنتجات عن طريق ما يسمى بمسببات التكلفة بعد تجميعها في مراكز الأنشطة التي يطلق عليها في ظل النظم التقليدية للتكاليف معدلات التحميل.[1]

إن المدخل التقليدي لتحديد التكلفة غالباً ما يستخدم مجموعات قليلة للتكاليف غير المباشرة. وبالتالي فإن تخصيص التكلفة عادة يتم على أساس متوسطات عريضة، وهو ما قد يؤدي بالإدارة إلى اتخاذ قرارات خاطئة خاصة بالأنشطة أو المنتجات أو المستهلكين. فعلى سبيل المثال فإن المنتج الذي يحدد له تكلفة بأكثر من اللازم في ظل المدخل التقليدي يمكن أن يسعر بسعر مرتفع، الأمر الذي يمكن أن ينتج عنه فقد حصة السوق. وبالمثل فإن الإدارة يمكن أن تحدد أسعار بيع لبعض المنتجات اقل من تكاليف المواد المستخدمة في إنتاجها. والخطورة تكون اشد خاصة عندما يتم إنتاج مئات المنتجات المختلقة بمستويات مخرجات سنوية مختلفة ومتباينة تتراوح بين وحدات قليلة، مثل نوع أو اثنين من المواتير أو الكمبيوتر، واَلآف الوحدات من الأنواع الأخرى، حيث يتم تحميل قدر كبير من التكاليف غير المباشرة على المنتجات ذات الأحجام الكبيرة وقدراً أقل على المنتجات ذات الأحجام الصغيرة في ظل المدخل التقليدي لتحديد التكلفة.

إن معظم رجال الإدارة يرون أن أدارة التكلفة يجب أن تكون من خلال مراقبة الأنشطة وليس المنتجات، وبالتالي فإن تجميع **(Pooling)** التكاليف وفقاً للأنشطة يوفر بلا شك معلومات يمكن أن تساعد الإدارة على تخطيط ورقابة التكاليف بشكل أفضل، من خلال سلسلة القيمة، بدءاً من البحوث والتطوير وانتهاء بخدمة المستهلك.[2]

ويمكن توضيح النقلة النوعية التي أحدثها أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في أنظمة التكاليف التقليدية من خلال الشكل رقم **(18/2/3)** والذي يبين أهم الفروقات بين أسلوب التكلفة على أساس النشاط والنظام التقليدي.

([1]) زريقي، رامي، (2006). مرجع سابق، ص31.

([2]) هورنجرن، تشارلز، فوستر، جورج، (1424). تعريب دكتور احمد حامد حجاج، مرجع سابق، ص 264.

شكل رقم (18/2/3)

الفرق بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط ونظام التكاليف التقليدي

	أسلوب التكلفة على أساس النشاط	نظام التكاليف التقليدي
أسلوب التحليل	أسلوب التحليل الدقيق والشامل والمستمر للأنشطة التي تمارسها المنشأة وبشكل متعمق ومفصل.	أسلوب التحليل البسيط والمباشر للتكاليف وليس للأنشطة.
مجمعات التكلفة	يعمل على تجميع التكاليف ضمن مجمعات بحيث تكون متجانسة داخلياً بالخصائص. كل مجموعة من هذه المجموعات خاصة بعدد معين من الأنشطة ويكون مسبب هذه التكاليف عامل واحد فقط.	يعمل على تجميع التكاليف بشكل إجمالي أو تكاليف كل قسم على حده ولا يوجد تجانس بالخصائص بين تكاليف هذه المجمعات. لا يمكن تخصيص هذه التكاليف من الأنشطة ويكون مسبب هذه التكاليف عدد من العوامل.
موجهات التكلفة	يستخدم عدة موجهات تكلفة بحيث يكون لكل واحدة من مجمعات التكلفة موجه التكلفة الخاص بها والتي تُحمل التكاليف على أساسه ويمكن في بعض الأحيان أن يستخدم أكثر من موجه تكلفة لنفس مجمع التكلفة الواحد.	عادة ما يعتمد على موجه واحد أو أثنين من موجهات التكلفة لتحميل التكاليف وذلك لإفتقاره للعلاقة السببية بين التكلفة والنشاط وبين النشاط والمنتج أو الخدمة.
أساس التحميل	يقوم بتحميل التكاليف الموجودة في مجمعات التكلفة على المنتجات أو الخدمات التي تستخدم الأنشطة الخاصة بتلك التكاليف عن طريق استخدام أساس تحميل يتوافق مع موجه التكلفة الخاص بالنشاط.	يقوم بتحميل التكاليف على المنتجات أو الخدمات باستخدام أساس تحميل واحد وهو حجم الإنتاج مثل (عدد الوحدات المنتجة، ساعات العمل المباشر، أو عدد ساعات عمل الآلات.

التسلسل الهرمي للتكاليف	ليست جميع التكاليف في المنشأة مصدرها أو مسببها الرئيسي الوحدات المنتجة، بمعنى آخر أن العلاقة السببية بين التكلفة والوحدات المنتجة قد تكون غير مباشرة. ويحدد هذا الأسلوب أربعة مستويات لمسببات التكاليف وهي: 1 – تكلفة الوحدة المنتجة (unit-level cost) 2 – تكلفة مجموعة من الوحدات المنتجة (product-level cost) 3 – تكلفة المنتجات المساندة (product-sustaining) 4 – التكاليف الإدارية والعمومية (facility-level cost)	جميع التكاليف في المنشأة يكون مصدرها أو مسببها الرئيسي حجم الإنتاج أو عدد الخدمات المقدمة، أي أن العلاقة بين التكلفة والإنتاج دائماً مباشرة.
اتخاذ القرار	يتمتع بقدرة عالية على توفير معلومات ذات دقة أكبر تدعم القرارات الإدارية وتجعلها أكثر صحة.	غير قادر على توفير معلومات ذات دقة عالية، الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى حدوث مشكلة التكلفة المبالغ فيها أو التكلفة المخفضة.
السيطرة على التكاليف	بسبب تجميع التكاليف ضمن مجمعات تكلفة متجانسة فإن عملية السيطرة سهلة وعالية الكفاءة.	تكون السيطرة فقط على عدد قليل من التكاليف وبالتالي الرقابة في هذا النظام ضعيفة.
تكلفة التطبيق والمنفعة	مكلف في عملية التطبيق والمنفعة منه موجبة ولكن إلى حد معين ومن ثم تصبح التكلفة أعلى من المنفعة.	غير مكلف في عملية التطبيق والمنفعة منه أقل من التكلفة غالب الأحيان بسبب اعتباطية عملية توزيع التكاليف.

المصدر: إعداد الباحث، (2012)، بالاعتماد على عابورة، اشرف، (2005). مرجع سابق ص 23.

وفي رأي الباحث من خلال شكل رقم (18/2/3)، أن ما يجعل أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط يحظى بقبول متزايد هو ضعف نظام التكاليف التقليدي الذي يعاني بصورة واضحة كما ذكر سابقاً مما يلي:

1- الاعتباطية (Arbitrariness) في تحميل التكاليف غير المباشرة على المنتجات أو الخدمات حيث يعتمد على أساس تحميل واحد لتحميل هذه التكاليف وفي الغالب ما يكون هذا الأساس هو التحميل على عدد المنتجات أو الخدمات الأمر الذي يؤدي إلى تشويه تكاليفها.

2- عدم اعتماده على العلاقة السببية (Causal Relationship) الحقيقية بين تكلفة المنتج أو الخدمة والجهد الفعلي المبذول لأداء هذه المنتجات والخدمات واعتبار هذه العلاقة مباشرة دائماً بين التكلفة وعدد الوحدات المنتجة.

3- غير مرن وغير قادر على توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب بالإضافة إلى أن المعلومات التي يقدمها تتسم بدرجة عالية من التعقيد وبحاجة إلى وقت إضافي لتحليلها والاستفادة منها بالشكل الصحيح، وذلك بسبب أسلوب التحليل البسيط الذي يستخدمه لتحليل التكاليف وعدم استمرار هذه العملية.

الفصل الثالث

الأداء المالي والأزمة المالية العالمية في قطاع الشركات العامة

تناول الباحث في هذا الفصل الأداء المالي والأزمة المالية العالمية في قطاع الشركات العامة من خلال ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول:

مفهوم وأهمية الأداء المالي ونماذج البحث المستخدمة في تقييم الأداء المالي.

المبحث الثاني:

مفهوم وأسباب ومظاهر ونتائج الأزمة المالية العالمية.

المبحث الثالث:

طبيعة العلاقة والارتباط بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط والأزمة المالية وبين الأداء المالي.

المبحث الأول

الأداء المالي

Financial Performance

يحتل تقويم الأداء المالي أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظراً لندرة وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة المتنافس عليها لغرض الحصول على أقصى العوائد من هذه الموارد الذي أصبح مسألة ضرورية وملحة في الجوانب المختلفة في الحياة الاقتصادية.

ويعتبر الأداء المالي أحد الأساليب المهمة في تحديد وضع الشركات مالياً. فهو يكشف عن الكثير من العقبات التي تعتبر سبباً في بعض المشاكل المطروحة في الشركات، حيث ينصب الاهتمام بتقييم معدلات الكفاءة والفعالية والهيكل التمويلي في الشركات لما لذلك من أهمية في تحديد العائد على حقوق المساهمين. ومن المعروف أن الربحية في الشركات الصناعية هي انعكاس للكفاءة الإنتاجية لهذه الشركات، وأن الأرباح الموزعة على المساهمين وكذلك أسعار الأسهم في السوق المالي هي انعكاس للربحية في المدى الطويل.

لذلك تهتم الشركات الصناعية متمثلة في إداراتها بتحقيق الربح الملائم الذي يتماشى ورغبات المستثمرين في المحافظة على رؤوس أموالهم بل وزيادتها.

إن الأداء المالي الناجح للشركات لابد أن يكون ثمرة من ثمرات السياسات المالية والإنتاجية والتسويقية الرشيدة التي تعمل الإدارات على إتباعها بما ينعكس إيجاباً على القيمة السوقية للأسهم عن طريق زيادة حصتها من الأرباح.

كما يعد مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهرية من منظمات الأعمال لأنه من خلاله يمكن إعطاء صورة كاملة وشاملة عن سير أنشطة المنظمة وأعمالها على مستوى البيئة الداخلية والخارجية. لهذا يرى الباحث أن من الضروري تخصيص جزء للحديث عن مفهوم الأداء وتقويمه بشكل عام قبل التطرق إلى الأداء المالي.

1 – مفهوم الأداء (Performance Concept):

"يعرف الأداء (**Performance**) بأنه انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها (**ECCLES, 1991:131**) ويعرف أيضا بأنه انعكاس لكيفية استخدام المنظمة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها (**Miller & Bromiley, 1990**). وكذلك عرفه (**Robins & Wiersemal 1995**) بأنه قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها على المدى الطويل. أما (**Wheelen & Hanger, 2000**) فقد عرفا الأداء بأنه تلك النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها"[1].

كما يعرف الأداء بأنه عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة. أو القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة، ومنها الأداء. يعني "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها.[2]

ويلاحظ على تلك التعاريف تباينها في نظرتها للأداء فبعضهم ينظر له على انه المرآة العاكسة للنتائج المطلوب تحقيقها. في حين يعتقد بعضهم الآخر بأنه الطريقة التي يتم من خلالها الاستخدام الكفء للموارد.

إذاً الأداء مفهوم واسع ونشاط شمولي مستمر بالمنظمة يهدف إلى استغلال مواردها المالية والبشرية والمادية بما يتلائم مع الظروف البيئية الداخلية والخارجية وبكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية .

وبناءاً على ما سبق يرى الباحث أن الأداء هو الطريقة والمنهجية التي تتبعها المنظمات في قدرتها على تحقيق النتائج والتي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل لموارد المنظمة المتاحة بكفاءة وفاعلية.

([1]) الجبوري، مهدي عطيه ، (2002). مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري.
([2]) عبد المحسن توفيق، (1998). تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر، ص 3.

2 – مفهوم تقويم الأداء: Performance Evaluations

من البديهي أن تسبق عملية القياس مرحلة التقويم في المؤسسة. ذلك أن عملية القياس هي عملية التقويم الجبري للشئ ووضعه في صيغة رقم أو عدد أو مبلغ أو نسبة مئوية مصحوبة بوحدة القياس كالوزن، الطول،...، وبذلك تكون النتيجة صماء ومن غير تعليق لا تتضمن معنىً للشئ المراد تقييمه. لكن بعد عملية القياس تأتي مرحلة التقويم وهي التعليق أو إصدار رأي مدعماً بأدلة وبراهين على النتيجة المتحصل عليها.

"إن عملية تقويم الأداء نعني بها مقياسا أو حكما على نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها وهو من العناصر الأساسية في عمليات الإدارة إذ انه يوفر المعلومات الضرورية عن الأنشطة المختلفة في المنظمة وبيان نقاط القوة والضعف فيها لتتمكن الإدارة العليا من اتخاذ القرارات المناسبة بخصوص تحديد الأهداف المستقبلية.

ويعرف تقويم الأداء بأنه تلك المرحلة من مراحل الإدارة الإستراتيجية التي يحاول فيها المديرون أن يعرفوا أن الخيار الاستراتيجي ينفذ بصورة صحيحة **(Gluek & Jauch, 1988)** كذلك يعرف تقويم الأداء بأنه قياس للأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقا للتخطيط المعد مسبقا لاكتشاف نقاط القوة والضعف فضلاً عن أن تقويم الأداء اشمل وأدق من قياس أو رقابة الأداء لأنه لا يعني فقط بيان النتائج وإنما يعمد إلى تحليل النتائج والتأكد من أنها تسير وفقا للأهداف المرسومة ووضع الحلول للانحرافات"[1].

إن عملية تقويم الأداء نعني بها إظهار واستخلاص جوانب قوة الشئ وضعفه وذلك بمقارنة ما كانت تهدف إليه المؤسسة مع ما حققته. فينظر إلى عملية تقويم أداء المؤسسة على أنها معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة للوحدة وكيفية استخدام الموارد وحساب التكاليف ومعرفة مدى آثارها على الوحدة ذاتها.[2]

([1]) الجبوري، مهدي عطيه، (2002). مرجع سابق.

([2]) قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، عصام، عباسي، (2012). تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، جامعة ص 43.

ومن هذه المفاهيم السابقة يتضح أن تقويم الأداء مفهوم شامل وموضوعي تحدد فيه الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات والأهداف لفحص النتائج للأنشطة والفعاليات ومقارنة ذلك بالخطط المرسومة والقواعد المحددة بقصد كشف الانحرافات السلبية والايجابية في المنظمات وبيان أسبابها والتأكد من إدارة الموارد المالية والمادية والبشرية بكفاءة وأقل كلفة ووضع المقترحات والحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات واتخاذ القرارات الصحية.

3 – أهمية تقويم الأداء:[1]

يحتل تقويم الأداء أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة المتنافس عليها لغرض الحصول على أقصى العوائد من هذه الموارد الذي أصبح مسألة ضرورية وملحة في الجوانب المختلفة في الحياة الاقتصادية. عليه يمكن إيجاز أهمية تقويم الأداء فيما يلي:

1- يوفر تقويم الأداء قياسا لمدى نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة في تعزيز أداء المنظمة لمواصلة البقاء والاستمرار.

2- يظهر تقويم الأداء مدى إسهام الوحدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق اكبر قدر من النتائج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل التبذير والهدر والضياع في الوقت والجهد والمال.

3- يوفر نظام تقويم الأداء المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

4- يظهر تقويم الأداء تطور المنظمة في مسيرتها نحو الأفضل أو التحول نحو الأسوأ عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانياً من فترة إلى أخرى ومكانيا بالمنظمات المماثلة.

([1]) الجبوري، مهدي عطيه، (2002). مرجع سابق.

5- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنظمات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أدائها.

6- يؤدي إلى تحديد العناصر الكفؤة لوضعها في المواقع الكفؤة الأكثر إنتاجية وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة والتدريب للنهوض بأدائها.

7- تقويم الأداء يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم للحوافز والمكافآت.

8- تحدد عملية تقويم الأداء المركز الاستراتيجي للمنظمة ضمن البيئة الاقتصادية التي تعمل بها وتحديد الآليات وحالات التغيير لتحسين المركز التنافسي.

9- تحقيق درجة من المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة والبيئة التنافسية.

10- تحديد درجة الاتساق بين الأهداف والاستراتيجيات المحددة لتحقيقها وقدرة الإدارة على اختيار البدائل الإستراتيجية.

كما تكمن أهمية الأداء في المنظمات في توجيه الإدارة إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الأشراف، ومساعدة المسؤوليين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم. كما أن لأهمية الأداء دوراً في ترشيد الطاقة البشرية في المنظمات في المستقبل، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها، وكذلك إبراز العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها.[1]

بعد أن تم استعراض مفهوم الأداء وأهميته في المنظمات سيتناول الباحث فيما يلي مفهوم الأداء المالي وتقويمه وأهميته وذلك كما يلي:

([1]) عصام، عباسي، (2012). مرجع سابق. ص 43.

أولاً: مفهوم الأداء المالي:[1]

يركز مفهوم الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف. ويعبر عن أداء الشركات، باعتباره الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها تلك الشركات، ويسهم الأداء المالي كذلك في اتجاه الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح، وتحقيق أهدافهم.

الأداء المالي كمتغير يعتبر أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها نحو الشركات الناجحة. فهي تعمل على توجيه المستثمرين إلى الشركة أو الأسهم التي تشير مؤشراتها المالية إلى التقدم، وبالتالي فهو أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعطيات التي قد تظهر في مسيرة الشركة. فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض وشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها لمعالجة الخلل.

يضاف إلى ذلك أن الأداء المالي أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومؤشرات مالية أفضل من سابقتها ما يعني انه مؤشر للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالية في يوم محدد وفترة معينة .

الأداء المالي يعد من المقومات الرئيسية للشركات إذ يوفر نظاما متكاملا للمعلومات الدقيقة والموثوقة لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات من الأهداف المحددة سابقا.

وهناك عدد من العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحكم أداء الشركات وتشمل العوامل الداخلية المتمثلة بالهيكل التنظيمي والمناخ التنظيمي والتكنولوجيا المستخدمة ودرجة الآلية وكذلك الحجم أما العوامل الخارجية فتشمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية وغيرها.

([1]) الخطيب، محمد محمود، (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، ص 48.

كما يعتبر الأداء المالي تشخيص للوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، الجداول الملحقة، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح وحسب **(Serge evraert)** فإن الأداء المالي يعني تسليط الضوء على فحص العناصر التالية:[1]

– العوامل المؤثرة في المردوية المالية.

– أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المديرين على مردودية الأموال الخاصة.

– مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاز السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح.

– مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

يتمثل الأداء المالي في قدرة الشركة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرة الشركة على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مرودية جيد وتكاليف منخفضة.[2]

إذاً يمكن القول إن الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة.

بمعنى آخر الأداء المالي هو مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المرسومة من طرف الإدارة.

([1]) عصام، عباسي، (2012). مرجع سابق. ص 44.

([2]) محمد، إبراهيم، (2007). الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 150.

ثانياً: أهمية الأداء المالي:

يكتسي موضوع الأداء المالي كما ذكرنا أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، خاصة في الوقت الحاضر، حيث تواجه الشركات بمختلف أنواعها وانتماءاتها القطاعية منافسة شديدة فيما بينها وذلك نتيجة لعولمة السوق والانفتاح الاقتصادي وازدياد المنافسة بين الشركات حيث أصبحت هذه الشركات تركز بشكل كبير على نوعية المنتج أو الخدمة التي تقدمها، بالإضافة لتعدد الأصناف التي تنتجها الشركة الواحدة لتلبية رغبات الزبائن.

جدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال بفعالية وبأعلى كفاءة في المؤسسة كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل علمية وعملية في بناء المؤشرات. بالتالي **تبرز أهمية الأداء المالي من خلال ما يلي:**[1]

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة الاقتصادية وطبيعته.

- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بها.

- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

- المساعدة في فهم التفاهم المتفاعل بين البيانات المالية.

وقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها: "سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد قوة المؤسسة وضعفها. وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف"

---

[1] رفيعة، رعدي وآخرين، (2008). نظام المعلومات ودوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالوادي)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، المركز الجامعي بالوادي 2007-2008، ص 59.

يؤدي التحليل المالي إلى تعظيم قيمة المؤسسة في السوق من خلال قيامها بتشخيص إيجابيات (نقاط القوة) وسلبيات (نقاط الضعف) أدائها الماضي بغرض تعزيز الايجابيات ومعالجة النقائص، وتستطيع الإدارة المالية استخدام مؤشرات التحليل المالي في عملية تشخيص واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأداء ورفع مستواه كما أن التحليل المالي ضروري للتعرف على المركز الحالي للمؤسسة، والذي يعتمد علي البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وجدول حسابات النتائج لذا فهو يعد أداة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي، وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية والكشف عن مواطن القوة يمكن الإدارة من فرصة استغلالها. كما يتيح الكشف عن مواطن الضعف الفرصة للتعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكراً حتى لا تعوق الخطط المستقبلية.

بعد ما تم التعرف على الأداء المالي وأهميته في الشركات، سيتم التطرق إلى مفهوم تقويم الأداء المالي وأهميته، وذلك كما يلي:

1 – مفهوم تقويم الأداء المالي:

لكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والمعوقات التي يمكن أن تواجهها كان لا بد لها من تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود الإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلاً. وعلى هذا يعني تقيم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم "**Jugement**" ذي قيمة "**Value**" حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسات ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة).

أي أن تقويم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً[1] لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

([1]) السعيد، فرحات، (2002). الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 38.

يهدف تقويم الأداء إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الايرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث إن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقاً من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقاً للنظرية الحديثة.

ويعرفه البعض الأخر بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان عن حالة الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس. أو بتعبير أخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية.

ويمثل تقويم الأداء المالي خطوة أساسية على صعيد العملية الرقابية المالية، حيث إن جوهر عملية التقييم هو مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محدد مسبقاً للوقوف على الانحرافات ثم يلي ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيحها.

ومن الناحية الاقتصادية يعطي الأداء عدة حقائق مثل الفعالية أما بالنسبة لتقويم الأداء فيكون بعد انتهاء الأداء الفعلي ومعرفة النتائج المحققة فعلاً، حيث إنه يرتكز على النتائج في نهاية الفترة، وليس التشغيل اليومي ويتطلب تقييم الأداء مقارنة الأهداف المخططة سواء كانت هذه الأهداف إنتاجية أو تسويقية أو مالية تتعلق بالسيولة والربحية.[1]

2 – أهمية تقويم الأداء المالي:

تسعى كل مؤسسة مهما كان نوع نشاطها لتحقيق الأهداف التي رسمتها وهي تقوم على حسن تطبيق السياسات الإدارية التي وضعتها. لكن قد تحدث بعض التغيرات المستقبلية غير المتوقعة للمؤسسة. لذلك من مصلحتها اتخاذ قرارات مناسبة لتمكنها من الاستغلال الأمثل لمواردها وذلك من خلال الاعتماد على تقنية لتقويم الأداء المالي. ومن هذا المنطلق تكمن أهمية تقويم الأداء المالي **فيما يلي**[2]

([1]) رفيعة، رعدي وآخرين،(2008). مرجع سابق، ص 59.
([2]) المرجع السابق، ص 59.

– اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لكي يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية منعاً لتكرارها. ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المؤسسة حيث يساعد ذلك المستويات الإدارية المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء، إذ يركز المديرون على الانحرافات المكتشفة وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى.

– ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المتاحة.

– التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المشروع المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد، وذلك ضماناً لتحقيق الوفورات الاقتصادية ولتلاقي الضياع الاقتصادي والإسراف المالي.

بالإضافة إلى ما سبق فإن أهمية تقويم الأداء المالي تكمن أيضاً في:

– تربط أهمية تقويم الأداء ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط على كافة المستويات في المؤسسة.

– توضيح التنسيق بين مختلف أوجه النشاط للمؤسسة سواء ما تعلق بالإنتاج أو غيره.

كما أن تقويم الأداء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشركة موضوع التقويم، مما يستدعي دائماً أن تكون عملية اختيار المؤشرات والمعايير متفقة مع تنظيم الشركة وإمكانياتها المتاحة بما يتناسب مع طبيعة النشاط الذي تزاوله وحسب النظام الذي تعمل فيه، والخصائص الفنية التي تتميز بها الصناعة التي تنتمي إليها الشركة. إضافة إلى ذلك فإن تحديد هذه المؤشرات يتوقف إلى حد كبير على نوعية مقدار البيانات والمعلومات المتوفرة.

وعليه يمكن القول إن تقويم الأداء المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من الشركات بحيث تكمن أهميته من خلال القيام بعملية التحليل للتعرف على أداء الشركة وتحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى، التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة، المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة، كذلك إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ

القرارات الملائمة. كما تكمن الأهمية باعتباره مؤشراً على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو[1].

ويرى الباحث أن مفهوم الأداء هو وسيلة لتقويم عمل الشركة من جهة التكاليف والتي تعبر عن الكفاءة عن طريق النسبة بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة، حيث يقدم لنا الأداء نظام متكامل مدخلاته تتمثل في الفعالية والكفاءة ومخرجاته تتمثل في تحقيق الأهداف، تقويم أداء الشركة يتمثل في تقييم الأنشطة على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في فترة من الزمن.

كما يرى الباحث أنه مهما كان متاحاً للشركة من موارد مختلفة سواء البشرية والمادية والمالية فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة، وبالتالي فإن الإدارة لا يمكنها معرفة ما حققته من نتائج وأهداف وما ضيعته من فرص ومن أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقويم أدائها وخاصة المالي. ولا يمكن أن يكون تقويم أدائها المالي جيداً إذا لم يحسن المديرون انتقاء المعايير والمؤشرات والنسب التي تعكس أداء الشركة. بحيث توجد بعض المؤشرات تفيد بأن هناك شروط (تقدم تكنولوجيا المعلومات، غياب الطاقة العاطلة وبيئة المنافسة) تؤثر على كفاءة أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط[2].

وهذا ما يؤدي بنا إلى ضرورة تحليل المؤشرات والنسب المالية، كإحدى أهم المعايير المستخدمة في هذه الدراسة لقياس الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

---

(1) دادن، عبد الغني (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد 4، ص ص 41،42.

(2) Douglass & Marinus (2000). "The Association Between Activity-Based Costing And Improvement In Financial Performance".

ثالثاً: مفهوم ونماذج البحث المستخدمة في تقويم الأداء المالي:

تعتبر دراسة الأداء المالي باستخدام النسب المالية الأسلوب الأكثر شيوعا في توفير المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقويم أداء الشركات في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم. ويعتبر كذلك تقييم الأداء جانباً بالغ الأهمية من جوانب وظيفة الرقابة. وتسعى عملية تقويم الأداء المالي إلى معاينة بعض المؤشرات المالية لإلقاء الضوء على هذا الجانب في الموضوع محل الدراسة.

لقد تم استخدام أهم النسب والمؤشرات المالية في هذه الدراسة، والتي يمكن للمحللين استخدامها كمؤشرات في تقويم أداء الشركات وأوجه نشاطاتها المختلفة. **وتم تقسيم هذه المؤشرات على النحو التالي:**

أ – النسب المالية:[1]

تم تقسيم النسب المالية في هذه الدراسة إلى خمس مجموعات رئيسية وهي كما يلي:

المجموعة الأولى: تحليل نسب السيولة: Ratios Liquidity

السيولة هي القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها، ويمكن تحديدها من خلال الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة معينة مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من الاقتراض وزيادة راس المال والأرباح. كما وتسمى ks hgsd,gm بنسب قياس القوة المالية Ratios or financial strength.

ومن أهم أهداف إدارة السيولة المحافظة على استمرار عمل الشركة، وإبعاد مخاطر العسر المالي عنها، وإذا لم تتمكن الشركة من إدارة سيولتها بالشكل السليم، فإنها قد تواجها بعسر ناتج عن عدم القدرة على مواجهة الالتزامات في مواعيدها، هذا وتواجه الشركات نوعين من العسر المالي هما، العسر المالي الفني: وهي الحالة التي تكون فيها موجودات الشركة أكبر من مطلوباتها، أي أن

([1]) الشيخ، فهمي، (2008). التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، بدون ناشر، ص ص 44–52.

للشركة قيمة صافية موجبة، والعسر المالي الحقيقي: وهي الحالة التي تكون فيها قيمة موجودات الشركة أقل من مطلوباتها، أي أن القيمة الصافية للشركة سالبة، وعادة ما يكون العسر الحقيقي كمحصلة نهائية للعسر الفني.

ومن نسب السيولة ما يلي:

1 – نسبة التداول: (Current Ratio)

وتبين عدد مرات قابلية أصول الشركة المتداولة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل، وتعتبر أصول الشركة ضمانا لالتزاماتها في جميع الأحوال، سواء في الاقتراض أو التصفية.

ويتم قياس نسبة التداول **(CR)** حسب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول}(\text{CR}) = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100$$

2 – نسبة السيولة السريعة أو السائلة: (Liquid or Quick Ratio)

وتفسر هذه النسبة قدرة الشركة على تحويل الأصول المتداولة عدا المخزون إلى نقد.

ويتم قياس نسبة السيولة السريعة أو السائلة **(LQR)** حسب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة أو السائلة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \left(\text{المخزون} + \text{م المدفوعة مقدما}\right)}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

المجموعة الثانية: تحليل نسب الربحية: (profitability ratios)

تعتبر الربحية هدف أساسي، وأمر ضروري لبقاء عمل الشركة واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المساهمون، وتستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الإرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة النفقات وغيرها من التكاليف التي تكبدتها خلال فترة محددة من الزمن، وهي أيضا أداة هامة

لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية، وتدل نسب الربحية التي لها قيمة اعلي مقارنة بالفترات السابقة أن الشركة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الإرباح.

ومن أمثلة على نسب الربحية التي سيتناولها الباحث هامش صافي الربح، العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين.

1 – هامش صافي الربح: (Net Profit Margin)

وتعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات والإيرادات.

ويتم قياس هامش صافي الربح: **(N P M)** حسب المعادلة التالية:

$$\text{هامش صافي الربح (NPM)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

2– العائد على الأصول: (Return on Assets)

يعتبر العائد على الأصول من مؤشرات الأداء التشغيلي ذات الأهمية في رصد مدى استغلال الشركة لأصولها في توليد الأرباح.

بمعنى آخر تعتبر هذه النسبة مؤشراً على مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الإرباح. ويشار إليها بالعائد على الاستثمار **(Return on Investment)** وتعتمد بشكل كبير على نوع الصناعة وحجم الأصول المستخدمة في الإنتاج. وبالتالي تستخدم للمقارنة بين الشركات في القطاعات المماثلة لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول. وحيث إن أصول الشركة تتشكل من مجموع المطلوبات ورأس المال، وأن هذه الأموال تستخدم في تمويل نشاطات الشركة، لذلك فإن نسبة العائد على الأصول تعطي فكرة عن مدى فعالية الشركة في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح.

معدل العائد على الأصول يقيس قدرة الشركة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني وأراضي ومخزون.[1] وذلك من خلال بيان كفاءة استخدام أصول الشركة المستثمرة لتحقيق عائد مناسب يبرر التكاليف الخاصة بالاستثمار في هذه الموجودات، مما ينجم عنه مسؤوليتان تقع على عاتق المديرين بهذا الصدد أولاهما: مسؤولية التشغيل الكفء لتلك الأصول. وثانيهما: مسؤولية التمويل المطلوبة للحصول عليها.[2]

ويتم قياس العائد على الأصول **(ROA)** حسب المعادلة التالية:

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

3- العائد على حقوق المساهمين: (Return on Equity)

أحد الأهداف الرئيسية لإدارة الشركات هو تحقيق الدخل لصالح حملة الأسهم العادية. وأحد مقاييس نجاح الشركة في هذا هو معدل العائد على حقوق المساهمين لحملة الأسهم العادية. لذلك فإن هذا المعدل يقيس نجاح الشركة في الوصول إلى هدفها من خلال كفاءة الشركة في استخدام وتمويل الأصول لتوليد المدخلات لحاملي الأسهم العادية حيث يقيس ربحية كل دينار مستثمر من ملاك المشروع بحيث يعكس كل الأنشطة التشغيلية والتمويلية وهو يتأثر بدرجة الرفع المالي وحجم الديون في هيكل رأس المال[3]. لذلك يعتبر العائد على حقوق المساهمين من أهم المؤشرات التي يبنى على أساسها تحليل أداء الشركات بشكل عام.

سامح محمد، (2010)، القوائم المالية وتقيم المشروعات، ماجستير إدارة الأعمال، موقع الإدارة والهندسة الصناعية، htt://Samehar. Wordpress.com ([1])، ص 19.

سلمان، عامر، (2008). دراسة في مصداقية العائد على الاستثمار كمؤشر مالي لأسهم الشركات المدرجة في أسواق البورصة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14/ع49 / ([2])

المرجع السابق، (2008). ([3])

ويعرف أيضا العائد على حقوق المساهمين باسم العائد على القيمة الصافية (return on Net worth). وتستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين. وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين.

إذاً تعتبر هذه النسبة من مؤشرات الربحية المهمة جداً بالنسبة للمستثمرين في الشركة حيث إنها توضح نسبة الأرباح المتولدة نتيجة استثمارهم في الشركة وتوضح العائد على استثماره في الشركة وتعطي رؤية في الاختيار بالنسبة لمستثمري الأسهم بين الشركات حيث تفضل بالطبع الشركات التي يكون العائد على حقوق المساهمين عالٍ لأن هذا هو الذي سوف يعود عليه بالفعل[1]. أي أنه يشكل بعداً ذا أهمية بالغة لحملة الأسهم الحاليين والمحتملين.

وأخيراً يرى الباحث أن العائد على حقوق المساهمين نتيجة حتمية لمؤشرين رئيسين هما: العائد على الأصول (وهو من مؤشرات الربحية)، ومضاعف حقوق المساهمين (وهو من مؤشرات الرفع المالي).

ويتم قياس العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** حسب المعادلة التالية:

$$\text{العائد على حقوق المساهمين (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع حقوق المساهمين}} \times 100$$

المجموعة الثالثة: تحليل نسب الكفاءة والفعالية والإنتاجية (نسب النشاط): Ratios (or Activity Efficiency)[2]

تستخدم هذه المجموع من النسب لقياس قدرة الشركة على تحويل حسابات الميزانية العمومية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات، كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء الشركات المتعلق بالمركز المالي قصير

(1) Financial for Arab World F2AW/2014.

([2]) الشيخ، فهمي، ((2008). مرجع سابق، ص 59.

الأجل، كمؤشر على نشاط الشركة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة، وتعرف أيضا بنسب إدارة الموجودات (Assets Management Ratios)، لأنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لإنتاج اكبر قدر من السلع والخدمات، ولعل أكثر نسب النشاط تطبيقيا في التحليل المالي هي معدلات الدوران.

وسيتناول الباحث في تحليل الكفاءة والفعالية والإنتاجية لبعض من نسب النشاط لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة:

1 – معدل دوران الأصول: Assets turnover

ويشرح معدل دوران الأصول مدى كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات، حيث تستخدم هذه النسبة لقياس حجم المبيعات التي تتولد عن كل دينار من قيمة الأصول، وهو يشير أيضا إلى إستراتيجية التسعير: هوامش الربح العالية تميل إلى تحقيق معدلات منخفضة، بينما يرتفع معدل دوران الأصول مع هوامش الربح المنخفضة.

ويتم قياس معدل دوران الأصول **(AT)** حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول (AT)} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط مجموع الأصول}}$$

2 – معدل دوران رأس المال العامل: (Working Capital Turnover)

وتستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة رأس المال العامل لتوليد المبيعات، حيث يتم تحديد عدد مرات استخداماته خلال فترة زمنية معينة، لمعرفة تشغيل وحدة النقد الواحدة في تمويل العمليات وشراء المخزون السلعي، وتحويلها إلى مبيعات، وكلما زادت معدلات دوران راس المال العامل كلما تضاعف صافي المبيعات بمقدار عدد مرات الأموال المستخدمة في تمويل المبيعات.

ويتم قياس معدل دوران رأس المال العامل **(WCT)** حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل (WCT)} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط رأس المال العامل}}$$

3 – معدل دوران المخزون: (Inventory Turnover)

يستخدم معدل دوران المخزون لمعرفة عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة معينة، هذا ويشير انخفاض معدل الدوران إلى انخفاض نسبة المبيعات، وبالتالي تراكم المخزون السلعي، حيث وجود فائض في المخزون يمثل استثماراً بعائد صفر، كما انه يعرض الشركة إلى مخاطر انخفاض في مستوى أسعار المواد، ويساعد معدل دوران المخزون في احتساب فترة الاحتفاظ المخزون (Inventory Conversion Period) المعروف أيضاً باسم أيام الجرد المعلقة (ديو)، لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تحويل مخزونها إلى مبيعات.

ويتم قياس معدل دوران المخزون **(IT)** حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون (IT)} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

4 – معدل دوران الذمم المدينة: (Receivables Turnover)

وتستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة الشركة في تحصيل ديونها، ويرتبط ذلك بعدد مرات تحصيل الديون خلال فترة معينة، فكلما ارتفع المعدل عن السنوات السابقة أو الشركات المماثلة، فهو يشير إلى تحسين إدارة الشركة في تحصيل ديونها، ويساعد معدل دوران الذمم المدينة في احتساب فترة تحصيل الذمم المدينة بالأيام (Receivables Conversion eriod). لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تحويل ديونها.

ويتم قياس معدل دوران الذمم المدينة **(RT)** حسب المعادلة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة (RT)} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$$

المجموعة الرابعة: تحليل نسب الرفع المالي: (Financial Leverage Ratios)

يطلق الرفع المالي على أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر. وفي الغالب يستخدم لوصف **نسب المديونية (Ratios Debt)**. حيث تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول، هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها الشركة من حيث عب ديونها. وكلما زادت نسب المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة.

وتقيس **درجة الرفع المالي (Financial Leverage Multiplier)** مدى تعرض الشركة إلى المخاطر المالية. وهي كذلك تعكس درجة التغير في عائد السهم الواحد من أرباح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBET).[1] ويعرف أيضاً الرفع المالي بأنه الاستعانة بأموال الآخرين لتحقيق أرباح إضافية يستفيد منها ملاك الشركة. لذا فهو يعتمد على الاقتراض لتمويل عمليات الشركة بغية تحقيق عائد يترتب عليه زيادة أرباح الملاك. وتزداد درجة الرفع المالي بازدياد استخدام مصادر التمويل الخارجي. ويمكن أيضاً زيادة نسبة الرفع المالي باستخدام أدوات مالية أخرى مثل الخيارات المالية (Option) والعقود الآجلة (Futures)[2].

ويعتبر الرفع المالي من أكثر أدوات المراقبة أهمية، ويساعد في تقييم الهيكل التمويلي، داخلياً كان أو خارجياً، وبشكل عام فإنه كلما قل اعتماد الشركة على القروض لتمويل أصولها، كانت هذه الشركة أقل تعرضاً للمخاطر، لأن خدمة القروض والفوائد المترتبة عليها تؤدي إلى استنزاف موارد

([1]) النجار، جميل، (2013). ، مرجع سابق. ص ص 281،318.

([2]) الشيخ، فهمي، (2008). مرجع سابق. ص ص 44–52.

الشركات من سيولة نقدية لازمة لتشغيل مشروعاتها. وهناك من يعتبر الرفع المالي أو الرافعة المالية من المصطلحات التي ابتدعتها الذهنية المؤسساتية لتغليف الأشياء غير المحببة أو السلبية وإعطائها مظهراً جميلاً، فبدلاً من أن نقول استدانة أو مديونية وهو مصطلح يوحي بالمخاطرة والضعف نقول رافعة وهو مصطلح يوحي بالثقة والقوة.[1]

وقد أجريت العديد من الدراسات التي اختبرت العلاقة بين الرفع المالي وربحية المشاريع **(Kester 1986)** و **(Friend and Lang, 1988)** وتوصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين ربحية المشاريع وبين نسبة الدين (إجمالي الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول)، وتظهر الآثار المالية للرفع المالي على أداء منشآت الأعمال مع زيادة حجم التمويل بالدين. حيث يمكن للرفع المالي أن يؤثر إيجاباً على أداء المشروع حتى حد معين من نسبة المديونية. وتستخدم مقاييس العوائد المحاسبية التقليدية، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين والعائد على المبيعات ومعدل دوران الأصول كأساس ليعكس أثر الزيادة أو التخفيض في درجة الرفع المالي على أداء المشروع.[2].

إن أثر الرفع المالي يبدو أكثر وضوحاً في معدل العائد على حقوق المساهمين، والذي يمكن حصر تأثيره **في ثلاث حالات:**

– إذا حققت الشركة أرباحاً، وكان معدل العائد على الأصول أعلى من سعر الفائدة الذي تدفعه الشركة على قروضها: يتضخم العائد على حقوق المساهمين كلما زاد معدل الرفع في رأس مال الشركة.

– إذا حققت الشركة أرباحا، وكان معدل العائد على الأصول اقل من سعر الفائدة الذي تدفعه الشركة على قروضها: يتلاشى العائد على حقوق المساهمين كلما زاد معدل الرفع في رأس مال الشركة.

قصبة، نبال، (2010). أسباب حدوث الأزمة المالي العالمية والحلول المقترحة، عمان: جامعة جرش، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمات (1) الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها، من 14–2010/12/16.

(2) النجار، جميل، (2013)، مرجع سابق، ص 310.

– إذا حققت الشركة خسائر: تتضخم خسائر العائد على حقوق المساهمين كلما زاد معدل الرفع في رأس مال الشركة.

ويتم قياس درجة الرفع المالي **(FLM)** حسب المعادلة التالية:

$$\text{درجة الرفع المالي (FLM)} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع حقوق المساهمين}} \times 100$$

كما ويتم قياس نسبة المديونية **(DR)** حسب المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المديونية (DR)} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

المجموعة الخامسة: تحليل نسب القيمة السوقية: (Ratios Market Value)[1]

تعتبر نسب الأسهم ذات أهمية خاصة لحملة الأسهم وللمستثمرين المحتملين في الأسهم ولمحللي الأوراق المالية ولبنوك الاستثمار، وحتى المقرضين، ويمكن الإضافة إن نسب الأسهم مهمة لإدارة الشركة لقياس تأثير أداء الشركة على أسعار الأسهم العادية في السوق، لان الهدف في الإدارة التمويلية هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم.

ومن نسب القيمة السوقية التي سيتناولها الباحث لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة القيمة السوقية إلى العائد والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

1 – القيمة السوقية إلى العائد: (Price - Earnings Ratio)

وتسمى هذه النسبة بمضاعف السعر (Price multiple) لأنها تظهر مدى استعداد المستثمرين للدفع مقابل الحصول على حصة نسبية من الإرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها الشركة للسهم الواحد، والتي يمكن أن تفسر على أنها عدة سنوات من الأرباح لتسديد ثمن الشراء.

([1]) الشيخ، فهمي، (2008). مرجع السابق ص ص 66–71.

وهي نسبة مالية تستخدم في التقييم، فإذا كانت نسبة القيمة السوقية إلى العائد مرتفعة فإن هذا يعني أن المستثمرين سيدفعون أكثر من كل وحدة من الدخل، وبالتالي ارتفاع تكلفة السهم مقارنة مع أسهم مماثلة.

ويتم قياس القيمة السوقية إلى العائد **(PER)** حسب المعادلة التالية:

$$\text{القيمة السوقية إلى العائد (PER)} = \frac{\text{القيمة السوقية للشهم}}{\text{حصة السهم من صافي الربح}}$$

2 – القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية: (Price - to - Book)

وتسمى أيضا بنسبة القيمة السوقية إلى حقوق المساهمين، وتستخدم للمقارنة بين القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، وتعتمد في احتسابها على الأصول الملموسة، والتي تعبر عن القيمة التصفوية للشركة، وتمكن أهميتها في الاستدلال على عدم وجود مغالاة في تقيم سعر السهم، وهي تشير إلى عدد وحدات النقد أو الدنانير التي يدفعها المستثمر لقاء حصوله على وحدة نقد واحدة أو دينار واحد من صافي حقوق المساهمين، والتي تعطي صورة تقريبية عن القيمة التصفوية لموجودات الشركة بعد سداد جميع التزاماتها القائمة، إلا أن النسبة المنخفضة قد تشير أيضا إلى وجود خطا جوهري في الشركة يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل.

ويتم قياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية **(PTB)** حسب المعادلة التالية:

$$\text{القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (PTB)} = \frac{\text{عدد الأسهم العادية} \times \text{القيمة السوقية}}{\text{مجموع الأصول الملموسة} - \text{مجموع المطلوبات}}$$

ب – نموذج دوبونت (Du Pont Model):[1]

واحد من النماذج أو الأنظمة الأكثر إثارة للاهتمام والثاقبة في التحليل المالي هو تحليل **Du Pont**، الذي سمي على أسم الشركة الكيميائية الأمريكية التي بدأت باستخدام هذه الصيغة وبشكل منهجي في هذه الأرقام في 1920 S. من قبل F. دونالدسون بروان، وهو شخص من الموظفين في قسم الخزانة دوبونت، والذي وضع نموذج **Du Pont** من العائد على حقوق المساهمين.

نموذج **Du Pont** هي التقنية التي يمكن استعمالها لتحليل ربحية الشركة باستخدام أدوات إدارة الأداء التقليدية، حيث يوفر نقطة انطلاق لتحديد نقاط القوة والضعف في الشركة، وذلك باستخدام المعلومات من كل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

تحليل **Du Pont** هو وسيلة للتحليل وفحص وتقييم نسبة العائد على حقوق المساهمين المالية **(ROE)**، حيث يفيد نموذج Du Pont أن العائد على حقوق المساهمين يتأثر بثلاثة أشياء:

– كفاءة التشغيل، والذي يتم قياسه حسب صافي هامش الربح **(NPM)** أو صافي الأرباح مقسوماً على المبيعات.

$$Net\ Profit\ Margin = \frac{Net\ Income}{Sales}$$

– كفاءة استخدام الأصول، والتي تقاس بواسطة مجموع معدل دوران الأصول (TAT) أو المبيعات مقسوماً على الأصول.

$$Asset\ Turnover = \frac{Sales}{Total\ Assets}$$

(1) http://www.12manage.com/methods_dupont_model_ar.html/ 2014.

– الرافعة المالية، والتي تقيس درجة الرفع المالي (**FLM**) (مضاعف حقوق المساهمين) أو الأصول مقسوماً على حقوق المساهمين.

$$Equity\ Multiplier = \frac{Total\ Assets}{Shareholders\ Equity}$$

إن أهمية نسبة العائد على حقوق المساهمين كمؤشر على الأداء تجعل من الأهمية تقسيم هذا المعدل إلى مكونات عديدة توفر نظرة متعمقة في أسباب تغير نسبة العائد على حقوق المساهمين، ويشار إلى عملية تفصيل نسبة العائد على حقوق المساهمين إلى نسب مكوناته بنظام Du Pont، وبداية فإن نسبة العائد على حقوق المساهمين يمكن أن تفصل إلى نسبتين هما هامش صافي الربح ونسبة دوران حقوق المساهمين.

نسبة العائد على حقوق المساهمين =	صافي الربح / حقوق المساهمين	×	صافي الربح / صافي المبيعات	×	صافي المبيعات / حقوق المساهمين

وهذا يوضح أن العائد على حقوق المساهمين يساوي هامش صافي الربح مضروباً في معدل دوران حقوق المساهمين وهو ما يعني ضمنياً أن الشركة يمكن أن تحسن العائد على حقوق المساهمين إما باستخدام موجوداتها بفعالية أكثر أو من خلال زيادة في أرباحها.

إن معدل دوران حقوق المساهمين في الشركة يتأثر بهيكل رأسمالها، وتحديداً فإن الشركة يمكن أن تزيد معدل دوران حقوق المساهمين فيها عن طريق توظيف نسبة أعلى من القروض الرأسمالية ويمكننا أن نرى هذا التأثير في العلاقة التالية:

صافي المبيعات / حقوق المساهمين	=	صافي المبيعات / إجمالي الموجودات	×	إجمالي الموجودات / حقوق المساهمين

وهذه المعادلة تشير إلى أن معدل دوران حقوق المساهمين يساوي معدل دوران إجمالي موجودات الشركة مضروباً في نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق المساهمين وهو مقياس للرفع المالي وهذا التفصيل لمعدل دوران حقوق المساهمين يدل على أن الشركة يمكن أن تزيد معدل

دوران حقوق المساهمين إما بزيادة معدل دوران إجمالي موجوداتها أو بزيادة الرفع المالي. وبضم هذين التفصيليين نرى أن نسبة العائد على حقوق المساهمين في الشركة تتألف من ثلاثة معدلات (نظام Du Pont) كما يلي:

صافي الربح	=	صافي الربح	×	صافي المبيعات	×	إجمالي الموجودات
حقوق المساهمين		صافي المبيعات		إجمالي الموجودات		حقوق المساهمين

$$ROE = \frac{Net\ Income}{Sales} \times \frac{Sales}{Total\ Assets} \times \frac{Total\ Assets}{Shareholders\ Equity}$$

وباختصار، فإن معادلة **Du Pont** هي تحليل سريع للوضع المالي للشركة. فهي تدمج عناصر قائمة الدخل مع قائمة المركز المالي حيث تم بناء النموذج على ثلاثة مكونات، والتي تغطي مجالات الربحية والكفاءة التشغيلية والرافعة المالية (السيولة)، والتي تقيس علاقة هذه النسب الهامة مع العائد على حقوق المساهمين. هذا التحليل يمكن تزويد الإدارة مع رؤى قيمة حول الكيفية التي يمكن أن تحسن عملياتها وزيادة العائد على الاستثمار فيها.

وبالتالي تكون معادلة Du Pont لثلاثة المكونات المستخدمة كالتالي:

$$RoE = (Net\ Profit\ Margin) \times (Asset\ Turnover) \times (Equity\ Multiplier)$$

ويمكن استخدام نموذج Du Pont في تحليل الأداء المالي إما بتحليل ثنائي أو بتحليل ثلاثي وفق ما يلي:

<u>التحليل الثنائي:</u>

يعتمد التحليل الثنائي على تحليل معدل العائد على حقوق المساهمين إلى اثنين من المكونات هي:

- المكون الأول: معدل دوران حقوق المساهمين.

- المكون الثاني: العائد على المبيعات.

وتوضح المعادلة التالية التحليل الثنائي لمعدل العائد على حقوق المساهمين (م ع).

$$\text{م ع} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{حقوق المساهمين}} \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

يمثل الشق الأول من المعادلة السابقة معدل دوران حقوق المساهمين، ويمثل الشق الثاني العائد على المبيعات.

وهذا يعني أن مسببات معدل العائد عبارة عن دوران حق المساهمين والعائد على المبيعات.

ويمكن تحليل معدل العائد تحليلاً ثنائياً آخر يعتمد على اثنين من المكونات الأخرى وهي:

المكون الأول: العائد على الأصول **(ROA)**.

المكون الثاني: درجة الرفع المالي **(FLM)**.

ويتضح هذا التحليل من المعادلة الآتية:

$$\text{م ع} = \frac{\text{الأصول}}{\text{حقوق المساهين}} \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الأصول}}$$

الحد الأول من المعادلة السابقة يشير إلى العائد على الأصول **(ROA)** ، بينما يشير الحد الثاني إلى درجة الرفع المالي **(FLM)**.

وهذا يعني أن مسببات معدل العائد على حقوق الملكية عبارة عن درجة الرفع المالي وقدرها والعائد على الأصول.

التحليل الثلاثي:

يعكس التحليل الثلاثي لمعدل العائد على حقوق المساهمين ثلاث مكونات رئيسية:

- درجة الرفع المالي.
- دوران الأصول.
- العائد على المبيعات.

وتوضح المعادلة الآتية الحدود الثلاثة لمعدل العائد على حقوق المساهمين:

$$\text{م ع} = \frac{\text{الأصول}}{\text{حقوق المساهمين}} \times \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول}} \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}}$$

ويمثل الشق الأول من المعادلة السابقة مؤشر درجة الرفع المالي. ويمثل الشق الثاني مؤشر دوران الأصول. ويمثل الشق الثالث مؤشر ربح المبيعات (العائد على المبيعات).

وسيقوم الباحث باستخدام التحليل الثنائي لنموذج **Du Pont** في هذه الدراسة لمؤشرين: العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) والذي استمد منهما عنوان هذه الدراسة لبيان أثرهما على العائد على حقوق المساهمين (ROE) بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية. وبالتالي يكون تحليل نموذج **Du Pont** المستخدم في هذه الدراسة كما يلي:

$$\textbf{ROA} = \text{Net profit margin} \times \text{Total asset turnover}$$

$$\textbf{ROA} = \frac{\text{Earnings available for common stockholders}}{\text{Sales}} \times \frac{\text{Sales}}{\text{Total assets}} = \frac{\text{Earnings available for common stockholders}}{\text{Total assets}}$$

$$\text{ROE} = \text{ROA} \times \text{FLM}$$

$$\textbf{ROE} = \frac{\text{Earnings available for common stockholders}}{\text{Total assets}} \times \frac{\text{Total assets}}{\text{Common stock equity}} = \frac{\text{Earnings available for common stockholders}}{\text{Common stock equity}}$$

والشكل التالي يبين آلية تحليل نموذج **Du Pont** المستخدم في هذه الدراسة:

شكل رقم (19/3/1)

نموذج تحليل Du Pont

(DuPont System Of Analysis)

(Figure DuPont System of analysis)

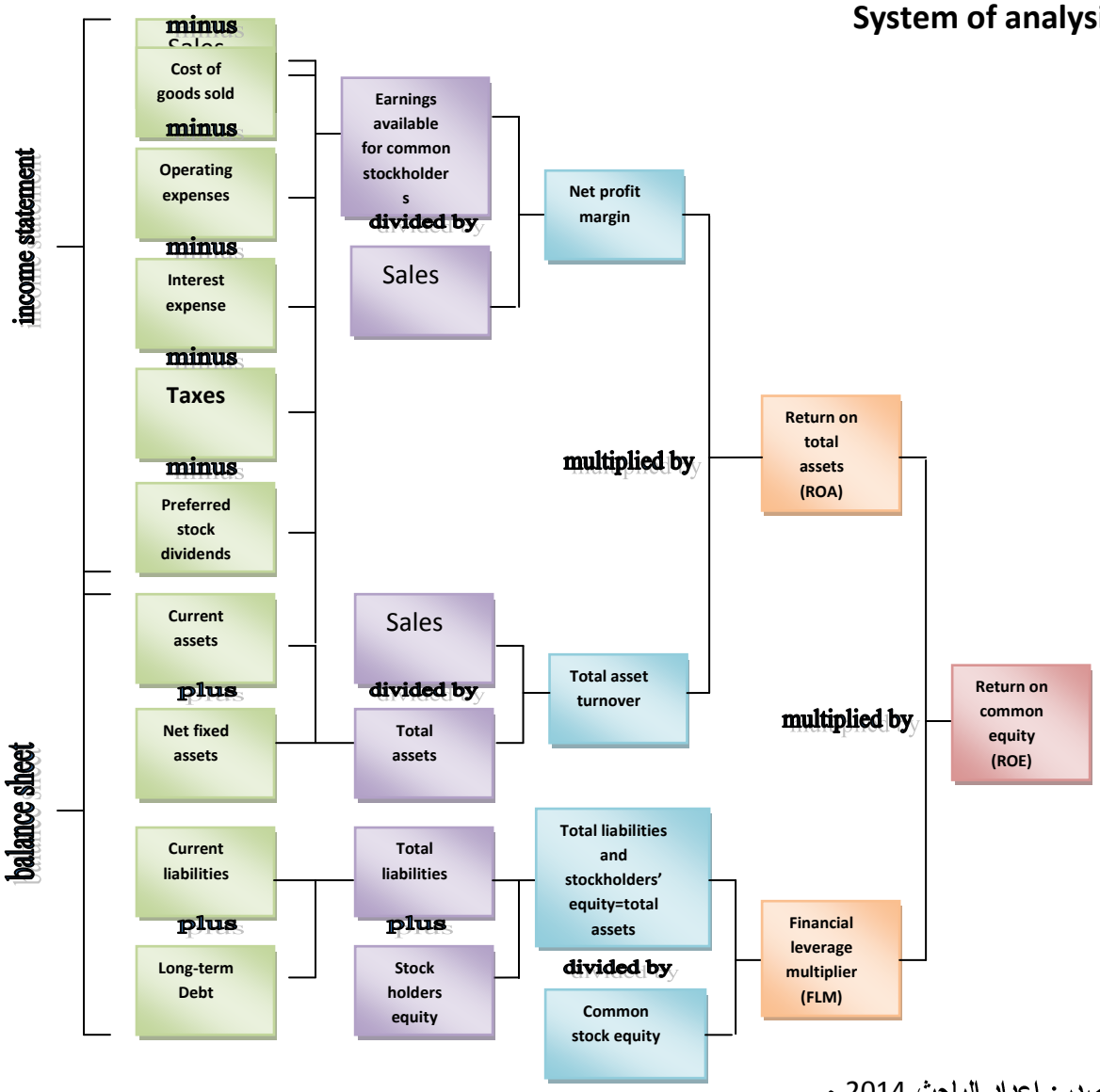

المصدر: إعداد الباحث 2014 م.

بالاعتماد على: http://www.danielihliu.com/blog/wp-content/uploads/2012/04/DuPont

المبحث الثاني

الأزمة المالية العالمية

يقف العالم اليوم مندهشا أمام ما يطلق عليه الأزمة المالية العالمية. فأكبر اقتصاد في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس، ومن من؟؟؟ من أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا، فكيف حدث ذلك؟ ولماذا هي "أزمة مالية" أكثر منها "أزمة اقتصادية"؟ فهي أزمة في القطاع المالي ولكنها تهدد بإغراق الاقتصاد بأكمله. فكيف ولماذا؟ كل هذه الأسئلة تقلق من يحاول أن يفهم ما جرى أو ما حدث!!! ولكي نكون أكثر إنصافاً كان لزاماً علينا أن نعرج على بعض بديهيات ما جرى لنصل في النهاية إلى تفسير مقنع عن ما هي هذه الأزمة وأبعادها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأزمات المالية المتكررة هي من طبيعة النظام الرأسمالي. وبالتالي سيكون من الخطأ الاعتقاد أن الأزمة العالمية الحالية تؤسس وحدها لمرحلة نهاية الرأسمالية. ففي ظل الأزمات والحروب يتعايش النظام الرأسمالي ويتقوى، فأزمات النظام الرأسمالي نوعان: الأزمات الكلاسيكية التي غالبا ما تكون مسبوقة ب "فائض" من المضاربات، والأزمات ذات الإيقاع الطويل وكلتا الأزمتين نتيجة لتناقضات النظام الاقتصادي.

أولاً: مفهوم الأزمة المالية العالمية:

لا يوجد تعريف محدد للأزمة المالية لكن يمكن القول إنها اضطراب حاد ومفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول سواء كانت مادية أو مالية أو حقوق ملكية للأصول المالية (المشتقات المالية)،[1] أو هي التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول. وإذا كانت الأزمة المالية لا تتعلق في بداية الأمر إلا بالأسواق المالية، فإن تفاقمها يؤدي إلى آثار ضارة

(1)الاسدي، يوسف وكاظم، حسين، (2010). تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الإحاطة منها، ضمن أبحاث منشورة في كتاب - الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية، محمد يوسف القريوتي وآخرون، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ص 28.

بالاقتصاد الحقيقي كتضييق الائتمان وبالتالي انخفاض الاستثمار، مما يجر إلى أزمة اقتصادية، بل حتى إلى ركود اقتصادي[1].

ويعرف السيد عليوة (2004) الأزمة بصفة عامة من الناحية الاجتماعية على أنها "توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملاءمة[2].

ويعرفها محسن احمد الخضيري (1992) على أنها "لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة. وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما[3]:

* التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية.

* الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

أما من الناحية الاقتصادية فيقصد بالأزمة بأنها"ظاهرة تعرف بنتائجها، ومن مظاهرها انهيار البورصة، وحدوث مضاربات نقدية كبيرة ومتقاربة، وبطالة دائمة"[4].

وتعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها "انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي[5]".

فالأزمة المالية هي "انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار "فقاعة سعريه" مثلا. والفقاعة المالية أو السعرية،

---

(1) عامر، يوسف العتوم، (بدون تاريخ). أسباب الأزمة المالية العالمية، رؤية إسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الاسلامية، جامعة اليرموك، بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن، ص 3-4

(2) السيد عليوة، (2004). إدارة الأزمات والكوارث-مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، الطبعة 3، القاهرة، ص 13،

(3) الخضيري، محسن، (بدون تاريخ). إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، الاسكندرية، ص 54.

(4) دنيال أرنولد، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، (1992). تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ص ص 11-12.

(5) السيد البدوي عبد الحافظ، (1999). إدارة الأسواق المالية- نظرة معاصرة- دار الفكر العربي، القاهرة، ص 39،

أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية[1]."

وقد عرف الاقتصاد الدولي عدة أزمات مالية ارتبطت أسبابها بالظروف العالمية السائدة بدءاً من أزمة الركود العظيم خلال فترة (1929 – 1933) ثم أزمة المكسيك عام 1994 وأزمة الدول الآسيوية عام 1997، وأزمة الأرجنتين عام 1998، وغيرها من الأزمات. فقد شهدت فترة (2007 و 2008) أزمة مالية شملت أثارها كافة أسواق الرهن العقارية في أمريكا والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير. وبالتالي الأردن ليس بمعزل عن هذه الأحداث، بالإضافة إلى أزمة الديون الأوروبية عام 2011. فقد أصابت هذه الأزمات أصحاب الأموال وغيرهم بالهلع والذعر، مما دفع العديد من المؤسسات الخاصة والحكومات إلى البحث عن مخرج من مأزق الأزمة[2].

من مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص التعريف التالي للأزمة المالية:

هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية والاقتصادية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وتعبر عن انهيار شامل في النظام المالي والنقدي والاقتصادي للدولة.

علواش، ابراهيم، (2008). نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية، مقال منشور على الموقع الألكتروني: www.aljazeera.net/NR/exeres/FE3852AF-FB9E-4E4C-8537-F4E.HTM consulte le 10/11/2008.

([1])

([2]) العتوم، عامر، (بدون تاريخ). مرجع سابق، ص 4.

ثانياً: أسباب الأزمة المالية العالمية:

قبل الحديث عن أسباب الأزمة المالية يستعرض الباحث الأوضاع قبيل الأزمة وبداية الأزمة:

1- الأوضاع قبيل الأزمة المالية العالمية[1]:

لقد مر الاقتصاد العالمي قبيل الأزمة المالية العالمية في عامي 2007 و 2008 بطفرة اقتصادية كبيرة وارتفاع حاد في أسعار جميع مواد الخام الطبيعية والصناعية، وشمل أيضا جميع المنتجات الطبيعية والصناعية ومنها الغذائية.

كما شهد نشاطاً كبيراً في السوق العقاري، وارتفاعاً هائلاً في أسعار العقارات والاستثمار العقاري، وظهور وقيام الكثير من المشاريع الاستثمارية في مجال العقار في جميع أنحاء العالم. وكان ذلك بسبب تنافس البنوك والمصارف حول العالم في تقديم تسهيلات القروض العقارية، مما أدى إلى ازدهار البناء والتشييد، وما نتج عنه طبعاً من ارتفاع كبير في أسعار مواد البناء وأجور الأيدي العاملة، مما حدا بالكثيرين إلى عدم القدرة على البناء عن طريق الادخار الشخصي، ودفعهم ذلك للجوء إلى الاقتراض من البنوك. وبالتالي زيادة الالتزامات مقابل الأصول وعدم توفر السيولة وعدم سداد العملاء لإلتزاماتهم الشهرية مما أدى إلى تفاقم المخاطر المالية على المؤسسات المصرفية وبالتالي ظهور أزمة الرهن العقاري.

2- بداية الأزمة المالية العالمية[2]:

ابتدأت الأزمة المالية العالمية المعاصرة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، مما يعني أن الأزمة أثرت على معظم دول العالم، إن دول العالم العربي ليست بمنأى عن أعباء الأزمة العالمية ونتائجها السلبية بسبب علاقتها الاقتصادية والمصرفية الدولية والتي وفرتها القنوات والأساليب المختلفة. أما درجة التأثر فتختلف من دولة لأخرى كما يؤكد عبد

([1]) أرشيف المدونة الآكترونية، عبد الله البدوي، .http://alazahalmalia.blogspot.com

([2]) المرجع السابق.

الحي زلوم (2008) بقوله:"يتفاوت تأثير الأزمة على الدول العربية من دولة لأخرى بناءً على التزامها بالعولمة. غير أن ابرز الخاسرين من العرب هم الدول النفطية فقد خسروا بشكل كبير سواء على مستوى الاستثمار المحلي أو العالمي، حكومات وأفراداً، ويتوقع أنهم فقدوا أكثر من 50%من قيمة استثماراتهم.[1]

إذاً أول ما ظهرت بوادر هذه الأزمة كما ذكرنا ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تحديداً في (وول ستريت)، وانهيار أسعار الأسهم، وظهور مشكلتي الائتمان والرهن العقاري، وما تلي ذلك من تداعيات بعدها، في نفس الوقت كان هناك انخفاضاً حاداً في أسعار النفط، والكثير من المواد الخام الطبيعية والصناعية.

ففي نهاية عام 2008، وصلت أسعار معظم المواد والمنتجات إلى أسعار لم تصلها من قبل. وأصبح الفرد عاجزاً عن سد احتياجاته اليومية، والوفاء بالتزاماته البنكية الأخرى، مما أدى إلى عدم قدرة البنوك على توفير السيولة بسبب توقف عملائها المقترضين عن دفع الأقساط الشهرية الواجبة عليهم، مما أدى إلى ظهور مشكلة الرهن العقاري.

كما ظهرت مشكلة الأئتمان، والتي هي مشابهة لمشكلة الرهن العقاري، وتتلخص في عدم قدرة أصحابها على تسديد ما صرفوه من بطاقاتهم الائتمانية والفوائد المترتبة عليها للبنوك الصادرة منها.

في نفس الوقت، وصلت الأسهم حول العالم إلى أسعار خيالية، وهو ما يعرف بقمة الهرم، بسبب المضاربات غير المسئولة أو غير المنضبطة. فكان لابد لها من حد، ثم تعاود الانخفاض من جديد. ولكن الانخفاض كان كبيراً وصاعقاً جداً، حيث أصبحت أسهم كثير من الشركات والبنوك دون القيمة السوقية للسهم. كل هذه الأحداث دفعت كثيرا من البنوك والشركات إلى إعلان إفلاسها أو بصدد إعلان إفلاسها.

(1) aboosala7.blogspot.com/2008/10/blog-post_31.html

بعد قيام الباحث باستعراض الأوضاع قبيل الأزمة وبداية الأزمة المالية العالمية يأتي إلى ذكر **الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية [1]:**

تعددت الآراء حول أسباب الأزمة المالية العالمية. فبعض المتخصصين يرون أن أسباب الأزمة المالية العالمية يعود إلى طبيعة النظام المالي العالمي السائد في العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي (النظام الرأسمالي)، الذي يعطي حرية كاملة في التعاملات الاقتصادية والمالية دون تدخل الدولة، وهذا كما يرى المتخصصون سمح بمضاربات غير منضبطة للأسهم، مما أدى إلى رفع أسعارها السوقية بشكل كبير غير منطقي. كذلك المضاربات غير المسئولة والمجنونة في أسعار النفط، مما دفع الأسعار للوصول لقيمة خيالية من جهة.

ومن جهة أخرى عدم وضع قواعد معينة ومحددة للبنوك لتنظيم عمليات الائتمان والإقراض، مما جعل البنوك تقوم بعمليات الائتمان والإقراض بشكل كبير فيه مخاطرة كبيرة. كذلك عدم تدخل الدولة في بادئ الأمر في إنقاذ كثير من البنوك والشركات من الإفلاس بحجة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد (الحرية الاقتصادية).

"وفي مقال على الجزيرة نت عن أسباب الأزمة المالية العالمية، أكد الخبير النفطي والاقتصادي العالمي عبد الحي زلوم (2008) خطورة الأزمة المالية التي يعيشها العالم معتبراً أن العولمة التي انتهجتها الرأسمالية العالمية هي السبب الرئيسي وراء الأزمة. وأن الأزمة المالية بينت عورة الرأسمالية. كما أشار إلى أن إدخال النظام المالي النقدي "الطفيلي" على الاقتصاد الحقيقي منذ سبعينات القرن الماضي تسبب في إرهاق البنية التحتية للاقتصاد، وأنه يهددها بالانهيار.

واعتبر زلوم (2008) أن الأزمة في حقيقتها اكبر مما هو معلن، وأن أيام الرأسمالية باتت قليلة وأنه من المحتمل أن يتاح المجال للنظام الاقتصادي الإسلامي ليقدم دوراً في حل الأزمة"[2].

([1]) أرشيف المدونة الكترونية، عبد الله البدوي، مرجع سابق

([2]) المرجع السابق.

ويرى بعض المتخصصين أن هناك عوامل عديدة ساهمت في هذه الأزمة ومنها:

. التأرجح الكبير في أسعار النفط والأسهم.

. التضخم.

. الاتفاق الكبير على الحروب وزيادة الإنفاق العسكري مما أدى إلى قلة الإنفاق في مجال التنمية.

. زيادة الخسائر الناجمة عن المشاكل والكوارث الطبيعية والبيئية بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري.

. توظيف الاقتصاد في خدمة الأهداف السياسية والعسكرية بدلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

. الفساد الإداري والمالي وظهور الكثير من عمليات النصب والاحتيال حول العالم.

إذاً تكمن أسباب الأزمة المالية العالمية في الآتي[1]:

1 – الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية:

شهد الاقتصاد الأمريكي ركودا ملحوظا في عام 2008 ، ويمكن الاستدلال على ذلك بمؤشرات من السوق المالي. فقد هبط مؤشر داو جونز (Daw Jonze) الصناعي لأسهم الشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 679 نقطة. وانخفض مؤشر ستاندارد بور (S&P) 75 نقطة. وانخفض مؤشر ناسداك (NASDAQ) 95.2 نقطة[2]. ومن مؤشرات السوق الحقيقي الدالة على الركود زيادة عجز الموازنة بمقدار 455 مليار دولار، والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بـــ 3.2%. كما وصل إجمالي النفقات العامة إلى 2.98 تريليون دولار، بارتفاع بلغ نسبته 9.1% عن سنة 2007، وهي أعلى نسبة ارتفاع منذ عام 1990. ومن جانب أخر انخفض متوسط سعر المنازل في أمريكا بنسبة 9.5% وهو اكبر انخفاض منذ عام 1999.[3]

([1]) العتوم، عامر، (بدون تاريخ). مرجع سابق ص 4-8.

([2]) النجار، إبراهيم، (2009). الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية ، ص 72-73.

([3]) موقع الرائد. نت :http://www.al-raeed.net/raeedmag/preview.php?id=1283

2 – قروض الرهن العقاري:

نتيجة لتخفيض سعر الفائدة الأمريكي تشجعت العديد من المصارف على منح قروض لشراء المساكن بفائدة متدنية وصلت إلى 5%. فانكب المستهلكون على شراء البيوت في مختلف أنحاء أمريكا. ونتيجة توفر السيولة لدى المصارف والفائض النقدي بسبب السياسة التوسعية والقدرة على خلق النقود، تشجعت المصارف على إعطاء المزيد من القروض العقارية، مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في أسعار العقارات، فأصبح المنزل الذي كان سعره 150 ألف دولار مثلا يساوي 300 ألف دولار.

3 – توريق (تصكيك) الديون العقارية:

التوريق عملية تحويل الموجودات غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول، أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقترضين آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال[1]. حيث أن أثر عملية التوريق أدى إلى انخفاض في أسعار العقارات مما كانت عليه، لأن ارتفاعها كان غير منطقي وبالتالي انخفضت الأسعار الحقيقية، مما أغرق المقترضون بالديون لشرائهم العقارات بأسعار عالية جداً أدى ذلك إلى عدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المؤسسات المصرفية، وبالتالي أصبحت المؤسسات المصرفية مهدد بالإفلاس مما خلق وضعاً اقتصادياً متأزما.

4 – نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية:

حيث تقوم البنوك المركزية بالرقابة الدقيقة على أعمال البنوك التجارية على الرغم من أن غياب الرقابة على العمل المصرفي ضعفت أو انعدمت بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وشركات الرهن العقاري والمؤسسات المصرفية مثل السلطات النقدية والبورصة مما خلق وضعاً مالياً متأزماً. كما تسبب انعدام الرقابة والإشراف في خلق أزمة في أحد أهم عناصر وأركان الاقتصاد المالي وهو "الثقة". إذ تصبح الأمور أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام

(1) بلوافي احمد، (2009). أزمة عقار..أم أزمة نظام، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ص 262-263.

المالي الذي يقوم على ثقة الإفراد، فالعملاء لا يفقدون ثقتهم بالمؤسسات المالية والمصرفية نتيجة أخطاء في طريقة العمل بقدر ما يفقدون هذه الثقة إذا علموا أنه لا يوجد من يراقب أو يضمن حقوقهم من بنوك مركزية أو حكومات تجاه تعثر المؤسسات المالية والمصرفية. ومع فقدان الثقة يقل الشراء ويكثر البيع وتنخفض أسعار الأصول المالية وبالتالي مزيد من الانهيار المالي.

5 – أسباب أخرى[1]:

أ – انتشار الفساد الأخلاقي مثل: الاستغلال والكذب والشائعات المغرضة والغش والتدليس.

ب – نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى، أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع وهذا يلقى أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى[2].

ج – التوسع في الإنفاق الاستهلاكي.

د – التوسع في منح بطاقات الائتمان (credit card) بدون رصيد.

لقد تبين من تحليل أسباب الأزمة المالية المعاصرة أنها تتركز حول النظم الوضعية الآتية[3]:

– نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض.

– نظام التجارة بالديون أخذاً وعطاءاً.

– نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الأجل.

– نظام بيع الديون.

– نظام المشتقات الذي يقوم على المعاملات الاحتمالية والحظ.

---

(1) السبهاني، عبد الجبار، (2008). الأزمة المالية المعاصرة في عيون طالب اقتصاد إسلامي، نقلاً عن موقعه: http://faculty. Yu.edu.jo/Sabhany/

(2) بلقاسم، زايري، الأزمة المالية المعاصرة، (2005): الأسباب والدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات جامعة شلف، 25-2005/11/26، ص 7-9.

(3) جمعه، محمود عباد، (2009). الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان-لبنان.

ثالثاً: مظاهر الأزمة المالية العالمية[1]:

تعددت أشكال ومظاهر الأزمة المالية العالمية في مختلف أنحاء العالم، ويمكن ملاحظة أثارها أكثر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أكثر من أي مكان أخر في العالم. ولكن هذا لا يمنع امتدادها إلى مختلف أنحاء العالم، ولكن بوتيرة مختلفة، ومن أهم مظاهرها:

. ظهور مشكلة الائتمان (البطاقات الائتمانية): وهي عدم قدرة العملاء على تسديد مصاريف وفوائد بطاقاتهم الائتمانية.

. ظهور مشكلة الرهن العقاري: وهي عدم قدرة المقترضين على سداد القسط الشهري الذي حصلوا عليه لبناء أو شراء عقار ما للبنك الذي حصلوا على القرض منه.

. تراجع قدرة الكثير من البنوك والمؤسسات العقارية والشركات الكبيرة على استمرار تمويل عمليات الإنتاج بها، وكذلك ضعف قدرتها على سداد ديونها، مما أدى إلى إفلاسها.

. انخفاض القوة الشرائية للأفراد حول العالم خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا.

. تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات والتي ترتب عليها اضطراباً وخللاً في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لـــ8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال بداية عام الأزمة[2].

. تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1.4% سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009 مع توقع تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تصل نسب النمو عام 2009 في الولايات المتحدة إلى 0.9%، مقابل 0.1% لليابان، و0.5% لأوروبا.

. تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" الى ما دون 55 دولار للبرميل.

. إعلان رسمي بدخول ايطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود اقتصادي.

([1]) أرشيف المدونة الكترونية، عبد الله البدوي، مرجع سابق.
كورتل، فريد، (2008). الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، رئيس تحرير مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية
([2]) المحكمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة الجزائر.

. انخفاض المبيعات ولا سيما في قطاع العقار والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة[1].

. الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك، لأن رأس المال جبان وهذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة.

. ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية.

. ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.

رابعاً: نتائج الأزمة المالية العالمية:

كان للأزمة الاقتصادية العالمية نتائج سلبية حول العالم بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص. لا بد من الوقوف حولها **ومن أهم هذه النتائج**[2]**:**

– تأرجح في أسعار النفط بأكثر من 70%

– انهيار أسعار الأسهم وانخفاض قيمة معظم الأسهم دون القيمة السوقية للسهم لكثير من المؤسسات الكبيرة في العالم.

– تأرجح مستوى التضخم في جميع أنحاء العالم.

– إعلان الكثير من المؤسسات والشركات والبنوك إفلاسها.

– فقدان الملايين من العمال حول العالم لوظائفهم مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة والباحثين عن عمل.

– توقف العديد من المشاريع العملاقة حول العالم.

– تراجع معدل دخل الفرد والرفاهية حول العالم.

الزيادات، علي، والخرابشة، (2013). أثر الأزمة المالية عل الأسواق المالية العالمية، حالة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الأردني، جامعة (1)البلقاء التطبيقية، مجلة الجامعة الأسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، ص ص 399-426.

(2) أرشيف المدونة الكترونية، عبد الله البدوي . مرجع سابق.

– الدعوة إلى إيجاد ضوابط وقوانين تنظم العمليات الاقتصادية عامة والمالية خاصة.

– الدعوة إلى إيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد غير النظام الرأسمالي.

– الدعوة إلى اعتماد سلة عملات بديلاً للدولار كعملة احتياطية في العالم.

– تراجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية حول العالم.

– انكماش النمو الاقتصادي العالمي.

– ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في العالم.

– توقف أصحاب العقارات عن الدفع بعد أن أرهقتهم الزيادات الربوية مما اضطر البنوك لبيع المنازل محل النزاع والتي رفض أهلها الخروج منها وهبطت أسعار العقار فما عادت تغطي قيمتها الفعلية مستحقات البنوك ولا شركات التأمين[1].

– تفاقمت الأزمة حيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربعة من أكبر الدول الآسيوية إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالي الناتج المحلي لها[2].

كما انعكست نتائجه وتداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول، وتأثرت بها الدول العربية على اعتبار أنها جزء من منظومة الاقتصاد العالمي وتربطه علاقات اقتصادية. ومن المؤكد أن درجة تأثيرها يختلف بين الدول العربية على حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي. والأردن كغيرها من الدول العربية ليست بمنأى من تداعيات الأزمة على الأنظمة والسياسات الاقتصادية والمصرفية...، وتأثرها بشكل مباشر أو غير مباشر في المدى الطويل أو القصير، وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة كما يلي[3]:

جمعه، محمود عباد، (2009). كلية المال والأعمال، قِسم التمويل والمصارف، جامعة آل البت، الأردن، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان-لبنان. (1)

شحادة، حسين، (2008). لماذا الاقتصاد الإسلامي هو المخرج من الانهيارات المالية والاقتصادية، مجلة الأمان الدعوي، العدد 831، 7 (2)

كورتل، فريد كورتل، (2008). مرجع سابق. (3)

* مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية وهي السعودية، البحرين، عمان، قطر، الكويت، الإمارات العربية المتحدة.

* مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة وتشمل الأردن، مصر، تونس، الجزائر.

* مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة وتشمل السودان وليبيا.

وفيما يلي نستعرض آثار الأزمة المالية العالمية على الأردن[1]:

تأثر الاقتصاد الأردني بتداعيات الأزمة المالية العالمية وعزز من تداعيات الأزمة التي تفجرت خريف عام 2008 على الأردن التأثير الذي تركته على اقتصاديات العديد من دول المنطقة العربية وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي حيث مئات الألوف من العاملين الأردنيين تم تسريحهم، كما أن معظم الاستثمارات المتوجهة للأردن تأتي من هذه الدول.

كما أن أزمة دبي المالية لعام 2008 أدت إلى تراجع في الأداء المالي أثر سلبياً على الاقتصاد الأردني وبالتالي أثر ذلك على كافة القطاعات ومنها شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

حيث ظهرت آثار الأزمة بشكل واضح على العديد من المؤشرات الاقتصادية في الأردن، بخاصة لجهة زيادة عجز الموازنة العامة للدولة التي وصلت مع نهاية أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2008 إلى نحو 1.16 مليار دولار نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي وتراجع حجم المساعدات الخارجية إلى نحو 700 مليون دولار، وفقا لأرقام وزارة التخطيط الأردنية. كذلك ارتفع حجم الدين العام للأردن إلى 13 مليار دولار مع نهاية أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2008، وقدر الخبراء تراجع حجم تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 58.8% عن عام 2008، وبلغت قيمة التحويلات خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2009 نحو ملياري دولار فقط، على حين بلغت قيمة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال السنوات الثلاث قبيل بدء الأزمة المالية العالمية عام 2008 نحو أربعة مليارات دولار سنويا في المتوسط .وهذه التحويلات قام بإرسالها نحو 600 ألف أردني كانوا يعملون في الخارج معظمهم في دول الخليج.

([1]) موقع الجزيرة نت : تفاقم تأثير الأزمة المالية على الأردن. 2014 .http://www.aljazeera.nt

ومن المؤشرات على تأثير الأزمة تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 65%، إذ لم يزد حجمها في النصف الأول من عام 2009 عن 310 ملايين دولار، وفق بيانات البنك المركزي الأردني.

وقلصت حالة الركود العالمي حجم الصادرات الأردنية للخارج بنسبة 22%، وحسب دائرة الإحصاءات العامة فان الاقتصاد الأردني نما في النصف الأول من العام 2009 بنسبة 3.2%

إن الأزمة أثرت على الاقتصاد بأسرع ما توقع المسئولون، لذلك تأخرت ردود الفعل الحكومية على مواجهة تداعياتها، وهذا ما فسر الارتفاع الكبير في عجز الموازنة. كما لم يكن هناك سلوك جماعي في التعاطي مع أثارها لذلك سجل **تراجع قطاعات استثمارية عديدة وفي مقدمتها قطاع العقار.** وهذا بدوره أثر على صناعة الحديد في الأردن مما أنعكس سلباً على شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.

وكان تأثر الأردن بالأزمة المالية نتيجة تأثر أسواق الخليج العربي بها حيث أوقفت العديد من الدول الخليجية استثماراتها بالأردن. ورغم الأزمة فإن استثمارات البنك المركزي لم تتأثر لجهة موجوداته، كما نجحت السياسة الأردنية مع الجهات المانحة بعدم تقليص المساعدات المقدمة للأردن بشكل كبير رغم قيام العديد من الجهات المانحة وبخاصة أميركا والاتحاد الأوروبي بتقليص حجم مساعداتها. وكان التحدي الأكبر أمام رأس السياسة الاقتصادية هو تخفيض الإنفاق الغير الأساسي مع المحافظة على فاعلية مشاريع ضرورية لتحقيق النمو المستهدف.

وعن تأثيرات أزمة دبي المالية الأخيرة على الاقتصاد الأردني، أدى إلى مزيداً من العمالة المسرحة، وبالتالي تراجعت حوالات المغتربين في الخارج مما ساهم سلباً في عجز ميزان المدفوعات.

ومن التحديات الحقيقية التي ظهرت جلياً أمام الاقتصاد الأردني بعد الأزمة المالية العالمية، هو مدى قدرة المسئولين وراسمي السياسة الاقتصادية على قراءة المعطيات الإقليمية المتسارعة ومدى انعكاسها على الاقتصاد الأردني وكيف ترجمت كل هذه القراءات رقميا في موازنة ما بعد الأزمة .

وقد كان التحدي الأبرز أمام الحكومة الأردنية أثناء الأزمة المالية العالمية هو كيفية توفير فرص عمل للأردنيين خلال مرحلة ما بعد الأزمة والحد من تنامي معدلات البطالة التي تزيد يوم بعد يوم مع وجود ما يقارب 88 ألف خريج من الجامعات والكليات سنويا.

هذا وفي رأي الباحث ومن خلال ما تم استعراضه عن الأزمة المالية العالمية، أن تداعياتها ما زالت مستمرة وقد تستمر لفترة لاحقة، حيث إن الاقتصاد العالمي يتجه نحو الركود والكساد. وهذا بدوره جعل الحكومات عاجزة عن تنفيذ سياساتها التنموية. كما جعل المؤسسات المالية والبنوك تشدد وربما لا تقوم بعمليات التمويل والإقراض. وهذا بدوره حد من أعمال التنمية والتشييد، وبالتالي تراجع الطلب على الكثير من المواد والمنتجات المختلفة.

كذلك أدى ذلك إلى تراجع مستويات الدخل القومي ودخل الفرد حول العالم، وهذا بدوره قلل من مستويات الرفاهية وقدرة الأفراد على الإنفاق، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإقبال على مختلف المنتجات، وهذا انعكس بدوره على وحدات الإنتاج المختلفة مما جعلها تستغني عن الكثير من العمال.

لذا لابد لدول العالم أن تتكاثف وتحاول أن تجد حلاً يساهم بشكل جذري من خلال القضاء على ألأسباب التي تؤدي إلى ظهور أزمات أخرى في المستقبل من خلال التخفيف من سخونة اقتصاديات المنطقة وتوفر البيئة الاقتصادية الصحيحة التي تجنب اقتصاديات المنطقة الهزات وترسخ لنمو وتطور اقتصادي قابل للاستمرار.

وأما بالنسبة لتداعيات وأثار الأزمة المالية العالمية عام 2008 على الاقتصاد الأردني من الصعب القول إن الاقتصاد الأردني بكافة قطاعاته لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية الاقتصادية التي شهدها النظام الرأسمالي، على الرغم من بعض التطمينات. "صحيح أن نسبة استثمارات الأردنيين في أسواق المال العالمية كانت متواضعة، إلا أن ملكية غير الأردنيين في الشركات المساهمة الأردنية شكلت حوالي 50% من رأسمال هذه الشركات أنذاك. وأن حالة الفزع والذعر انتقلت سريعاً لأسواق المال العربية. إن كل الأسباب كانت متوفرة للعولمة الرأسمالية لتصدير أزمتها إلى مختلف دول العالم وفي عدادها الأردن، خاصة وأن شبح الأزمة الاقتصادية لف معظم الدول الرأسمالية. ومع

اشتداد الأزمة فإن عشرات المؤسسات المالية أعلنت إفلاسها لعدم الثقة بقدرة برنامج الإنقاذ الأمريكي في وقت الانهيار، والاقتصاد الرأسمالي داخل في دورة كساد استغرق سنوات قبل الخروج منها، بدأت أثارها ملموسة بانخفاض معدلات الإنتاج في المصانع العملاقة وفصل عشرات الآلاف من العمال عن العمل، بعد إغلاق المؤسسات المالية، والمفاجأة التي شكلت صدمة حقيقية للأمريكيين نبأ تبخر تريليون من صناديق الادخار الاجتماعية نتيجة انهيار البورصات. قد نشعر بالارتياح لانخفاض أسعار بعض السلع والمواد الأولية بسبب الكساد، إلا أن هذا العنصر الايجابي في الأزمة نتاج مرض اقتصادي وليس ناجماً عن ظاهرة صحية. ونحن لم نكن محصنين من عدوى هذا المرض لهشاشة اقتصادنا وضعفه من جهة، ولعولمة رأس المال من جهة أخرى، خاصة في ظل مناخ اقتصادي عالمي لم يشكل حافزاً لتقديم المنح والمساعدات للدول الفقيرة مما حرمنا من بعض المساعدات الخارجية في السنوات الماضية. إن حزمة من الإجراءات الوقائية والضرورية في الأردن بشكل عام والشركات بشكل خاص ومنها شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة ساهمت في تخفيف أثار هذه الأزمة، خاصة وأن الاقتصاد الأردني عانى من تداعيات السياسة الليبرالية التي طبقت في السنوات الماضية، ومنها خصخصة مؤسسات للدولة كانت تدر دخلاً للخزينة قبل التخلي عنها لصالح الرأسمال الأجنبي. إضافة إلى السياسات الإنكماشية التي طبقت بزيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة لتمويل الموازنة، وما رافقها من زيادة في النفقات العامة لا تتناسب مع نمو إيرادات الخزينة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض لتمويل عجز الموازنة. هذه السياسات أضعفت قدرة الاقتصاد الوطني على المرونة في مواجهة الأزمات، فالموازنة عانت من عجز يفوق المليار ونصف المليار دينار، حوالي 25% من النفقات العامة، والميزان التجاري عانى من عجز تجاوز الثلاث مليارات ونصفاً خلال النصف الأول من 2009، والمديونية ارتفعت على الرغم من استخدام عائدات التخاصية لتسديد ديون دول نادي باريس، والتضخم تجاوز كافة الخطوط الحمراء

15% خلال الأشهر الثمانية الماضية من عام 2009، مما أدى إلى تردي الأوضاع المعيشية للمواطنين بسبب تآكل الأجور الفعلية نتيجة الغلاء الفاحش"[1].

(1) بسيسو، حمدي، (2009). الاقتصاد الإسلامي المعاصر، الإطار المفاهيمي والتطبيقي، محاضرة ألقيت في كلية الدفاع الملكية الأردنية 2009/5/19، عمان-الأردن،

وأخيراً وليس آخراً، يمكن الخروج وإيجاد منفذ لمواجهة وتجاوزأي أزمة، وذلك عن طريق الاعتماد وتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي والتي منها تعديل أسلوب التمويل العقاري ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية القائمة على المشاركة أو التمويل التأجيري، بالإضافة إلى منع المضاربات قصيرة الأجل من البيع على المكشوف والشراء بالهامش وعدم التعامل بالمشتقات المالية والمستقبليات التي حرمتها الشريعة الإسلامية مع إنشاء السوق الإسلامية المشتركة وحماية عمليات غسيل الأموال.

وخلاصة القول عندما يتم الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي والتحصن بضوابط الأحكام الشرعية في كافة المعاملات المالية والتجارية، يمكن الخروج والتصدي لأي أزمة مالية أخرى ممكن أن تحدث، وصدق الله عز وجل القائل: "(فإما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً ونحشره يوم القيامة أعمى)"[1]

(1) آية قرآنية من سورة طه، 123-124.

المبحث الثالث

الارتباط بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) والأزمة المالية وبين الأداء المالي

أولاً: الارتباط بين تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط والأداء المالي:

أثبتت الدراسات والنظريات وجود علاقة إيجابية وارتباط بين تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط والأداء المالي. وخير مثال على ذلك المقالات الحديثة المنشورة في مجلة Harvard business review حيث أظهرت النتائج وفرة في التكاليف بحيث أصبحت تكاليف 10 أنشطة تفي تكاليف 20 نشاط والذي تحقق بعد تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC).[1] كما أكدت تلك المقالات أن هذا الأسلوب يساهم في تدعيم القدرة التنافسية وذلك من خلال تخفيض التكاليف وبالتالي يستطيع أن ينافس كافة الشركات في السوق المحلية والعالمية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حصة المؤسسة السوقية وبالتالي زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف والذي يؤثر مباشرة على زيادة الأرباح المحققة بما ينعكس إيجاباً على حقوق المساهمين والعائد على الأصول. وهذا بدوره يزيد الثقة بالمؤسسة وترتفع أسعار أسهمها في السوق وذلك للنمو المستمر في الأرباح والذي يتحقق بفضل تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC).

كما يوفر أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط معلومات دقيقة أكثر تفصيلا عن التكلفة الأمر الذي يزيد من دقة المؤشرات والمقاييس والنسب المالية التي تساعد كثيرا في الوقوف على الوضع المالي للمؤسسة في سبل تطوير الأداء.

إن تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وبما يوفره من معلومات دقيقة عن التكاليف يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات إدارية سليمة الأمر الذي ينعكس على حسن استغلال الموارد المتاحة والذي يعتبر

(1) Garg, Ashish & Rafiq, Aamer, (2002). Using Activity-Based Costing to Improve Performance, Bank Accounting & Finance, Vo1, (15), No. (6), October, PP 5-8.

خطوة على طريق تطور الأداء المالي[1]. كما أن أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط زود الإدارة بمعلومات تتعلق بتحسين الأداء المالي للشركات من خلال المؤشرات المالية وغير المالية لقياس مسببات التكلفة. كما أن الفوائد المالية التي يمكن تحصيلها من أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط هي إمكانية التنبؤ بتحسن الأداء المالي، وهذه النتيجة تعتبر خطوة مهمة لتقريب الارتباط الكامل بين تعريف الشروط التي تؤثر على نجاح تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وبين توثيق كفاءة أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط كأداة ربحية[2].

ثانياً: طبيعة العلاقة والارتباط بين الأزمة المالية العالمية وبين الأداء المالي:

لقد كانت الأزمة المالية العالمية الناجمة عن الإقراض العقاري من أهم الأسباب التي أثرت بصورة سلبية على نتائج الشركات في مختلف القطاعات، وأضعفت هذه الأزمة أداء جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء وعلى وجه الخصوص أداء الكثير من الشركات والمؤسسات الصناعية. ولكن السؤال الذي يطرح: هل يوجد فعلاً ارتباط بين الأزمة المالية والأداء المالي على كافة اقتصاديات العالم؟ قد تختلف الآثار التي انعكست على الدول جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من دولة إلى أخرى نظراً لاختلاف الهيكل الاقتصادي لكل دولة وطبيعة صادراتها أو مستورداتها ومدى انفتاحها وانكشافها على العالم الخارجي. وفي ظل العولمة ومع اتساع دائرة اندماج الاقتصاديات العربية مع الأسواق المالية العالمية، تجعل هده الاقتصاديات غير بعيدة عن الأحداث العالمية، ولا يمكن لها أن تتفادى تقلبات الأسواق العالمية وانعكاسات صدماتها السلبية. كما أن شدة اعتماد اقتصاديات الدول العربية على الولايات المتحدة والدول الأوروبية تصديراً واستيراداً يجعلها شديدة الحساسية لأية تغيرات اقتصادية ومالية خارجية تحدث في تلك الدول، خاصة في مجالات تقلبات أسعار الصرف والتضخم وتغيرات أسعار النفط وفي السياسات المالية والنقدية وغيرها من التحولات والتداعيات الأخرى.

الجخلب، درويش، (2007). دور أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في تطوير الأداء المالي، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية–غزه، ص 37. (1)

(1) Douglass & Marinus (2000) The Association Between Activity-Based Costing And Improvement In Financial Performance

رغم أن أسواق الأوراق المالية في الدول العربية يضفي عليها طابعها المحلي، إلا أنها تعتبر شديدة الحساسية تجاه أية أحداث اقتصادية أو سياسية خارجية. فقد شهدت هذه الأسواق خلال عام 2008 تقلبات حادة وتراجعات غير مسبوقة في مؤشراتها على أعقاب الأزمة المالية العالمية، فبعد التحسن النسبي في أدائها خلال عام 2007 وفي بداية عام 2008 عادت مؤشرات هذه الأسواق إلى الهبوط مع تفاقم تداعيات الأزمة المالية العالمية. وانخفض المؤشر المركب الذي يحتسبه صندوق النقد العربي والذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية العربية بما نسبته 49.40% ليصل إلى 166.2 نقطة في نهاية عام 2008، مقارنة مع 328.7 نقطة في نهاية عام 2007. وفيما يتعلق بالأداء الفردي للأسواق وفقاً لمؤشراتها المحلية، فقد سجل سوق دبي المالي أكبر تراجع من بين الأسواق العربية بنسبة بلغت 72.42% تليه السوق المالية السعودية بنسبة 57.02%، وسجلت البورصة المصرية خسارة بلغت نسبتها 56.43%، ثم سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 47.49%، وتراجع سوق عمان بنسبة 16.97%.[1] إذاً فالملاحظ أن الأزمة المالية الأخيرة قد تسببت بالفعل بتباطؤ كبير في الأنشطة الاقتصادية وتراجع في الأداء في معظم البلدان، وهذا يشير إلى الارتباط الوثيق بين الأزمة المالية العالمية والأداء المالي للأسواق والشركات بإظهار نتائج سلبية على أدائها. إن كل الأسباب متوفرة للعولمة الرأسمالية لتصدير أزمتها إلى مختلف دول العالم وفي عدادها الأردن، حيث يوجد ارتباط قوي بين السوق الأردني والسوق الأمريكي من خلال وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، وهذا ما تعززه نتائج تحليل هذه العلاقة من خلال الجدول التالي:

(1) حجاج، محمد، (2009). أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير، دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007– 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح ورقلة

جدول رقم (1/3/3)

يوضح معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين السوق الأردني والأمريكي

السنة	مؤشرات السوق الأردنية	مؤشرات السوق الأمريكية
2007	3184	875
2008	4431	736
2009	3579	612
2010	4217	656
2011	4780	734

المتغيرات	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية
السوق الأردنية	0.95	0.01
السوق الأمريكية		

المصدر: إعداد الباحث 2014 م.

يلاحظ الباحث من الجدول رقم (1/3/3) أن معامل ارتباط بيرسون يساوي (0.95). هذا يشير إلى أن هناك ارتباط قوي بين السوق الأردنية والسوق الأمريكية.

وبالنظر إلى القيمة الاحتمالية لمعامل ارتباط بيرسون تساوي 0.01 وهي اقل من مستوى معنوية (0.05)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السوق الأردنية والأمريكية، وهذا يدل إذاً على وجود علاقة طردية.

وبالتالي فإن ذلك يقودنا إلى استنتاج مفاده أن هناك علاقة ارتباط بين الأزمة المالية العالمية وبين الأداء المالي على كافة اقتصاديات العالم بقدر ارتباطها ومدى انفتاحها وانكشافها على العالم الخارجي.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

تناول الباحث في هذا الفصل نبذة عن شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة، تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول:

نبذة تعريفية عن شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة

المبحث الثاني:

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة

أولاً: نبذة تعريفية عن شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة[1]:

1 – النشاط العام للشركة:

تأسست شركة حديد الأردن في 29 آذار 1993 للقيام بإنتاج الحديد والصلب بجميع أصنافه وأشكاله.

وبدأت الشركة إنتاجها من حديد التسليح في عام 1996 ملبية بذلك حاجة السوق من هذه المادة الإستراتيجية بمختلف القياسات وبأعلى المواصفات العالمية. تمكنت الشركة من خلال طاقتها الإنتاجية وجودة منتجاتها من تثبيت موقعها القيادي بين شركات الحديد الأخرى، لتكون أول شركة لإنتاج الحديد في المملكة تحصل على شهادة الايزو (20009001). وتعتبر شركة حديد الأردن من الشركات الرائدة في مجالها حيث استولت على حصة الأسد من السوق المحلي وتعتبر من أضخم الشركات في السوق من حيث الحجم والإنتاج ورأس المال، هذا بالإضافة إلى وصول منتجاتها إلى بعض الأسواق المجاورة المتنامية مثل: لبنان، العراق، وفلسطين، كل ذلك يعود إلى خطة الشركة بتطوير وتنويع منتجاتها لتلبية احتياجات تلك الأسواق وبمواصفات عالمية من خلال إنتاجها الرئيسي من الحديد الصلب وشركاتها التابعة، مما رفع تنافسية الشركة وحجم حصتها سواءً في السوق المحلي أو الخارجي وتنوع مصادر إيراداتها من جهة أخرى.

في عام (2000) وإدراكاً من الشركة بضرورة التطور والتنوع في منتجاتها لتلبية احتياجات السوق المتنامية، بدأت الشركة مرحلة أخرى من مسيرتها بإضافة منتج (حديد الحدادين) إلى قائمة منتجاتها بمختلف المقاسات.

---

(1) المصدر: التقرير السنوي رقم 19 لعام 2012 لمجلس الإدارة لشركة حديد الأردن المساهمة العامة المحدودة

وفي نهاية عام (2003) تم تأسيس شركة حديد الأردن للصناعات الهندسية ذ.م.م والمملوكة بالكامل لشركة حديد الأردن، وتقوم هذه الشركة بعمليات القص والثني لقضبان حديد التسليح تسهيلاً على المقاولين وتوفيراً للوقت والجهد والكلفة في المشاريع الإنشائية المختلفة.

استمرت الشركة في التوسع في نشاطاتها ومشاريعها الإستراتيجية، فدخلت في نهاية عام (2005) كشريك بنسبة (50%) في شركة الائتلاف الأردني لصناعة الحديد والصلب (مصنع صهر الخردة)، وقد باشر المصنع إنتاجهُ الفعلي في شهر تموز من عام (2007). وفي خطوة هامة قرر مجلس إدارة الشركة شراء حصة الشريك البالغة (50%) في شركة الائتلاف الأردني لصناعة الحديد والصلب لتصبح مملوكة بالكامل لشركة حديد الأردن، وقد تمت عملية الشراء في شهر كانون الثاني (يناير) من عام (2008)، لتكون الشركة بهذه الخطوة الإستراتيجية قد وضعت أساساً هاماً في طريق تكامل صناعات الحديد لديها والاعتماد على الذات وتقليل عمليات الاستيراد، إضافة إلى دعم تواجد منتجاتها في الأسواق وفي مختلف الظروف. في منتصف عام 2010 أكملت الشركة (الأم) عملية الاستحواذ على كامل أسهم الشركة المتطورة للشبك الحديدي ذ.م.م. وبهذه الخطوة أصبحت جميع الشركات التابعة مملوكة بالكامل لمجموعة حديد الأردن.

2. موقع الشركات التابعة وعدد الموظفين في كل منها:

1/2 شركة حديد الأردن المساهمة العامة المحدودة:

تأسست الشركة وسجلت كشركة مساهمة عامة محدودة في وزارة الصناعة والتجارة في عام (1993) تحت رقم (226). رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع (35) مليون دينار أردني، ويتمثل نشاط الشركة في إنتاج الحديد والصلب بجميع أصنافه وإشكاله ويبلغ عدد العاملين (207) ما بين موظف ومهندس وفني وعامل وتقسم إلى:

*** (الإدارة العامة):**

تقع شركة حديد الأردن م.ع.م (مكاتب الإدارة العامة 9 في العاصمة عمان – جبل عمان – الدوار الثاني – المملكة الأردنية الهاشمية، ويبلغ عدد الموظفين في مكاتب الإدارة العامة (33) ما بين موظف ومهندس ومستخدم.

*** (مصنع الدرفلة):**

يقع مصنع شركة حديد الأردن م.ع.م للدرفلة في المنطقة الهاشمية – حي الفيحاء – خلف محطة الحسين الحرارية / الزرقاء – المملكة الأردنية الهاشمية، ويتمثل نشاط المصنع في إنتاج حديد التسليح وحديد الحدادين، ويبلغ عدد العاملين في المصنع (174) ما بين موظف ومهندس وفني وعامل.

*** الشركات التابعة:**

1/2 شركة الائتلاف الأردني لصناعة الحديد والصلب م.خ.

تأسست الشركة وسجلت كشركة مساهمة خاصة في وزارة الصناعة والتجارة في عام (2005) تحت رقم (78). راس المال الحالي (26) مليون دينار مدفوع بالكامل. يتمثل نشاط الشركة في صهر الحديد وصناعة حديد البليت وتدوير المعادن، وهي مملوكة بالكامل من قبل شركة حديد الأردن م.ع.م ويبلغ العاملين (308) ما بين موظف ومهندس وفني وعامل.

تقع شركة الائتلاف الأردني لصناعة الحديد والصلب م.خ في منطقة الهاشمية – حي الفيحاء – خلف محطة الحسين الحرارية / الزرقاء.

3/2 شركة حديد الأردن للصناعات الهندسية ذ.م.م

تأسست الشركة وسجلت كشركة ذات مسؤولية محدودة في وزارة الصناعة والتجارة لدى مراقب الشركات في عام (2003) تحت رقم (7960) برأسمال (100) ألف دينار أردني. يتمثل

نشاط الشركة بقص وثني قضبان حديد التسليح بما يتلاءم ومتطلبات المشاريع الإنشائية المختلفة، وهي مملوكة بالكامل من قبل شركة حديد الأردن م.ع.م

تقع شركة حديد الأردن للصناعات الهندسية في منطقة الهاشمية – حي الفيحاء – خلف محطة الحسين الحرارية / الزرقاء – المملكة الأردنية الهاشمية، ويبلغ عدد العاملين (31) ما بين موظف ومهندس وفني وعامل.

4/2 الشركة المتطورة للشبك الحديدي ذ.م.م

تأسست الشركة وسجلت كشركة ذات مسؤولية محدودة في وزارة الصناعة والتجارة لدى مراقب الشركات في عام (2005) تحت رقم (10412) براس مال (500) إلف دينار أردني. يتمثل نشاطها بصناعة الشبك الحديدي بمختلف القياسات وهي مملوكة بنسبة (100%) لشركة حديد الأردن م.ع.م.

تقع الشركة المتطورة للشبك الحديدي ذ.م.م في منطقة الهاشمية – حي الفيحاء – خلف محطة الحسين الحرارية / الزرقاء – المملكة الأردنية الهاشمية، ويبلغ عدد العاملين (12) ما بين موظف ومهندس وفني وعامل.

ثانياً: الهيكل التنظيمي:

الشكل رقم (20/4/1) يوضح الهيكل التنظيمي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة:

شكل رقم (20/4/1): الهيكل التنظيمي

مجموعة حديد الأردن

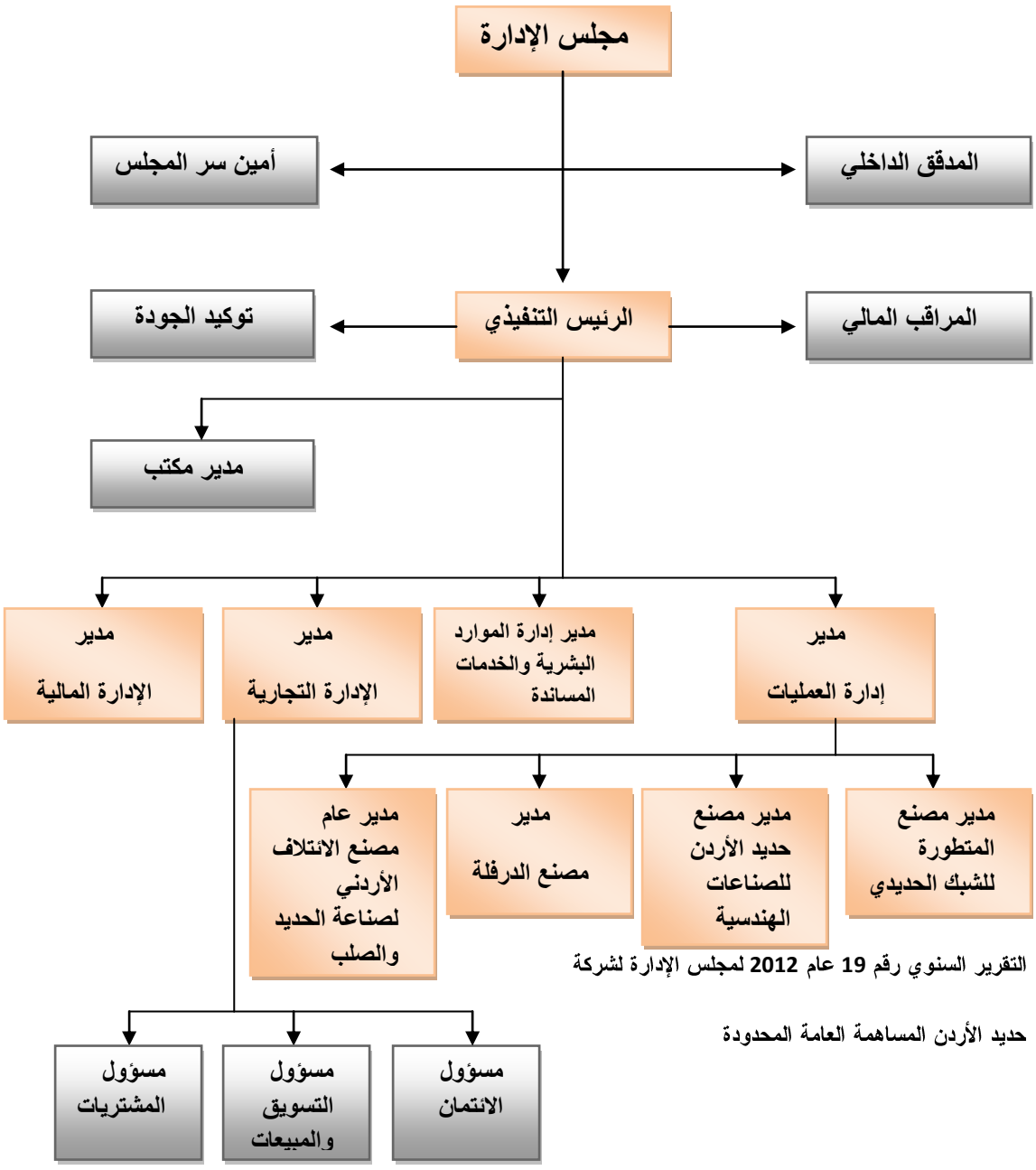

المصدر: التقرير السنوي رقم 19 عام 2012 لمجلس الإدارة لشركة

حديد الأردن المساهمة العامة المحدودة

من خلال الشكل رقم (20/4/1) نجد أن شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة تمتاز بهيكل تنظيمي ممتاز، وذلك من خلال توزيعه للوظائف والمهام على الإدارات المختلفة وشركاتها التابعة، مما لا يؤدي إلى تتداخل في المهام والسلطات فيما بينها.

ثالثاً: أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة.[1]

*** الإطار العام لإعداد القوائم المالية:**

– يتم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

*** أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية:**

– يتم إعداد القوائم المالية استناداً على طريقة التكلفة التاريخية باستثناء بعض البنود التي تم قياسها باستخدام طرق أخرى غي طريقة التكلفة التاريخية.

*** العملة الوظيفية وعملة العرض:**

– يتم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

*** استخدام التقديرات:**

– عند إعداد القوائم المالية تقوم الإدارة باجتهادات وتقديرات وافتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

– يتم الاعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغير التقديرات والسنوات القادمة اتلي تتأثر بذلك التغير.

([1]) التقرير السنوي رقم 19 عام 2012، مجلس إدارة شركة حديد الأردن المساهمة العامة المحدودة.

– إن الأمثلة حول استخدام التقديرات هي الديون المشكوك في تحصيلها والمعدومة، تقادم المخزون، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للاستهلاك، المخصصات، وأي قضايا مقامة ضد المنشأة.

*** أسس توحيد القوائم المالية:**

– يفترض وجود السيطرة عندما تمتلك الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة، أكثر من نصف مجموع حقوق التصويت في منشأة.

– يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات والدخل والمصاريف الداخلية بين المجموعة (الشركة الأم والشركات التابعة) بالكامل.

*** الممتلكات والمعدات والآلات:**

– يتم الاعتراف مبدئياً للممتلكات والمعدات والآلات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً أي تكاليف أخرى تم تحميلها على نقل الممتلكات والآلات والمعدات إلى الموقع وتحقيق الشروط اللازمة لها لتعمل بالطريقة التي ترغبها الإدارة.

– بعد الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات والآلات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة، أما الأراضي فلا تستهلك.

– يتم الاعتراف بالاستهلاك في كل فترة كمصروف. ويتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها باستخدام النسب السنوية التالية: الآلات ومعدات وخطوط انتاج المصنع 5–15%، مباني وإنشاءات وخزانات 2–10%، شبكة الكهرباء والاتصالات 5–12%، وسائط نقل 15%، أجهزة كمبيوتر 10–40%، أثاث وأجهزة مكتبية 9–25%، عدد وأدوات 10–20%.

– تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.

– يتم إجراء اختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات والآلات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغيرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للاسترداد. في حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم احتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.

– عند استبعاد لاحق للممتلكات أو الآلات أو المعدات فإنه يتم الاعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات أو الآلات أو المعدات في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.

*** الممتلكات الاستثمارية:**

– الممتلكات الاستثمارية هي ممتلكات (الأراضي أو مباني – أو جزء من مبنى – أوكليهما):

– محتفظ بها من الشركة لاكتساب غير إيرادات إيجارية.

– تقاس الممتلكات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة المتضمنة تكاليف المعاملات.

– بعد الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات الاستثمارية في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة، ولا يتم استهلا ك الأراضي.

– يتم إجراء اختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات الاستثمارية في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغيرات في الظروف تظهر أن القيمة غير قابلة للاسترداد. في حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم احتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.

– عند أي استبعاد لاحق للممتلكات الاستثمارية فإنه يتم الاعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الاستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات الاستثمارية في قائمة المركز المالي، ضمن الربح والخسارة.

*** المخزون:**

– يتم قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.

– تشمل تكلفة المخزون كافة تكاليف الشراء، تكاليف التحويل والتكاليف الأخرى المتكبدة في سبيل جلب المخزون إلى مكانه ووضعه الحالي.

– يتم تحديد تكلفة المخزون باستخدام طريقة المتوسط المرجح.

– تمثل صافي القيمة القابلة للتحقق السعر المقدر للبيع في سياق النشاط العادي مطروحاً منه التكاليف المقدرة للإكمال والتكاليف الضرورية المقدرة لإتمام عملية البيع.

*** تدني قيمة الموجودات:**

– في تاريخ كل قائمة مركز مالي، تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهر بها الموجودات في قائمة المركز المالي. لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.

– في حال ظهور أي مؤشرات تدني، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني، وهي القيمة التي تتجاوز بها القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي قيمته القابلة للاسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة المنفعة في الموجود أيهما أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم وراغبة بالتفاوض على أساس تجاري. وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تولدها من الموجود.

– يتم الاعتراف بخسارة التدني مباشرة من ضمن الخسائر.

– عند عكس خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم زيادة القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بالقيمة المعدّلة التقديرية للقيمة القابلة للاسترداد بحيث لا تزيد قيمة الزيادة نتيجة عكس

خسارة التدني عن قيمة التكلفة التاريخية المستهلكة في حالة عدم الاعتراف بالتدني في السنوات السابقة. ويتم الاعتراف بعكس خسارة التدني مباشرة من ضمن الربح.

* الأدوات المالية:

– الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجوداً مالياً لمنشأة والتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

– الموجودات المالية

الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:

أ – نقد، أو

ب – أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو

ج – حق تعاقدي لاستلام نقد أو موجود مالي آخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون ايجابية للمنشأة، أو

د – عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

– يتم قياس الموجودات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة مضافاً إليها، في حالة الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى امتلاك الموجود المالي.

– بعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس جميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة.

– يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة من الموجود المالي المقاس بالقيمة العادلة والذي لا يكون جزءاً من علاقة تحوط من ضمن الربح أو الخسارة ما لم يعتبر الموجود المالي استثمار في أداة حق ملكية واختارت المنشأة عرض أرباح وخسائر الاستثمار ضمن الدخل الشامل الآخر.

* تدني قيمة الموجودات المالية:

– يتم تقييم الموجودات المالية، خارج إطار الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالبحث عن مؤشرات انخفاض القيمة في كل تاريخ نهاية سنة.

– المطلوبات المالية

– المطلوب المالي هو أي مطلوب يكون عبارة عن:

أ – التزام تعاقدي لتسليم نقد أو موجود مالي آخر إلى منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شوط من المتوقع أن تكون غير ايجابية للمنشأة، أو

ب – عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

– يتم الاعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملات التي تحمل مباشرة على إمتلاك أو إصدار هذه المطلوبات، باستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة.

– يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

* المخصصات:

– تراجع المخصصات وتعدل في تاريخ كل قائمة مركز مالي. إذا انعدمت أمكانية حصول تدفقات خارجية لتسوية المخصصات، يتم عكس المخصصات وتسجيلها كدخل.

*** الإحتياطيات:**

أ- الإحتياطي الإجباري:

الشركة المساهمة العامة (الشركة الأم)

- يتم تكوين الإحتياطي الإجباري وفقاً لأحكام قانون الشركات الأردني باستقطاع نسبة 10% من صافي ربح السنة ويتوقف هذا الاقتطاع متى بلغ الإحتياطي ربع رأسمال الشركة المصرح به. إلا أنه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الإستمرار في اقتطاع هذه النسبة السنوية إلى أن يبلغ هذا الإحتياطي ما يعادل مقدار رأسمال الشركة المصرح به. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

الشركة المساهمة الخاصة

- يتم تكوين الإحتياطي الإجباري وفقاً لأحكام قانون الشركات الأردني باستقطاع نسبة 10% من صافي ربح السنة، ويتوقف هذا الاقتطاع متى بلغ الإحتياطي رأسمال الشركة. غن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع.

ب- الإحتياطي الإختياري

- يتم تكوين الاحتياطي الإختياري وفقاً لأحكام قانون الشركات باستقطاع نسبة لا تزيد عن 20% من صافي أرباح السنة.

*** ضريبة الدخل:**

- تحتسب ضريبة الدخل وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشمية.

*** تكاليف الإقتراض:**

- تكاليف الإقتراض هي الفائدة والتكاليف الأخرى التي تكبدتها المنشاة عند إقتراض الأموال.

- يتم اعتبار تكاليف الإقتراض كمصروفات في الفترة التي تم تكبدها.

* حصة السهم من الأرباح:

– تحتسب حصة السهم من الأرباح عن طريق تقسيم الربح أو الخسارة المخصصة على المتوسط المرجح للأسهم العادية القائمة خلال السنة.

* العملات الأجنبية:

– عند إعداد القوائم المالية، تحول التعاملات التي تتم بعملات أخرى غير العملة الوظيفية (العملات الأجنبية) بحسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث التعاملات. وفي تاريخ كل قائمة مركز مالي يتم تحويل البنود النقدية المسجلة بعملات أجنبية إلى العملة الوظيفية حسب أسعار الصرف بتاريخ القائمة (سعر الإغلاق). أما البنود غير النقدية المقاسة حسب التكلفة التاريخية بعملات أجنبية فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث التعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملات أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة.

– يتم الإعتراف بفروقات أسعار الصرف الناتجة من تسوية البنود النقدية أو تحويل بنود نقدية كانت قد استخدمت أسعار صرف تختلف عن تلك التي استخدمت عند الإعتراف المبدئي بها خلال الفترة أو في قوائم مالية سابقة من ضمن الربح أو الخسارة في الفترة التي ظهرت خلالها.

* إدارة المخاطر:

أ – مخاطرة رأس المال:

يتم مراجعة مكونات رأس المال بشكل منتظم ويتم الأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال والمخاطر المرتبطة فيه، كما يتم التحكم برأس المال لضمان استمرارية الأعمال وزيادة العوائد من خلال تحقيق التوازن الأمثل بين حقوق الملكية والديون.

ب – مخاطرة سعر الصرف:

– هي المخاطرة الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.

– تنشأ مخاطرة سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملات الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطرة نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.

– تتم إدارة هذه المخاطر عن طريق إجراءات خاصة بأسعار الصرف الأجنبي.

ج – مخاطرة سعر الفائد:

– هي المخاطرة الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.

تنشأ مخاطرة سعر الفائدة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار الفائدة السوقية الناتجة عن عمليات الإقتراض أو الإيداع في البنوك.

– تتم إدارة المخاطر عن طريق المحافظة على الجمع ما بين أرصدة أسعار الفائدة المتقلبة والثابتة خلال السنة المالية بطريقة ملائمة.

د – مخاطرة السعر الأخرى:

– هي المخاطرة الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (باستثناء تلك الناتجة عن مخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.

– تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

هـ – مخاطر الائتمان:

– هي المخاطرة الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة المالية من القيام بتنفيذ إلتزاماته.

– يتم تقييم الائتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الاقتصادية للجهة المدينة.

– تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ بعين الاعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.

و – مخاطر السيولة:

– هي مخاطرة عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.

– تتم إدارة مخاطرة السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.

* تطبيق معايير جديدة ومعدلة:

خلال الفترة الحالية، تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة والمتضمنة معايير المحاسبة وتفسيراتها.

نتج عن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة تغيرات على السياسات المحاسبية ضمن المجالات التالية:

– معيار المحاسبة الدولي (1) "عرض بنود الدخل الشامل الآخر". تتطلب التعديلات تقديم إفصاحات إضافية لقسم الدخل الشامل الآخر بحيث يتم تجميع بنود الدخل الشامل الآخر في فئتين: (أ) البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة. و(ب) البنود التي سيتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة في ظل تحقق ظروف محددة.

1 – تنطبق على الفترة التي تبدأ في 1 تموز 2012 أو بعدها:

– معيار المحاسبة الدولي (12) "الضرائب المؤجلة" استرداد الموجودات الخاضعة. تقدم التعديلات إستناداً للمبدأ العام في هذا المعيار وهي أن قياس الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة يجب أن يعكس النتائج الضريبية التي سوف تتبع من الطريقة التي تتوقع بها المنشأة استرداد القيمة الدفترية للموجود. بشكل محدد وضمن هذه التعديلات، فإن الممتلكات الإستثمارية التي يتم قياسها باستخدام نموذج القيمة العادلة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (40) "الممتلكات افستثمارية" من المفترض أن يتم استرداد من خلال عملية البيع لغرض قياس الضرائب المؤجلة، ما لم يتم دحض الإفتراض في ظروف معينة.

2 – تنطبق على الفترة التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2012 أو بعدها:

في تاريخ إقرار هذه القوائم المالية، صدرت المعايير التالية وتفسيراتها ولكن لم تصبح سارية المفعول بعد كما هو مبين في شكل رقم (21/4/1).

شكل رقم (21/4/1)

المعايير الجديدة وتفسيراتها لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
معيار المحاسبة الدولي (19)	"منافع الموظفين" – تغيير طريقة المحاسبة حول خطط المنافع المحدودة والمنافع عند نهاية الخدمة.	1 كانون ثاني 2013 أو بعدها
معيار المحاسبة الدولي (27)	" القوائم المالية المنفصلة" – متطلبات التوحيد	1 كانون ثاني 2013 أو بعدها
معيار المحاسبة الدولي (28)	"الإستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة" – متطلبات تطبيق طريقة محاسبة حقوق الملكية.	1 كانون ثاني 2013 أو بعدها

معيار المحاسبة الدولي (32)	"الأدوات المالية: العرض" – تقاص الموجودات والمطلوبات المالية	1 كانون ثاني 2014 أو بعدها
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (1)	"تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى" – القروض الحكومية.	1 كانون ثاني 2013 أو بعدها
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (7)	"الأدوات المالية: الإفصاح" – تقاص الموجودات والمطلوبات المالية.	1 كانون ثاني 2013 أو بعدها
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9)	"الأدوات المالية" – التصنيف والقياس.	1 كانون ثاني 2015 أو بعدها
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (10)	"القوائم المالية الموحدة" – إرشادات جديدة للسيطرة والتوحيد.	1 كانون ثاني 2013 أو بعدها
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (11)	"الترتيبات المشتركة" – تصنف على أنها عمليات مشتركة أو مشاريع مشتركة.	1 كانون ثاني 2013 أو بعدها
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (12)	"الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى" – الإفصاحات	1 كانون ثاني 2013 أو بعدها
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (13)	"قياس القيمة العادلة" – إرشادات وإفصاحات.	1 كانون ثاني 2013 أو بعدها
تفسير لجنة معايير التقارير (20)	"تكاليف التجريد في مرحلة الإنتاج لمنجم سطحي" – محاسبة وتصنيف وقياس.	1 كانون ثاني 2013 أو بعدها

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: تحليل البيانات:

سيتم تحليل البيانات من خلال المؤشرات المالية باستخدام النسب المالية ونموذج Du Pont **وذلك كما يلي:**

1 – نتائج المؤشرات المالية باستخدام النسب المالية:

المجموعة الأولى: نسب السيولة Liquidity Ratios وتضم:

نسبة التداول Current Ratio

نسبة السيولة السريعة Liquid or Quick Ratio

المجموعة الثانية: نسب الربحية Profitability Ratios وتضم:

هامش صافي الربح Net Profit Margin

العائد على الأصول Return on Assets

العائد على حقوق المساهمين Return on Equity

المجموعة الثالثة نسب الكفاءة والفعالية والإنتاجية (نسب النشاط) Ratios or Activity Efficiency وتضم:

معدل دوران الأصول Assets turnover

معدل دوران رأس المال العامل Working capital Turnover

معدل دوران المخزون Inventory Turnover

معدل دوران الذمم المدينة Receivables Turnover

المجموعة الرابعة نسب الرفع المالي Financial Leverage Ratios وتضم:

نسبة المديونية Debt Ratio

المجموعة الخامسة نسب السوق Ratios Market Value وتضم:

القيمة السوقية إلى العائد Price - Earnings Ratio

القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية Price - to - Book

والجدول رقم (2/4/2) يوضح **نتائج مؤشرات الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة بتحليل** النسب المالية:

جدول رقم (2/4/2)

بيان مؤشرات الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة بتحليل النسب المالية

نسب السوق RMV (مرة)		نسب الرفع المالي FLR %	نسب الكفاءة والفعالية (نسب النشاط) RAE (مرة)				نسب الربحية PR %			نسب السيولة LR %		
PTB	PER	DR	RT	IT	WCT	AT	ROE	ROA	NPM	LQR	CR	Year
0.90	7.29	17.0	5.02	6.30	5.85	0.83	11.20	9.30	11.24	1.06	1.82	2000
1.73	9.10	29.0	3.75	6.94	6.17	1.02	16.50	11.70	11.56	1.09	1.74	2001
1.27	5.99	36.0	3.07	5.93	3.87	0.92	21.20	13.50	17.0	1.34	1.70	2002
2.33	12.90	25.0	15.0	3.83	2.60	0.80	18.10	13.50	22.0	1.21	2.29	2003
3.15	14.70	21.0	42.4	3.32	3.46	1.22	21.40	16.90	13.89	0.60	2.82	2004
3.67	29.20	41.0	7.88	3.67	5.45	1.50	12.60	7.30	9.0	0.58	1.47	2005
1.65	19.50	12.0	4.58	4.87	4.04	1.32	8.40	7.40	7.0	2.89	4.52	2006
1.88	15.60	19.0	4.62	6.40	3.22	1.31	12.0	9.60	8.0	1.90	2.97	2007
1.18	−5.23	44.0	7.90	6.53	5.65	1.53	−22.1	−12.3	−9.3	0.70	1.82	2008
1.74	13.60	42.0	6.33	3.98	5.09	0.89	12.60	7.30	8.0	0.87	1.66	2009
1.64	20.90	47.0	6.73	4.02	6.39	0.96	7.80	4.10	4.0	0.60	1.38	2010
1.58	13.40	42.0	6.68	4.96	9.51	1.40	11.7	6.80	5.0	0.64	1.44	2011
1.04	1611.8	51.0	5.23	3.48	11.60	1.06	0.06	0.03	0.03	0.33	1.29	2012
1.07	212.26	48.0	7.57	3.12	42.06	1.08	0.50	0.26	0.20	0.33	1.01	2013

المصدر: إعداد الباحث 2014 م

2 – نتائج المؤشرات المالية باستخدام نموذج Du Pont:

الجدول رقم (3/4/2) يوضح **نتائج مؤشرات الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة بتحليل Du Pont:**

جدول رقم (3/4/2)

بيان مؤشرات الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة بتحليل Du Pont

العائد على حقوق المساهمين Return on Equity %	درجة الرفع المالي Financial Leverag Multiplier onc	العائد على الأصول Return on Assets %	Year
11.21	1.21	9.3	2000
16.5	1.41	11.7	2001
21.2	1.57	13.5	2002
18.1	1.34	13.5	2003
21.4	1.26	16.9	2004
12.5	1.71	7.30	2005
8.40	1.14	7.40	2006
12.0	1.24	9.60	2007
–22.1	1.80	–12.3	2008
12.6	1.73	7.30	2009
7.80	1.91	4.10	2010
11.8	1.74	6.80	2011
0.06	2.06	0.03	2012
0.50	1.95	0.26	2013

المصدر: إعداد الباحث 2014 م

والشكل رقم (22/4/2) يوضح مثال لعملية تحليل مؤشرات الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة باستخدام نموذج Du Pon للعام 2000 م:

شكل رقم (22/4/2)

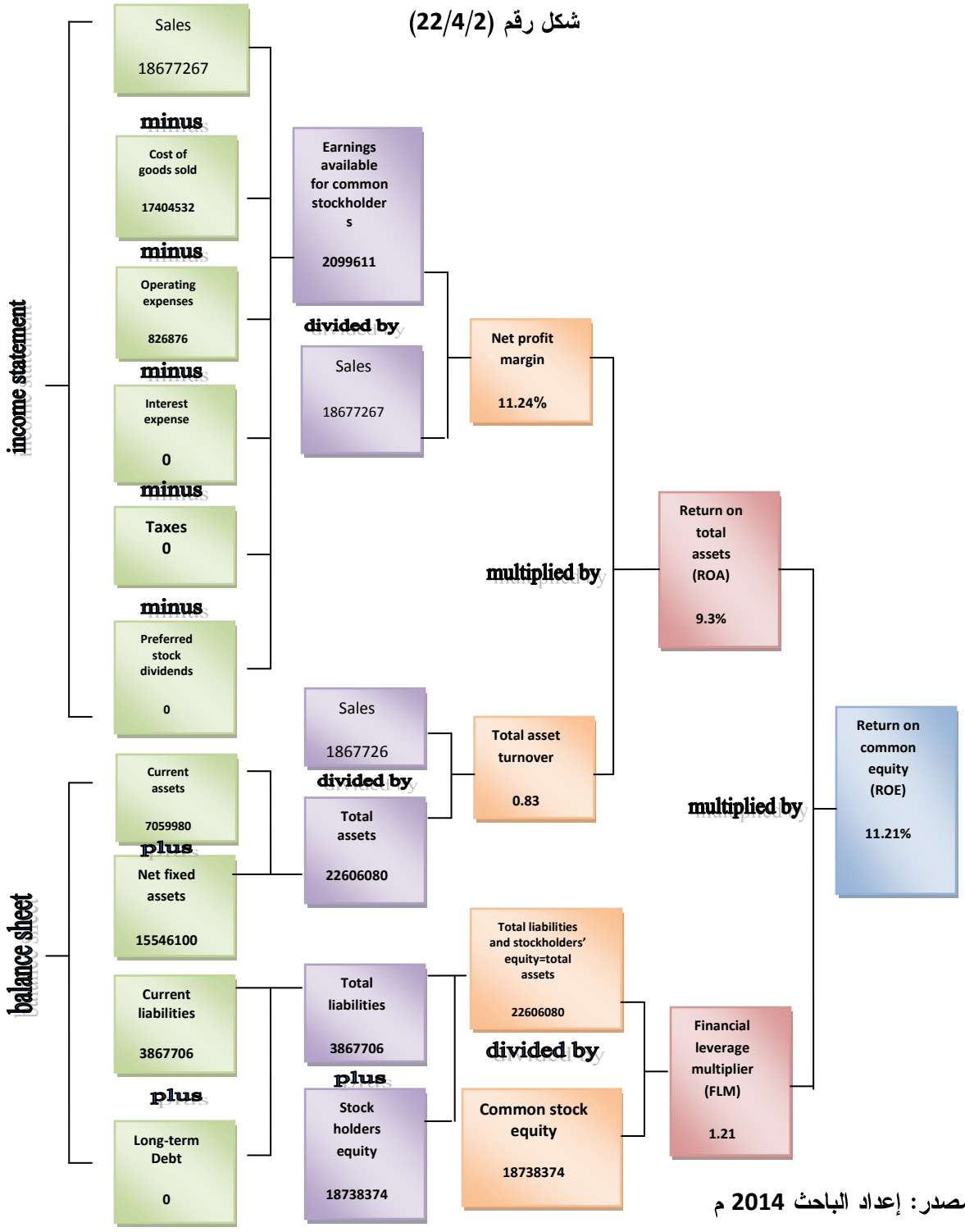

المصدر: إعداد الباحث 2014 م

بالاعتماد على: http://www.danielihliu.com/blog/wp-content/uploads/2012/04/DuPont

$$\mathbf{ROA} = \text{Net profit margin} \times \text{Total asset turnover}$$

$$\mathbf{9.3} = 11.24 \times 0.83$$

$$\mathbf{ROE} = \text{ROA} \times \text{FLM}$$

$$\mathbf{11.21} = 9.3 \times 1.21$$

من خلال التحليل السابق للنتائج المؤشرات المالية بالنسب المالية والمؤشرات المالية باستخدام نموذج Du Pont لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة يمكننا تلخيص التوضيحات التالية:

*** جانب الربحية والكفاءة (كفاءة العمليات):**

بالنظر إلى أداء الشركة خلال ثلاثة عشر سنة يتضح لنا أن عام 2003 يعتبر أكثر ربحية من الأعوام الأخرى، كما أظهر مؤشر الكفاءة في التشغيل في إدارة ومراقبة التكاليف أن عام 2003 أكثر تحكماً ومراقبة وتدنيه لتكاليف النشاط، ومدى جودة السيطرة على التكاليف، وهذا ما بينه مؤشر الربحية عبر سنوات الدراسة، فإننا نلاحظ ارتفاع كفاءة عمليات الشركة، حيث حقق صافي هامش ربح بلغ 22%، يليه عام 2002، حيث سجل هامش الربح نسبة 17%، ثم يليه عام 2004 مسجلاً صافي هامش ربح ما نسبته 13.89%، بعد ذلك انخفض مؤشر كفاءة العمليات ليظهر بالسالب عام 2008 والذي سجل نسبة 9.3%، هذا الانخفاض من العائد كان نتيجة التذبذب الواضح في أسعار المواد الخام بين ارتفاع وانخفاض مضطرد من جهة وارتفاع المصاريف الصناعية من جهة أخرى، بعد ذلك والمزعج في هذا الجانب توالي انخفاض صافي هامش الربح إذا ما قورن بالأعوام من 2000 ولغاية 2004 ليسجل بعد ذلك مؤشر كفاءة العمليات (صافي هامش الربح) ما نسبته 0.03% نهاية عام 2012.

*** جانب الإنتاجية (كفاءة استخدام الأصول):**

وتعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد لإرباح وتعتمد بشكل كبير على نوع الصناعة، وحجم الأصول المستخدمة في الإنتاج.

وعند تحليل هذه النسبة نجد أنها أعلى نسبة وصلت إليها عام 2004، حيث بلغت 16.9% والتي تمثل العائد المتحقق من موجودات الشركة بالكامل، وقد انخفضت هذه النسبة والتي تعكس بذلك الانخفاض في صافي الربح عند مقارنتها بالموجودات وحقوق المساهمين حيث انخفض العائد على الاستثمار عام 2005 مقارنة بعام 2004 نتيجة الانخفاض في صافي الإرباح بنسبة اكبر من الارتفاع في الأصول حيث بلغت النسبة عام 2005 مستوى 0.073 دينار بانخفاض عن عام 2004 بنسبة 56% والتي بلغت 0.169 دينار، لتصل نهاية عام 2006 مستوى 0.074 دينار، ليرتفع إلى مستوى 0.122 دينار عام 2008 مقارنة مع 0.073 دينار نهاية عام 2007، وفي عام 2009 عاود الانخفاض ليبلغ 7.3%، بينما في عام 2010 انخفض عن عام 2009 ليبلغ 0.041 دينار، وفي نهاية عام 2011 وصل لمستوى 0.067 دينار ليشكل أكثر نسبة انخفاض نهاية 2012 بلغت 0.3% من إجمالي الأصول والتي تساوت مع نسبة هامش صافي الربح، حيث هذا الانخفاض كان نتيجة انخفاض صافي الربح في ذلك العام.

جاءت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول والتي تعكس الاستعمال الأفضل للأصول أو ما يعرف بجودة الأصول في الشركة متقاربة بين الأعوام طيلة فترة الدراسة، حيث سجل أعلى معدل دوران للأصول عام 2008، حيث بلغ معدل الدوران 1.53 مرة، بينما كان أقل معدل دوران للأصول قد وصل إلى 0.80 مرة والذي كان من نصيب عام 2003. إلا أنه يمكن القول أن كفاءة استخدام الشركة لأصولها بشكل عام كان جيد.

*** جانب الرافعة المالية (الانكشاف المالي):**

يظهر مؤشر الرافعة المالية لشركة حديد الأردن زيادة مؤشر انكشافها المالي (الرافعة المالية) على مدار أربعة عشر عاماً، وهذا ما يعكس بشكل عام مدى اعتماد الشركة على القروض في تمويل أصولها وشراء أسهم للشركات التابعة، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراتها، واستخدام أكبر الديون لتمويل أصولها، حيث أن زيادة نسبة ديون الشركة عن الحد الأمثل ربما تؤدي إلى انكشاف مالي يؤثر سلباً على أدائها المالي. وتبين الدراسة أن عام 2006 كان أقل مخاطرة من الأعوام الأخرى، كما أن العلاقة في نشاط الشركة بين المخاطر ومردودية الأصول هي علاقة طردية، حيث حققت الشركة إنتاجية ضعيفة نسبياً مقارنة بالأعوام الأخرى، وبالتالي فإن أعلى معدل لمؤشر درجة الرافعة المالية كان من نصيب عام 2012 حيث سجل معدل 2.06 مرة.

الاختبارات المبدئية لمتغيرات النماذج:

* من اجل عرض خصائص العينة العامة، فقد استخدمت عدة مقاييس إحصائية وصفية مثل: الوسط الحسابي (Mean): والذي يعتبر من أهم مقاييس النزعة المركزية، فقد تم استخدمه في هذه الدراسة كمؤشر لبيان متوسط متغيرات النموذج. أظهرت الدراسة أن جميع معدلات الأداء المالي لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة لديها عائد إيجابي، حيث أظهر مؤشر العائد على حقوق المساهمين عائداً أعلى من الآخرين. الوسيط (Median): ويعتبر كذلك أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يأخذ بعين الاعتبار رتبة القيم. ويعَرف بأنه القيمة التي تقسم البيانات إلى جزئيين متساويين، أي هناك 50% من القيم أقل من قيمة الوسيط وهناك 50% من القيمة أكبر من قيمة الوسيط. الانحراف المعياري (Std. Deviation): وباعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية أيضاً، فقد تم استخدامه في هذه الدراسة كمؤشر لقياس درجة مقدار تشتت القيم عن وسطها الحسابي مقاساً بوحدات المتغير نفسها. أشارت الدراسة إلى أن مؤشر العائد على حقوق المساهمين (ROE) لديه أعلى قيمة 11119% بين المؤشرات. الالتواء (Skewness): يقيس عدم التوازن في توزيع سلسلة حول معدلها، حيث يعطي فكرة عن تمركز قيم المتغير، فإذا كانت قيم هذا المتغير تتمركز باتجاه القيم الصغيرة أكثر من تمركزها باتجاه القيم الكبيرة، فإن توزيع هذا المتغير ملتو نحو اليمين ويسمى موجب الالتواء وتكون

قيمة الالتواء موجبة. أما إذا كان العكس فإن هذا الالتواء يكون سالباً أو ملتو نحو اليسار وتكون قيمة الالتواء سالبة. أما إذا كانت قيمة معامل الالتواء صفراً، فإن التوزيع يكون طبيعياً. التلفطح أوالتفرطح (Kurtosis): يمثل تكرارات القيم على طرفي المتغير وهو يمثل أيضاً درجة علو قمة التوزيع بالنسبة للتوزيع الطبيعي. فإذا كانت قيمة التفرطح كبيرة كانت للتوزيع قمة منخفضة، ويسمى التوزيع (كبير التفرطح). أما إذا كانت قيمة التفرطح صغيرة فإن للتوزيع قمة عالية ويسمى التوزيع مدبباً أو قليل التفرطح. الجدول رقم (2/4/4) يوضح هذه الخصائص.

جدول رقم (4/4/2): الاختبارات المبدئية لمتغيرات النموذج

	العائد على الأصول ROA	درجة الرفع المالي FLM	العائد على حقوق المساهمين ROE
المتوسط Mean	6.8135	1.5764	9.4257
الوسيط Median	7.3500	1.6400	11.850
الانحراف المعياري Std. Deviation	7.2930	0.3069	11.119
الالتواء Skewness	-1.1973	0.0109	-1.6499
التفرطح Kurtosis	4.46548	1.60276	5.6900
Jarque-Bera	4.59779	1.1390	10.573
Probability	0.10036	0.5657	0.0050

المصدر: إعداد الباحث 2014 م.

بالنظر إلى الجدول رقم (4/4/2) أعلاه يمكن وصف متغيرات الدراسة وصفاً أولياً من خلال: المتوسط، الوسيط، الانحراف المعياري، مقاييس الالتواء، التفرطح، واختبار Jarque-Bera بأن البيانات تقترب من توزيعها الطبيعي.

* للتأكد من خلوَ نموذج البحث من مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation تم اختبار المتغيرات باستخدام Durbin Watson Test. كما هو موضح في ملحق رقم (1) الذي يبين أن كل متغيرات النموذج تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي.

* لاختبار استقرار البيانات وتسكينها، تم استخدام اختبار (ADF) Augmented Dickey Fuller كما مبين في الجدول رقم (5/4/2).

جدول رقم (5/4/2): Augmented Dickey Fuller Test

Section A: (ROE)			
		t-Statistic	**Prob***
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.814925	0.0830
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	
			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Section B: (ROA)			
		t-Statistic	**Prob***
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.554183	0.1264
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	
			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Section D: (FLM)			
		t-Statistic	**Prob***
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.949189	0.3024
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	
			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: إعداد الباحث (2014) بالاعتماد على برنامج الإحصائي

يوضح لنا الجدول أعلاه أن البيانات ساكنة ومستقرة، وبالتالي نؤكد أن النموذج قابل للاختبار.

ثانياً: مناقشة واختبار الفرضيات:

اختبار ومناقشة نتائج نماذج وفرضيات الدراسة:

بعد أن تمَ اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي وقدرتها على تمثيل العلاقة في نماذج الدراسة، وبعد أن تمَ عرض المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة تأتي المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة اختبار ومناقشة نتائج نماذج الدراسة وفرضياتها كما يلي:

1 – اختبار نموذج الدراسة الأول: أثر العائد على الأصول **(ROA)** ودرجة الرفع المالي **(FLM)** على العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة:

يظهر الجدول رقم **(6/4/2)** اختبار الانحدار المتعدَد لنموذج الدراسة الأول من خلال اختبار الفرضية الأولى والفرضية الثانية كما يلي:

اختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية ما بين العائد على الأصول **(ROA)** وبين العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. تهدف هذه الفرضية إلى البحث في أثر العائد على الأصول **(ROA)** على العائد على حقوق المساهمين **(ROE).**

اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية ما بين درجة الرفع المالي **(FLM)** وبين العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. تهدف هذه الفرضية إلى البحث في أثر درجة الرفع المالي **(FLM)**، على العائد على حقوق المساهمين **(ROE).**

جدول رقم (6/4/2)

نتائج تقدير النموذج القياسي (نموذج تحليل الانحدار المتعدد) لمتغير (ROA) و (FLM) على (ROE)

المتغيرات	قيم المعامل B	قيمة T	مستوى المعنوية Sig
المقطع (قيمة الثابت) C	−13.715	−5.087	0.0004
ROA	1.6939	26.686	0.0000
FLM	7.3583	4.8783	0.0005
R^2 المعدلة	0.988		
Jarque-Bera	10.573		
Sig J-Bera	0.0050		
قيمة F	478.77		
Sig F	0.0000		

المصدر: إعداد الباحث 2014 م.

يلاحظ من الجدول رقم **(6/4/2)** وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين العائد على الأصول **(ROA)** ودرجة الرفع المالي **(FLM)** والعائد على حقوق المساهمين **(ROE)** وفقا" لاختبار **(t)** عند مستوى معنوية (5%). حيث بلغت قيمة **(t)** المحسوبة لمعامل متغير العائد على الأصول **(ROA)** (26.686) بمستوى دلالة معنوية (0.0000) . وقيمة **(T)** لمعامل درجة الرفع المالي **FLM** (4.8783) بمستوى معنوية (0.0005) وجميع قيم مستوى الدلالة المعنوية لهذه المتغيرات أقل من مستوى المعنوية 5%. حيث جاءت ذات أثر معنوي Significant، وهذا يدل على أن العائد على الأصول **(ROA)** ودرجة الرفع المالي **(FLM)** يلعب دوراً مهماً، ومؤثر تأثيراً قوياً على العائد على حقوق المساهمين **(ROE)**.

قياس كفاءة النموذج الأول:

كما تشير النتائج الواردة بالجدول رقم **(6/4/2)** إلى وجود تأثير قوي لمتغيري العائد على الأصول **(ROA)** و درجة الرفع المالي **(FLM)** على متغير العائد على حقوق المساهمين **(ROE)**. حيث بلغ معامل التحديد (98.8%)، وهذه النتيجة تدل على أن متغيرات العائد على الأصول **(ROA)** و درجة الرفع المالي **(FLM)** تساهم بمقدار (98.8%)، وما نسبته (0.012) عبارة عن مساهمات بين متغيرات أخرى غير مضمنَه في النموذج. كما إن هذه النسبة تفسر التغيرات في المتغير التابع (العائد على حقوق المساهمين **(ROE)**) بنسبة (98.8%). وهذه دلالة على جودة العلاقة بين كل من العائد على الأصول **(ROA)** ودرجة الرفع المالي **(FLM)** وبين العائد على حقوق المساهمين **(ROE)** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. كما تم التأكد من ثبوت معنوية النموذج ككل من خلال اختبار **(F)**. حيث بلغت قيمة **(F)** (478.7) بمستوى معنوية (0.0000) وهى قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05).

2 – اختبار نموذج الدراسة الثاني: أثر تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** على الأداء المالي **Financial Performance** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة:

في نموذج الدراسة الأول تم دراسة أثر العائد على الأصول **(ROA)** ودرجة الرفع المالي **(FLM)** على العائد على حقوق المساهمين **(ROE)**. بعد ذلك تمَ دراسة أثر تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** على الأداء المالي، وسيتم من خلال اختبار الفرضية الثالثة باختبار الانحدار المتعدد على **النحو التالي:**

اختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة معنوية بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** والأداء المالي **Financial Performance** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. تهدف هذه الفرضية إلى البحث في أثر أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط **(ABC)** على الأداء المالي. كما هو مبين في جدول رقم (7/4/2).

جدول رقم (7/4/2)

نتائج تقدير النموذج القياسي (نموذج تحليل الانحدار المتعدد) لمحدد DUM1 (ABC) على ROE

المتغيرات	قيم المعامل B	قيمة T	مستوى المعنوية Sig
المقطع (قيمة الثابت) C	−17.056	−5.8861	0.0002
ROA	1.8333	50.507	0.0000
FLM	7.2880	3.8857	0.0037
DUM	3.9025	3.7560	0.0045
R^2 المعدلة	0.9930		
Jarque-Bera	10.573		
Sig J-Bera	0.0050		
قيمة F	322.83		
Sig F	0.0000		

المصدر: إعداد الباحث 2014 م.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (7/4/2)، يمكن القول أن هناك وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على العائد على حقوق المساهمين (ROE) وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (0.05). حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل متغير العائد على الأصول (ROA) (50.507) بمستوى دلالة معنوية (0.0000). وقيمة (T) لمعامل درجة الرفع المالي (FLM) (3.885) بمستوى معنوية (0.0037) وجميع قيم مستوى الدلالة المعنوية لهذه المتغيرات أقل من مستوى المعنوية (0.05) وذات أثر معنوي Significant. كما تبين النتائج في جدول رقم (7/4/2) وجود علاقة ايجابية بين معامل DUM1 والعائد على حقوق المساهمين (ROE) وذات دلالة معنوية وفقاً لقيمة (t) المحسوبة لمعامل DUM1 (3.7560) بمستوى دلالة معنوية (0.0045)، وهي نسبة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا دلالة على وجود أثر معنوي Significant. وبالتالي يمكن القول أن تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة يؤثر إيجاباً على الأداء المالي.

قياس كفاءة النموذج الثاني:

كما تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (7/4/2) أيضاً إلى وجود تأثير قوى لمتغيري العائد على الأصول (ROA) و درجة الرفع المالي (FLM) على متغير العائد على حقوق المساهمين (ROE). يمكن قياس هذه العلاقة بمعامل التحديد R^2 والذي تم اختياره لقياس كفاءة النموذج. إن معامل تحديد R^2 يفسر تلك العلاقة بنسبة تبلغ (99.3%). كما أن النتائج تؤكد أيضاً كفاءة النموذج من خلال اختبار (F) لدلالة المعنوية العالية.

3 – اختبار نموذج الدراسة الثالث: أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة:

بعد ما تم اختبار نموذج الدراسة الأول لأثر العائد على الأصول **(ROA)** ودرجة الرفع المالي **(FLM)** على العائد على حقوق المساهمين **(ROE)**، ومدى تمثيله للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ومع دخول محدد **DUM1 (ABC)** في نموذج الدراسة الثاني وبيان اثر العلاقة ومدى ارتباطه بالأداء المالي، نأتي لقياس واختبار محدد DUM2 (الأزمة المالية) على الأداء المالي باختبار GMM (Generalized Method of Moments)، وذلك من خلال اختبار الفرضية الرابعة كما يلي:

اختبار الفرضية الرابعة: توجد علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة معنوية ما بين الأزمة المالية العالمية **Financial Crisis** والأداء المالي **Financial Performance** لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. تهدف هذه الفرضية إلى دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على الأداء المالي. كما موضح في جدول رقم (8/4/2):

جدول رقم (8/4/2)

نتائج تقدير النموذج القياسي (GMM) لمحدد DUM2 (الأزمة المالية) على ROE

المتغيرات	قيم المعامل B	قيمة T	مستوى المعنوية Sig
المقطع (قيمة الثابت) C	−12.5751	−4.55351	0.0019
ROA	1.21568	13.5386	0.0000
FLM	10.4371	4.80073	0.0014
الأزمة المالية العالمية GFC	5.6641	−3.69848	0.0061
R^2 المعدلة	0.935		
Jarque-Bera	10.573		
Sig J-Bera	0.0050		
J-statistic	0.0796		

المصدر: إعداد الباحث 2014 م.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (8/4/2)، يمكن القول بأن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على العائد على حقوق المساهمين (ROE) وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (0.05). حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعامل متغير العائد على الأصول (ROA) (13.5386) بمستوى دلالة معنوية (0.0000) . وقيمة (T) لمعامل درجة الرفع المالي (FLM) (4.80073) بمستوى معنوية (0.0014) وجميع قيم مستوى الدلالة المعنوية لهذه المتغيرات أقل من مستوى المعنوية (0.05) وذات أثر معنوي Significant. كما تبين النتائج في جدول رقم (2/4/8) وجود علاقة سلبية بين معامل الأزمة المالية العالمية والعائد على حقوق المساهمين (ROE) وذات دلالة معنوية وفقاً لقيمة (t) المحسوبة لمعامل DUM2 (الأزمة المالية العالمية) (3.69848−) بمستوى دلالة معنوية (0.0061)، وهي نسبة أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا دلالة على وجود أثر معنوي Significant. وبالتالي يمكن القول أن الأزمة المالية العالمية لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة أثرت سلباً على الأداء المالي.

قياس كفاءة النموذج الثالث:

كما تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (8/4/2) أيضاً إلى وجود تأثيراً قوياً لمتغيري العائد على الأصول (ROA) و درجة الرفع المالي (FLM) على متغير العائد على حقوق المساهمين (ROE). يمكن قياس هذه العلاقة بمعامل التحديد R^2 والذي تم اختياره لقياس كفاءة النموذج. إن معامل تحديد R^2 يفسر تلك العلاقة بنسبة تبلغ (93.5%).

الخاتمة

وتشتمل على الآتي:

أولاً النتائج

ثانياً: التوصيات

أولاً: النتائج:

ناقشت هذه الدراسة أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على العائد على حقوق المساهمين (ROE) لشركة حديد الأردن وشركاتها التابعة بتطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في ظل الأزمة المالية العالمية. وبعد قيام الباحث بالإجراءات المعملية لهذه الدراسة بتحليل المؤشرات المالية باستخدام النسب المالية ونموذج Du Pont وباختبار نموذج الانحدار المتعدد، واختبار GMM للسلاسل الزمنية، فإنه يمكن عرض النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

*النتائج من الناحية الإحصائية:

1- هناك دلالة معنوية على جودة توفيق العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة (العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM)) على المتغير التابع (العائد على حقوق المساهمين (ROE)) لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. حيث بلغ أعلى معامل للتحديد في نموذج الدراسة (99.3%)، وهذه النتيجة تدل على أن متغير العائد على الأصول (ROA) ومتغير درجة الرفع المالي (FLM) يفسران التغيرات في المتغير التابع العائد على حقوق المساهمين (ROE) بنسبة (99.3%).

2- توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين العائد على الأصول (ROA) وبين العائد على حقوق المساهمين (ROE) لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. أظهرت نتيجة هذه الفرضية عكس نتائج دراسة بسام محمد الأغا (2005)، والتي أظهرت فيه أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الاستثمار وتكلفة التمويل الممتلك (تكلفة حقوق الملكية).

3- هناك علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين درجة الرفع المالي(FLM) وبين العائد على حقوق المساهمين (ROE) لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. أظهرت هذه النتيجة عكس نتائج بعض الدراسات والتي أشارت لوجود علاقة ارتباط سلبية بين الرفع المالي والعائد على حقوق

المساهمين (ROE)، كدراسة: جميل حسن النجار (2013)، دراسة موسى عبد الهادي نوفل وآخرين (2012)، دراسة (Asif, et. 2010)، ودراسة شلاش وآخرين (2008).

4 – توجد علاقة ايجابية ذات دلالة معنوية بين تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) وتحسين الأداء المالي لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. جاءت هذه النتيجة وفقاً لما تشير له الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة بهذا الخصوص كدراسة (Abdullah, Salah & Tareg, Mohd, 2013) ودراسة (Segovia 1, J. & khataie, 2011)، ودراسة (Douglass & Marinus, 2000) والتي أظهرت نتائجهم وجود علاقة ايجابية وارتباط بين تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) وتحسين الأداء المالي.

5– توجد علاقة سلبية ذات دلالة معنوية ما بين الأزمة المالية العالمية والأداء المالي لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. وقد وافقت نتيجة هذه الفرضية نتائج كلاً من دراسة ميهتا (2012)، ودراسة محمد الهاشمي حجاج (2012)، والتي أظهرت نتائجهما أن الأزمة المالية العالمية كان لها علاقة وأثر سلبي على الأداء المالي خصوصاً على نسب الربحية والسيولة والرافعة المالية.

<u>* النتائج من الناحية المالية:</u>

من ناحية مالية تشير النتائج إلى أن الأداء المالي المتمثل بمعدلات الربحية والمخاطر أظهرت قوة العلاقة بين كل من العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) وبين العائد على حقوق المساهمين (ROE). فقد وجدت الدراسة أنه كلما زاد معدل العائد على الأصول (ROA) زاد معدل العائد على حملة الأسهم. كما توصلت الدراسة إلى أن درجة الرفع المالي (FLM) كلما زادت زاد معدل العائد على حملة الأسهم، وهذا معناه أن رأس مال الشركة المكون من حقوق المساهمين لا يزال في مستوى يساهم في زيادة معدلات العائد على حملة الأسهم، وأن المخاطر المالية لم تؤثر كثيراً على حملة الأسهم بل أدى ذلك إلى ايجابيات بسبب دخول أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في الشركة، مما كان له أثراً ايجابياً عند ربطه بدرجة الرفع المالي (FLM)، وأن الشركة لم تصل لمرحلة الديون لتؤثر على العائد على حملة الأسهم. حيث يتمثل الأثر من خلال ما يوفره تطبيق

أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) من معلومات دقيقة عن التكلفة، والذي يوثر بدوره على صافي الربح بما ينعكس على العائد على الأصول (ROA)، ودرجة الرفع المالي (FLM)، وبالتالي يؤثر على معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE).

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، فإن الباحث يوصي ما يلي:

1 – على إدارة شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة الإبقاء على العلاقة الايجابية بين أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) وتحسن أدائها المالي في ظل تحديات العولمة المعاصرة وعدم استقرار النظام المالي العالمي.

2 – على الشركة أن تبقي على الزيادة ومراجعة الفعالية والكفاءة المتعلقة بالعائد على الأصول (ROA) من خلال زيادة معدلات العائد على الأصول (ROA) ليعكس الزيادة في حقوق المساهمين (ROE)، وهذه الزيادة ناتجة عن طريق زيادة معدل دوران الأصول حيث تزيد عليها بكفاءة الإدارة، وتزيد من معدلات الربحية.

3 – قيام شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة بمراجعة دائمة لهيكل رأ س مالها لتمويل أصولها وعملياتها حتى لا تتعرض لمخاطر التشغيل والإبقاء على العلاقة الايجابية بين الرفع المالي والعائد على حقوق المساهمين في ظل درجة مخاطر التمويل.

4 – على الشركة مراقبة نسبة الديون والتنوع في مصادر التمويل بالصورة المثلى التي تكفل للشركة الاستمرار وتعظيم ثروة ملاكها.

5 – أن تقوم شركة حديد الأردن مواجهة كافة التحديات والعقبات من خلال استيعاب التغيرات الاقتصادية والمالية التي تحدث في الأسواق العالمية، لتفادي الانخفاض الحاد في أدائها المالي وتفادي أزمات ستواجها في المستقبل والتنبؤ بحدوثها والعمل على حلها بشكل يقلل من وقوع خسائر مالية.

6 – قيام شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة الاعتماد على الذات وتقليل عمليات الاستيراد من المواد الخام حتى لا تتعرض لتقلبات الأسعار، وخاصة من مادة البيليت من خلال تطوير وتوسيع مصنع الصهر والذي استحوذت عليه لصناعة صهر الحديد المحلية وتصنيعها كمادة خام لتلبية طلبات الشركة من هذه المادة وبذل أقصى جهد بمضاعفة طاقة معمل الصهر.

7 – تطبيق النظام المالي والاقتصادي الإسلامي لأنه علاج فعال لجميع الأزمات العالمية المالية والاقتصادية القائمة، حيث يسمح بنظام التملك وعدم الانفراد بالسيطرة على السوق، لذلك هو نظام تمويلي استثماري يلتزم بالصدق والأمانة والتبيان والشفافية القائمة على المشاركة وتفاعل رأس المال. ولا يشترط تطبيقه أن تكون مسلماً أو متشدداً.

8 – من الضروري أن يهتم الباحثين الآخرين بهذا الاستخدام الجديد لأسلوب التكلفة وفقاً للنشاط (ABC) في تطوير الأداء المالي، واعتبار هذه الدراسة بمثابة أساس يمكن البناء عليه وتطويره بما يخدم الشركات من خلال عمل دراسات مشابهة مع إضافة متغيرات أخرى ذات صلة.

9 – أجراء مزيداً من الدراسات حول الانعكاسات السلبية للأزمة المالية على الأداء المالي. فهذه الأزمة جدير الاهتمام والتحليل لما لها من تأثير على تكوينات الاقتصاد الحقيقي على كافة القطاعات.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرأن الكريم

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1 – الكتب:

- إبراهيم، محمد، (2007 م). الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أبو حشيش، خليل عواد، (2012 م). محاسبة التكاليف، تخطيط ورقابة، الأردن: دار وائل للنشر.
- أبو زيد، جمال خليفة، والدهراوي، كمال الدين، (1999). محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- أبو زيد، كمال خليفة، (بدون تاريخ). الرقابة على عناصر التكاليف، الإسكندرية.
- أبو نصار، محمد حسين، (2010 م). محاسبة التكاليف، عمان: دار وائل للنشر. الطبعة الثانية.
- التكريتي، إسماعيل يحي، (2003 م). محاسبة التكاليف في المنشآت الصناعية بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- ـــــــــــــ (2007 م). محاسبة التكاليف المتقدمة، قضايا معاصرة، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- الجبالي، محمود، والسامرائي، قصي، (2000 م). محاسبة التكاليف، عمان– دار وائل للنشر.
- الحدرب، زهير إبراهيم، ولؤي وديابي، (2010 م). محاسبة التكاليف، الأردن، دار البداية.
- الخضيري، محسن أحمد، (بدون تاريخ). إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، الاسكندرية.
- الخطيب، محمد محمود، (2010 م). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان.
- الرجي، محمد تيسير عبد الحكيم، (1999 م). مبادئ محاسبة التكاليف، عمان– المكتبة الوطنية، الطبعة الثانية.
- الأسدي، يوسف، وكاظم، حسين، (2010 م). تحليل ظاهرة الأزمات المالية وسبل الإحاطة منها، ضمن أبحاث منشورة في كتاب – الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية، محمد يوسف القريوتي وآخرين، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- الشيخ، فهمي مصطفى، (2008 م). التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، بدون ناشر.
- الشيخ، عماد يوسف، (2001 م). نظام التكلفة وفقا للنشاط، الإداري، عدد 86.
- _____ (2008 م). محاسبة التكاليف، عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
- الشناوي، محمد مسعد، (1998 م). دراسات في محاسبة التكاليف، الجزء الأول، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.
- العشماوي، محمد عبد الفتاح، (2011 م). محاسبة التكاليف، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر.
- الفيومي، محمد محمد، (1999 م). أصول محاسبة التكاليف، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

- الكار، طلال عبد الحميد، محمود جلال أحمد، (2010 م). محاسبة التكاليف، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- المطارنة، غسان فلاح، (2003 م). مقدمة في محاسبة التكاليف، عمان–دار وائل للنشر.
- أرنولد، دنيال، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، (1992 م). تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت.
- النجار، إبراهيم، (2009 م). الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- باسيلي، مكرم عبد المسيح، (2007 م). إدارة التكلفة الإستراتيجية، مدخل معاصر، موسوعة محاسبة التكاليف ، الكتاب الأول، مصر: المكتبة العصرية للنشر.
- باسيلي، مكرم عبد المسيح، (2007 م). الرقابة والمحاسبة عن التكاليف رؤية إستراتيجية، مدخل كمي، مصر: المكتبة العصرية للنشر.
- توفيق، عبد المحسن، (1998 م). تقييم الأداء، دار النهضة العربية، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، مصر.
- جاريسون، ري، ونورين، إريك، (2002 م). المحاسبة الإدارية، ترجمة محمد عصام، أحمد حجاج، دار المريخ، الرياض.
- جودة، عبد الحكيم، (2010 م). محاسبة التكاليف، عمان: دار تسنيم للنشر.
- جولي ما بري، (2004 م). تحديد التكلفة وفقاً للنشاط في المؤسسات المالية، ترجمة د. أحمد محمد زامل، الرياض: مركز البحوث بمعهد الإدارة العامة.
- حسين، كمال وآخرين، أصول محاسبة التكاليف، جامعة عين شمس، مطابع الدار الهندسية.
- خميس، أحمد، (1999 م). محاسبة التكاليف، أصولها ومبادئها، مكتبة عين شمس، القاهرة.

- دليمي، نواف فخر خليل، (2002 م). محاسبة التكاليف الصناعية، الجزء الأول، عمان: دار الثقافة للنشر.
- شفيق، محمد، وعبد السلام، مصطفى إبراهيم، (1989 م). محاسبة التكاليف الصناعية، عمان: المستقبل للنشر، الطبعة الثانية.
- ظاهر، أحمد حسن، (2002 م). المحاسبة الإدارية، عمان: دار وائل للنشر.
- عبد الحافظ، السيد البدوي، (1999 م). إدارة الأسواق المالية– نظرة معاصرة– دار الفكر العربي، القاهرة.
- عبد اللطيف، ناصر، نور الدين، (2007 م). محاسبة التكاليف نظم القياس والرقابة، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- _____ (2008 م). مبادئ محاسبة التكاليف، الاسكندرية: الدار الجامعية.
- _____ (2009 م). مبادئ محاسبة التكاليف، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عطية، أحمد صلاح، (2007 م). محاسبة تكاليف النشاط في الاستخدامات الإدارية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عطية، هاشم أحمد، (2000 م). محاسبة التكاليف في المجالات التطبيقية، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
- عليوه، السيد، (2004 م). إدارة الأزمات والكوارث – مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، مركز القرار للاستشارات، الطبعة 3، القاهرة.
- عماره، مجدي وآخرين، (1992 م). دراسات منهجية معاصرة في محاسبة التكاليف الفعلية، غريان: جامعة جبل الغربي.

- محمد، سامح، (2010 م). القوائم المالية وتقيم المشروعات، ماجستير إدارة الأعمال، موقع الإدارة والهندسة الصناعية htt://Samehar. Wordpress.com.
- مرعي، عبد الحي، ومرعي، عطية، (2000 م). المحاسبة الإدارية، أساسيات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وتقييم الأداء، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- نور، محمد، وصلاح الدين، مبارك، (1999 م). المدخل إلى محاسبة التكاليف، بدون ناشر.
- نور، أحمد (1993 م). محاسبة التكاليف من الناحية النظرية والتطبيقية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعية.
- ـــــــــــــ (1999 م). مبادئ محاسبة التكاليف الصناعية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- هورنجرن، تشالز، وفوستر، جورج، وسريكانت، داتار، (1424 هـ). محاسبة التكاليف مدخل إداري، الجزء الأول"تعريب" احمد حامد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر.
- هيكس، تشارلز، (1998 م). نظام التكلفة وفقاً للنشاط في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ترجمة محمد الجبالي، لطفي الرافعي، جامعة الملك سعود.

2 – الدوريات:

- أبو بشناق، زايد سالم، (1995 م). تطوير نظام تحديد التكلفة وفقاً للنشاط لتدعيم التوجه نحو التحسين المستمر، المجلة العلمية للاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- الجبوري، مهدي عطية، (2002 م). مهدي عطية، مؤشرات الأداء المالي الإستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الرافدين والمصرف التجاري.

- الزيادات، علي، و الخرابشة فارس (2013 م). أثر الأزمة المالية عل الأسواق المالية العالمية، حالة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الأردني، جامعة البلقاء التطبيقية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول.

- السامرائي، قحطان عبد سعيد، (2009 م). اقتصاد الفقاعات، دراسة في جذور الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي مع إشارة إلى الأزمة المالية العالمية 2008. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث / كلية العلوم الإدارية والمالية/ جامعة الإسراء – الأردن، بعنوان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والآفاق المستقبلية، 28-2009/4/29

- الشمري، ناظم، (2007 م). "الأزمة المالية المعاصرة، أزمة سيولة أم أزمة نظام..مآل الأزمة وتداعياتها"، ورقة عمل قدمت في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.

- العتوم، عامر يوسف، أسباب الأزمة المالية العالمية، رؤية إسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، بحث مقدم ضمن المؤتمر الرابع للبحث العلمي في الأردن.

- العلكاوي، طلال، تقييم أثار ومعوقات تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في البنوك التجارية الأردنية، البصائر، جامعة البتراء، عمان، مجلد 8، عدد 1.

- المصري، رفيق، (2009 م). مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي _ جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

- المناصير، علي فلاح، الكساسبة، وصفي عبد الكريم، (2009 م). الأزمة المالية العالمية حقيقيتها ..وأسبابها.. تداعياتها.. وسبل العلاج، جامعة الزرقاء الخاصة-كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

- النجار، جميل حسن. (2013 م). مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، شمال غزة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد1.

- النعيمي، محمد عبد العال وآخرين، (2011 م). أثر المزيج التمويلي في القيمة السوقية لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان (2004–2009)، مجلة الفكر المحاسبي، القاهرة، المجلد (15)، العدد (2).

- بسيسو، حمدي فؤاد، (2009 م). الاقتصاد الإسلامي المعاصر، الإطار المفاهيمي والتطبيقي، محاضرة القيت في كلية الدفاع الملكية الأردنية 2009/5/19، عمان–الأردن.

- بلقاسم، زايري، (2005 م). الأزمة المالية المعاصرة: الأسباب والدروس المستفادة، الملتقى الدولي الثالث حول إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات جامعة شلف، 25–2005/11/26.

- بلوافي، أحمد، (2009 م). أزمة عقار_أم أزمة نظام، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي.

- توهامي، ابراهيم و حواس، صلاح، (2009 م). تداعيات الأزمة الاقتصادية وضرورة إعادة بناء النظام المالي العالمي. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث / كلية العلوم الإدارية والمالية/ جامعة الإسراء – الأردن، بعنوان الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، التحديات والآفاق المستقبلية، 28–2009/4/29.

- جمعة، محمود عباد، (2009 م). الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان– لبنان.

- دادن، عبد الغني (2006 م). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد 4.
- رضا صالح، (2002 م). مدخل المحاسبة من التكلفة وفقاً للنشاط كأساس لقياس تكلفة الخدمات الصحية بالمستشفيات، الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، مجلد 42، عدد 1، ص 153.
- سلمان، حسن عبد الله، (2004 م). أنظمة التكاليف وفقاً للنشاط في مؤسسات التعليم الخاصة في الأردن، المجلة الأردنية لعلوم التطبيقية، عمان، مجلد 7.
- سلمان، عامر محمد، (2008 م). دراسة في مصداقية العائد على الاستثمار كمؤشر مالي لأسهم الشركات المدرجة في أسواق_البورصة، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14/ع 49 لسنة 2008 م.
- شحادة، حسين، (2008 م). لماذا الاقتصاد الإسلامي هو المخرج من الانهيارات المالية والاقتصادية، مجلة الأمان الدعوي، العدد 831، 7 تشرين الثاني.
- شلاش، سليمان وآخرين، (2008 م). العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال – حالة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة من (1997–2001)، عمان: مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 1.
- عاشور، عصافت سيد أحمد، (2008 م). المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ربع سنوية، العدد الأول، الجزء الأول.
- عبدالكريم، نصر، الكخن، رشيد، (1997 م). إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في الشركات الفلسطنية، مجلة دراسات – الجامعة الأردنية.

- عوض الله، صفوت عبد السلام، (2009 م). الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي – المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق – جامعة المنصورة.

- قصبة، نبال، (2010). أسباب حدوث الأزمة المالي العالمية والحلول المقترحة، عمان: جامعة جرش، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمات الاقتصادية المعاصرة أسبابها وتداعياتها وعلاجها، من 14–2010/12/16.

- كورتل، فريد، الزمة المالية العالمية وأثرها_على الاقتصاديات العربية، رئيس تحرير مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العلمية المحكمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة الجزائر.

- مطارنة، غسان فلاح، (2003 م). مدى إمكانية تطبيق مدخل التكلفة وفقاً للنشاط في البنوك التجارية الأردنية، دراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 27، العدد الأول.

- محمد، يوسف، (1995 م). نموذج مقترح لمحاكاة العلاقة بين محركات التكلفة ودقة بيانات محاسبة تكلفة النشاط، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، القاهرة، عدد 48.

- منير، شاكر، (2002 م). مضامين استخدام أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط لتخفيض التكاليف في مؤسسات التأمين، دراسة ميدانية في إحدى شركات التأمين الأردنية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، مجلد 7، عدد 3.

- نوفل، موسى عبد الهادي وآخرين. (2012 م). تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام معدل العائد، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني.

3 – الرسائل الجامعية:

- أبو مغلي، أشرف عزمي مسعود، (2008 م). اثر تطبيق نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة على تعظيم الربحية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

- البشتاوي، سليمان حسين سليمان، (2001 م). تقويم الأداء على وفق نظام باستخدام التكامل بين نظامي التكاليف والإدارة على أساس الأنشطة، رسالة دكتوراه غير منشوره، الجامعة المستنصرية – بغداد.

- الجخلب، سالم عبد الله، (2007 م). دور أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في تطوير الأداء المالي، دراسة تطبيقية حول إعداد موازنة الجامعة الإسلامية وفقاً لأسلوب ABC، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية–غزه، كلية التجارة.

- الحسيني، فائزة ، (2006). إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط وأثره على قرارات التسعير، دراسة تطبيقية على مصنع اسمنت البرج في اليمن.

- الشقاحين، رياض مصلح ضيف الله، (2005 م). الصعوبات التي تواجه تطبيق أسلوب التكلفة المبني على النشاط في الشركات الصناعية الأردنية رسالة دكتوراه، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، ربع سنوية، العدد الثالث، تصدرها كلية التجارة – عين شمس.

- اللحام، خالد ذيب، (2010 م). استخدام منهج تحليل الأنشطة في تطوير إعداد الموازنات التخطيطية بالتطبيق على شركات الصناعة الدوائية في الأردن، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، 2010 م، ص 50.

- الآغا، بسام، محمد، (2005 م). أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية–غزة، كلية التجارة.

- النجار، يوسف محمد عوض، (2007 م). تطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط في القطاع الصناعي الأردني"مبرراته ومقوماته" أطروحة دكتوراه في الفلسفة في المحاسبة، غير منشوره، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

- جبريل، نائل عبد الله، (1999 م). محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

- جرادات، منير محمد فلاح، (بدون تاريخ). دور أسلوب التكلفة وفقاً للنشاط في رفع كفاءة محاسبة المسؤولية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، رسالة، جامعة آل البيت، الأردن.

- حجاج، محمد الهاشمي. (2012 م). أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية، رسالة ماجستير، دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007– 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

- درغام، ماهر موسى، (2006 م). مدى توفر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط في الشركات الصناعية في قطاع غزه، رسالة دكتوراه منشوره، مجلة الجامعة الأسلامية، غزه، فلسطين، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني.

- رفيعة، رعدي وآخرين، (2008). نظام المعلومات ودوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بالوادي)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية، المركز الجامعي بالوادي 2007-2008.

- زريقي، رامي عبد الحليم أمين، (2006 م). إمكانية تطبيق أسلوب التكلفة على أساس النشاط في تقييم ربحية العملاء في الشركات التجارية الأردنية العاملة رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

- عابورة، أشرف جمال فايز، (2005 م). تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة في المستشفيات، حالة مستشفى الإسلامي في الأردن، رسالة ماجستير، غير منشور، جامعة اليرموك.
- عبد المنعم، احمد محمد عبد الله، (2008 م). نموذج محاسبي لاستخدام نظم التكاليف الحديثة في تحديد تكلفة صناعة السكر بالسودان، رسالة دكتوراه، الفلسفة في المحاسبة، غير منشورة، جامعة النيلين: كلية الدراسات العليا.
- عصام، عباسي، (2012 م). تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.
- لؤي، صالح محمد خليل، (2003 م). تطوير أنظمة التكاليف في الشركات الأردنية المساهمة العامة من خلال تطبيق أسلوب التكلفة وفقا للنشاط (دراسة حالة)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن، ص 51.
- نايل، عوض السر أحمد، (2010 م). أسلوب التكلفة وفقا للنشاط ودوره في تحديد وقياس تكاليف الخدمات الطبية، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Abdullah, Salah &, Tareg, Mohd (2013). Impact of Applying the ABC on Improving the Financial Performance in Telecom Companies International Journal of Business and Management; Vol. 8, No. 12; 2013 ISSN 1833-3850 E-ISSN 1833-8119 Published by Canadian Center of Science and Education.

- Abdelbaki, Hisham. H (2010). Assessing The Impact of The Global Financial Crisis on GCC Countries. Journal of Business & Economics Research, Volume 8, Number 2
- Akingunola, Richard O. & Sangosanya, A. Olayiwola, (2011). Global Financial Crisis and Industrial Sector Performance in Nigeria: A Structural Analysis. European Journal of Humanities and Social Sciences Vol. 3, No. 1.
- Arellano, M. and Bond, S. (1991), "Some Tests of Specification of Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations," Review of Economics Studies, 58.
- Asif, Aasia , et al. (2010). Impact of Financial Leverage on Dividend Policy : Empirical Evidence from Karachi Stock Exchange –Listed Companies African Journal of Business Management , Vol. 5(4) .
- Atkinson, A, et al, (2001). Management Accounting, 3ed Edition< Prentice- Hall, International Inc,.
- Atkinson, A, Kaplan, R. and Young, M, (2004), "ManagemenAccounting" 4th Ed., Prentice Hall International, New Jersey.
- Badad, Y, and Balachendran, B, (1993). "Cost Driver Optimization in Activity-Based Cisting The accounting Review", Vol, 68, No3, 1993.
- Bailey, J, (1991). "Implementation of ABC Systems by UK Companies, Management Accounting".
- Blucker, J, (1991) "Cost Management Straregic Emphasis, Mc Graw-Hill.
- Cagwin and Bouwman, (2000). "The Association Between Activity-Based Costing and Improvement In Financial Performance", Management Accounting Research. Vol. (13).No. (1).
- Canby, j. (1995). Applying activity-based costing to healthcare settings. Healthcare financial management association.

- Cooper, R, Does (1987). Your Company Need Anew Cost System, Jourunal of Cost Management, Spring.
- Cooper. R, (1990). Five Steps to ABC System Design, Accounting, Nov, 1990.
- Cooper, R, and Kaplan, R, (1999). The Design of Cost Management Text, Case and Reading, Prentice Hall International, New Jersey.
- Cooper R. the rise of Activity-Based Costing. Part 1: What is an Activity Based Cost System, Journal of Cost Management, Summer.
- Drury, C. (2000). Management & Cost Accounting, ^{5}th ed, Business Pros and Sons Learning, (U.K).
- Dolenc, Primoz & Grum, Andraz & Laporsek, Suzana. The Effecial/Economic Crisis on Firm Performance in Slovenia-A Micro Level, Difference-in-Differences Approach. Montenegrin Journal of Economics, Vol. 8, No 2, Special Issue.
- Douglass & Marinus (2000). "The Association Between Activity-Based Costing And Improvement In Financial Performance".
- Dixon, j. m. (1996). Total quality management in iso-9000 registered organizations: an empirical examination of the critical characteristics associated with levels of financial performance. Dissertation: Florida State University.
- Garg, Ashish & Rafiq, Aamer, (2002). "Using Activity-Based Costing to Improve Performance, Bank Accounting & Finance", Vo1, (15), No. (6), October.
- Hashemi , Seyed Abbas & Zadeh Fatemeh Zahra Kashani. (2012). The impact of financial leverage operating cash flow and size of company on the dividend policy -case study of Iran- interdisciplinary journal of contemporary research in business, VOL 3, NO. 10.

- Hao, Fang, & Yang-Cheng, Lu & Chi-Wei, Su. (2013). Impact of the Subprime Crisis on Commercial Banks' Financial Performance. PANOECONOMICUS, 2013, 5, PP. 593-614. Received: 01 December 2011; Accepted: 25 November 2012**.**
- Horngren, C, Foster, G. and Dater, S. (1994). "Cost Accounting A Managerial Emphasis". th ed. Prentice-Hall, Inc, New Jersey.
- Horngren, C, Alnoor, B, Datar, S, and Foster, G, (1999). "Management and Cost Accounting", Prentice Hall International, New Jersey.
- Horngren, C, Datar, S. and Foster, G., (2006), "Cost Accounting (A Managerial Emphasis)"12th Ed. Pren-Tice Hall Intrnational, New Jersey.
- Horngren. T. et al, (2000). "Cost Accounting, th ed, Prentece-Hall".
- Hilton, R, (1999). "Managerial Accounting" 4th Ed. Irwin Mc Graw Hill Co.
- Johnson, T, and Kaplan, R, (1987). "The Rise and Fall of Management Accounting".
- Kaplan, Robert S and Cooper, Robin, (1992). "Activity-based Systems: measuring the Costs of Resource Usage" Accounting Horizons, September.
- Kwon, T.H., and Zmud, R.W. (1987). Unifying the fragmented Models of Information Systems and Implementation. In Critical Issues in Information Systems Research, edited by R.J. Boland and R. Hirscheim. New York: John Wiley & Sons.
- Lievens Yolande, Bogaert, Walter, and Kesteloot, Katrien, No.2,2003.
- Mabwe, Kumbirai & Robert, Webb, (2010). A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa. Journal compilation, African Centre for Economics and Finance. Published by Print Services,

Rhodes University. P.O.Box 94, Grahamstown, South Africa. African Review of Economics, Vol. 2. No. 1.

- Mehta, Anupam, (2012). "Financial Performance of UAE Banking Sector-A Comparison of before and during Crisis Ratios. International Journal of Trade, Economics and Finance", Vol. 3, No. 5**.**
- Newman-Ellis, Jennifer, (2003). "Activity-Based Costing in Services of an Academic Library", Library Trends, Vol. 51. No. 3, Winter.
- Nkurunziza, J. D. and Bates, R. H. (2003), "Political Institutions and Economic Growthin Africa," http://www.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=1186&context=csae.
- Paduano, r. (2001). Employing activity based costing and management practices within the aerospace industry: sustaining the drive for lean. Unpublished Master of Science dissertation. Massachusetts institute of technology.
- Roberts, m. w. and silvester, kj (1996). Why abc failed and how it may yet succeed. Journal of cost management (winter):23-35
- Robert K, and Atkinson A. (1998). " Advanced management Accounting rd ed, Prentice Hall", New Jersey.
- Ronald, W, (1997). "Managerial Accounting, rded, Mc Graw-Hill Companies, Inc".
- Roztocki, Narcyz, and Valenzuela. Jorge, (1999). "A Proceduer for Smooth Implementaion of Activity Based Costing 2 Small Companie" , State University of new Uork at New paltz.
- Services, Rhodes University. (2010). P.O.Box 94, Grahamstown, South Africa. African Review of Economics, Vol. 2. No. 1**.**

- Setala, J, Gunasetran, A (1995). "Activity Based Costing and Management, Away to Improve the Profitability of Fish Production and Inventory Management Journal, 4 th Quarter.

- Tourney, P, and Stratton, A, (1992). Using ABC to cupport continuous improvement, Management Accounting.

ثالثاً: مواقع الانترنت:

- إبراهيم علواش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

www.aljazeera.net/NR/exeres/FE3852AF-FB9E-4E4C-8537-F4E.HTM consulte le 10/11/2008

- البدوي، عبد الله، أرشيف المدونة الإلكترونية - تاريخ الزيارة 2014/3.

http://alazahalmalia.blogspot.com

- السبهاني، عبد الجبار، الأزمة المالية المعاصرة في عيون طالب اقتصاد إسلامي، 2008، نقلاً عن موقعه: تاريخ الزيارة 2014/4:

http://faculty. Yu.edu.jo/Sabhany

- موقع الجزيرة نت: تفاقم تأثير الأزمة المالية على الأردن- تاريخ الزيارة 2014/3:

http://www.aljazeera.net

- موقع الرائد نت - تاريخ الزيارة 2014/3:

http://www.al-raeed.net/raeedmag/preview.php?id=1283:

- موقع بنك التسويات الدولية، منشورات شهر 2009/12 نقلاً عن الموقع:

http://www.bis.org/statistics/derstats.htm

- موقع سوالف نت: عبد الحميد الغزالي، الأزمة المالية العالمية .. التشخيص والمخرج: تاريخ الزيارة 2014
http://www.swalif.net/softs/swalif12/softs244276
- لارس بيتر هانسن، تاريخ الزيارة 2014/12:

http://www.marefa.org/index.php/

- aboosala7.blogspot.com/2008/10/blog-post_31.html تاريخ الزيارة، 2014/3
- http://www.12manage.com/methods_dupont_model_ar.html تاريخ الزيارة 2014/3
- Financial for Arab World F2AW. تاريخ الزيارة 2014/9/1

الملاحق

ملحق رقم (1): Durbin Watson Test

Section A: (ROE)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |* . |	. |* . |	1	0.128	0.128	0.2835	0.594
. |* . |	. |* . |	2	0.212	0.199	1.1215	0.571
. | . |	. *| . |	3	-0.022	-0.073	1.1312	0.770
. | . |	. | . |	4	-0.024	-0.060	1.1444	0.887
. | . |	. | . |	5	0.027	0.060	1.1622	0.948
. **| . |	. **| . |	6	-0.220	-0.228	2.5118	0.867
. *| . |	. *| . |	7	-0.117	-0.097	2.9520	0.889
. *| . |	. | . |	8	-0.108	0.017	3.3864	0.908
. *| . |	. *| . |	9	-0.104	-0.081	3.8712	0.920
. *| . |	. *| . |	10	-0.109	-0.111	4.5312	0.920
. *| . |	. | . |	11	-0.104	-0.035	5.3402	0.914
. | . |	. | . |	12	-0.050	-0.048	5.6160	0.934

Section B: (ROA)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |* . |	. |* . |	1	0.209	0.209	0.7526	0.386
. |** . |	. |** . |	2	0.272	0.238	2.1291	0.345
. |* . |	. | . |	3	0.144	0.056	2.5496	0.466
. | . |	. *| . |	4	-0.026	-0.134	2.5643	0.633
. | . |	. | . |	5	0.007	-0.021	2.5655	0.767
. **| . |	. **| . |	6	-0.230	-0.222	4.0478	0.670
. *| . |	. *| . |	7	-0.157	-0.082	4.8377	0.680
. *| . |	. | . |	8	-0.195	-0.065	6.2607	0.618
. *| . |	. | . |	9	-0.179	-0.043	7.6922	0.565
. *| . |	. | . |	10	-0.139	-0.058	8.7715	0.554
. *| . |	. | . |	11	-0.111	-0.020	9.6974	0.558
. *| . |	. | . |	12	-0.071	-0.055	10.257	0.593

Section D: (FLM)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. |***. |	. |***. |	1	0.416	0.416	2.9808	0.084
. |** . |	. | . |	2	0.227	0.066	3.9442	0.139
. |***. |	. |** . |	3	0.355	0.290	6.5039	0.090
. |* . |	. **| . |	4	0.074	-0.221	6.6268	0.157
. *| . |	. **| . |	5	-0.148	-0.213	7.1742	0.208
. *| . |	. **| . |	6	-0.198	-0.222	8.2702	0.219
. *| . |	. |* . |	7	-0.118	0.125	8.7126	0.274
. **| . |	. | . |	8	-0.205	-0.042	10.286	0.245
. **| . |	. *| . |	9	-0.282	-0.090	13.850	0.128
. *| . |	. *| . |	10	-0.197	-0.144	16.017	0.099
. *| . |	. | . |	11	-0.117	0.018	17.033	0.107
. *| . |	. *| . |	12	-0.195	-0.109	21.313	0.046

المصدر: إعداد الباحث 2014 م، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي

ملحق رقم (2) DuPont Analysis

رسم بياني يوضح التغير في معدل العائد على حقوق المساهمين: Return on Equity

شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة